المياه في المنطقة العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

صراع المياه فى الشرق الأوسط ٩٧-٩٨

المجلد الثالث

اعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ب المعادى - ت: ٣٧٥٢٠٣٣

مجلد رقم ٣ صراع المياه فى الشرق الاوسط ١٩٩٧ - ١٩٩٨(المجلد الثالث)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
فى حالة تسعير المياه عالميا			
	الاهرام الاقتصادى	٤٨٤	٩٧-٠٦-٠٢
قاعده عسكرية اسرائيليه على الحدود الاريترية			
محمود بكرى	الاسبوع	٤٩٠	٩٧-٠٦-٠٢
تهديدات العابح عروة			
	المساء	٤٩٢	٩٧-٠٦-٠٣
الاطماع الاسرائيلية فى المياه العربيه			
	الشعب	٤٩٣	٩٧-٠٦-٠٣
بضغوط امريكية : معاهده دولية تعطى اثيوبيا			
صلاح بديوى	الشعب	٤٩٤	٩٧-٠٦-٠٣
والى عقب توقيع ٤ اتفاقيات مع هولندا			
مها عبد المجيد	العالم اليوم	٤٩٥	٩٧-٠٦-٠٥
موسى ينفى وجود مشروع لنقل مياه النيل			
يوسف خازم	الحياة	٤٩٧	٩٧=٠٦-٠٥
اثيوبيا تسعى لاقناع دول الاندوجو بالغاء اتفاقيات مياه النيل			
صلاح بديوى	الشعب	٤٩٨	٩٧-٠٦-٠٦
السلطة الفلسطينية تحذر من كارثة مياه			
	الحياة	٥٠٠	٩٧-٠٦-٠٦
تقرير خطير عن تفاقم مشكلة ندرة المياه العالم بحاجة الى ٢٠ نهرا			
	الكفاح العربى	٥٠١	٩٧-٠٦-٠٧
عزيزى القارىء			
	اكتوبر	٥٠٢	٩٧-٠٦-٠٨
مصرى نائبا للرئيس الشرفى لهيئة السدود الدولية			
احمد نصرالدين	الاهرام	٥٠٣	٩٧-٠٦-٠٩
تأملات			
امين هويدى	الاهالى	٥٠٤	٩٧-٠٦-١١

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الماء التحدى الرئيسى لعالم فى القرن المقبل			
بتسى لاون المعلوف	الكفاح العربى	٥٠٥	٩٧-٠٦-١١
عبد المجيد دعا الى قمة عربية			
	الكفاح العربى	٥٠٨	٩٧-٠٦-١٢
التجمع للجمهورية : لماذا تخلت الحكومة عن حقوقها فى مياه العاصى ؟			
	الحياة	٥٠٩	٩٧-٠٦-١٢
معارض سودانى ينتقد تلويح الخرطوم			
	الاهرام	٥١٠	٩٧-٠٦-١٦
بروتكول تعاون مع او كرانيا فى الادارة المائية			
	الاهرام	٥١١	٩٧-٠٦-١٦
ايران تعانى ازمة حادة فى المياة			
	الكفاح العربى	٥١٢	٩٧-٠٦-١٧
اسرائيل تشارك فى اجتماع مسقط لتحليلة مياه البحر			
	الكفاح العربى	٥١٣	٩٧-٠٦-١٧
خبراء دوليون يناقشون فى مسقط			
	الحياة	٥١٤	٩٧-٠٦-١٨
حقائق			
ابراهيم نافع	الاهرام	٥١٥	٩٧-٠٦-١٩
اسرائيل تعلن مشاركتها فى اجتماع لازالة ملوحة المياه بمسقط			
	الاهرام	٥١٦	٩٧-٠٦-١٩
نهر النيل والاتفاقية الجديدة للانهار الدولية			
صلاح الدين عامر	الاهرام	٥١٧	٩٧-٠٦-٢١
نرحب بالاستثمارات المصرية ونوفر لها الضمانات			
ايناس نور	الاهرام	٥٢٠	٩٧-٠٦-٢١
مواقف			
انيس منصور	الاهرام	٥٢٢	٩٧-٠٦-٢١
"والى" يكشف حقيقة المشروعات الاثيوبية على نهر النيل			
محمود غلاب	الوفد	٥٢٣	٩٧-٠٦-٢١
بريطانيا تدعو لدبلوماسية وقائية نشيطة			
عبد الله عبد السلام	الاهرام	٥٢٤	٩٧-٠٦-٢٣
فى اجتماع بمسقط			
	الاهرام	٥٢٥	٩٧-٠٦-٢٣

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
جيروزاليم بوست : عمان تستجدى مياها من طبريه			
	الكفاح العربى	٥٢٦	٩٧-٠٦-٢٤
قمة الارض تولى اسبقية لحل مشكلة مياه الشرب			
	الخرطوم	٥٢٧	٩٧-٠٦-٢٩
الاتفاقية الدولية لمياه الانهار			
عبدالملك عودة	الاهرام الاقتصادى	٥٢٨	٩٧-٠٦-٣٠
هل هناك صراع على مياه النيل ؟			
	الاهرام	٥٣٠	٩٧-٠٧-٠٢
فى مؤتمر الحدمة الاجتماعية بالفيوم			
سيد الشورة	الوفد	٥٣١	٩٧-٠٧-٠٢
ازمة المياة تتصاعد			
محمد سيد احمد	الاهالى	٥٣٣	٩٧-٠٧-٠٢
المياه فى العالم العربى			
	الوفد	٥٣٤	٩٧-٠٧-٠٢
الفلسطينيون يموتون عطشا فى الارض المحتلة			
	الاحرار	٥٣٥	٩٧-٠٧-٠٦
نقطة ماء			
محمود نصر	اكتوبر	٥٣٧	٩٧-٠٧-٠٦
مصر : تنفيذ "معهادة المياة"			
محمد علام	الوسط	٥٣٨	٩٧-٠٧-٠٧
الدبلوماسية الفاعلة واعادة تاهيل العراق والتنسيق مع ايران			
	الاهرام	٥٣٩	٩٧-٠٧-١٢
الموقف الصعب فى بلاد النيل			
احمد عبدالملك	الاهرام	٥٤٠	٩٧-٠٧-١٣
تحفظات مصرية على معاهدة دولية لاعادة تنظيم المياة بالانهار			
ربيع شاهين	الشعب	٥٤٣	٩٧-٠٧-١٨
اسرائيل تسرق المياه وتعيد تصديرها للفلسطين			
	الحياة	٥٤٤	٩٧-٠٧-١٨
لواءات اتاتورك وحاخامات اسرئيل .. وحرب المياه			
عبد اللطيف عبد الكريم	الاخبار	٥٤٥	٩٧-٠٧-٢٢
مصر تشترك فى افتتاح المبنى الجديد لدول حوض النيل باوغندا			
احمد نصرالدين	الاهرام	٥٤٦	٩٧-٠٧-٢٣

مجلد رقم ٣ صراع المياه فى الشرق الاوسط ١٩٩٧ - ١٩٩٨(المجلد الثالث)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الحفاظ على قطرات المياه .. كيف ؟!			
عبد الجواد على	الاهرام	٥٤٧	٩٧-٠٧-٢٣
اعترف .. مشروعات ترعة السلام يتعثر			
عباس الطرابيلى	الوفد	٥٤٨	٩٧-٠٧-٢٤
ندوة اسرائيلية تطاب باعادة توزيع مياه النيل !			
	المصور	٥٥٤	٩٧-٠٧-٢٥
السياسة × برشامة			
انجى رشدى	نصف الدنيا	٥٥٥	٩٧-٠٨-٠٣
اسرائيل بدات احتلال ثلات جزر فى البحر الاحمر			
	الاسبوع	٥٥٧	٩٧-٠٨-٠٤
بعاد السياسة المائية فى مصر حتى عام ٢٠١٠			
محمد عرفة	الاخبار	٥٥٨	٩٧-٠٨-٠٥
٤٥ مليون عربى محرومون من المياه النقية !			
	اخرساعة	٥٥٩	٩٧-٠٨-٠٦
٢٠ مشروعا لتحلية مياه منطقة الشرق الاوسط			
	الكفاح العربى	٥٦٠	٩٧-٠٨-٠٧
مركز تحلية مياه الشرق الاوسط يقر ٢٠ مشروعا			
	الحياة	٥٦١	٩٧-٠٨-٠٧
اثيوبيا تعتزم اقامة سد كبير على احد روافد النيل			
	الاهرام	٥٦٢	٩٧-٠٨-٠٩
التعاون بين مصر واثيوبيا ضرورى لاستثمار النيل			
	الاهرام	٥٦٣	٩٧-٠٨-١٠
مصادر دبلوماسية :			
	الاخبار	٥٦٤	٩٧-٠٨-١٠
السياسة برشامة			
انجى رشدى	نصف الدنيا	٥٦٥	٩٧-٠٨-١٠
مصانع اسرائيلية للاسماك فى البحر الاحمر			
محمد نعمان	العربى	٥٦٧	٩٧-٠٨-١١
ازمة "الامن المائى العربى " فى اكاديمية نايف الامنية			
	الحياة	٥٦٩	٩٧-٠٨-١١
تحفظات مصرية وسودانية على اتفاقية دولية			
ربيع شاهين	الشعب	٥٧٠	٩٧-٠٨-١٢

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
دعوات الى ترشيد الاستهلاك لتخفيف ازمة المياه عربيا			
تركى الدخيل	الحياة	٥٧٢	٩٧-٠٨-١٤
انشاء بنوك للمياه وتاجج الحروب عليها			
	الاهرام	٥٧٤	٩٧-٠٨-١٦
السياسة × برشامة			
انجى رشدى	نصف الدنيا	٥٧٦	٩٧-٠٨-١٧
الثورة الزرقاء وعدالة التوزيع			
احمد نصرالدين	الاهرام	٥٧٨	٩٧-٠٨-١٨
مطارات اسرائيلية فىثلاث جزر بالبحر الاحمر			
	الاسبوع	٥٧٩	٩٧-٠٨-١٨
سد واغندى جديد			
	الاهرام	٥٨٠	٩٧-٠٨-١٩
اوغندا تبنى سدا للطاقة على النيل			
	الخرطوم	٥٨١	٩٧-٠٨-٢٠
المياه الجوفية .. ثروة مهملة فى القارة السوداء !!			
محمد محمدين	المساء	٥٨٢	٩٧-٠٨-٢١
نيتانياهو يوافق على خطة شارون ببناء سد على نهر اليرموك			
	الاهرام	٥٨٤	٩٧-٠٨-٢٣
شارون يريد يناء سد على ارض سورية محتلة			
سلامة نعمات	الحياة	٥٨٥	٩٧-٠٨-٢٣
كبوجى : اسرائيل تريد مياه جنوب لبنان			
	الكفاح العربى	٥٨٨	٩٧-٠٨-٢٣
شارون يبنى سدا على اليرموك			
	الكفاح العربى	٥٨٩	٩٧-٠٨-٢٣
مؤتمر عن المياه فى القرن ٢١			
	العالم اليوم	٥٩٠	٩٧-٠٨-٢٣
سد اسرائيل على اليرموك			
	العالم اليوم	٥٩١	٩٧-٠٨-٢٣
الاردن ينفى مع اسرائيل لبناء سد على نهر اليرموك			
	الاهرام	٥٩٢	٩٧-٠٨-٢٤
الجامعة العربية تدين بشدة قرار الحكومة الاسرائيلية			
	الاهرام	٥٩٣	٩٧-٠٨-٢٤

مجلد رقم ٣ صراع المياه فى الشرق الاوسط ١٩٩٧ - ١٩٩٨ (المجلد الثالث)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
حذار المساس بالمياة العربية السورية			
	المساء	٥٩٤	٩٧-٠٨-٢٤
بين مؤتمر الحوار ... وسد شارون			
عبد الوهاب بدرخان	الحياة	٥٩٥	٩٧-٠٨-٢٤
سد اليرموك			
جمال بدوى	الوفد	٥٩٦	٩٧-٠٨-٢٥
حل نشكلة مياة الفرات بالتضامن .. العربى			
احمد عبد العزيز	العربى	٥٩٧	٩٧-٠٨-٢٥
الجامعة : خطوة استفزازية لابتزاز سوريا			
	الكفاح العربى	٥٩٨	٩٧-٠٨-٢٥
مصر : تلويح بحرب مياه وسياسة جديدة تجاه اثيوبيا			
محمد علام	الوسط	٥٩٩	٩٧-٠٨-٢٥
اسرائيل تؤكد مشروع بناء سد على اراض سورية محتلة			
	الحياة	٦٠٣	٩٧-٠٨-٢٥
قوات راناريد توشك ان تخسر معلقها الاخير فى كمبوديا			
	الحياة	٦٠٣	٩٧-٠٨-٢٥
الاردن يجدد رفضه اقامة سد مشترك			
	الاهرام	٦٠٤	٩٧-٠٨-٢٦
كلمة اليوم			
	الاخبار	٦٠٥	٩٧-٠٨-٢٦
تل ابيب : سيقام باتفاق كامل مع الاردنيين			
	الكفاح العربى	٦٠٦	٩٧-٠٨-٢٦
اسرائيل لن تحصل على نقطة واحدة من مياه النيل			
	صوت الأمة	٦٠٧	٩٧-٠٨-٢٦
وزير المياه الاردنى بحث مع شارون المشروعات المشتركة			
	الاهرام	٦٠٨	٩٧-٠٨-٢٧
الاردن ينفى مجددا موافقته على تعديل موقع سد اليرموك			
	الكفاح العربى	٦٠٩	٩٧-٠٨-٢٧
الجبهة الوطنية التقدمية : السلام باعادة الاراضى وتوفير الامن للجميع			
	الحوادث	٦١٠	٩٧-٠٨-٢٧
امريكا تعارض بناء سد اليرموك			
	الاهرام المسائى	٦١١	٩٧-٠٧-٢٨

مجلد رقم ٣ صراع المياه فى الشرق الاوسط ١٩٩٧ - ١٩٩٨(المجلد الثالث)

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
دمشق : تعديل موقع السد			
رفيق خليل المعلوف	الحياة	٦١٢	٩٧-٠٨-٢٨
وزير الرى الاردنى ينقل عن شارون نفيا لما اعلن عن المشروع			
رفيق خليل المعلوف	الحياة	٦١٤	٩٧-٠٨-٢٨
اليمن تدرس مجموعة خيارات			
	الحياة	٦١٥	٩٧-٠٨-٢٨
شارون يخطط والاردن ينفذ فى الظلام			
	العالم اليوم	٦١٧	٩٧-٠٨-٢٨
واشنطن تعارض بناء سد اليرموك الاسرائيلى			
	الوفد	٦١٨	٩٧-٠٨-٢٩
اسرائيل تشترى مياه نهر الفرات من تركيا			
	الاحرار	٦١٩	٩٧-٠٨-٢٩
مشروع سد الرموك بتفاعل			
	الكفاح العربى	٦٢٠	٩٧-٠٨-٢٩
موسكو تطلب من اسرائيل			
	الحياة	٦٢١	٩٧-٠٨-٢٩
روسيا اسرائيل التخلى عن فكرة بناء سد على نهر اليرموك			
عبد الملك خليل	الاهرام	٦٢٢	٩٧-٠٨-٣٠
مصر عام ٢٠٠٠			
محمد على ابراهيم	المساء	٦٢٣	٩٧-٠٨-٣٠
مياه اليرموك .. معركتهم القادمة			
احسان بكر	الاهرام	٦٢٦	٩٧-٠٨-٣١
للنواع حول مياه الفرات ودجلة			
	اكتوبر	٦٢٨	٩٧-٠٨-٣١
حوار الافكار			
اسماعيل منتصر	اكتوبر	٦٣١	٩٧-٠٨-٣١
السياسة × برشامة			
انجى رشدى	نصف الدنيا	٦٣٣	٩٧-٠٨-٣١
اسرائيل تسرق مياه العرب			
	الحياة المصرية	٦٣٤	٩٧-٠٨-٣١
ماذا وراء الخزان الاسرائيلى فى الجولان ؟			
هالة العيسوى	الاخبار	٦٣٥	٩٧-٠٩-٠٢

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الامن المائى .. عصب الامن الاقتصادى			
	الاهرام	٦٣٦	٩٧-٠٩-٠٣
سوريا تدعو الى اجتماع لجنة المياة			
	الاهرام	٦٣٩	٩٧-٠٩-٠٣
ماذا وراء فتح ملف اعادة توزيع مياه نهر النيل ؟.			
رشدى سعيد	الاهرام	٦٤١	٩٧-٠٩-٠٣
الشرع : سد الرمو:			
	الاحرار	٦٤٤	٩٧-٠٩-٠٣
اسرائيل تستفز سوريا بسد اليرموك			
	الاهالى	٦٤٥	٩٧-٠٩-٠٣
مؤتمر عالمى فى مونتريال			
	الكفاح العربى	٦٥٠	٩٧-٠٩-٠٤
مؤتمر عالمى فى مونتريال			
	الحياة	٦٥١	٩٧-٠٩-٠٤
رئيس الوزراء الاردنى متفائل بامكان احراز تقدم فى عملية السلام			
	الحياة	٦٥٢	٩٧-٠٩-٠٤
خواطر عربية			
احسان بكر	الأهرام العربى	٦٥٣	٩٧-٠٩-٠٦
مشروع توشكى المصرى لن يتأثر بالسد الايوثيوبى			
محمد عز الدين	الأهرام العربى	٦٥٤	٩٧-٠٩-٠٦
الرباط : تستضيف الاسبوع المقبل			
	الحياة	٦٥٥	٩٧-٠٩-٠٦
انتخاب وزير الاشغال لمؤتمر المياه العالمى			
	الاهرام	٦٥٦	٩٧-٠٩-٠٧
مصر تدعو دول حوض النيل لتأسيس هيئة مائية جديدة			
ناصر فياض	الوفد	٦٥٧	٩٧-٠٩-٠٧
المياه تهدد باشتعال الحروب فى القرن القادم			
محمد محمدين	الحياة المصرية	٦٥٨	٩٧-٠٩-٠٧
وزير الاشغال والموارد المائية			
مصطفى سامى	الاهرام	٦٥٩	٩٧-٠٩-٠٨
مصر تتطلع الى اقامة هيئة لنهر النيل تضم دول الحوض			
	الاهرام	٦٦٢	٩٧-٠٩-٠٨

مجلد رقم ٣ صراع المياه فى الشرق الاوسط ١٩٩٧ - ١٩٩٨(المجلد الثالث)

المؤلف / العنوان	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
رؤية مصرية شاملة لمواجهة ازمة المياه			
اشرف بدر	الاهرام المسائى	٦٦٣	٩٧-٠٩-٠٨
الفيغارو :			
	الكفاح العربى	٦٦٤	٩٧-٠٩-٠٨
المغرب يدرس خططا بديلة لتعويض النقص فى الموارد المائية			
	الحياة	٦٦٥	٩٧-٠٩-٠٩
د. أبو زيد رئيسا لمؤتمر المياه العالمى للمرة الثانية			
	الشعب	٦٦٦	٩٧-٠٩-٠٩
اثيوبيا تطالب باستخدام المياه فى المنطقة			
	المساء	٦٦٧	٩٧-٠٩-٠٩
سد سودانى على النيل !			
	الجمهورية	٦٦٨	٩٧-٠٩-١٢
البعثة النروجية حنت لبنان على مفاوضات المياه			
	الكفاح العربى	٦٦٩	٩٧-٠٩-١٢
حقائق			
ابراهيم نافع	الاهرام	٦٧٠	٩٧-٠٩-١٣
سد السودان على النيل لا يمثل خطورة علينا			
	اخبار اليوم	٦٧١	٩٧-٠٩-١٣
المياه والاحلاف ... هل تشعل الحروب فى المستقبل ؟			
	الحياة	٦٧٣	٩٧-٠٩-١٥
مشاكل القرن القادم تطل براسها ..!			
مها عبد الفتاح	الاخبار	٦٧٤	٩٧-٠٩-١٧
حكاية سد اليرموك			
	اللواء	٦٧٦	٩٧-٠٩-١٧
الوقيعة بين الاردن وسوريا والسيطرة عى المياه			
صلاح صابر	العالم اليوم	٦٧٧	٩٧-٠٩-٢٠
منطقة الشرق الاوسط .. هل تستورد المياه من خارجها ؟			
صليب بطرس	الاخبار	٦٧٩	٩٧-٠٩-٢٣
تركيا تستضيف اول قمة للمياه			
	المساء	٦٨١	٩٧-٠٩-٢٣
بتمويل امريكى .. تركيا تزود اسرائيل بالمياه عبر سوريا			
	الاخبار	٦٨٣	٩٧-٠٩-٢٤

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
هارتس : مشروع لشق قناة مياه من تركيا			
	الحياة	٦٨٣	٩٧-٠٩-٢٤
حضور مصرى قوى			
مصطفى سامى	الاهرام	٦٨٤	٩٧-٠٩-٢٥
عمان توافق على اجتماع فى ١١ الشهر المقبل			
ابراهيم حميدي	الحياة	٦٨٦	٩٧-٠٩-٢٦
"ميثاق المحيط" لحماية ثرواته من اى عدوان			
مصطفى سامى	الاهرام	٦٨٧	٩٧-٠٩-٢٧
حكاية منسوب النيل !			
ناصر فياض	الوفد	٦٩٠	٩٧-٠٩-٢٨
قمة للمياه فى تركيا			
	الوفد	٦٩١	٩٧-٠٩-٢٨
مطلوب استثمار حجمه ٦٠ مليار دولار والا حلت الازمة عام ٢٠٠٥			
	المجلة	٦٩٣	٩٧-٠٩-٢٨
حروب المياه بين دول حوض النيل			
عيسى عبد الباقى	العالم اليوم	٦٩٧	٩٧-٠٩-٢٨
قمة المياه العالمية فى اسطنبول بعد غد			
عيسى عبد الباقى	العالم اليوم	٦٩٩	٩٧-٠٩-٢٨
اعتبرته نتيجه للتحالف التركى			
ابراهيم حميدي	الحياة	٧٠٠	٩٧-٠٩-٢٨
نعم .. يستورد الشرق الاوسط مياه الرى .. والتربة !!			
صليب بطرس	الاخبار	٧٠١	٩٧-٠٩-٢٩
الجفاف والمجاعة فى منابع النيل			
عبدالملك عودة	الاهرام الاقتصادى	٧٠٣	٩٧-٠٩-٢٩
سوريا تفتتح سدا على الفرات			
عاطف صقر	الاهرام	٧٠٦	٩٧-٠٩-٣٠
لا صحة للخلافات .. مع مصر			
رضا سيف النصر	المساء	٧٠٧	٩٧-٠٩-٣٠
سورية تحول مجرى الفرات			
ابراهيم حميدي	الحياة	٧٠٨	٩٧-٠٩-٣٠
مؤتمر المياه فى اطنبول :			
	الحياة	٧١٠	٩٧-١٠-٠٣

مجلد رقم ٣ صراع المياه فى الشرق الاوسط ١٩٩٧ - ١٩٩٨(المجلد الثالث)

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
دمشق تدعو بغداد الى اجتماع لجنة المياه			
ابراهيم حميدي	الحياة	٧١٢	٩٧-١٠-٠٣
مسئول تركى			
	الاهرام	٧١٣	٩٧-١٠-٠٥
العالم سيواجه ازمة مياه مع نقص الاستثمارات الخاصة			
	الاهرام الاقتصادى	٧١٤	٩٧-١٠-٠٦
ملف امياه يعود الى الواجهة السورية - التركية			
ابراهيم حميدي	الوسط	٧١٥	٩٧-١٠-٠٦
سوريا والاردن تبحثان قضايا المياه المشتركة			
عاطف صقر	الاهرام	٧١٩	٩٧-١٠-٠٨
لجنة المياه السورية			
ابراهيم حميدي	الحياة	٧٢٠	٩٧-١٠-٠٨
تحتاج الى ١٢٠٠ مليون متر مكعب اضافية يوميا			
	الحياة	٧٢١	٩٧-١٠-٠٨
البنك الدولى يحذر من وقوع ازمة فى المياه			
	العالم اليوم	٧٢٣	٩٧-١٠-٠٩
العالم يبحث عن ٦٠٠ مليار دولار			
	الاهرام المسائى	٧٢٤	٩٧-١٠-١٠
اسرائيل تسرق المياه المصرية والسعودية			
محمد نعمان	العربى	٧٢٥	٩٧-١٠-١٣
ازمة المياه فى العالم العربى			
سمير رزق الله	الحياة	٧٢٦	٩٧-١٠-١٣
الاردن يؤكد لسورية معاضته اقامة سد مع اسرائيل			
ابراهيم حميدي	الحياة	٧٢٨	٩٧-١٠-١٤

المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢/٦/١٩٩٧

فى حالة تسعير المياه عالمياً



د. يوسف والى:
مصر ترفض بشدة هذا الإقتراح.

٢٧,٧ مليار دولار تدفعها مصر سنوياً!

المصدر : الأهرام الاقتصادى
التاريخ : ٢/٦/١٩٩٧

٧٢ مليار دولار سوف تتحملها ميزانيات مدفوعات خدمة دول عربية في حالة إقدام المجتمع الدولي على تطبيق إقتراح تسعير وبالتالي بيع المياه الدولية.

هذا الرقم أورده تقرير حديث صادر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية، وبشيء من التفصيل يذكر التقرير أن مصر سوف تتحمل لوحدها ٢٧ مليارا و ٧٥ مليون دولار سنوياً، وتأتي العراق في المرحلة الثانية (٢١ مليار دولار) ثم السودان ١١.٨ مليار دولار، فسوريا ١١.٠٥ مليار وأخيراً موريتانيا ٥٠٠ مليون دولار وعلى الرغم من فداحة هذا الرقم إلا أن هناك شيئا أفدح من ذلك وهو أن هناك دولاً ومنظمات دولية بدأت بالفعل تتبنى هذا الإقتراح الخطير وتحاول الترويج له وسط المجتمع الدولي تمهيداً لإقتناص الموافقة عليه وبدء تطبيقه، ويقع على رأس هذه الدول تركيا وإسرائيل والبنك الدولي ومنظمة الفاو

٧٢ مليارا تدفعها الدول العربية ثمناً للمياه

وعلى سبيل المثال نجد أنه سبق لتركيا وان تعرضت بشكل غير مباشر الى هذا الموضوع حيث ذكر بعض مسئوليها بأن الماء ثروة وطنية، وكما ان لدى الدول العربية بترولاً فان لدى تركيا مياهاً، ويمكن مقايضة الماء بالبترول، كما قالوا «ليس لتركيا أن تتخلى عن مياهها، كما لن تتخلى السعودية عن النفط.» والجدير بالذكر هنا انه أثناء زيارة رئيس الوزراء التركى لبغداد فى مايو ١٩٩١ طالبت تركيا العراق بتسديد ديونها عليه والتى تقارب مليارى دولار. ورفضت تعديل موقفها المتشدد إزاء تمرير مياه الفرات بدون الحصول علي إمتيازات مقابلة من العراق فيما يتعلق بما يصدره لها من نفط.

أما بالنسبة لموقف اسرائيل فانه يتمثل فى عدم التنازل عن المياه العربية التى سرقتها خلال فترات الإحتلال، وتصر على بيعها إن أراد العرب ذلك. كما أعترضت إسرائيل خلال المفاوضات المتعددة الأطراف الخاصة باوضاع المياه والتى عقدت فى فيينا فى مايو ١٩٩٢ على أية برامج أو سياسات لإعادة النظر فى توزيع المياه على دول المنطقة، كما أن أحد المسئولين الإسرائيليين قد صرح بأن إسرائيل لا تقبل بأن تكون تابعة لأى من جاراتها فى مجال المياه حتى فى زمن السلام، وتصر إسرائيل، خلافاً لإتفاقيات جنيف حول قوانين الحرب، أن لها حقاً مكتسباً فى المياه التى تسرقها وتسحبها من نهرى اليرموك والأردن إلى جانب المياه الجوفية والتى تزيد علي ٨٠٠ مليون متر مكعب سنوياً.

ومع خطورة قضية تسعير وبيع المياه الدولية التقت «الأهرام الإقتصادى» ببعض المسئولين المصريين وعلى راسهم د. يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى لتتعرف منهم على موقف مصر من هذه القضية والآثار الناجمة عن تطبيقها، كما التقت أيضا ببعض المسئولين العرب للتعرف على خلفية هذا الإقتراح ومضمونه وموقعه فى العلاقات المائية الدولية، والجوانب القانونية المتعلقة بتسعير وبيع المياه الدولية والآثار المحتملة على موازين المدفوعات العربية بما فيها المصرية إذا اقدمت - مثلاً - دول حوض النيل على مطالبة مصر بسداد ثمن ٥٥,٥ مليار متر مكعب تحصل عليها من النيل سنوياً، وهو ما يعنى تحمل الإقتصاد المصرى لأعباء إضافية تفوق قيمتها ٢٧ مليار دولار سنوياً.

فى البداية قال د. يوسف والى لـ الاهرام الإقتصادى أن هناك اتفاقاً بين كافة وزراء الزراعة والمياه العرب على رفض اقتراح تسعير وبيع المياه الدولية وإنشاء بنوك للمياه فى المنطقة العربية لتعارض ذلك مع أحكام القانون الدولى والحقوق الثابتة للدول فى المياه المشتركة.

واضاف بان تطبيق هذا الإقتراح يتناقض مع الأحكام الدولية والإتفاقيات والأعراف فى العلاقات المائية الدولية.

وأشار د. يوسف والى الى أنه عند الحديث عن قضية تسعير وبيع المياه يمكن أن نناقش القضية على مستويين: الأول هو تسعير المياه فى الداخل وبيعها سواء للمزارعين او غيرهم وهذه مسألة تم حسمها منذ سنوات حيث تم الإنفاق على اعلى المستويات على عدم إجازة تطبيق هذا الإقتراح فى الداخل، وبالتالى لم يتم إثارة هذا الجانب من سنوات.

أما المستوى الثانى فيتعلق بتسعير وبيع المياه المشتركة وهذا يتعلق بالانهار والمجارى المائية المشتركة التى تمر داخل عدة دول كنهر النيل مثلاً، ونحن نقول هنا أن لكل دولة ظروفها الخاصة تجاه تطبيق هذا الإقتراح من عدمه، بشرط إحترام كل دولة للمواثيق والمعاهدات الدولية التى تنص على حقوق لدول المصب على دول المصدر.

وأكد نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى على أنه سبق للرئيس حسنى مبارك أن طالب خلال كلمته فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الوزارى العربى للزراعة والمياه الذى عقد

المدودة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢ / ٦ / ١٩٩٧

بالقاهرة نهاية شهر أبريل الماضى على ضرورة التأكيد على إحترام المواثيق والمعاهدات الدولية والاقليمية المتصلة باستغلال مياه الانهار المشتركة لتكون أحواض هذه الأنهار مجالا للتعاون البناء والتعايش بين الدول المشاركة فيها وليست بؤرا للتوتر والصراع.

وخلص د. يوسف والى على أن هناك اتفاقيات ومعاهدات تم ابرامها طبقا لاحكام القانون الدولى، وعلى الدول المشاطئة لنهر مائى مشترك أو مجرى مائى دولى، أن تحترم هذه المواثيق الدولية.

وبرى د. محمود أبو زيد رئيس المركز القومى لبحوث المياه ورئيس المجلس العالمى للمياه ان تركيا هى اول

فى حالة تسعير المياه عالميا

دولة فى منطقة الشرق الأوسط تعلن عن إستعدادها لنقل الفائض من بعض الانهار بها الى الدول العربية وإسرائيل وذلك من خلال إنشاء أنبوب السلام. وكانت هذه الخطوة تهدف إلى حل مشاكل العجز فى المياه الذى تعانى منه بعض الدول، وبدون شك فإن تنفيذ هذا المشروع الضخم كان يتطلب تكاليف باهظة، وكان فى تصور تركيا أن تنفيذها لهذا المشروع سوف يجلب لها إسترداد تكاليف إنشاء الخط مع الحصول على بعض من العائد المادى باعتبار انها ستبيع هذه المياه لمن يحتاجها

ويضرب د. أبو زيد امثلة اخرى موجودة فى العالم لدول تقوم بنقل المياه اما داخل القارات او حتى بين دول المناطق المختلفة فى الدولة الواحدة كما يحدث داخل الولايات المتحدة حيث يتم نقل المياه من نهر كلورادو إلى جنوب كاليفورنيا.

والولايات المتحدة تقوم ايضا بنقل المياه من المكسيك وكندا إلى اراضيها، ويشير إلى ان موضوع نقل المياه اذا تم فى مياه قومية أو داخلية يكون للدولة الحق القانونى فى تنفيذ ذلك دون اعتراض من أحد لانها مسالة داخلية اما إذا تعلق الامربنقل أو بيع مياه مشتركة او مجرى مائى دولى فإن الأمر هنا يختلف، وبالطبع سوف يترتب على هذا الأمر ظهور أعتراضات من الدول المشاطئة للمياه المشتركة سواء كانت

بيع المياه ينافى القوانين الدولية

قانونية أو فنية فى حالة الاقدام على نقل مياه مشتركة وليست مياها قومية.

ويعتبر رئيس المركز القومى لبحوث المياه ان موضوع بيع المياه الدولية يعد معقدا قانونيا لذلك نجد أن كافة الدول العربية رفضت تنفيذ هذا الاقتراح منذ ظهوره على الساحة الدولية سواء من خلال بعض منظمات الأمم المتحدة أو من خلال بعض الدول التى ترغب فى الاستفادة من المياه التى تمر باراضيها.

ويلاحظ د. محمود أبو زيد أن بعض الدول خفضت من حدة اقتراح بيع المياه الدولية من خلال المطالبة بانشاء بنوك المياه وبالفعل بدأ بعض البنوك فى تنفيذ هذه الفكرة كالولايات المتحدة والمكسيك، وساعد على ذلك أن هذه الفكرة يتم تنفيذها حتى الآن داخل الدولة الواحدة أو بين الولايات المختلفة فى أمريكا. وبالطبع هناك إشارات ونداءات فى المحافل الدولية بالتوسع فى بنوك المياه على اساس الاستفادة القصوى من المياه فى الانتاج الزراعى وغيره

ويلفت د.أبو زيد النظر إلى نقطة مهمة وهى أنه يمكن

لدولة أن تحتكر منتجات أو محاصيل لديها، ولكن من الصعب تقبل العالم لقارة احتكار المياه وبيعه بعد ذلك للدول المجاورة . هذه سياسة مرفوضة داخل مصر والمنطقة العربية خاصة وأ ن هناك ارتباطاً وثيقا بين الأمن المائى والأمن الغذائى العربى وكلاهما مرتبط بالأمن القومى العربى.

ويرى أن المجتمع الدولى والمؤسسات الدولية بمافيها البنك الدولى لا يمكنه فرض سياسة تسعير المياه على الدول المختلفة.

ومن وجهة نظر د. كمال فريد استاذ الموارد المائية بمعهد البحوث والدراسات البيئية بجامعة عين شمس والخبير المائى بمنظمة اليونسكو سابقا فإنه بشكل عام فإن اتجاه الدولة ضد فكرة تسعير المياه داخليا، لأن تطبيق هذه الفكرة سوف يخلق مشاكل اجتماعية واقتصادية لاحصر لها، وقد أكدت الدولة على لسان د. يوسف والى أن هذا الإقتراح مرفوض داخل مصر، وأنه لاتسعير ولاتسيس للمياه.

اما فيما يتعلق ببيع المياه الدولية فان مقترحات البعض فى هذا الصدد سوف يترتب عن تنفيذها أبعاداً وآثاراً اقتصادية مدمرة خاصة على القطاع الزراعى العربى وبالتالى على الغذاء العربى ونحن نعلم أن الأمن المائى العربى يجب أن يكون فوق كل اعتبار.

ووصف د. كمال سعد هذا الإقتراح بانه لعبة خطيرة من قبل بعض الدول. وهى مخالفة للقوانين والمواثيق المتعارف عليها كما يصفها أيضاً بانها فكرة ظاهرها الرحمة وفى باطنها العذاب ويقول انه بدلاً من تنفيذ هذا الإقتراح فانه يمكن للدول المتشاطئة على مجرى مائى مشترك الانفاق على برنامج محدد يتم من خلاله بناء السدود على هذا النهر وتطهير مياه النهر من الحشائش والأوبئة، والمحافظة على مياهه من التلوث والاخطار المختلفة.

ولكن ماهى وجهة نظر جامعة الدول العربية فى اقتراح بيع وتسعير المياه الدولية؟

د. يحيى بكور المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية يرى أن جميع المقترحات التى يروج لها البعض لبيع وشراء المياه الدولية لاتستند على أى أساس أو مصدر قانونى، بل وهى سابقة فى تاريخ العلاقات المائية الدولية تخالف بشكل صريح حق الإستخدام المنصف والمعقول للمياه المشتركة، كما أنها تخالف مجموعة من المبادىء التى تكفلها القوانين والأحكام والأعراف والاتفاقيات الثنائية والدولية، وهى مبدأ حسن الجوار، ومبدأ عدم التسبب فى ضرر الدول المتشاطئة علي المجري المائي الدولي ومبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة فى الموارد المائية.

ويؤكد د. بكور على ان المياه المشتركة لها خصوصية فى العلاقات الدولية باعتبارها موردا طبيعيا مشتركا لايخضع للسيادة المنفردة لأى من الدول المتشاطئة، فلا يجوز على سبيل المثال قطع العلاقات المائية بين الدول المتشاطئه كما تقطع العلاقات السياسية أو الإقتصادية ، ولايسمح القانون الدولى لأى سبب من الأسباب تدمير المنشآت المائية أثناء الحروب بين الدول.

ويفند المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية مقولة تركيا بان المياه معادلة للبترول حيث يصفها بانها محض افتراء ووهم، فاذا اعتبر أن كلا من الماء والبترول موارد طبيعية سائلة، فان هذا المنطق يجافى الواقع فالبترول له بدائل باعتباره مصدراً للطاقة، أما الماء فهو عصب الحياة وليس له بديل، ومن جهة أخرى فان البترول يكمن فى باطن الأرض ويمكن الإبقاء عليه كمخزون يستخرج عند الحاجة، بينما المياه السطحية تجرى فى مسارها الطبيعى، ويجب الاستفادة منها ولايمكن حجزها، وتخزينها الا لاغراض مقصود منها الاضرار بمصالح الدول المتشاطئة على المجرى المائى.

وقال د. يحيى بكور انه من خلال ما قامت به المنظمة العربية للتنمية الزراعية من تحليل وتقويم للآثار المترتبة على مثل هذه المقترحات تبين أن الاضرار التى ستلحق بالاقتصاديات العربية جسيمة، ويكفى أن ندلك على ذلك بان موازين المدفوعات العربية ستتحمل نحو ٧٢ مليار دولار سنوياً اذا ما أصبحت للمياه المشتركة سوقاً ، ذلك أن حوالى ٧٠٪ من الموارد المائية العربية السطحية تاتى من مصادر خارج الحدود العربية.

وفيما يتعلق بالآثار المرتبة

المصدر : الأهرام الاقتصادى
التاريخ : ٩/٦/١٩٩٧

على قطاع الزراعة فى حالة إقدام المجتمع الدولى على تسعير المياه وبيعها أكد المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية أن هناك أضراراً مؤكدة ومدمرة على هذا القطاع حيث أن بيع المياه المشتركة يهدد القواعد الإنتاجية الزراعية والصناعات الزراعية وكافة الأنشطة الإقتصادية القائمة والمرتبطة بهذه القواعد والصناعات وضرب مثالاً بذلك بأن تكاليف انتاج المحاصيل الغذائية خاصة الاستراتيجية كالحبوب سوف تفوق الأسعار العالمية لهذه المحاصيل باضعاف. ■■

المصدر : الأسبوع

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ / ٦ / ١٩٩٧

قاعدة عسكرية إسرائيلية على الحدود الإريترية لإسقاط النظام السودانى .. وتهديد أمن مصر المائى

تشير تقارير مهمة إلى ان إسرائيل شرعت فى الآونة الاخيرة فى بناء اكبر قاعدة تدريب عسكرية على الحدود السودانية - الإريترية .. وأن وزير الدفاع الإسرائيلى إسحق موردخاى وقع اختياره على اكفأ ٣٠ضابطا إسرائيليا للإشراف على هذه القاعدة ، والقيام بالمهام التدريبية عالية المستوى للقوات الإريترية .

تؤكد التقارير ان القاعدة العسكرية الإسرائيلية ليست محصورة فقط فى نطاق تدريب الإريتريين ، بل تشكل قاعدة إسرائيل العسكرية الكبرى فى القارة الافريقية ، حيث وجه وزير الدفاع الإسرائيلى مكاتبات رسمية بلغت حوالى ٢٨ مكاتبة إلى وزراء الدفاع ورؤساء الأركان فى الدول الافريقية .



البشير

تضمنت المكاتبات الإسرائيلية دعوة الدول الإفريقية لتدريب بعض عناصر جيوشها فى هذه القاعدة العسكرية الإسرائيلية ، واشارت هذه المكاتبات إلى ان الهدف من هذه القاعدة هو القضاء على الإرهاب ، وممولى ومخططى العمليات الإرهابية التى بدات تنتشر بعنف فى دول القارة الافريقية ، وأن تخضع هذه العناصر لدورة تدريبية لمدة «٦» اشهر .. وسيكون من ضمن مهامها الاساسية الحفاظ على نظام الحكم فى دولها .. وعرضت توفير كل التسهيلات اللازمة للمتدربين ، بشرط موافقة هذه الدول الافريقية على إمكانية استعانة إسرائيل بالمتدربين للقيام بعمليات ضد الإرهاب ، وان إسرائيل ستراعى ان العمليات التى ستشترك فيها هذه العناصر تهدف أساسا إلى حماية امن واستقرار هذه الدول .

وزعمت المكاتبات الإسرائيلية ان اهتمام إسرائيل بالامن والاستقرار فى القارة الأفريقية يعود اساسا إلى ارتباط امنها بالأمن فى افريقيا .. وربطت بين العمليات «الإرهابية» فى إسرائيل - على حد زعمها - انتشار الاضطرابات والقلاقل فى القارة الافريقية ، حيث زعمت أن منشأ هذه الجماعات فى الدول العربية ، وخاصة السودان .

وادعت إسرائيل ان السودان يسعى لإقامة مملكة إسلامية فى افريقيا ، وأن حكام السودان يريدون أن ينصبوا انفسهم ملوكا وحكاما للقارة الأفريقية .

وقد اشارت المعلومات بهذا الصدد إلى ان هناك نشاطا إسرائيليا محموما ضد السودان فى القارة الافريقية ، وأن هذا النشاط يمتد لإقناع قادة الدول الافريقية بالدخول سرا مع إسرائيل فى إطار عمليات عسكرية لقلب نظام الحكم فى السودان.

وتعد قاعدة التدريب الإسرائيلية على الحدود السودانية - الإريترية بمثابة قاعدة الانطلاق الرئيسية للعمليات الإسرائيلية ضد السودان ، حيث بدىء فى تجهيزها منذ نحو العام تقريبا وسط خطوات سرية للغاية ، حيث قدمت اريتريا دعما خفيا لهذه القاعدة ، والتى لا تستهدف السودان فحسب ، بل تشكل تهديدا للعديد من الدول العربية الاخرى ، وفى مقدمتها مصر واليمن والدول الخليجية ، حيث تعمل إسرائيل على تزويد هذه القاعدة بصواريخ متوسطة وطويلة المدى ، ستكون لها القدرة على الوصول إلى اهداف عربية فى الدول السابق ذكرها .

وتؤكد المعلومات ان هذه القاعدة لن تعتمد على جنود أو ضباط إسرائيليين يشاركون بصفة مباشرة فى اية عمليات عسكرية ، بل سيكون الهدف الاساسى هو الاعتماد على المعدات العسكرية الإسرائيلية والامريكية ، بينما يتولى الجنود الأفارقة استخدام هذه الاسلحة والمعدات .

وهناك اعتقاد بأن القاعدة الإسرائيلية ترتبط بتنفيذ مخططات أخرى غير المخططات العسكرية ، وهى خاصة بمياه النيل ، حيث إن غالبية الدول التى تسعى إسرائيل للاعتماد عليها فى تشييد هذه القاعدة هى من الدول الأفريقية النيلية ، إضافة إلى أن إسرائيل تساعد هذه الدول فنيا على إقامة السدود والاستفادة من مياه النيل ، بما يمثل تهديدا جزئيا للامن المائى المصرى .

وفى هذا الصدد اكدت مذكرة إسرائيلية فنية ان ازمة المياه التى ستتضاعف حدتها فى إسرائيل بدءا من العام ٢٠٠٠ ، والتى ستبلغ ذروتها فى اوائل القرن القادم تتطلب ان تبحث إسرائيل عن مصادر مياه غير تقليدية ، تخرج عن إطار لبنان والأردن ويعتبر الإسرائيليون أن مياه نهر النيل من المصادر غير التقليدية التى يجب ان تلجا إليها إسرائيل ، وانه لابد من التغلب على الاعتراض المصرى فى هذا الصدد من خلال الاتصال مع الدول الافريقية مباشرة يذكر ان هناك العديد من الخطط الإسرائيلية المعدة لنقل مياه النيل إلى إسرائيل ، وهناك اتفاقات مبدئية بين إسرائيل والعديد من الدول الأفريقية فى هذا الشأن ، مفادها أن تقدم إسرائيل خبرة فنية لمعاونة هذه الدولة فى تنفيذ بعض برامج التنمية الخاصة بالمياه والسدود .

ووفق رؤية استراتيجية تحكم عمل إسرائيل فى تحركاتها تلك فى افريقيا .. فإن هناك توقعا بأن تتحرك مصر عسكريا إذا ما شعرت بالتهديد لامنها المائى ، وان هذا قد يؤدى إلى مواجهات عسكرية بين مصر والدول الأفريقية .. ولذا فإن أحد التقارير الاستراتيجية يؤكد أن الاحتمال القوى لحدوث مواجهة عسكرية مصرية - إسرائيلية يمكن أن ينبع من أفريقيا .

ويبدو أن إسرائيل تتعمد التصعيد فى هذا الاتجاه ، سواء من خلال هذه القاعدة العسكرية ، او الخطط والاتصالات السرية التى يتم تدبيرها حاليا بشأن مياه النيل ووفق المعلومات .. فإن الضباط الإسرائيليين يخططون لأن تكون هذه القاعدة نقطة الانطلاق الرئيسية ضد مصر إذا ما استعرت حروب حول مياه النيل ، وأن هذا يمثل أحد الاهداف الرئيسية لهذه القاعدة ، إلا أن هذا الهدف سيكون مؤجلا فى إطار رد الفعل المصرى ، بينما يكمن هدفها الحالى فى إسقاط النظام السودانى ، حيث تعتبر إسرائيل أن هذا الهدف من الاهداف العليا لإسرائيل فى إطار الانطلاق الى افريقيا ..

وتؤكد المعلومات أن إسرائيل سوف تزود هذه القاعدة بخبراء عسكريين ، بالإضافة إلى الضباط المكلفين بتأدية المهام التدريبية ، حيث سيعنون بمهام التخطيط ، كما

المصدر : الأسبوع
التاريخ : ٢/٦/١٩٩٧

سيستخدم الخبراء الإسرائيليون الموجودون فى الدول الافريقية هذه القاعدة فى تدريب وحدات الجيوش الافريقية لتنفيذ المهام التخطيطية التى يعدونها .

وفى هذا الإطار . فإن الخبراء العسكريين الموجودين فى زائير نصحوا المتمردين مؤخرا بإرسال عناصر من وحداتهم للتدريب فى هذه القاعدة ، والتى ستمثل المهام الرئيسية فى التنسيق بين كل الخبراء العسكريين الإسرائيليين فى افريقيا ، والخبراء العسكريين الذين يديرون هذه القاعدة ، وانه فى إطار تخطيط هذه القاعدة فإن القيادة الرئيسية للخبراء العسكريين الإسرائيليين ستتمركز فى هذه القاعدة التى يمكنها تكليف خبرائها فى افريقيا بمهام عسكرية محددة .

وتشير التقارير إلى أن تلك القاعدة تمثل نقلة نوعية جديدة فى تنفيذ المخططات الإسرائيلية لتهديد امن الدول العربية ، حيث إن إحدى المهام الرئيسية التى تضطلع بها القاعدة حاليا تتعلق بتدريب حوالى ٥٠٠٠ من عناصر المتمردين فى جنوب السودان ، وهى تدريبات متطورة يتم الاعتماد فيها على استخدام المعدات العسكرية الإسرائيلية المتطورة ، حيث سمحت إسرائيل للمرة الأولى للمتمردين فى جنوب السودان باستخدام أنواع متطورة من الصواريخ ومنها صواريخ « أريحا ١- أريحا ٢ » ، بالإضافة إلى قنابل صغيرة الحجم إلا انها شديدة التدمير.

محمود بكرى

حملات مضادة

. تنهمر علينا طلقات المغرضين اصحاب النوايا السيئة ضد مصر . فلانملك ان نرد عليهم متعللين بان حرية الرأى والديمقراطية تبيح للمراسل الأجنبى والمعلق وكاتب التحليلات السياسية أن ينتهكنا فى مقالاته ويستبيح حكومتنا ونظامنا وثقافتنا للسخرية .

.. ونحن هنا تطبيقا للديمقراطية التى نعيش أزهى عصورها . ننقل الآراء والانتقادات التى توجه ضد مصر والعالم العربى والاسلامى .. ولكننا نحتفظ لانفسنا بالحق فى التعليق عليها وتفنيدها .. ومن يغضب عليه أن يفهم الديمقراطية اولا .

تهديدات الفاتح عروة

لحن حزين مكرر تصدح به حكومة الترابى - البشير

هدد الفاتح عروة مندوب السودان الدائم لدى الأمم المتحدة وعضو الوفد المشارك حاليا فى اجتماع هرارى بأن السودان سوف ينسحب من اتفاقية مياه النيل مع مصر والموقعة عام ١٩٥٩ إذا ما أقدمت مصر على طرد القوات السودانية من حلايب .

المساء :

فقد حكام الخرطوم صوابهم وراحوا يطلقون تصريحات «غبية» تعكس كما كبيرا من الحقد الاعمى تجاه مصر وشعبها . وها هو تصريح «الفاتح» بالانسحاب من اتفاقية مياه النيل خير دليل على ذلك .

كان الاجدى بـ «الفاتح» أن يركز جهوده وكلامه فى الحديث عن مشكلة الجنوب المتأزمة وأن يقدم اطروحات جديدة تساهم فى حل هذه الازمة .. فذلك أفضل بكثير من الهجوم على مصر ومحاولة النيل منها .

إن قطرة واحدة من مياه النيل شىء مقدس جدا لدى المصريين لا يمكنهم التفريط فيه أو التغاضى عنه وأى محاولة من أى دولة للتأثير فى حصة مصر السنوية ستواجه بكافة السبل والوسائل المتاحة فحق مصر فى هذه المياه مكفول بمقتضى الاتفاقات التى وقعت من قبل دول حوض النيل الثمانية وهى الاتفاقات التى تم التوصل اليها من خلال قناعة كافة الاطراف بعد تشاور ومباحثات مكثفة .

ومن ثم فأن تهديد المسئول السودانى اسلوب مرفوض شكلا ومضمونا وهو كسابق الاساليب التى تقدم عليها حكومة الترابى - البشير بحيث أصبح كاللحن الحزين المكرر الذى يصدح بها حكام الخرطوم .

كتاب مهم:

الأطماع الإسرائيلية فى المياه العربية

تتعدد الكتابات حول قضية المياه العربية ودورها فى الصراع الإقليمى.. ولكنها على الأغلب تتناول المخططات الصهيونية التاريخية لاستغلالها فى إطار الندرة المميزة لهذا العنصر التنموى النادر. ويختلف كتاب «الأطماع الإسرائيلية فى المياه العربية» ليس بسبب توجهه القومى المتميز، وإنما ببساطة تحليله وعمق مادته وإدماجه لكل المشروعات التاريخية والمستقبلية لإسرائيل، والقوى الإقليمية المتربصة بالوطن العربى فى مياهه، فضلا عن الدراسة المفصلة لدور المياه فى عملية التسوية الدائرة منذ مؤتمر مدريد ١٩٩١.

ويقدم الباحث «جورج المصرى» عبر خمسة أقسام وقرابة ١٤٠ صفحة من القطع المتوسط، فى كتابه الصادر هذا العام عن مركز الدراسات العربى -الأوربى، صورة إجمالية لإشكالية المياه دون مزايدة أو تهوين، ولكن بعرض الحقائق كاملة.

ويوضح القسم الاول أن مشكلة الموارد المائية العربية تتداخل فيها عوامل الندرة النسبية مع عوامل سوء التوزيع، بما يضفى عليها مزيدا من التعقيد، فيشغل الوطن العربى ٩بالمائة من مساحة اليابسة وفيه خامس تجمع سكانى عالمى فى حين تقدر موارده بحوالى ٧,٤ بالمائة من موارد العالم وتقل المتجددة منها عن ١ بالمائة عن نظيراتها العالمية، ولا يزيد نصيب الفرد العربى من المياه على ١٧٤٤ متر مكعب سنويا، فى حين يبلغ المعدل العالمى ١٢٩٠٠ متر مكعب، وهو مايعنى ازدواجية الأزمة من حيث قلة العرض وزيادة الطلب.

وقد جاءت مؤخرا نتائج الدراسة لمياه الشرق الأوسط برعاية جامعة «هارفارد» الامريكية تثبت أن الخطر على المياه العربية بات قائما مع العجز المائى فى إسرائيل وان خطط المياه لديها تقوم على أساس الاحواض المائية، والخطورة أنها تعتقد بأن هناك تقسيما غير عادل ضدها فى المنطقة، ينبغى تعديله بإصلاح ميزان القوى التفاوضى بخطط التعاون الإقليمى.

ويحلل الباحث فى القسم الثانى مقولة إن المياه هى ورقة التسوية الناقصة فى اتفاق أوسلو، حيث أبقى السيطرة الإسرائيلية على الموارد المائية الفلسطينية، وأصر الصهاينة على استمرار سيطرتهم على ٨٢٪ من مياه الضفة باعتبار ان المياه لا تعرف مايدور فوقها ولا علاقة لها بمشكلات الارض والحدود. أما بالنسبة للأردن فقد استطاعت معاهدة «وادى عربة» تمكين الطرف الإسرائيلى من استمرار استغلاله للمياه الأردنية وتقليص السيادة الوطنية للأردن على مياهه بالحد من قدراتها على اتخاذ قرارات مناسبة تتعلق بالتصرف فيها بعيدا عن الوصاية الإسرائيلية. فالحل الإسرائيلى لمشكلة المياه فى المعاهدة، استهدف الاستيلاء على كل المياه المتوافرة فى المنطقة والسعى للتحكم فيها وتحميل الطرف الأردنى مسئوليات تامين الاحتياجات الإسرائيلية من المياه.

ويؤكد الكاتب فى القسم الثالث ان تعنت إسرائيل فى تطبيق القرار رقم ٤٢٥ يعود إلى الرغبة فى مواصلة استغلال مياه الجنوب اللبنانى الحيوية وهو نفس السبب الذى يدفعها إلى رفض الانسحاب من الجولان الذى يشكل ٤٠ بالمائة من احتياجات إسرائيل المائية حتى يقال إن سوريا تستطيع نشر الجفاف فى الكيان الصهيونى إذا استعادت الهضبة المحتلة.

أما القسم الرابع من الكتاب فيركز جهوده فى دراسة تنسيق الكيان الصهيونى مع تركيا وإثيوبيا للاستيلاء على المياه العربية. وعلى الرغم من أن المؤلف كتب بحثه قبل تولى زعيم حزب الرفاه الإسلامى رئاسة الوزراء، إلا ان الملاحظة هى أن المشاريع المائية المطروحة مثلت بديلا للاتفاقات مع سوريا والعراق وربط مكافحة الإرهاب الكردى بالمياه، وبالتالى مركزية دور إسرائيل المرتبطة بواشنطن.

واستغلت تركيا غموض القانون الدولى حول المياه ومارست أساليب الخداع ضد سوريا والعراق فى مشروعى الجاب وأنابيب السلام لتنفيذ المخططات الإسرائيلية فى سرقة مياه العرب.. وينطبق نفس الأمر على إثيوبيا حيث تحاول إسرائيل تامين موطىء قدم لها على البحر الأحمر عبر قضية المياه. ويبدو أن إثيوبيا أقدمت على خطوة التعاون المائى مع الكيان الصهيونى للتعويض عن إخفاق التنسيق مع مصر والسودان، ولكن ذلك سيلحق ضررا كبيرا بالتنمية فى الدولتين العربيتين.

ويخلص المؤلف فى الخاتمة إلى القول بان الحل هو تطوير العمل الجماعى العربى بخصوص المياه كخطوة ضرورية لتعزيز الأمن القومى للعرب.

المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/ ٦/ ١٩٩٧

بضغوط أمريكية: معاهدة دولية تعطي إثيوبيا حق الاعتراض على توشكى وترعة السلام

كتب صلاح بديوى:

أعطت المعاهدة الدولية الجديدة التى تنظم إقامة السدود والمشروعات على مياه الأنهار، إثيوبيا الحق فى الاعتراض على اية مشروعات تقيمها مصر والسودان على مياه النيل إذا ما رأت أنها ستلحق الضرر بمصالح أديس أبابا، فى وقت امتنعت فيه مصر عن التصويت على المعاهدة التى أجازتها الأمم المتحدة الأسبوع الماضى بموافقة ١٢٤ دولة وامتناع ٣٤ دولة أخرى عن التصويت، ورفض بقية الأعضاء لها.

جاء الامتناع المصرى إثر ضغوط مارستها الولايات المتحدة وحلفاؤها على الدول الرئيسية الفاعلة، والتى تقع فى مجريات الأنهار الكبرى فى العالم. وعلمت «الشعب» أن لمصر تحفظات على عدة مواد بهذه المعاهدة، اهمها البند المتعلق بضرورة أخذ موافقة جميع الدول التى تمر بها الأنهار حال إقدام أية دولة تقع على مجرى نهر على تشييد منشآت جديدة على هذا النهر يمكن أن تلحق الأضرار بالدول الأخرى، وهو البند الذى إذا ما التزمت به مصر فإنه يشكل فرصة لإثيوبيا لمواصلة المطالبة بتجميد مصر للمشروعات التى تقيمها فى سيناء وجنوب الوادى مثل ترعة السلام ومنخفض توشكى بحجة أنها تلحق الضرر بحصة تطالب بها إثيوبيا مصر والسودان فى مياه النيل.

وأوضحت مصادر دبلوماسية لـ«الشعب» أن المعاهدة تجىء ضمن سلسلة من معاهدات قانون موحد للمياه تسعى واشنطن وحلفاؤها لإنهائها خلال الشهور المقبلة، تستهدف ما تسميه تحرير سلعة المياه وتسويقها عالميا، الأمر الذى سيؤدى لممارسة مزيد من الضغوط على البلاد العربية خصوصا مصر والسودان وسوريا والعراق، ضمن محاولات واشنطن وحلفائها لاحتواء هذه الدول لمصلحة «إسرائيل» السياسية والاقتصادية.

ويأتى تمرير هذه المعاهدة فى الأمم المتحدة فى وقت تشن فيه وسائل الإعلام الإثيوبية حملة انتقادات حادة ضد مصر، تزعم خلالها أن المياه ملك لإثيوبيا وتنبع من أراضيها، ويجوز لها أن تتصرف فيها كيفما تشاء، وتتعاون اقتصاديا مع من تشاء، مادام ذلك التعاون يخدم مصالحها، وعكست آراء خبراء ومسئولين إثيوبيين طالبوا بضرورة لجوء إثيوبيا للمحافل الدولية للتصدى لما أسموه بالأطماع المصرية فى مياه النيل.

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٥/٦/١٩٩٧

والى عقب توقيع 4 اتفاقيات مع هولندا :

قروض ميسرة من البنك الدولى لتشجيع الاستثمار جنوب الوادى

□ كتب ـ مها عبد المجيد
وعيسى عبد الباقى:

استغل الدكتور يوسف والى فرصة توقيع 4 اتفاقيات مائية مع هولندا.. ليتحدث عن التهديد المائى لمصر.. أكد والى أن مصر أكثر الدول كفاءة فى استغلال حصتها من مياه النيل رغم ضآلتها.. ولمصر الحق فى محاسبة أى دولة تهدر مياه النيل

حين ثبت أن حصة مصر لا تمثل شيئا بالنسبة لكميات المياه التى تسقط على الهضبتين الاستوائية والحبشة والتى تصل إلى 1600 مليار متر مكعب سنويا.. تتعرض نسبة كبيرة للإهدار لقلة الخبرة الفنية وضعف إمكانيات دول حوض النيل.. وقال إن مصر سوف تدعم أوغندا بمساعدة قدرها 8 ملايين جنيه للتخلص من ورد النيل.

قال والى فى مؤتمره الصحفى عقب الاتفاقيات إنه تم تشكيل أول شركة قابضة تضم 17من رجال الاعمال المصريين تتولى استصلاح وزراعة 200 الف فدان بالعوينات.. وأنه يبحث مع البنك الدولى منح الشركة قروضا ميسرة بفوائد 75 0٪ لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى جنوب الوادى.

كان الدكتور والى قد شهد توقيع 4 اتفاقيات مع الحكومة الهولندية لتمويل عدد من المشروعات الخاصة بإدارة المياه بالفيوم ومراقبة وتحليل نوعية مياه الصرف الزراعى وبرنامج متكامل للرصد القومى لنوعية المياه من خلال منحة قدرها 80 مليون جنيه مصرى والتى شهدها السفير الهولندى بالقاهرة والمهندس يحيى عبد العزيز رئيس هيئة الصرف المغطى وعدد من قيادات وزارة الأشغال المصرية انتهت من حفر 20 بئرا بكينيا ضمن منحة مقدمة من مصر لتوفير مياه الشرب من خلال 120 بئرا.

وأوضح أنه تم اختيار 17 من رجال الاعمال المصريين لتكوين شركة قابضة فيما بينهم لاستصلاح وزراعة 200 الف فدان بالعوينات ومن المقرر أن تعرض وزارة الزراعة على بعثة البنك

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥/٦/١٩٩٧

الدولى التى تزور القاهرة حاليا توفير قروض ميسرة بفوائد 75 0٪ لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى هذه المنطقة التى من المقرر افتتاح المطار الجديد بها نهاية الشهر الحالى ويتم حاليا استكمال رصف الطريق كما تم توفير 3 خطوط تليفونية وقامت الزراعة بتوفير أماكن الإقامة لهم بمبانى وزارة الزراعة بالمنطقة.

وأضاف د. والى أن البنك الدولى أرسل بعثتين الأولى للاطلاع على خطط الحكومة التى أعدتها الوزارات المختلفة حتى عام 2017 وذلك لدراسة إمكانية تمويل بعض هذه المشروعات..

والثانية لمناقشة المساعدة فى مشروع ترعة الوادى والتى سوف تقتصر على المساهمة فى تنمية منطقة درب الاربعين والتى تشمل حفر 85 بئرا لاستصلاح وزراعة 12 ألف فدان من خلال الدراسات الفنية الخاصة بها وأيضا إعطاء بعض الخطوط الائتمانية الميسرة لملاك هذه الأراضى.

وأوضح د. والى أن الحكومة المصرية مسئولة تماما عن حفر مسار ترعة الوادى الجديد وإقامة محطة الرفع العملاقة والتى تنفذ حاليا بأموال وأيد مصرية مشيرا إلى أنه تم حفر 13 كيلو مترا من المسار ومن المقرر أن يصل إلى 17 كيلو مترا أول يوليو القادم كذلك البت فى محطة الرفع فى 9 سبتمبر القادم.

وأكد أنه تقرر تقصير طول الترعة وليس تعديل مسارها المحدد من قبل خبراء وزارة الأشغال بحيث يشمل المناطق التى تتراوح ارتفاعاتها ما بين منسوب 200 متر و160 مترا عن سطح البحر مع دخول مساحات جديدة أكدت الدراسات صلاحيتها وهى 180 ألف فدان على طريق أسوان - أبو سمبل بالإضافة إلى 273 ألف فدان بمنخفض توشكى، مشيرا إلى أن فرق المناسيب فى هذه المنطقة سوف يتيح الفرصة لتوليد طاقة كهربائية يمكن استغلالها فى إدارة المشروع.

اكد لـ "الحياة" ان لا خلافات مع اثيوبيا

موسى ينفي وجود مشروع لنقل مياه النيل الى اسرائيل

□ هراري - من يوسف خازم:

■ اكد وزير الخارجية المصري السيد عمرو موسى انه «لا توجد اي مشكلة مع اثيوبيا في شان مياه النيل» وانه لا يوجد اي تناقض بين المبادرتين الاثيوبية والمصرية لحل النزاع الصومالي.

وقال موسى في تصريح الى «الحياة» في هراري حيث يمثل بلاده في مؤتمر القمة الافريقية السنوية العادية الـ ٣٣، ان ما صدر عن وجود مشاكل بين مصر واثيوبيا في موضوع مياه النيل «كان عبارة عن تقارير صحافية شكلت نوعاً من البالون المنتفخ بالهواء. وفي الحقيقة لا توجد اي مشكلة، وهناك اتصالات كثيرة تجرى بين البلدين، اضافة الى ان الاجتماعات الدورية تعقد كالمعتاد».

وعما تردد عن مشروع مصري لنقل مياه نهر النيل خارج حوضه الى اسرائيل، قال: «ان ما تردد عن هذا المشروع هو اخبار مدسوسة غير صحيحة على الاطلاق. والموضوع ليس مطروحاً بتاتاً، نفينا هذا الامر منذ عشر سنوات، وننفي ذلك الآن. والموضوع برمته غير صحيح، ولا توجد اي مشكلة في هذا الشان مع اثيوبيا».

الصومال

الى ذلك، اكد موسى «ان مصر ستظل تتابع محاولاتها لحل الازمة الصومالية، لأن القرن الافريقي والشرق الأوسط متداخلين».

واضاف ان «الازمة الحالية في الصومال دخلت في مرحلة متطورة ومن المؤكد ان هناك مرحلة جديدة بدات بجمع الفصائل. اذ سبق ا[illegible] عقدت لقاءات عدة في نيروبي واديس ابابا بين قادة الفصائل المختلفة».

وزاد ان اتفاق القاهرة الذي جمع رئيس المجلس الوطني للانقاذ علي مهدي محمد ورئيس التحالف الوطني الصومالي حسين محمد فارح عيديد «كان احدى الخطوات الرئيسية التي يمكن ان تساهم في عقد مؤتمر المصالحة الوطنية المقرر ان يلتئم في الصومال. ومصر تدعم هذا المؤتمر وتامل بان يحقق التفاهم على تشكيل حكومة وإعادة مؤسسات الدولة».

وكان عيديد وافق للمرة الأولى الاسبوع الماضي على الاجتماع مع بقية الفصائل المناوئة له على قدر المساواة، اذ كان يعتبر نفسه رئيساً للصومال وانه يجب ان يتعامل مع الفصائل الاخرى على هذا الأساس.

واتفق عيديد ومهدي في اجتماع عقد في ٢٧ من الشهر الماضي في القاهرة على وقف كل الاعمال العدائية، وبذل جهود لعقد مؤتمر مصالحة وطنية يزيل كل الخلافات بينهما، اضافة الى دعوة كل الاطراف الصومالية الى المشاركة في اتفاق القاهرة ومؤتمر المصالحة المرتقب في الصومال.

وقال موسى انه لا يوجد اي تناقض بين المبادرة المصرية والمبادرة الاثيوبية في شان حل الازمة الصومالية.

واضاف ان الاجتماع الذي عقد في بلدة سودري الاثيوبية من ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٦ الى ٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٧ جمع الفصائل التي كانت منضوية في اطار التحالف لانقاذ الصومال بقيادة علي مهدي، في حين جمع اجتماع القاهرة طرفي النزاع الرئيسيين حسين عيديد وعلي مهدي.

إثيوبيا تسعى لإقناع دول الأندوجو بإلغاء اتفاقيات مياه النيل

كتب صلاح بديوى:

تجرى الحكومة الإثيوبية -حاليا- سلسلة من الاتصالات مع دول منظمة الأندوجو لإقناعها بالانسحاب من اتفاقية تقسيم مياه النيل، وذلك استجابة لتحريضات أمريكية عكستها لقاءات تمت بواشنطن مؤخرا بين مسئولين من البلدين، وتمخضت عنها بلورة خطة تتعلق بممارسة ضغوط على مصر كى تذعن لإعادة تقسيم واستغلال المياه بين دول حوض النيل على ضوء المتغيرات الجديدة بالمنطقة.

علمت «الشعب» أن الخطة الأمريكية الإثيوبية وجدت تأييدا من قيادات أوغندا، ورواندا، وإريتريا، والكونغو -زائير سابقا- عندما روج لها الإثيوبيون على هامش أعمال قمة هرارى، والتى اختتمت هذا الأسبوع، وتردد أن أديس أبابا طرحت الخطة على السودان، إلا أن علي مهدى -سفير الخرطوم بواشنطن- قد نفى تماما وجود أية نية لدى حكومته للانسحاب من اتفاقية مياه النيل التى أبرمت عام ١٩٥٩، تأتى التحركات الإثيوبية ضمن مخطط يستهدف الضغط على مصر واحتواء معارضتها لخطط إعادة تقسيم واستغلال مياه النيل، وذلك عبر «الدول الأعضاء بمنظمة «الأندوجو» لإجبار مصر على قبول التفاوض حول إبرام معاهدة جديدة لتقسيم مياه النيل واستغلالها على ضوء الاتفاقية التى وافقت عليها مؤخرا الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتتعلق ببناء السدود والمشروعات لاستغلال مياه الأنهار.

وفى العاصمة الكينية نيروبى حذر مسئول كبير من خطورة المساس بهذه المعاهدات المبرمة بين دول حوض النيل، لما يترتب على ذلك من قلاقل واضطرابات تهدد التعاون المشترك بين بلدان الحوض، ونقلت صحف كينية وأوغندية عن مصادر أمريكية تأييدها لإعادة توزيع المياه واستغلالها بحوض النيل.

من جهة أخرى ذكر تقرير عن حالة السكان فى العالم صدر الشهر الماضى أن ٣٦٪ من سكان مصر لايزالون يشربون مياها ملوثة، فى الوقت نفسه أكدت المناقشات التى دارت بالمؤتمر القومى للحفاظ على

على مياه الشرب، والذى اختتم أعماله مؤخرا ان حوالى ٢٥٪ من مساكن القاهرة بلا مياه شرب، وحوالى ١١,٩٪ فقط فى ريف القليوبية تصلهم مياه الشرب، و٢٢,٧٪ بالسويس، ٤,٤٪ بريف الجيزة، ١٠,٣٪ بريف الإسماعيلية.

وأوضح المؤتمر أن شبكات المياه بمصر باتت تشكل خطرا فادحا على صحة السكان، بعد أن أصبحت المواسير قديمة ويبلغ عمرها نحو ٦٠ عاما، ووصل العجز المائى لهيئات مياه الشرب بمصر إلى ٢٥٦ مرة لقيمة الإعانة الحكومية المقدمة لمرفق مياه القاهرة، وبما يعادل ٩٢,٥ مليون جنيه أى حوالى ٣٧٪ وصلت الآن إلى ٨٣٪ من قيمة موارده، كما وصلت قيمة الديون على المرفق إلى ١٣٠٩,٤٧ مليار جنيه، حيث لا تغطى التعريفة المالية سوى ٤٠٪ من تكلفة مياه الشرب، وبالأسعار الاقتصادية لا تغطى سوى ١٦٪، حيث تحتاج مصر إلى ٤٣,٩ مليار جنيه لإنتاج مياه نظيفة.

المصدر : الحيـــاة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/٦/١٩٩٧

السلطة الفلسطينية تحذر من كارثة مياه

□ رام الله -
من نعيم ناصر:

■ قال مصدر مأذون في سلطة المياه الفلسطينية ان كل ما حصل عليه الجانب الفلسطيني من كميات المياه الإضافية، حتى الآن، لا يتعدى ٢,٥ مليون متر مكعب، منذ التوقيع على اتفاق المياه قبل نحو عام ونصف العام، على رغم ان بنود الاتفاق نصت على «تفهم الطرف الاسرائيلي والتزامه الكامل بالعمل مع الجانب الفلسطيني من اجل توفير كميات مياه اضافية بمعدل ٢٨,٦ مليون متر مكعب لأغراض الشرب».

وحذر المصدر من عواقب النوايا الاسرائيلية تجاه الحقوق الفلسطينية واحتمال انعكاس ذلك على مجمل العملية السلمية.

واشار الى ان الجانب الاسرائيلي يرفض منح تراخيص لحفر آبار جديدة، ولم يعط، حتى الآن، الا موافقة على رخصتين فقط من اصل ١١ طلباً مما يهدد بكارثة.

وقال المصدر: «ان الجانب الفلسطيني التزم التزاماً كاملاً بالمبادئ التي قامت عليها معاهدة السلام، وباتفاقات اوسلو والقاهرة، ومن ضمنها اتفاق المياه، الذي استبشر به الفلسطينيون خيراً، وعلقوا عليه الآمال الكبيرة، لاعتقادهم انه سيؤدي الى تحسين أوضاعهم المائية الصعبة، ولو في شكل جزئي، إلا ان النتائج الفعلية المحققة من الاتفاق ادت الى احباط كبير لدى الفلسطينيين الذين زادت أوضاعهم المائية سوءاً». واضاف: «في الوقت الذي ينعم فيه المستوطنون بالسباحة داخل مستوطناتهم، ويروون حدائقهم التي تلتف حول تلك المستوطنات لا يستطيع الفلسطينيون توفير أدنى احتياجاتهم من مياه الشرب».

وشدد على ان سلطة المياه، التي التزمت التنسيق والتعاون الكاملين مع الجانب الاسرائيلي، منذ التوقيع على اتفاق المياه، كانت ولا تزال حريصة كل الحرص على انجاحها، ايماناً منها ان التعاون في هذا المجال ضروري جداً نظراً لطبيعة المشاكل المرتبطة بالمياه وخدماتها وضمان الحفاظ على مصادرها، قدر الامكان، لفائدة الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي.

تقرير خطير عن تفاقم مشكلة ندرة المياه

العالم بحاجة إلى ٢٠ نهراً كالنيل خلال ٣٠ سنة لمواجهة الزيادة السكانية

واشنطن – «الكفاح العربي»

«يحتاج العالم إلى ٢٠ نهراً مثل النيل في السنوات الثلاثين القادمة فقط لكي يلبي متطلبات الغذاء الجديدة لسكان العالم الآخذين بالازدياد».

هذا ما أكده تقرير جديد أصدره «معهد مراقبة العالم» المعني بشؤون البيئة حول مواجهة ندرة المياه. وأكد أيضا أن انتشار ظاهرة ندرة المياه في مناطق مختلفة من العالم سيجعل توفير مياه الشرب والغذاء والحاجات المادية لعالم ينتظر أن يبلغ تعداده بعد ثلاثين عاماً نحو ٨ مليارات نسمة تحدياً بالغ الصعوبة. ويصف التقرير ندرة المياه بأنها «النمر النائم» بين مشكلات البيئة. ولكن هذا النمر بدأ يستيقظ «وعلينا نحن أيضاً أن نستيقظ». ويوضح التقرير أن افريقيا والشرق الأوسط هما أكثر مناطق العالم تعرضاً لهذه المشكلة حيث أن ٢٨ من بلدانهما قد عبرت خط «الضائقة المائية» إلى حد أن ١٩ منها تستورد الآن نسبة ٢٠٪ على الأقل من احتياجاتها من الغلال. وخلال ٣٠ عاماً من الآن سيكون في افريقيا والشرق الأوسط أكثر من ١.٣ مليار نسمة يعيشون في بلدان تعاني الضائقة المائية، وهو عدد يربو على ثلاثة أمثال العدد الراهن.

ومن الطبيعي بعد هذا أن يقول التقرير أن من الصعب أن نكون متفائلين بشأن مستقبل الأمن الغذائي، وأن من الضروري اللجوء إلى كل الوسائل لزيادة «انتاجية المياه» في انتاج المحاصيل الأساسية عالمياً. ويصل التقرير إلى حد التوصية بفرض سياسة أسعار للمياه واستخدام طرق إعادة استعمال المياه المستهلكة في المدن لري الأراضي الزراعية.

وينبه «معهد مراقبة العالم» إلى أخطار «حروب المياه» القائمة في مناطق أحواض الأنهار الرئيسية في العالم، وان كان يشير إلى «بعض خطوات واعدة بنزع فتيل الحرب في بعض هذه المناطق» مشيراً إلى اتفاقات بين الهند وبنغلادش بشأن اقتسام مياه نهر «الغانغز» وبين اسرائيل والأردن والفلسطينيين، «وان كانت المهمة لا تزال عسيرة بشأن اقتسام مياه حوض نهر الأردن». كما يشير إلى أن ممثلي بلدان حوض النيل يجتمعون سنوياً منذ عام ١٩٩٣ لتعزيز التعاون والعمل من أجل توزيع متكافىء لمياه النهر.

ويقول التقرير أن عدم توصل بلدان حوض نهري دجلة والفرات – وهي سوريا والعراق وتركيا – إلى اتفاق حول اقتسام مياه النهرين قد خلق جواً من المنافسة وعدم الثقة يمكن أن يولد صراعاً في المستقبل على الرغم من أن دجلة والفرات هما الوحيدين بين أنهار منطقة الشرق الأوسط اللذين يحتويان على وفرة نسبية في المياه. وذلك نظراً لأن «مشروع جنوب شرق الأناضول» التركي يهدد مشروعات التنمية الخاصة بالعراق وسوريا ويعرضها لنقص خطير في المياه. ذلك أن مشروع الأناضول يشتمل على انشاء ٢٥ شبكة جديدة لري الأراضي و٢٢ سداً و١٩ محطة لتوليد الطاقة الكهربائية بمساقط المياه. ويعد «سد أتاتورك» حجر الزاوية في هذه المشروعات.

ويصف التقرير تعهد تركيا الشفهي لكل من سوريا والعراق بعدم استخدام سد أتاتورك وسيلة للتهديد أو الضغط مجرد «تعهد أجوف» لأنه سبق لتركيا (في عام ١٩٨٩) أن هددت بوقف تدفق مياه الفرات عن سوريا بحجة «الرد على تأييد سوريا للمتمردين الأكراد».

ويلاحظ التقرير أنه لا توجد استراتيجة شاملة لدى أي حكومة في العالم من أجل دعم انتاجية المياه واستخدامها وتوفيرها، فضلاً عن أن أسعار المياه في بلدان العالم لا تزال متدنية إلى حد يجعل الافراط في تبديدها أرخص من المحافظة عليها.

عزيزي القارئ

المعلقون متفقون على أن المنطقة العربية مقبلة على أزمة مياه ، وإن المياه ستكون موضوع الصراع في المنطقة . وإن هدف السياسات في كل دول الشرق الأوسط سيكون السيطرة على منابع ومصبات الأنهار . ويقولون إن الحروب قامت من قبل من أجل البترول ولكن الحروب القادمة ستكون من أجل المياه .

سكان الوطن العربي سوف يصبحون ٤٦٠ مليون عربي بعد عشرين سنة ، وسوف تتضاعف احتياجاتهم للمياه ، وستؤثر هذه الاحتياجات على العلاقات بين الدول العربية فيما بينها ، كما ستؤثر على علاقاتها مع دول الجوار ، كالسدود حول منابع النيل ، ومحاولة خنق العراق بإقامة مزيد من السدود على نهر الفرات ، والمشروعات الواسعة لبناء سدود على نهر الفرات تمنع تدفق المياه إلى سوريا والعراق ، والنزاع بين تركيا من جانب وسوريا والعراق من جانب آخر حول تقسيم مياه الفرات ، ومحاولة تركيا الاستفادة من حالة الضعف في العراق والانقسامات في العالم العربي وانشغال كل دولة عربية بخلافاتها مع دول عربية أخرى ، ثم النزاع الجديد بين الأردن وسوريا والكيان الفلسطيني من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى على حقوق المياه في نهر الليطاني ونهر اليرموك ونهر الأردن ، وحول مرتفعات الجولان التي تتجمع فيها مياه الأمطار وتسير في روافد عديدة تستفيد منها إسرائيل الآن . وعدم وجود مصادر طبيعية متجددة للمياه في دول الخليج واعتمادها على تحلية المياه ..

كل هذه العوامل لابد أن تسبب القلق ، ويزيد القلق لأن البنك الدولي يرفض تمويل سد الوحدة بين سوريا والأردن ويشترط موافقة إسرائيل ، بينما يمول البنك السدود على نهر النيل الأزرق والأنهار الأخرى في الحبشة التي تمثل روافد مهمة لنهر النيل دون موافقة من السودان ومصر .

يضاف إلى ذلك التغلغل الإسرائيلي الواسع في أفريقيا وخاصة عند منابع النيل .. والأصابع الخفية التي تثير القلاقل وتسبب حالة الانهيار في زائير ورواندا وبوروندي وهي من دول منابع النيل ..

كل ذلك يرسم خريطة لاحتمالات تدعو إلى القلق .

فإذا لم تتحرك الدول العربية أمام هذا الخطر فمتى تتحرك .. ؟

المحرر

مصرى نائبا للرئيس الشرفى لهيئة السدود الدولية مدى الحياة

كتب - أحمد نصر الدين:

★ اكبر هيئة دولية للسدود والخزانات الكبرى فى العالم أهدت فى اجتماعها الأخير بإيطاليا الى نائبها المصرى عن افريقيا خلال الـ ٤ سنوات الماضية المهندس عبد الرحمن شلبى منصب نائب الرئيس الشرفى للهيئة مدى الحياة، وذلك فى اول تقليد من نوعه لتلك الهيئة لجهوده المتميزة على مدى السنوات الاربع فى الهيئة العريقة التى قررت ان تسجل هذا التشريف فى شهادة تقدير امام ممثلى اكثر من ٨٠ دولة حضرت المؤتمر والذى قرر ان يبدا نشاطه الرئاسى الجديد اعتبارا من الاجتماع التنفيذى القادم الذى يعقد فى مدينة نيودلهى بالهند وبالمؤتمر الدولى للسدود عام ١٩٩٩ فى مدينة انطاليا بتركيا وعام ٢٠٠٠ فى بكين بالصين.

تأملات

صوت صديق من أعالي النيل

علق وزير الخارجية الأثيوبي على ما قيل من أن بلاده تلقت تمويلا إسرائيليا لبناء سدود على نهر النيل داخل الأراضي الأثيوبية بأن أثيوبيا لا تحتاج إلى إذن أحد لبناء سدود، ونفى وزير الخارجية سيوم مسفن لصحيفة «ريبورتر» الأثيوبية تلقي بلاده لتمويل إسرائيلي لمشروعين على نهر دابوسي الأثيوبي متهما مصر بأنها وراء تلك الاتهامات، لأنها تسعى إلى صرف النظر عن الاتفاقات المصرية - الإسرائيلية السرية بموجب ملاحق سرية ضمن اتفاقي كامب ديفيد تنص على حفر قناة مصرية - قناة السلام - في المجرى الرئيسي لنهر النيل لتوصيل مياهه إليها مرورا بسيناء وغزة، مما يعد خرقا صريحا لقوانين المياه الدولية، خاصة أنها تلحق ضررا كبيرا بأثيوبيا لأنها دولة المنبع.

وأكد الوزير أن لدى بلاده من البراهين والأدلة ما يثبت وجود هذه الاتفاقات السرية، وأكد أن هذه الاتفاقات نوقشت في اجتماع اللجنة الاقتصادية العليا المشتركة بين مصر وإسرائيل عام ١٩٩٢، وأن العمل على تنفيذ مشروع قناة السلام قائم بين البلدين. وأكد الوزير الأثيوبي أن مياه النيل في مقدمة الثروات الطبيعية لأثيوبيا، واعتبر إقامة السدود داخل الأراضي الأثيوبية حقا مشروعا لأثيوبيا لوضع حد للمجاعات ومشكلات الجفاف التي تعاني منها وتطوير وسائل الري المستخدمة في الزراعة والتي تعتمد حاليا على الأمطار. وأضاف أن مصر كانت أول دولة تقوم بإنشاء سدود على النيل دون أخذ موافقة دول الحوض، ولذلك فبلاده ترفض الاتفاقات الموقعة بين مصر والسودان لأنها جائرة وغير ملزمة لأثيوبيا واعتبر الوضع الحالي لتوزيع مياه النيل ظالما لأثيوبيا.

والحديث خطير لأنه على لسان وزير الخارجية الأثيوبي ويتزامن مع بدئنا في إقامة مشروع توشكي واعتماده الكامل على مياه النيل، ويحتاج منا إلى توضيحات وتطمينات توجه إلى أديس ابابا، فمشكلات المياه لا يمكن أن تحل إلا بالحوار والتفاهم وعدم تجاوز ما يقال، وكانت مصر في الخمسينيات والستينيات تقف كثيرا أمام ما يثار من شكوك بين القاهرة وأديس ابابا وتعمل على مناقشتها والوصول إلى تفاهم مشترك بخصوصها، بل كان عبدالناصر يحرص على الاتصال الشخصي بالإمبراطور هيلاسيلاسي بل ودعاه إلى القاهرة مرتين حيث استقبل استقبالا شعبيا. فإذا كان الوزير قد قال ما نقل عنه فإنه مقتنع به وعلينا ألا نهمل ذلك، كما لا يجوز أن يدخل ذلك في دوامة خلافات لا داعي لها. فالرأي الآخر أمر طبيعي خاصة في العلاقات بين الدول الصديقة مثل مصر وأثيوبيا، مما يحتم الحوار للوصول إلى فهم متبادل، ولا يجوز أن يصرفنا اهتمامنا بما يفعله رئيس الوزراء الإسرائيلي نتانياهو على أرض فلسطين وفي القدس، عما يحدث في منابع النيل، وأظن أن سياستنا الواعية لا تغفل عن ذلك.

أمين هويدي

المصدر : الحيـــاة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١/٦/١٩٩٧

خبيرة دولية تنتقد سياسات إسرائيل:

الماء التحدي الرئيسي للعالم في القرن المقبل

□ واشنطن -
من بتسي لاون المعلوف:

■ حذرت خبيرة اميركية في شؤون الماء من ان المسائل المرتبطة بالأمن المائي في الشرق الأوسط وفي أماكن اخرى من العالم باتت اكثر إلحاحاً وتأزماً منذ قمة الأرض في ريو دي جانيرو اي منذ خمس سنوات.

ورحبت ساندرا بوستل، مديرة مشروع سياسة الماء الدولية (غلوبال ووتر بوليسي بروجكت) في امهرست (ماساتشوستس)، بالاتفاقات التي عقدت اخيراً بين الفلسطينيين والأردن وإسرائيل حول الماء، لكنها حذرت من ان «المعاهدات جيدة طالما بقي المتعاهدون يتقيدون بموجبها».

وقالت بوستل، امام مؤتمر عقد في واشنطن الأسبوع الماضي، في إشارة إلى تردد إسرائيل وعدم ثباتها في مجال تنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدة التي عقدتها مع الأردن السنة الجارية: «سترتكب إسرائيل خطأ كبيراً إذا لم تنفذ التزاماتها التي هي جزء من اتفاق ١٩٩٤».

ووجهت بوستل انتقادات إلى حكومة نتانياهو لانها اوقفت التحرك في اتجاه عقد اتفاقات تتناول التوزيع العادل لمياه حوض نهر الأردن. وقالت: «لا شك في ان بناء مزيد من المستوطنات في الضفة الغربية لن يساهم في تحسين وضع توزيع المياه... فثمة توتر الآن بسببه تمتع المستوطنين الإسرائيليين ببحيرات سباحة، بينما لا يحصل الفلسطينيون على ما يكفي للشرب إلا بصعوبة... وانا اعتقد أن بوسع الإسرائيليين ان يفعلوا ما من شأنه ان يضيق هذه الفجوة».

تبدل

ولفتت بوستل إلى ان الديبلوماسية حققت تبدلاً مهماً في التفكير الدولي في النزاعات الخاصة بالماء نتيجة التقدم الذي تحقق نحو اتفاق بين الهند وبنغلادش حول تقاسم مياه نهر الغانج وبين الجمهوريات الخمس التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفياتي حول تقاسم مياه بحر أورال.

وهذا التبدل في التفكير الدولي احدث تبدلاً في الاجماع الدولي، إذ اصبح هذا الاجماع يقر بهيمنة المبدأ القائل بضرورة الاستخدام العادل للمياه بدلاً من الأخذ بمبدأ ملكية المياه، وحق الدول في اخذ ما ترغب من أخذه من ماء تدعي ملكيته.

وقالت بوستل ان هذا كله يتطلب مزيداً من التعريف والايضاح، لكن يبدو ان الاجماع الجديد يبدي تقويم مقدار حاجة دولة من الدول إلى الماء على مجرد ادعائها ان لها حقاً فيه.

وقالت بوستل إن خطة، أو مشروع، جونسون تبنت صيغة التوزيع المستند إلى الحاجة، وهي الصيغة التي تتطلب من إسرائيل ان تخفض على نحو درامي ما تأخذه من مياه حوض نهر الأردن إذا تم تطبيق هذه الصيغة حالياً.

واضافت: «لهذا اعتقد أنه سيكون من الصعب جداً التوصل إلى توزيع عادل يمكن ان يستمر لمياه الأردن لأن مما لا شك فيه تقريباً ان التوزيع العادل سيتطلب من إسرائيل خفض ما تأخذه من مياه، لكن ما لم نعالج عدم الانصاف والظلم لا يمكن ان يحل سلام دائم في تلك المنطقة».

ولفتت بوستل إلى أن بعض التقدم حصل في التوجه نحو التعاون بين دول حوض نهر النيل لأسباب اهمها أن مصر واثيوبيا تبحثان على الأقل في المسائل العالقة بدعم من الدول مانحة المساعدات.

أسف

لكن بوستل اعربت عن أسفها الشديد لأن الخلافات بين سورية والعراق وتركيا، حول الماء، لا تزال على ما هي عليه، فيما تمضي تركيا في انشاء السدود وتنفيذ المشاريع المائية الضخمة التي تهدد تدفق مياه الفرات إلى سورية ومياه دجلة إلى العراق من دون وجود معاهدات بينها وبين جارتيها العربيتين.

واستطردت بوستل فقالت إن النزاعات الدولية التي تتناول الماء ليست السبب الوحيد للقلق حول الأمن المائي في المستقبل.

ويذكر أن بوستل كانت تتحدث

الولايات المتحدة الى شعور الناس خطأ بوجود ماء غفير في المنطقة. كما تنتقد الطلب على ما يستنفد كثيراً من الماء، في نمط الحياة الاميركية، مثل انشاء احواض السباحة وملاعب الغولف في الدول النامية التي تنمو بسرعة فيما يولد النمو الاقتصادي في هذه الدول طبقة استهلاكية بوسعها الانفاق على انشاء هذه الاحواض والملاعب.

وتلفت بوستل الى ان ماليزيا وتايلاند واندونيسيا وكوريا الجنوبية والفيليبين شهدت انشاء ٥٥٠ ملعباً للغولف وتنوي هذه الدول انشاء ٥٣٠ ملعباً اضافياً. وتضيف بوستل: «حتى مصر، التي يزداد سكانها بمقدار مليون نسمة كل تسعة اشهر، والتي وصلت تقريباً الى استهلاك كل الماء المتاح المتيسر لها، تنوي انشاء ثمانية ملاعب غولف جديدة اضافية».

وتستطرد بوستل فتقول بلهجة التحذير: «يبدو ان هذه الدول مستعدة للمراهنة على ان النمو الاقتصادي سيتكفل بالانفاق على مستوردات الحنطة في المستقبل، وعلى ان هذه المستوردات ستكون متيسرة وعلى ان تخصيص الماء لانشاء ملاعب الغولف لمتعة البعض، فيما يفتقر الآخرون العديدون الى الماء، لن يسبب اضطراباً في العلاقات الاجتماعية بين الطبقات».

وتدعو بوستل في تقريرها الى استثمار مبالغ كبيرة في حماية الانهار والجداول ومصبات الانهار والاراضي المشبعة بالماء، وفي اصلاح الضرر الذي تسببه المشاريع الضخمة التي اعادت هندسة الطبيعة.

ويذكر ان عدداً من محاولات الاصلاح تجرى حالياً بما في ذلك مشاريع في منطقة «افرغليدس» في ولاية فلوريدا وفي جزء من منطقة بحر ارال التي تتقلص في اواسط آسيا .

وتقول بوستل ان ازالة ملوحة مياه البحر لا تزال خياراً باهظ الثمن بالنسبة الى معظم الدول.

وعلى رغم ازدياد الطاقة على تحلية مياه البحار في العالم، لا تزال هذه الطاقة توفر ٠,٢ في المئة فقط مما يستخدمه العالم من مياه.

وتقول بوستل اخيراً انه كان من الافضل انفاق المال، الذي تم انفاقه على الابحاث التي تناولت تطوير تكنولوجيا تحلية المياه، على تحسين فعالية استخدام الماء.

المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ٢٢/٦/١٩٩٧

عبد المجيد دعا الى قمة عربية لبحث قضية المياه

دعا الأمين العام للجامعة العربية الدكتور عصمت عبد المجيد خلال لقائه الصحافيين العرب المشاركين في دورة اعلامية في القاهرة الى عقد قمة عربية لبحث مشكلة المياه. وأكد ان أهمية القمة تنبع من ضرورة اتخاذ موقف موحد تجاه أي عبث او تحركات تضر بمصادر المياه الى الدول العربية. وقال ان موضوع المياه حيوي ومصيري لأن جزءاً كبيراً من مصدرها يقع خارج الوطن العربي.

وأضاف: «لا يمكن ان تخيفنا أي تحركات تدعي تهديد ذلك بسبب الاتفاقات الدولية التي تحدد حقوق الدول».

وتشكو سوريا والعراق من افراط تركيا في استغلال مصادر المياه المشتركة. وتقوم إسرائيل باستغلال المياه الجوفية في الأراضي الفلسطينية لصالح المستوطنين. (أ.ف.ب)

"التجمع للجمهورية": لماذا تخلت الحكومة عن حقوقها في مياه العاصي؟

□ بيروت - «الحياة»:

■ تطرّق «التجمع للجمهورية» خلال اجتماعه الاسبوعي امس برئاسة الدكتور البير مخيبر، الى «الوضع العام المتردّي على كل الصعيد». وافاد، في بيان على الاثر، ان الحكومة هي المسؤولة عن هذه الحال لانها ... اوقعت البلاد في عجز خطير ما يهدد بالافلاس». وتوقف عند «اهتمام الحكومة ولو متأخرة بالزراعة». وسأل «هل التشريعات المنوي إصدارها تفي بالغاية ويمكن تنفيذها» لافتاً الى «ان الارض والمياه هما من اهم عوامل الزراعة خصوصاً في سهول البقاع». وسأل الحكومة «لماذا اوقفت استعمال القناة الرومانية التي تجرّ مياه العاصي من جسر الهرمل الى سهل البقاع الخصب الذي كانت ترويه القناة؟ وكيف تسمح لنفسها بالتنازل عن حقوقها في مياه العاصي باتفاق المياه بين لبنان وسورية؟». واشار الى «الغبن الفاحش الذي يلحق بلبنان اذ صدّق هذا الاتفاق في المجلس النيابي اللبناني».

معارض سوداني ينتقد تلويح الخرطوم بإلغاء اتفاقية تقسيم مياه النيل مع مصر

اديس ابابا - أ. ش. أ - استنكر الدكتور منصور خالد وزير الخارجية السوداني الاسبق وعضو التجمع الوطني المعارض تلويح بعض المسئولين السودانيين اخيرا بإلغاء اتفاقية عام ١٩٥٩ حول تقسيم مياه النيل بين مصر والسودان، على اعتقاد انها ورقة ضغط ضد مصر، وأكد خالد الذي يعمل كمستشار سياسي لجون جارانج زعيم الجيش الشعبي لتحرير السودان- ان هذه الاتفاقيات يترتب عليها حقوق مكتسبة تمس حياة الشعوب لا يملك اى طرف أن يلغيها.

وفى الخرطوم انتقد اللواء محمد عبدالله عويضة رئيس لجنة الأمن والدفاع فى البرلمان السوداني المذبحة التى ارتكبها الجيش الشعبى لتحرير السودان، وأسفرت عن مصرع ١٤٢ من الاطفال والسيدات والمسنين، وذكر راديو أم درمان نقلا عن عويضة ان جنود الجيش الشعبى ارتكبوا هذه المذبحة الدموية فى منطقة بحر الغزال واستولوا على مائتى رأس من الماشية.

بروتوكول تعاون مع أوكرانيا في الإدارة المائية

وقعت وزارة الاشغال العامة والموارد المائية امس اتفاقية بروتوكول تعاون فنى مع الهيئة القومية للادارة المائية باوكرانيا فى مجال الادارة المائية.

وقع الاتفاقية عن الجانب المصرى الدكتور محمود ابو زيد رئيس المركز القومى لبحوث المياه ويقوم الطرفان فى ظل مبدأ الحقوق بتدعيم التعاون فى مجال الادارة المائية بين مصر واوكرانيا.

المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ١٧/٦/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إيران تعاني أزمة حادة في المياه ونداءات للتقنين في استعمالها

تواجه ايران التي تتميز بمناخ جاف شبه صحراوي أزمة لا سابق لها في توفير ما تحتاجه من المياه بسبب الجفاف الذي تشهده الهضبة الايرانية منذ اكثر من ستة اشهر.

وتحذر الاذاعة الرسمية في برامج ونداءات خاصة بمشكلة المياه منذ ثلاثة ايام من ان «ازمة المياه خطيرة الى درجة تستدعي التقنين» في التوزيع.

وقد بدأت الازمة تأخذ ابعاداً تشمل كامل البلاد وراح الائمة في المناطق الاكثر تعرضاً للجفاف يتطرقون في خطبهم الى المشكلة ويدعون السكان الى تجنب أي هدر في المياه.

وتعتبر ايران بملايينها الستين مستهلكاً كبيراً لمياه الشرب وكذلك مياه الزراعة والصناعة.

وتشير الارقام الرسمية الى ان ايران استهلكت عام ١٩٩٤ اكثر من ملياري متر مكعب من مياه الشرب وان معدل ما يحتاج المواطن الايراني سنوياً يقدر بـ ٣٠٠ متر مكعب من المياه في حين ان المعدل العالمي لا يتجاوز ١٥٠ متراً مكعباً.

ويشرب الايرانيون من المياه التي توزع عبر الشبكة ولم يتعودوا بعد استخدام المياه المعبأة في الزجاجات على نطاق واسع على الرغم من ان ايران غنية بالمياه المعدنية التي تصدرها الى الدول العربية المجاورة في الخليج. وامام مخاطر اللجوء الى التقنين توجه وسائل الاعلام نداءات متكررة الى المواطنين خصوصاً في العاصمة طهران واحيائها الغنية بصورة خاصة حتى لا يستخدموا المياه في غسل السيارات او ملء احواض السباحة او ري الحدائق.

ويطرح استخدام المياه في المناطق الريفية والزراعية مشكلة من نوع اخر، فالفلاحون الايرانيون لا يعرفون وسائل الري الحديثة وما زالوا يستخدمون الوسائل التقليدية التي تعتمد على المياه الجوفية.

واستناداً الى الارقام شبه الرسمية فان هناك اكثر من ٢٠٠ الف بئر في انحاء ايران، واستخدام هذه الآبار يساهم في خفض مستوى احتياطي البلاد من المياه الجوفية التي تزداد ملوحتها سنوياً. (أ.ف.ب)

اسرائيل تشارك في اجتماع مسقط لتحلية مياه البحر

يعقد خبراء دوليون في سلطنة عمان اليوم اجتماعاً لبحث مشروع للحد من تكلفة إزالة ملوحة المياه في الشرق الأوسط وشمال افريقيا والتخفيف من النقص المتنامي للمياه في المنطقة. وستبدأ المحادثات التي تستمر يومين بين خبراء من عمان ومصر والامارات العربية وايطاليا والكويت والسلطة الفلسطينية والولايات المتحدة والأردن واسرائيل وفرنسا واليابان وكوريا الجنوبية وألمانيا.

وقال ديبلوماسيون ان الفريق الاسرائيلي المشارك في الاجتماع موجود في مسقط بالفعل، ولكن المندوب السعودي لن يشارك في أي محادثات هذه السنة، وقال احد الديبلوماسيين «لم تقدم أسباب سياسية لعدم حضوره».

وتعد ازالة ملوحة المياه حيوية للدول التي تشكل الأراضي القاحلة جزءاً كبيراً من مساحتها في الشرق الأوسط لكن تكلفتها باهظة. ولا تقتصر مشكلة المياه في المنطقة على ندرتها ولكنها ايضاً محور خلاف بين الاسرائيليين والفلسطينيين وبين دول أخرى في المنطقة وتحصل اسرائيل على معظم احتياجاتها من الماء من الينابيع والأنهار في الأراضي المحتلة. ويقول الفلسطينيون انهم يحصلون على العشر فقط من حقوقهم الطبيعية.

(رويتر)

خبراء دوليون يناقشون في مسقط أزمة المياه في الشرق الأوسط

■ مسقط - رويتر - بدأ خبراء دوليون محادثات امس الثلثاء في سلطنة عمان حول مشروع طموح للحد من تكاليف ازالة ملوحة المياه في الشرق الأوسط وشمال افريقيا والتخفيف من النقص المتنامي للمياه في المنطقة.

ومن المتوقع طرح افكار حول وسائل ارخص لانتاج المياه العذبة في المنطقة خلال محادثات تستمر يومين يشارك فيها ٢٠ خبيراً اعضاء في مجلس الابحاث الاستشاري الذي اسسه مركز الشرق الأوسط لابحاث ازالة ملوحة المياه في ايار (مايو) الماضي.

والمركز احد المشروعات التي انبثقت عن عملية السلام في الشرق الأوسط.

وقال اريك جانكل مدير مركز الشرق الأوسط لابحاث ازالة ملوحة المياه الذي يوجد مقره في مسقط وتاسس في كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٩٦: «المياه اهم قضية في الشرق الأوسط سواء في اوقات السلم او الحرب (...) ونعتقد ان مجلس الابحاث الاستشاري سيتمكن من الخروج بتوصيات جيدة في شان سبل تخفيض تكلفة تحلية المياه في الشرق الأوسط».

واضاف لـ «رويتر»: «سيتولى المركز تنفيذ مثل هذه التوصيات حال الموافقة عليها (...) ونتوقع توزيع اول عقود ابحاث في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٧». ويعتزم المركز طرح مناقصات حول مشروعات ابحاث في ايلول (سبتمبر) وتشرين الاول (اكتوبر) المقبلين.

ويعد الاجتماع المزمع ان تنتهي اعماله غداً الخميس، الاول من نوعه الذي يحضره خبراء من عمان ومصر ودولة الامارات العربية وايطاليا والكويت والسلطة الفلسطينية والولايات المتحدة والاردن واسرائيل وفرنسا واليابان وكوريا الجنوبية والمانيا.

وتعهدت الولايات المتحدة وعمان واليابان اسرائيل دفع ثلاثة ملايين دولار لتمويل مركز الابحاث. واسهمت كوريا الجنوبية بمبلغ ٦٠٠ الف دولار فيما يعتزم الاتحاد الاوروبي تقديم ٣,٦ مليون دولار.

المصدر : الأهـــرام
التاريخ : ١٩ / ٦ / ١٩٩٧

حقـــائق

كما أن الحياة قد بدأت من الماء، فإنها بدونه لايمكن أن تستمر، وبالرغم من ضآلة المياه العذبة التى تستفيد منها البشرية والتى تصل إلى ٣٪ فقط من اجمالى المياه الموجودة على سطح الكرة الارضية. فإن تلك النسبة الضئيلة تتعرض لأنواع مختلفة من التلوث بسبب البكتيريا والفيروسات الناتجة عن مياه الصرف الصحى غير المعالجة، والتلوث بالمواد العضوية والاملاح التى تستهلك الاوكسجين المذاب بالماء، والتى يمكن أن تجعل الماء غير صالح للشرب، فضلا عن التلوث بالاسمدة الكيماوية مثل البوتاس ومركبات الفوسفور والنيتروجين التى تساعد على نمو الاعشاب والطحالب فى الماء.

ولتلوث المياه تأثيره الضار الذى قد يبلغ حد الكارثة على صحة الانسان أو على الثروة السمكية والحيوانية او على الانتاج الزراعى والصناعى، بالاضافة إلى مايحدثه للطبيعة وأماكن الاستجمام من اضرار.

وفى مصر، ارتبطت حياة المصريين بالنيل شريان حياتهم، وارتبطت كذلك بعض الامراض المعدية بمياه الشرب حين تكون ملوثة مثل الكوليرا وحمى التيفود والاسهالات المعوية، إذ تعيش جراثيم تلك الامراض فى المياه الملوثة التى تقوم بحملها بصورة مباشرة، او غير مباشرة إلى الانسان.

ولقد كشفت الابحاث العلمية ان هناك امراضا اخرى اكتشفت فى الهند مؤخرا سببها الماء الملوث منها السرطان الذى يرجع فى بعض مسبباته إلى بعض الملوثات العضوية، كما ان زيادة نسبة الصوديوم فى مياه الشرب تضر بمرضى الكلى، ويؤدى نقص او زيادة نسبة الفلوريدات فيها إلى امراض الانسان.

وايا كان نوع الخطورة او درجة الضرر، فاننا لانتصور ان يفاجئنا القرن الحادى والعشرون، ونحن على حالنا فى تعاملنا غير الرشيد مع نهر النيل، ومع قطرة الماء بصفة عامة، وقبل ان نتحدث عن الرقابة الحكومية والتشريعات العديدة لحماية نهر النيل من التلوث، فاننا يجب ان نتحدث اولا عن الرقابة الذاتية للانسان المصرى نفسه على حماية النيل من التلوث، وحماية صحة المصريين من اضراره وامراضه الخطيرة.

إبراهيم نافع

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٩٩٧/٦/١٩

إسرائيل تعلن مشاركتها فى اجتماع لإزالة ملوحة المياه بمسقط

القدس - وكالة الانباء - ذكر راديو اسرائيل ان خبراء من إسرائيل سيشاركون في اجتماع يعقد بمسقط لبحث موضوع إزالة ملوحة المياه في الشرق الأوسط !

وذكر الراديو ان هذا الاجتماع يعقد فى إطار احدى الهيئات المنبثقة عن مفاوضات السلام المتعددة الأطراف فى الشرق الأوسط

ويشارك فى الاجتماع ايضا خبراء فى شئون المياه من مصر والاردن والسلطة الفلسطينية والامارات وخبراء امريكيون ويابانيون .

مؤسسة المدوسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــــرام

التاريخ : ١٢ / ٦ / ١٩٩٧

نهر النيل والاتفاقية الجديدة للانهار الدولية

د . صلاح الدين عامر

استاذ ورئيس قسم القانون الدولى
العام - جامعة القاهرة

اعتمدت الجمعية العامة للامم المتحدة فى ٢١مايو الماضى اتفاقية دولية جديدة حول قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجارى المائية الدولية بأغلبية ١٠٤ أصوات واعتراض ثلاث دول (الصين - تركيا - بوروندى) وامتناع ٢٧ دولة عن التصويت (من بينها مصروفرنسا وأثيوبيا) وقد جاء اعتماد هذه الاتفاقية تتويجا لجهود طويلة بذلتها الجمعية العامة للأمم المتحدة - من خلال لجنة القانون الدولى التابعة لها - فقد تطلب الأمر مايزيد على ربع قرن من الزمان (١٩٧٠ - ١٩٩٧) حتى تفرغ لجنة القانون الدولى من إعداد المشروع وتناقشه اللجنة السادسة التابعة للجمعية العامة، ويأخذ شكل المشروع الذى أقرته الجمعية العامة وفتحت باب التوقيع عليه من هنا فإن من المناسب التعرف على أبرز ملامح الاتفاقية الجديدة بشأن قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجارى المائية الدولية، ومدى مايمكن ان يكون لها من تأثير على النظام القانونى لنهر النيل والقواعد المتعلقة باستخدامات مياهه.

أولا: أبرز ملامح الاتفاقية الجديدة:

١ - إنها اتفاقية إطارية بمعنى انها تضع القواعد العامة والأصول الكلية المتعلقة باستخدامات الانهار فى غير شئون الملاحة والقواعد الأساسية التى يتم على مقتضاها تقاسم الموارد المائية للانهار بوجه عام، ثم تأتى من بعد اتفاقية خاصة لكل نهر من الأنهار يتم إبرامها بين الدول النهرية التى تتقاسم مياهه فيما بينها، بحيث تنطلق من القواعد العامة والأصول الكلية التى تضمنتها الاتفاقية الاطارية أخذة فى الاعتبار الأوضاع الخاصة بالنهرمن جميع النواحى .

٢- علاقة الاتفاقية بالاتفاقيات السابقة أو اللاحقة بشأن نهرما: وكان نص المادة الثالثة من الاتفاقية الجديدة من أكثر النصوص إثارة للجدل، وقد جاء نص المادة فى النهاية معليا اعتبارات الثبات على الرغبة العارمة فى القضاء على الاتفاقات القائمة، مع إعطاء الفرصة للدول الأطراف فى اتفاقات قائمة ان تنظر اذا مارغبت وعلى أساس اختيارى تماما - فى إمكانية تحقيق اتساق الاتفاقات القائمة مع القواعد العامة الواردة فى الاتفاقية الجديدة.

٣ - الانتفاع والمشاركة المنصفان والمعقولان: لقد كان مبدأ التقاسم العادل والمنصف لمياه الأنهار الدولية واحدا من الركائز الرئيسية للقانون الدولى العرفى فى هذا المجال، والذى حاولت رابطة القانون الدولى تقنينه فيما يعرف بقواعد هلسنكى لعام ١٩٦٥، كما جرى تقنين المعايير التى استقرت فى العرف الدولى والتى يجب أخذها فى الاعتبار عند اجراء تقاسم مياه النهر، ولكن هذا المبدأ كان يقيد دائما بوجوب عدم التسبب فى ضرر للدول الأخرى، أى ان العرف الدولى المستقر كان يشترط لاعمال التقاسم المنصف للمياه عدم التسبب فى ضرر للدول الأخرى، وجاء مشروع لجنة القانون الدولى فأعلى مبدأ التقاسم العادل أو المنصف وقدمه وجعله المبدأ العام، وأورد مبدأ عدم التسبب فى الضرر وجعله فى مرتبة أدنى بعد ان اشترط ان يكون الضرر جسيما، بحيث لايكون أى قدر من الضرر موجبا للتعويض أو للتأثير على مبدأ التقاسم المنصف للمياه، ومن هنا فقد ظلت نصوص المواد ٥ (الخاصة بالتقاسم المنصف) و ٦ (الخاصة بمعايير التقاسم المنصف) و٧ (المتعلقة بالالتزام بعدم التسبب فى الضرر) موضعا للمناقشة والتفاوض حتى اللحظة الأخيرة، من أعمال لجنة الكل (التى انبثقت عن اللجنة السادسة - القانونية - التابعة للجمعية العامة) فى يوم ٤ أبريل الماضى، وكان اقتراح رئيس اللجنة السفير اليابانى يامادا الذى جرى التوصل اليه بعد جهود مضنية ومفاوضات شاقة شارك فيها الوفد المصرى مشاركة فعالة - بمثابة حل توفيقى تضمن وضع المواد الثلاث فى سلة واحدة، وضعت مبدأى التقاسم المنصف والالتزام بعدم التسبب فى الضرر على قدم سواء، وحاولت ان تخفف الى أبعد مدى من الصياغة التى جاء بها مشروع لجنة القانون الدولى، والتى كانت تستجيب فى المقام الأول لمصالح دول منابع الأنهار.

٤ - الالتزام بعدم التسبب فى ضرر جسيم: كانت المادة السابعة بدورها محلا لمفاوضات شاقة. وعلى الرغم من عدم امكانية تجنب استخدام تعبير الضرر الجسيم أو ذى الشأن Significant فإن المادة جاءت فى صياغتها التى تم إقرارها على أكبر قدر من التوازن بربطها بالمادتين السابقتين عليها والنص فى الفقرة الأولى من المادة الخامسة عند تقرير مبدأ التقاسم المنصف على وجوب مراعاة مصالح دول المجرى المائى المعنية والتركيز على التزام الدولة بالعمل على تخفيف الضرر وازالته والتعويض عنه عند الضرورة.

٥ - الالتزام بالتعاون والاخطار عن الاجراءات المزمع اتخاذها: انطوت الاتفاقية على التزام عام يوجب على الدول التى تشترك فى المجرى المائى الدولى (النهر الدولى) التعاون فيما بينها وتبادل المعلومات على نحو منتظم، كما تضمن الجزء الثالث من الاتفاقية تفصيلات واسعة حول التدابير المزمع اتخاذها، أى المشروعات التى تنوى إحدى الدول النهرية القيام بها، وخاصة حيث يحتمل ان يكون لمثل هذه المشروعات آثار سلبية على الدول النهرية الأخرى (وهو الأمر الذى يحدث عادة بالنسبة لمشروعات دول

[illegible] كما ملت الإجرا ات الخاصة بالإخطار الدى [illegible] الدول التى تزمع اتخاذ تدابير [illegible] وما يجب ان يقترن به من بيانات ومعلومات، تقوم بموافاة الدول النهرية الأخرى، [illegible] فترة زمنية معينة (ستة أشهر يجوز مدها) كمهلة للرد على الاخطار والقت التزامات على عاتق الدول فى فترة المهلة أهمها التعاون وعدم البدء فى تنفيذ التدابير المزمع اتخاذها، وعلى وجه العموم تضمن الجزء الثالث من الاتفاقية ضمانات وتسهيلات [illegible] لصالح دول المصب والمجرى الأوسط فى مواجهة دول المنابع

٦. علاقة الاتفاقية الجديدة بالعرف الدولي: اذا كان من الواضح ان جانباً مهما من أحكام الاتفاقية ينطوى على تطوير للأعراف الدولية المستقرة فى هذا المجال، فقد كان من الطبيعى ان تعبر بعض الدول بوضوح عن تحفظها على هذا الاتجاه وتمسكها بالالتزام بالاعراف المستقرة، بل واعتراضها على أى تطوير تضمنته الاتفاقية الجديدة ينطوى على مساس بالقواعد العرفية المستقرة وقد تضمن البيان الذى أدلى به المندوب المصرى فى اجتماعات لجنة الكل فى ابريل الماضى، واجتماع الجمعية العامة فى ٢١مايو ١٩٩٧ ما يفيد هذا المعنى بوضوح والى ان مصر لن تكون ملتزمة إلا بالقواعد العرفية المستقرة، ثم انطلق البيان المصرى الى إيضاح النقاط التى رأى وجوب إبراز الموقف المصرى بشأنها حيث قرر «لايمكن لمثل هذه الاتفاقية الإطارية ان تؤدى بحال من الأحوال الى التأثير على الاتفاقيات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف المتعلقة بأنهار بذاتها..

إن وفد جمهورية مصر العربية الذى يؤكد على أهمية مبدأ التقاسم العادل لمياه الأنهار الدولية، يتحفظ على الصياغة المطلقة لنص المادة الخامسة من المشروع، ويؤكد ضرورة الربط بين هذا المبدأ وبين التزام الدول النهرية بعدم الاضرار بالدول النهرية الأخرى، وضرورة وضع الميدأين على قدم سواء ..

إن معايير التقاسم المنصف للمياه كما وردت فى مشروع المادة السادسة لايمكن لها بحال لن تنسخ آية معايير أخرى سبق أن استقرت فى العرف الدولي، أو ان تكون بديلا عنها.

إن وفد جمهورية مصر العربية يرى أن صياغة نص المادة السابعة من المشروع لاتنال من المبدأ العرفى المستقر والذى عبرت عنه لجنة القانون الدولى منذ فجر عملها بالتعبير الذى يقول (استخدام مالك من حق دون مضارة الغير). وتؤكد أن التزام دول حوض النهر بعدم الاضرار بالدول الأخرى هو بمثابة حجر الأساس لأى نظام قانونى لنهر من الأنهار الدولية يتم الاتفاق عليه بين الأطراف».

ومما تجدر الاشارة اليه ان امتناع مصر عن التصويت عند إقرار الاتفاقية فى لجنة الكل ثم فى الجمعية العامة، قد أعطى لها أوسع قدر ممكن من حرية الحركة فى مواجهة الاتفاقية، فهذا الموقف لا يحول دون إمكانية التوقيع على الاتفاقية والتصديق عليها مع التحفظات الواضحة المشار اليها، أو الاستمرار فى تجاهل الاتفاقية وعدم الانضمام اليها مستقبلا فى ضوء مواقف دول حوض النيل الأخرى. فبعد ان كانت أثيوبيا من أشد المرحبين بالاتفاقية الجديدة لدى إقرارها فى لجنة الكل (٤ إبريل الماضى) عند تصويتها بالموافقة عليها، عادت عند التصويت عليها فى الجمعية العامة(٢١مايو١٩٩٧) الى الامتناع عن التصويت، حيث أكد ممثل أثيوبيا ان تصويت بلاده بالامتناع يرجع الى ان الاتفاقية لاتحقق التوازن بين دول المصب ودول المنبع، وان الجزء الثالث من الاتفاقية الخاص بالاجراءات المزمع اتخاذها يضع اعباء ثقيلة على الدولة التى تنوى القيام بمشروعات على مياهها، كما أشار الى ان نص المادة الثالثة كان يجب ان ينص على التزام الدول بتعديل الاتفاقيات القائمة لتتوافق مع الاتفاقية الاطارية، كما أشار الى ان اثيوبيا تتحفظ بشدة على المادة السابعة الخاصة بالالتزام بعدم الاضرار الجسيم.

ومن ناحية أخرى فان محاولة سريعة للتعرف على مواقف دول حوض النيل الأخرى تكشف عن ان دولتين فقط قد وافقتا على الاتفاقية هما السودان وكينيا، واعترضت بوروندى، ولم تشترك كل من أريتريا وأوغندا وزائير (جمهورية الكونغو الديمقراطية حاليا) فى التصويت، وامتنعت كل من رواندا وتنزانيا عن التصويت حيث أبدت الأولى اعتراضا شديدا على الجزء الثالث من الاتفاقية والخاص بالتدابير المزمع اتخاذها، كما ذهب مندوب تنزانيا فى شرح موقف بلاده الى القول بأن النص فى المادة الخامسة على الأخذ فى الاعتبار بمصلحة جميع دول المجرى فى إطار الاستخدام العادل قد أحدث خللا فى التوازن الذى كان ينطوى عليه مشروع لجنة القانون الدولي .

وهكذا نجد فى النهاية ان مواقف دول حوض النيل قد تباينت بشأن الاتفاقية الجديدة، ولكن غالبيتها تتفق على عدم التسليم بالاتفاقية الجديدة كتقنين للعرف الدولى - على اختلاف المنطلقات التى تنطلق منها - وهو الأمر الذى يثير التساؤل المهم فى النهاية حول مدى تأثير هذه الاتفاقية على النظام القانونى لنهر النيل

ثانيا: نهر النيل والاتفاقية الجديدة:

من المعلوم أن هناك عددا من الاتفاقيات الدولية السارية التى تشكل الإطار القانونى الذى يحكم تقاسم مياه نهر النيل، قد لايتسع المقام هنا لتعدادها، وقد اقترن بهذه الاتفاقيات الدولية النافذة والسارية عرف دولى إقليمى بين دول حوض النهر تأكد احترامه وثباته على مدى مئات السنين، بحيث لم تكن الاتفاقات الدولية، فى حقيقة الأمر، إلا انعكاسا وتقنينا للأعراف الدولية المستقرة بشأن مياه النيل وتقاسم هذه المياه بين دول حوضه، وهذه الأعراف لاتخرج فى مجموعها عن العرف الدولى المستقر على الصعيد العالمى بشأن تقاسم مياه الانهار الدولية، والتى تضع فى اعتبارها التقاسم المنصف للمياه الذى يستند الى مجموعة من المعايير المتوازنة، منها الموارد المائية المتاحة لكل دولة من دول الحوض، واعتماد السكان فى كل دولة على موارد النهر، والطبيعة الخاصة باقليم كل دولة من دول الحوض، ووجوب عدم الاضرار بالدول النهرية الأخرى.

ولاشك ان الاتفاقية الجديدة بوصفها إتفاقية إطارية لن يكون لها تطبيق مباشر على علاقات دول الحوض، حتى ولو أصبحت جميعها من أطراف الاتفاقية الجديدة مالم يتم إبرام اتفاقية خاصة بين دول حوض النيل تعكس القواعد والأحكام العامة التى وردت بالاتفاقية الإطارية، وتقوم بانزالها على خصوصيات النيل وأوضاعه الهيدرولوجية والجغرافية والسكانية واقتصاديات دوله ومدى اعتمادها على موارده المائية، والموارد المائية الأخرى المتاحة لهذه الدولة.

واذا كانت دول حوض النيل ليست على قلب رجل واحد بالنسبة للاتفاقية الجديدة، فان هذه الدول تظل على التزامها باحترام العرف الدولى العام بشأن استخدامات مياه الأنهار بوجه عام والأعراف الاقليمية

بشأن نهر النيل بصفة خاصة. وماهو قائم ونافذ بشأنه من اتفاقيات دولية ثنائية او متعددة الأطراف، وذلك حتى تتوصل هذه الدول فيما بينها الى اتفاقية دولية واحدة بشأن نهر النيل تعكس العرف الدولى الاقليمى بشأنه وما ورد فى الاتفاقيات القائمة من أحكام وقواعد مستقرة، ولقد عبر البيان المصرى الذى تم الادلاء به عند التصويت على الاتفاقية الجديدة عن هذه المعانى بجلاء عندما قرر «إن وفد جمهورية مصر العربية يود فى هذه المناسبة أن يؤكد أن الطبيعة الاطارية لهذه الاتفاقية تعنى، فى المقام الأول، أنها تنطوى على مجموعة من المبادئ والأحكام العامة المتعلقة بالاستخدمات غير الملاحية للأنهار الدولية، والتى يتوقف تطبيق أحكامها - كليا أو جزئيا - على أى حوض من أحواض الانهار الدولية، على اتفاق ورضاء جميع الدول التى تتقاسم مياه هذا النهر، ولايمكن للاتفاقية الإطارية، بحكم طبيعتها، ان تكون قابلة للتطبيق المباشر من حيث الموضوع، وعلى موارد حوض النهر، مالم تقم الدول النهرية بابرام اتفاق خاص ينظم العلاقة بينهما، حتى ولو كانت جميع هذه الدول أطرافا فى الاتفاقية الاطارية، وذلك حتى يتخذ الاتفاق الخاص فى الاعتبار الطبيعة الخاصة للنهر، من النواحى الجغرافية والمناخية والتاريخية والهيدرولوجية، وأن يأخذ فى الاعتبار ايضا ماسبق إبرامه بشأن النهر من اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف، وما استقر بشأن استخدامات مياهه من أعراف، وهى الأحكام التى يتعين، طبقا للقواعد العامة فى القانون، ان تكون لها بحكم خصوصيتها الأولية على الأحكام التى تتضمنها الاتفاقية الإطارية

ولا شك أن هذه النتيجة تنسجم وتستقيم الى أبعد الحدود مع العلاقة الخاصة التى تربط دول حوض النيل، والتعاون الوثيق القائم بينها فى مجالات تقاسم مياه حوض النهر - فى صورها المختلفة - والمحافظة على هذه الموارد وإدارتها إدارة رشيدة، والعمل على تنميتها تنمية مستديمة مما يحقق أكبر قدر من الفائدة لشعوب حوض النيل فى إطار عدد من المشروعات المشتركة آخرها التيكونيل الذى يمثل إطارا مؤسسيا وتنظيميا للتعاون بين دول حوض النيل، وعقد اخر لاجتماع لوزراء الموارد المائية فى الدول الاعضاء فيه بالقاهرة فى فبراير الماضى. ولعل العبارات التى اختتم بها بيان جمهورية مصر العربية عند التصويت على الاتفاقية قد عبر أبلغ تعبير عن هذه المعانى جميعا إذ قرر:

«أن جمهورية مصر العربية التى كانت منذ فجر تاريخها وحضارتها هبة لنهر النيل الخالد قد دعت دائما، وحرصت على التعاون مع شقيقاتها من دول حوض النيل، على أساس قواعد القانون الدولى المستقرة، تأمل أن يكون إقرار هذه الاتفاقية حافزا لمزيد من التعاون بين دول حوض النيل فى إطار الاتفاقيات الدولية المبرمة بشأنه والأعراف الاقليمية المستقرة بينها وكذلك العرف الدولى المستقر العالمى، الذى قننت هذه الاتفاقية بعض قواعده وأحكامه، وذلك فى إطار من الاحترام الكامل والمتبادل للحقوق والالتزامات، وفى ظل التعاون المثمر البناء الذى يجعل من نهر النيل شريانا للحياة يربط شعوبه ويدفعها الى التطلع لتحقيق تنمية موارده والحفاظ عليها لصالح أجيال الحاضر والمستقبل».

المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/٦/١٩٩٧

الرئيس الأوغندى يورى

موسيفينى لـ «الأهرام»:

نرحب بالاستثمارات المصرية ونوفر لها الضمانات

غير صحيح محاولات التأثير على تدفق المياه

أجرت الحوار:

إيناس نور

أشاد الرئيس الأوغندى يورى موسيفينى، بعلاقات التعاون الثنائى مع مصر، وبعلاقته الممتازة بالرئيس مبارك. وقال موسيفينى، أنه يقدر هذا التعاون البناء، مشيرا إلى أن اهتمامه بتوثيق الروابط والتعاون مع مصر، يرجع إلى كون البلدين من دول حوض النيل. وقال إنه يرحب بالاستثمارات المصرية، والتى تتيح مجالات للعمل فى بلاده، مشيرا إلى أن جميع التدابير والاجراءات تتخذ لحماية هذه الاستثمارات. وبدد موسيفينى الشكوك حول ما يقال بشأن اتخاذ بعض دول حوض النيل من اجراءات، من شأنها تقليل تدفق المياه إلى مصر.

وفيما يلى الحديث:

● تعتبر العلاقات بين البلدين غير تقليدية، وتتميز باتاحتكم فرصا طيبة للاستثمارات المصرية الخاصة.. فلماذا اخترتم مصر.. وهل يمكن أن يعتبر هذا الشكل من التعاون نموذجا للتعاون مع دول أخرى؟

- أننى رحبت وأرحب برجال الاعمال المصريين فى بلادى، لمساهمتهم فى توسيع نطاق الناتج المحلى، كذلك فإن مصر جزء من وادى النيل، وهى تعتمد على النيل أكثر من اعتماد اوغندا عليه، وقد فكرت فى أن مصر ستكون مهتمة بتطوير منطقة المنابع.. ذلك أن مياه النيل لن تكون مؤمنة بالمستوى المطلوب، إذا ظلت المناطق الأخرى الخلفية غير متطورة.. ومن المهم أن تستثمر مصر فى وادى النيل، وتؤمن نظافتها وبيئتها السليمة، لتحصل مصر على مياه نظيفة وبصورة مستقرة..

- تجدر الاشارة إلى أن الرئيس الأوغندى كان قد طلب أثناء زيارته لمصر مؤخرا ولقائه بالرئيس مبارك، أن تقدم مصر الخبرة الفنية لمكافحة ورد النيل، وأوفدت مصر بالفعل بعض الخبراء فى هذا المجال.

وبالنسبة لإمكانية تكرار هذا الشكل من التعاون مع دول أخرى، فهذا أمر يمكن إذا توافرت الرغبة لدى القيادات السياسية. ومسألة التعاون فى مجال الاستثمارات بات أمرا ملحا وضروريا، ولكن أريد أن

أوضح أن الذين يرحبون بالاستثمارات لا يقدمون صنيعا للمستثمرين أو خدمة.. كما أن المستثمرين لا يقدمون صنيعا للدولة، حين يوفرون الاستثمارات، وإنما الجميع يستفيد بصورة مشتركة، المانح والمتلقى.

● هل هذا سبب دعمكم لمطلب مصر الانضمام لأحد التجمعات الاقتصادية الاقليمية، حيث تنص اتفاقية الجماعة الاقتصادية الافريقية، على تعزيز التعاون الاقليمي، تمهيدا لقيام السوق الموحدة بحلول عام ٢٠٢٨؟

- نعم، بالفعل نحن نؤيد ذلك ونجرى اتصالات في هذا الشأن مع بعض التجمعات، لأن انضمام مصر سيتيح فرصة للاستفادة المتبادلة، ويمكن لمصر أن تصدر الينا منتجاتها ونصدر لمصر منتجاتنا فى ضوء أن كل بلد لديه مجال انتاج يستفيد منه ويتخصص فيه، مما يوفر تكاملا.. كذلك كلما كانت السوق أكبر كان ذلك أفضل ويتيح فرصة انخفاض الأسعار، مما يجعل المنتج قادرا على المنافسة.

- تجدر الاشارة إلى أن أوغندا عضو فى تجمع دول شرق أفريقيا للتنمية «إيجاد» ومنطقة التجارة التفضيلية «كوميسا»، وقد كانت هناك معارضة من السودان لانضمام مصر لجموعة «الإيجاد»، فى ظل توتر العلاقات المصرية - السودانية.

● كيف - يمكن - فى رأيكم - لدول حوض النيل، أن تتغلب على بعض السياسات المتعلقة بحصص المياه؟ وحول ما يقال عن اعتزامكم ودول أخرى بناء بعض السدود للتحكم فى تدفق المياه؟

- هذه السياسات فى غير محلها وترجع إلى فهم غير دقيق للموقف.. فالنيل موجود لنا جميعا لنستخدمه، ولا أرى أى تعارض فنحن كمصدر ومنبع لمياه النيل الرئيسية ولدينا مياه أكثر من مصر، ولذلك ليس لدينا دوافع أو سبب قوى للاقلال من تدفق هذه المياه.. فنحن تتوافر لنا كميات كثيرة من مياهه، وبالنسبة لدول أخرى تشيرين إليها فهى جميعها فى وضع أفضل بالنسبة لثروتها المائية مقارنة بمصر. ولا يتعدى الأمر بالتالى إلا أن يكون سوء فهم للموقف. وفيما يتعلق باستخدام المياه لتوليد الكهرباء، فلا توجد مشكلة لأن المياه تتدفق عبر توربينات لتوليد الكهرباء، ثم تواصل تدفقها إلى مصر، حيث تستخدم فى الرى. أما بالنسبة للرى عندنا، فإن أوغندا تعتمد أكثر على مياه الأمطار وتظل مياه النيل بمثابة رصيد احتياطى، وبالتالى لا يوجد تنافس كبير - ولا يتعدى الأمر أن يكون تخوفا فى غير محله من جانب مصر

● ماذا عن دوركم داخل تجمع «الإيجاد» بشأن التوصل إلى حل لمشكلة جنوب السودان. وما يقال عن طرحكم فكرة انفصال الجنوب؟

- جرى تشاور بين دول المجموعة بالفعل على هامش القمة الأفريقية، واتفقنا على عقد اجتماع رسمى فى أواخر الشهر الحالى فى نيروبي - حيث ترأس كينيا حاليا المجموعة - ولحسن الحظ فإن كل ما نقوم به مسجل على الورق ولا يترك مجالا للتخمين والتكهنات. وأثناء اجتماعات سابقة لنا، اتفقنا على ما يعرف بإعلان المبادىء بشأن حل مشكلة جنوب السودان، وهو ينص على. إما أن يقوم السودان الموحد على أساس علمانى لا يتخذ الدين اساسا له، نظرا لأنه يضم قوميات وأديانا متعددة أو أن تتاح الحرية للآخرين من غير العرب والمسلمين فى السودان، بأن تكون لهم دولتهم الخاصة بهم.

ونحن نرى أن اعطاء الغلبة لطرف على اخر، فإنه يخل بوحدة الدولة.. وإنما يجب أن نبحث عن الجوانب المشتركة ولا نركز على العوامل المختلفة، وفرض هوية طرف على اخر، وإلا ستكون هناك مشاعر بالاستياء واثارة الحفيظة.. وأفضل شىء للتعايش معا أن نتقاسم ما هو مشترك، ونترك جانبا ما لا نشترك فيه للمحليات.

● كيف تقيمون علاقتكم الحالية مع السودان بعد الاتفاق الذى توصلتهم إليه بوساطة إيرانية؟

- نحن لم نتوصل أبدا إلى اتفاق مع السودان، ولكننا اجرينا محادثات فى كينيا ووافق السودان على وقف اختطاف أطفالنا وفتياتنا اللاتى يقومون باغتصابهن، والعلاقة حاليا مع السودان هى إننا نتحدث معا ولكننا لم نتفق تماما بعد.

● ماذا عن نتائج القمة الأفريقية الاخيرة، وما ذكرتموه من تعقيب بشأن الزعماء الأفارقة، الذين يمثلون الحرس القديم بالقارة، وضرورة تركهم مواقعهم؟

- إننى أرى أن عليهم إما أن يرحلوا أو يدخلوا التغييرات.. وما أقصده هو التغيير.. وليس معنى ذلك بالضرورة أن يتغير الأشخاص ولكن الأعمال والتصرفات، وبالنسبة للقمة الافريقية الأخيرة، فلم يكن هناك تناقضات.. وقد حققت المنظمة الافريقية مهمتها الأساسية، وهى تحرير كل القارة من الاستعمار والعنصرية، ولكن بالطبع مازال هناك جوانب ضعف داخلية، كوجود بعض الديكتاتوريات. وتتركز المهمة الكبرى للمنظمة فى الفترة القادمة على التنمية الاقتصادية، إذ بات من الضرورى علينا أن نتغلب على تخلفنا عن الركب، ويجب أن نعمل الأن على تطوير قارتنا، وإنه لأمر ايجابى أن يكون لنا تجمع نحرص جميعا على حضور اجتماعاته - حتى لو كانت هناك خلافات - فهذا يتيح الفرصة للحديث حتى فيما بين الأطراف المختلفة فيما بينها.

مواقـــف

بعض الظن إثم.. وهو إثمنا نحن لأن الظن من صنعنا أيضا. فقد ظننا أن السيد نيتانياهو سوف يشاغب ويشاكس في موضوعات كثيرة. وسوف يترك قضية القدس إلى الآخر.. وسوف تؤدى مناقشاتها إلى كل أنواع الخلافات العربية والإسرائيلية والدينية والعرقية والسياسية. ولكن فوجئنا - ونحن عادة نفاجأ بكل شيء - بأنه عجل بمشكلة القدس، أى مشكلة المشكلات التى تتضاءل إلى جانبها بقية المشكلات.. فبدأ بفتح النفق الذى تحت المسجدين الأقصى وقبة الصخرة.. ولم تتوقف أعمال الحفر والتنقيب تحت مسجد قبة الصخرة.. فهناك سراديب وسلالم وشموع ومزارات تحت المسجد.

وبدأت مشكلة المستوطنات على أطراف القدس.. وعلى الرغم من الخلاف الشديد بين نيتانياهو ومعارضيه فإنهم سارعوا بالاتفاق التام معه: بأن القدس عاصمة موحدة إلى الأبد لإسرائيل.. قالوها ألف مرة. ثم جاء الكونجرس الأمريكي وأعلن أن هذا قراره أيضا. وبدأ بالفعل يبنى على أرض اشتراها فى القدس لبناء السفارة الجديدة لأمريكا وحدد تكاليفها مائة مليون دولار قابلة للزيادة!

وكان في ظننا أن (حرب المياه) سوف تتأجل لما بعد حرب قيام الدولة الفلسطينية. ولكن حرب المياه بدأت.. فالمياه قليلة تحت أرض وعلى سطح إسرائيل وفلسطين والأردن.. والمياه التى تروى سوريا العراق تجيء من تركيا.. وتركيا تبنى السدود وتحدد نصيب الدول الأخرى من الماء.. وتركيا ترتبط بعلاقات قوية مع إسرائيل أقوى من علاقتها بسوريا والعراق ودول الشرق الأوسط الأخرى.. ويتقارب العدوان اللدودان: سوريا والعراق فى مواجهة تركيا التى تخترق حدود العراق وتضرب الأكراد ولن تتوقف.. وتباركها أمريكا التى تصفى الشعب العراقى تصفية جسدية بالمرض والجوع.

ولن يتأخر اللعب بموارد المياه فى أعالى النيل أيضا. فقد خاب ظننا فى ترتيب وقوع الأزمات.. فهم لا ينظمونها كحبات العقد وإنما يسقطونها فوق دماغنا مثل قطرات المطر!

أنيس منصور

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠/٦/١٩٩٧

«والي» يكشف حقيقة المشروعات الأثيوبية على نهر النيل

أثيوبيا لاتملك خطة لاستغلال مياه النيل.. ولامساس بحصة مصر

كتب ـ محمود غلاب:

كشف الدكتور يوسف والي وزير الزراعة النقاب عن الانباء التي ترددت عن اعتزام حكومة اثيوبيا اقامة مشروعات كبرى على نهر النيل اكد «والي» أن اثيوبيا لاتملك خطة قومية لاستخدام مياه النيل حتى الان.

واشار الى ان ماقامت به الحكومة الاثيوبية هو اعداد دراسة لوضع خطة لاستخدامات المياه رصدت لها ٣٠ مليون دولار.

جاء ذلك في رد «والي» على سؤال النائب محمد محمود علي حسن رئيس لجنة الاسكان بمجلس الشعب.

استعان النائب في سؤاله بمقال جمال بدوي رئيس تحرير «الوفد» في ٢٢ ابريل الماضي بعنوان: «بلاغ إلى من يهمه مصير شعب مصر: نحن مهددون بالموت جوعا وعطشا». ونفى «والي» في رده على السؤال أي مساس بحصة مصر في مياه النيل والتي اقرتها اتفاقية عام ١٩٥٩ وحقها الطبيعي في الحصول على مزيد من ايراد النيل في المشروعات المشتركة مع السودان في المستقبل»



د. يوسف والي

أضاف «والي» ان اثيوبيا يمكنها ان توفي مطالبها من مياه النيل دون التأثير على حصة مصر في حالة التنسيق مع مصر في تشغيل الخزانات بعد تنفيذ كافة خططها القومية، كشف «والي» عن وجود كميات كبيرة من مياه النيل ضائعة في الهضبة الاثيوبية في المساحات المتاخمة لحدود السودان الشرقية الجنوبية. واكد امكانية توفير كميات منها لتغطية احتياجات اثيوبيا واستفادة دول المصب منها. أشار «والي» الى وجود اتفاق بين الرئيس حسني مبارك والرئيس الاثيوبي ميليس زيناوي عام ١٩٩٣ للتعاون بين مصر واثيوبيا في كافة المجالات واهمها مياه النيل. تضمن الاتفاق عدم اضرار أي دولة بالري بأخرى، ومناقشة استخدامات مياه النيل طبقا لقواعد وأسس القانون الدولي، واضاف «والي» ان علاقات مصر طيبة ومتوازنة مع كافة دول حوض النيل، واوضح «والي» ان نهر النيل به طاقات هائلة لم تستغل في منابعه، وتشمل كميات كبيرة من المياه ضائعة في مستنقعات أعالي النيل وطاقة كهربائية كبيرة في الهضبة الاثيوبية وأوغندا وفوائد الملاحة والثروة السمكية في البحيرات والانهار. واضاف ان ذلك يؤكد عدم وجود مجال للصراع على مياه النيل، كما اضاف «والي» ان المستقبل لابد ان يشمل عقد اتفاقية شاملة وتشكيل آلية تضم كل دول حوض النيل وتهدف الى تنظيم العمل فيه وتنفيذ المشروعات المقترحة. واكد قيام فريق من خبراء دول حوض النيل باعداد الاطار الاقليمي لنهر النيل، وقال «والي» ان مصر تؤمن ايمانا اكيدا بان لكل دولة من دول حوض النيل حقها في استخدام المياه في اطار منصف وعدم احداث أي ضرر على أي طرف. وأعلن «والي» ان مصر تقدم العون الفني والمادي لاشقائها من دول حوض النيل. واشار الى تقديم منحة لكينيا لانشاء ١٠٠ بئر جوفية ومكافحة نبات الهايسنت في اوغندا، كما تبحث اقامة آبار جوفية في تنزانيا وتوفير الخبرات الفنية التي تطلبها تلك الدول. واكد «والي» وجود تنسيق كامل بين وزارة الاشغال ووزارة الخارجية والاجهزة الاخرى لاجراء اتصالات مستمرة لمؤسسات دول حوض النيل ليس فقط للحفاظ على حقوق مصر في مياه النيل بل للعمل على زيادة حصة مصر، كما تشارك مصر بممثلين من وزارة الخارجية واساتذة القانون الدولي ووزارة الاشغال في اجتماعات الامم المتحدة التي تعقد سنويا لاعداد اتفاقية لاستخدامات الانهار في غير اغراض الملاحة.

بريطانيا تدعو لدبلوماسية وقائية نشيطة لمنع اندلاع حروب بسبب المياه فى القرن المقبل

لندن ـ من عبدالله عبدالسلام ـ

حـذر روبن كـوك وزير الخـارجيـة البريطانى من أن الدبلوماسية العالمية فى القرن المقبل يجب أن تركز على سبل منع اشتعال الحروب بسبب المياه. وقال فى حديث لصحيفة «صنداى تليجراف» البريطانية أمس ان الماء سيكون عاملاً مهماً للغاية خلال القرن المقبل مثلما كان البترول فى القرن العشرين ومن المهم ان يكون هناك نوع من الاتفـاق الكونى حول ادارة مصادر المياه بشكل مشترك وكيفية جريان مصادر المياه من بلد إلى آخر وطالب الوزير بضرورة القيام بنوع من الدبلوماسية الوقائية لمنع حدوث نزاعات وحروب حول المياه.

واشار إلى ان بلاده سوف تطلق حملة عالمية لمواجهة الجفاف العالمى فى ظل توقع حدوث نقص شديد فى المياه فى مناطق كثيرة من العالم. وقال ان بريطانيا واجهت خلال العامين الماضيين أسوأ موسمين من الجفاف على الاطلاق. وذكر انه سيعقد سلسلة من الاجتماعات مع وزراء خارجية دول العالم خلال قمة الأرض فى نيويورك وسوف تمارس بريطانيا ضغوطا على الولايات المتحدة لاتخاذ اجراءات صارمة لخفض نسبة انبعاث ثانى اكسيد الكربون والغازات الاخرى التى تؤدى لارتفاع حرارة الكرة الارضية وتغير المناخ.

في اجتماعات بمسقط

خبراء دوليون يقترحون تنفيذ ٤٠ مشروعا لتحلية مياه البحر فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

مسقط (آف ب) - ذكر بيان صادر عن مركز الشرق الاوسط لتحلية مياه البحر أمس ان خبراء دوليين فى مسقط اقترحوا تنفيذ اربعين مشروعا لتخفيض تكاليف تحلية مياه البحر فى الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

وأوضح رئيس المركز اريك جانكل الأمريكى الجنسية والذى شارك الأسبوع الماضى فى اجتماع فى مسقط لخبراء دوليين حول المياه ان التوصيات صدرت بخصوص اربعين مشروعا تغطي ٩ مجالات تكنولوجية مختلفة تبلغ تكلفتها الاجمالية ثلاثة ملايين دولار في السنة الاولي

وقد تأسس مركز الشرق الاوسط لابحاث تحلية المياه في دول المنطقة في اطار مجموعة العمل حول المياه المنبثقة عن المحادثات المتعددة الأطراف للسلام فى الشرق الأوسط.

وقد خصص أكثر من ١٦ مليون دولار للمركز الذى يضم خبراء من دول عدة لا سيما الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا وفرنسا وايطاليا واليابان واسرائيل ومصر والآردن والامارات والسلطة الفلسطينية. وشارك خبراء من اسرائيل فى اجتماع مسقط.

المصدر : الكفــاح العـربـي
التاريخ : ٢٤/٦/١٩٩٧

جيروزاليم بوست: عمان تستجدي مياها من طبرية وأموالاً من واشنطن

تطوران رئيسيان رأت افتتاحية «جيروزاليم بوست» (٦/١٩) أنهما برزا مؤخراً في العلاقات الإسرائيلية - الأردنية، ولكن لم يحظيا بالاهتمام الكافي في إسرائيل بفعل الضجيج الذي أثارته أحداث محلية بحتة. والتطوران هما: موافقة إسرائيل في الشهر الماضي على منح الأردن مزيداً من المياه، وموافقة الحكومة الإسرائيلية ظاهرياً على نقد الأردن ٥٠ مليون دولار سنوياً.

أما التطور الأول، فقد نشأ، وفقاً لرأي الافتتاحية، من صيغة معاهدة السلام الإسرائيلية - الأردنية الموقعة في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٤. إذ نصت المعاهدة على أن الدولتين ستتعاونان على إيجاد مصادر إضافية لخمسين مليون متر مكعب من المياه سنوياً لمصلحة الأردن. ولكن لم ترد فيها أية تفصيلات بشأن نوع «التعاون» المطلوب، والجهة التي ستدفع تكاليف المصادر الإضافية، وماذا سيحدث في حال لم يسفر البحث عن مصادر مجزية اقتصادياً.

والنقطة المهمة في هذا التطور - كما وصفتها افتتاحية الصحيفة - هي أن مكتب رئيس الحكومة ووزارة البنى التحتية قبلا التفسير الأردني للنص، من دون التشاور مع وزارتي الدفاع والمال الإسرائيليتين، على حد قول المعلق في صحيفة «هآرتس»، زئيف شيف. ومؤدى ذلك التفسير أن تقدم إسرائيل على منح الأردن مياهاً إضافية (٥٠ مليون متر مكعب سنوياً) من بحيرة طبرية، الى حين إنجاز بناء محطة التحلية التي ستتولى تزويد الأردن بالمياه. وسيكون ذلك على حساب سكان وادي بيسان، الذين سيتم التعويض عليهم بخفض كميات المياه المخصصة لمزارع الأسماك في الوادي، كما أنه سيكلف إسرائيل حوالى ٥٠٠ مليون دولار. وأما التطور الآخر، المتعلق بمنح الأردن ٥٠ مليون دولار سنوياً، فمن مجرياته التي عرضت الافتتاحية لها أن الحكومة الإسرائيلية وضعت خطة تدعو الولايات المتحدة إلى عدم خفض المساعدة المالية الأميركية المخصصة لإسرائيل (١,٢ مليار دولار)، في مقابل أن تقوم إسرائيل بدفع هذا المبلغ من خزينتها إلى الصندوق الإقليمي للسلام والاستقرار المخصص في معظمه للأردن وكجزء من برنامج أميركي مقترح لمد الأردن بمساعدة مالية سنوية (أكثر من ١٥٠ مليون دولار).

وإزاء كلا التطورين، كان للافتتاحية موقف نقدي خلاصته دعوة الحكومة الإسرائيلية الى إعادة النظر في الأعباء الاقتصادية والدبلوماسية التي تلقيها على إسرائيل، إظهاراً لمشاركتها الولايات المتحدة في التأكيد للشعب الأردني أن عملية السلام تؤتي ثماراً، ولا سيما أن الأردن مقبل على انتخابات في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل.

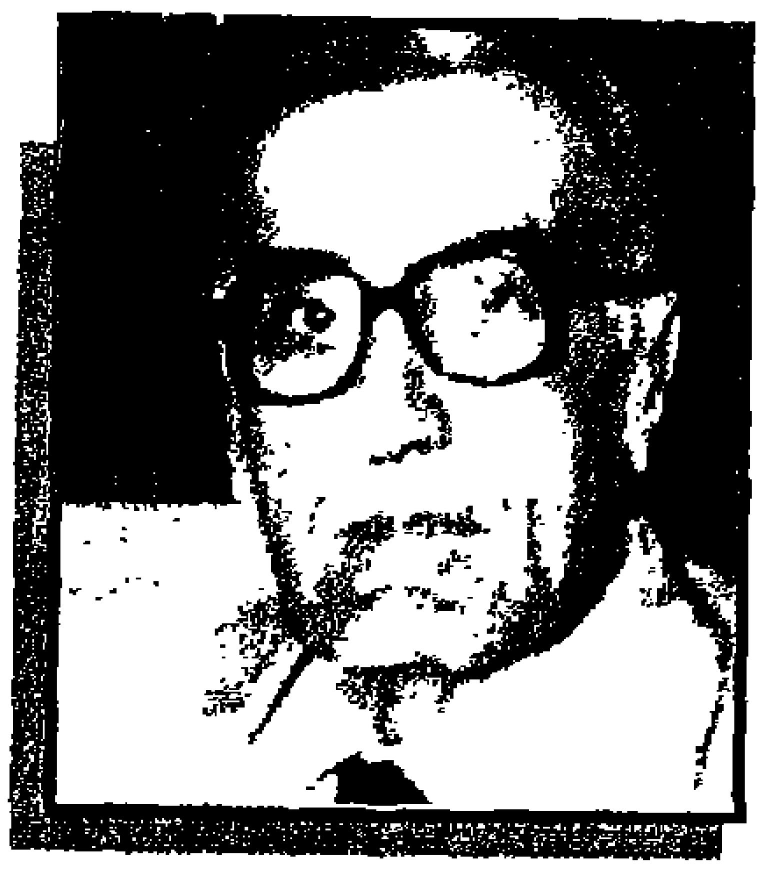
المصدر : الخرطوم
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٩/٦/١٩٩٧

قمة الارض تولى اسبقية لحل مشكلة مياه الشرب

نيويورك – الوكالات:

قررت قمة الارض ان تعطى «الاولوية لحل المشاكل الخطيرة لمياه الشرب فى العالم التى يواجهها عدد كبير من المناطق وخصوصا فى البلدان النامية». وتوصل مندوبو القمة الى اتفاق على اعداد برنامج لحماية مصادر المياه العذبة اقترحته فرنسا. وسيعقد مؤتمر عالمى حول المياه على المستوى الوزارى فى مارس او ابريل ١٩٩٨ فى باريس وستقدم مقترحات هذا المؤتمر الى لجنة للامم المتحدة للتنمية الثابتة فى السنة نفسها. وسيخصص هذا البرنامج الذى اطلق عليه اسم «مياه ٢١» لتامين استخدام افضل والحماية لجميع مصادر المياه العذبة بما فى ذلك تامين مياه الشرب الصحية للجميع». ويفترض ان يسمح ايضا بمكافحة الامراض التى تسببها المياه وبضمان الامن الغذائى وادارة ثابتة للمياه وخصوصا فى المناطق الجافة.

وكان الرئيس الفرنسي جاك شيراك دان الاثنين امام الامم المتحدة «خطر نقص المياه العذبة الذى يهدد البشرية» واقترح استضافة مؤتمر دولى فى باريس. واطلق فى الوقت نفسه خطة ليخفض الى النصف خلال عشرة سنوات عدد المنازل فى المدن التى لاتصلها مياه الشرب او شبكات معالجتها. ومن جديد سيواجه برنامج من هذا النوع عقبات ماليه. يذكر ان مياه الشرب لاتصل الى واحد من كل خمسة من سكان الارض والى افريقى من اصل اثنين، وان واحدا من كل اثنين من سكان العالم لايملك وسائل معالجة المياه بطريقة مناسبة. ونصف الامراض المنتشرة فى العالم تنتقل بطريقة مباشرة او غير مباشرة عن طريق المياه. ويموت اكثر من خمسة ملايين شخص سنويا بأمراض تسببها المياه الملوثة.



سياسة

● دكتور عبد الملك عودة

الاتفاقية الدولية لمياه الأنهار

● يوم ٢١ مايو ١٩٩٧وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على جميع المواد والبنود المكونة لقانون استخدام المجارى المائية الدولية فى الاغراض غير الملاحية، وبهذه الموافقة إكتمل إعداد الاتفاقية الدولية لاستخدام المجارى المائية الدولية فى الاغراض غير الملاحية. وفى الجلسة الختامية للجمعية العامة تمت الموافقة باغلبية ١٠٤ أصوات ومعارضة ٣ دول بينما تحفظت أو امتنعت ٢٧ دولة. والدول المعارضة هى تركيا والصين وبوروندى، ومن بين الدول التى تحفظت أو امتنعت مصر واثيوبيا واسرائيل والهند وباكستان وفرنسا ورواندا وتنزانيا.. الخ، واستطردا نشير الى ان بعض الدول غابت عند التصويت.

●بهذا الاجراء تصبح الاتفاقية معروضة على الدول الاعضاء فى الامم المتحدة للتوقيع عليها، وسوف تدخل حيز التنفيذ خلال ٩٠ يوما من تاريخ مصادقة ٣٥ دولة، ومن ناحية ثانية فان هذا الاجراء هو ختام جهد دولى بدأ منذ عام ١٩٧٠ فى لجنة القانون الدولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد قامت بصياغة مشروعات مواد هذا القانون، ثم نوقشت الصياغات فى اللجنة القانونية للأمم المتحدة، وجرى عرضها تباعا فى

المصدر : الأهرام الاقتصادى
التاريخ : ٣٠/٦/١٩٩٧

اجتماعات الجمعية العامة للمناقشة قبل استكمال اقرار الصياغة النهائية للاتفاقية فى الدورة الحالية للجمعية العامة، وفى هذا المقام أشير الى المقال القيم الذى كتبه الاستاذ الدكتور صلاح الدين عامر استاذ القانون الدولى العام بجامعة القاهرة والمنشور بالاهرام يوم ١٩٩٧/٦/٢١.

● ومن المعروف ان الدبلوماسية المصرية كانت تتابع الموضوع وتشارك فى مناقشاته على مختلف مستويات الامم المتحدة ولجانها، وان كل المذكرات والاراء التى قدمتها الدبلوماسية المصرية قد جرى توزيعها ضمن وثائق الامم المتحدة على الدول الاعضاء، وهذا ينطبق على اراء الدول الأخرى، وهذا القول يعنى وجود ثروة ضخمة من المعلومات والدراسات التى قيلت أو طرحت حول الموضوع بوجه عام، الأمر الذى يتيح للدارسين والمتخصصين فى القانون الدولى والعلوم السياسية الهيدروليكا مجالا خصبا للبحث والتقييم لكل من هذه الصياغات وغيرها من النتائج والآثار السياسية والفنية التى تترتب على سريان الاتفاقية الدولية. ومن ناحية ثانية فانه من الضرورى دراسة خريطة المواقف السياسية للدول الاعضاء بالامم المتحدة، والسبب هو ان وسائل الاعلام قد اشارت الى غياب الموقف الموحد للدول العربية بالجلسة الختامية عند التصويت، وان معظم الدول العربية صوتت لصالح القرار، كذلك لم يتحقق الموقف الموحد لدول المصاب فى الأنهار الدولية، وهذا القول يدعو أيضا الى تحليل خريطة المواقف والاسباب الخاصة بالدول المشاطئة لنهر النيل حيث أنها لم تاخذ موقفا موحدا بشان الموافقة والرفض والامتناع والغياب.

● ومن وجهة النظر السياسية أستطيع القول ان اقرار الاتفاقية الدولية يعنى انشاء مرجعية أساسية وقانون مكتوب يحدد الاطار العام لاجراءات وخطوات التعامل والعلاقات بين الدول المشاركة فى مجرى نهر دولى واحد مثل نهر النيل، لقد احتوت الاتفاقية على مجموعات المبادىء والحقوق والالتزامات التى تحكم موضوع المياه لغير اغراض الملاحة، كما وردت بها صياغات ومعايير محددة بشأن موضوعات مثل توزيع وتقاسم المياه بانصاف، وعدم التسبب باضرار، ومجالات التعاون الجماعى وإساليبه... الخ، ومن ناحية ثانية اقرت الاتفاقية وجود الدور الدولى عند حدوث خلافات أو نزاعات بين الدول المشاطئة، فقد تحدثت عن تشكيل لجان محايدة لتقصى الحقائق، ونصت على امكانية اللجوء الى الوساطة أو التوفيق أو التحكيم، وأيضا امكانية اللجوء الى التسوية القضائية فى محكمة العدل الدولية.

● لقد أوضح الوفد المصرى لدى اجتماعات الجمعية العامة موقف بلاده ورأيها فى الاتفاقية وماحتوته من مواد، خاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين معايير التقاسم المنصف للمياه وبين أية معايير أخرى سبق ان استقرت فى العرف الدولي، وان وجهة النظر المصرية هى ضرورة الربط بين مبدأ التقاسم المنصف والعادل لمياه الانهار وبين التزام الدول النهرية بعدم الاضرار بالدول النهرية الأخرى، ويشير الى هذا المعنى حديث المهندس محمد ناصر عزت المنشور بالاهرام يوم ٩٧/٦/١٠ ويقول فيه ان مصر لاتعارض كما أنها لاتوافق ، بل أعطت نفسها مهلة حتى تقوم الجهة المصرية المنوطة باتخاذ القرار، بتحديد الموقف الذى يفيد مصر وعلاقاتها المائية من منطلق حفاظها على حقوقها التاريخية فى مواردها المائية الطبيعية. ■■

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : / ٧ / ١٩٩٧

الحكومة ترد على سؤال برلماني مهم:

هل هناك صراع على مياه النيل؟

في أول واقعة تتم فيها ممارسة الرقابة البرلمانية على الحكومة في غيبة مجلس الشعب تفجرت قضية الصراع على مياه النيل، هل هي حقيقة.. ولماذا انسحبت هذه القضية من جدول الأولويات في السياسة الخارجية المصرية؟

هذه التساؤلات كانت نقطة الارتكاز التي انطلق منها السؤال البرلماني الذي قدمه مكتوبا وعلى عجل النائب المهندس محمد محمود على حسن إلى الدكتور يوسف والي نائب رئيس الوزراء وبصفته وزيرا للري.. والواقع أن السؤال اعتمد على ما كتبه رئيس تحرير جريدة الوفد جمال بدوي الذي اعتمد



د.يوسف والي



محمد على حسن



جمال بدوي

هو الآخر على خبر مصدره وكالة أنباء الشرق الأوسط والخبر يقول من أديس أبابا أن حكومة أثيوبيا أعلنت عن أول خطة كبرى لتحويل ٦٥ ألف كيلو متر مربع أي حوالي ١٥ مليون فدان من الري بالأمطار إلى الري الدائم وأنها بصدد تطوير الموارد المائية للأنهار الثلاثة التي تنبع من أثيوبيا تمهيدا لإقامة مشروعات تنموية واقتصادية واجتماعية خلال الثلاثين عاما المقبلة وبتكلفة ضخمة تم تدبيرها من مصادر تمويل دول أجنبية، وحول هذه المعاني تركز

السؤال البرلماني المقدم من المهندس محمد محمود على حسن الذي جاءه الرد في وقت قياسي.

ولعل رد الفعل لرد الوزير على النائب الذي يفتقد الآن في ظل العطلة البرلمانية ميزة التعليق قد تجسد في عبارات هامة للنائب علق فيها على رد الوزير قائلا إن الوطنية تدعوني الآن إلى القول بأن هناك تكاسلا دبلوماسيا في التحرك لمواجهة أخطر قضية تواجه الأمن القومي المصري في السنوات القادمة.. وهي مياه نهر النيل فالسياسة الخارجية المصرية

التي شهد لها الجميع بالنجاح قد فاتها أن تضع هذه القضية في مكانها اللائق وسط اهتماماتها.. فالأرقام الرسمية الصادرة من وزارة الري تقول إن نسبة العجز في المياه إذا قيست بنسبة السكان في عام ٢٠٢٥ تعني أن هناك نقصا في احتياجات مصر من المياه تبلغ نسبتها ٤٠٪ فالأمر جد خطير وإذا كانت الأرقام الرسمية الأخيرة تقول إن ما يسقط من أمطار على نهر النيل يبلغ ١٦٠٠ مليار متر مكعب سنويا إذن كيف لا يتم استغلال هذه المياه لصالح جميع

دول حوض النيل.

أما الدكتور يوسف والي، فقد أكد في رده المكتوب على النائب أن ما أعلن لا يزيد على كونه تصريحات خاصة بدراسة الخطة القومية لاستخدامات المياه في أثيوبيا، حيث أن أثيوبيا ليس لديها خطة قومية لاستخدامات المياه.. وأن أثيوبيا يمكنها أن توفي مطالبها من مياه النيل دون التأثير على حصة مصر، وهناك اتفاق موقع بين السيد الرئيس حسني مبارك والرئيس الأثيوبي للتعاون بين مصر وأثيوبيا في مياه النيل يقوم على أساس عدم الاضرار بأي دولة أخرى وأن مصر تقدم العون الفني والمادي لأشقائها من دول حوض النيل فعلى سبيل المثال يتم إنشاء مائة بئر جوفية في كينيا، وذلك منحة من مصر ويتم عمل ترتيبات مكافحة نبات الهايسنت في بحيرة فيكتوريا بأوغندا وتجرى دراسة امكانية إقامة آبار جوفية في تنزانيا، وكذلك أوغندا.

وقال الدكتور والي إن نهر النيل به طاقات هائلة لم تستغل في منابعه وأن ما يسقط من أمطار على نهر النيل، والتي تبلغ ١٦٠٠ مليار متر مكعب سنويا تشمل الطاقات غير المستغلة لكميات كبيرة من مياه ضائعة في مستنقعات أعالي البحار وطاقة كهربائية كبيرة سواء في الهضبة الأثيوبية أو في أوغندا وكل ذلك يؤكد أنه ليس هناك مجال للصراع على مياه النيل، وأنه بالتعاون بين دول حوض النيل يمكن تحقيق أماني شعوب وادي النيل، كما أنه لا مساس مطلقا بحق مصر التاريخي في مياه النيل وهي حصتها التي أقرتها اتفاقية عام ١٩٥٩ كما أن لها حقا طبيعيا في الحصول على مزيد من إيراد النيل، فيما ينفذ مستقبلا من مشروعات مشتركة مع السودان وقال الدكتور والي: إن المستقبل لابد أن يشمل عقد اتفاقية شاملة وتشكيل الية تضم كل دول الحوض تهدف إلى تنظيم العمل في حوض النيل وتنفيذ المشروعات المقترحة لتحقيق ما يصبو إليه الجميع.

المصدر : الـوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ / ٧ / ١٩٩٧

فى مؤتمر الخدمة الاجتماعية بالفيوم

حصار سياسى على مصر لبيع حصة من المياه لاسرائيل

التوصية بانشاء دبلوم للدراسات العليا يهتم بالقضايا البيئية

الفيوم ـ سيد الشورة:

اختتم المؤتمر العلمي العاشر الذى اقامته كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم تحت عنوان «الخدمة الاجتماعية والتحديات البيئية» فعالياته يوم الجمعة الماضى والذى رأسه الدكتور محمد سعيد سليمان نائب رئيس جامعة القاهرة لفرع الفيوم والأمين العام الدكتور مصطفى حسان. كشفت مناقشات المؤتمر ان مصر تعيش حصارا سياسيا خطيرا يهدف الى بيع حصة من مياهها لاسرائيل وأكد الدكتور عبد الهادى الجوهرى عميد كلية الآداب بالمنيا ان الحكومة المصرية رفضت التوقيع على اتفاقية دولية «العولمة» المياه وان الحكومة الامريكية بالتعاون مع القوى الصهيونية تبذل جهودا مضنية لاستصدار قرار من الأمم المتحدة «العولمة» للمياه وبيعها لمختلف دول العالم واجبار الدول الرافضة على التوقيع على هذه الاتفاقية.. ووصف ما تقوم به امريكا حاليا بانه عملية «طبخ» لاستصدار قرار ملزم لمحاولة فرض هيمنتها على الموارد المائية فى العالم وبيعها لمختلف الدول بالاضافة الى اجبار مصر على بيع حصة من مياهها لاسرائيل. وأكدت مناقشات المؤتمر وجود تباين وتفاوت كبير فى التوزيع السكانى فى محافظات مصر حيث ان اكبر محافظات مصر مساحة وهى الوادى الجديد يعيش فيها اقل عدد من السكان وكشفت المناقشات ان ما تنتجه مصر من القمح حاليا يصل الى ٤٥٪ من الاستهلاك رغم ان مصر من الدول الزراعية وكشفت الدراسات ان ٣٪ من الامريكيين فقط يعملون بالزراعة وان النسبة فى البلاد النامية ومن بينها مصر تتفاوت بين ٥٠، ٨٠٪ بما يؤكد أهمية التكنولوجيا الحديثة فى مجال الزراعة. أوصى المؤتمر باقتراح ايجاد دبلوم للدراسات العليا يهتم بالقضايا البيئية وعلاقتها بالخدمة الاجتماعية وضرورة المراجعة المستمرة للآثار المترتبة على اتفاقية «الجات» وايجاد آليات اجتماعية مناسبة لمساعدة الفئات المتضررة على توفير الحد الادنى من الحياة والاهتمام بالبعد الاجتماعى فى التحول الاقتصادى نحو اقتصاديات السوق مع وضع استراتيجيات مناسبة لمواجهة المشكلات الاجتماعية الناتجة عن هذا التحول. أوصى المؤتمر بضرورة السعى الى المزيد من التواجد المهنى للخدمة الاجتماعية فى المنظمات غير الحكومية مع العمل على تدعيم هذه المنظمات وزيادة فاعليتها وتنشيط المشاركة فيها لمقابلة التحديات المختلفة واعطاء المزيد من الاهتمام برفع مستوى الجودة فى مؤسسات الرعاية الاجتماعية والتركيز على الجانب الوقائى . .

المصدر : الأهـــالـــى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : [illegible]/[illegible]/١٩٩٧

سياستنا الخارجية

بقلم



محمـــد سيد أحمد

أزمة المياه تتصاعد

حذر الرئيس الفرنسي جاك شيراك، في قمة الأرض الثانية التي عقدت بنيويورك هذا الأسبوع من خطر متزايد يؤذن بإشعال حروب في المستقبل المنظور، هو شح المياه العذبة على صعيد الكوكب كله.. قال شيراك إن معدل زيادة استهلاك المياه أسرع من التكاثر السكاني. ويتضاعف كل عشرين عاما - ونبه إلى أن نصيب الفرد من المياه العذبة فى إفريقيا، عام ألفين. سوف يكون ربع ما كان عليه فى منتصف القرن.. وسوف يكون فى آسيا وأمريكا اللاتينية ثلث ما كان عليه فى التاريخ ذاته.. وأكد شيراك أن الوقت قد حان لإتخاذ إجراءات استثنائية لتدارك الخطرقبل استفحاله. وإفلاته من كل سيطرة..

وفى نفس القمة. أشار أكثر من متحدث عربى إلى شح المياه ، وإلى خطر أن تصبح ندرتها سببا في إندلاع صراعات حادة بين أكثر من دولة في الشرق الأوسط.. نبه الدكتور عصمت عبد المجيد إلى محدودية الموارد المائية فى المنطقة، وإلى أخطار التدهور البيئى الناجمة عنها واقترحت مصر على لسان الدكتور عاطف عبيد إنشاء صندوق عالمى للبيئة يتم تمويله من خلال إضافة دولار واحد على كل تذكرة سفر إلى الخارج، مما سوف يأتى بنحو ألف مليون دولار سنويا.

ومع ذلك، فلا مفر من التسليم بأن اجتماعات القمة لمعالجة مشاكل البيئة، وقد عقد أولها بريودى جانيرو منذ خمس سنوات وقد أريد بها إبراز أن المحافظة علي البيئة قد أصبحت قضية "سياسية" في المرتبة الأولى من الاهمية.. إن هذه الاجتماعات ما زال السياسيون يحاولون "توظيفها" لأغراض "سياسية" بالمعنى التقليدى - الضيق - لكلمة "السياسة"، أى على نحو لا يمت إلى قضية تدهور البيئة بصلة!..

فلقد أبرمت قمة ريو معاهدتين، أولاهما خاصة بما يعرف "بمفعول الدفيئة"، والمقصود به تعرض درجة حرارة الغلاف الجوى للارتفاع المستمر بسبب الزيادة المستمرة فى إفرازات ثاني أكسيد الكربون وغيره من الغازات الملوثة كإحدى منتجات حضارتنا الصناعية.. أما الاتفاقية الثانية، فإنها كانت خاصة بالمحافظة على التنوع البيولوجى Biodiversity واستهدفت الحيلولة دون تعرض سلالات عديدة من الكائنات النباتية والحيوانية للإنقراض..

بيد أن هناك شواهد على أن الاحتكارات الدولية والشركات المتعدية الجنسيات العملاقة هى أصحاب مصلحة فى التعظيم من شأن "مفعول الدفيئة" لتبرير حظر استخدام تكنولوچيات معينة. وإحلال تكنولوجيات جديدة محلها ، فى عصر يتعرض فيه الاقتصاد الرأسمالى العالمى لتحولات "عولمية" كبرى.. بل إن هناك من يقولون إن الركود الذى تلا الحد من سباق التسلح عقب انتهاء الحرب الباردة أصبح مبررا للتركيز على "الأخطار البيئية" لإبتداع تكنولوجيات جديدة يستعيد بها الاقتصاد حيويته!..

ويسلم الرئيس كلينتون بأن مواجهة خطر "مفعول الدفيئة" أمر لا مفر منه، وإن كان متهما بأنه - على حد قول بعض أنصار البيئة فى أمريكا - "دمية فى يد أرباب صناعات البترول والغاز والفحم الحجرى"!.. ولكن كلينتون على أى

الأحوال يرفض بتاتا تحمل تبعات التسليم بمتطلبات الحفاظ على "التنوع البيولوجي" .. والجدير بالملاحظة أن الدول الفقيرة اقتصاديا هي الغنية بالتنوع البيولوجي.. لأن المناطق الإستوائية. الشديدة الحرارة، هي بمنزلة "بنوك للجينات"، وتشكل غاباتها الكثيفة مستودعات لأغلب ما أنتجته الطبيعة عبر الدهور من تنوع فى الكائنات النباتية والحيوانية.. وهو التنوع الذى يبنى عليه علم "الهندسة الوراثية" اماله فى تخليق نوعيات جديدة من النباتات، تكفل للإنسان القدرة على مقاومة نضوب أشكاله الراهنة من الغذاء!.. ولذلك يكون إهدار هذا التنوع إهداراً لفرص توفير الغذاء للبشرية كلها مستقبلاً.. وهو خطر وارد بحكم أن الشعوب الفقيرة المستوطنة في هذه المناطق تستبد بها أولويات تفوق اهتمام الدول المتقدمة بعدم المساس بثروة بيولوجية، إذا مابددت فلن تعوض..

إن أول ما يشغل الشعوب الفقيرة هو تجنيب نفسها المجاعات وغيرها من الآفات التى تتهددها الآن فى صميم كيانها، وبالتالي، فإن التفاتها إلى المستقبل ترف لا تملكه . وكما قال أحد المتحدثين العرب في قمة نيويورك: "إن للتغيير المناخى أولوية للدول الصناعية خوفا مما سيطرأ بعد مائة عام.. بينما أولوية الدول النامية انية تتعلق بالفقر والتصحر".. ومن هنا مصلحة دول العالم الثالث كى "توظف" هى الأخرى الأخطار التى تتهدد البيئة، وكى تؤكد أن إقدام الدول المتقدمة على تزويدها بمعونات اقتصادية كثيفة ليس مجرد "إنتشال" لها، ولا هومجرد تجنيبها أخطارا محدقة في حاضرها وحسب، بل إنها عملية سوف تعود بمنفعة محققة للدول الصناعية ذاتها، وسوف تؤمن أجيال المستقبل ضداخطار تتهددها جميعا.. ومن هنا ضرورة أن تتحمل الدول الغنية تبعات المحافظة على كنوز بيولوجية معرضة للإهدار سوف تصبح هى فى يوم ما فى أمس الحاجة إليها.

وقد وافقت قمة الأرض بنيويورك على برنامج لحماية مصادر المياه العذبة، وسيعقد بباريس مؤتمر عالمى حول المياه تحت عنوان "مياه ٢١" فى بدايات العام القادم، وهو مؤتمر جدير بنا أن نهتم به إلي ابعد حد، لمعالجته قضية تمسنا بشكل مباشر.

ولكن علينا أيضاً إدراك أن الولايات المتحدة، خلافا لكبريات دول الاتحاد الاوربي، مازالت تناهض تحمل التزامات محددة تجاه جهود الحفاظ على حرارة الأرض من الارتفاع والإضرار بالبيئة.. مما يدل على أن تردى البيئة على صعيد الكوكب، وقد أصبح واقعا لا يحتمل الإغفال، لم يرتفع بعد إلى مستوى القضايا ذات الصفة "السياسية" الحادة.. التى باتت تفرض أولويتها .. ولذلك أجمع المراقبون على أن قمة الأرض الثانية قد خيَّبت كل الآمال

المياه في العالم العربي

■ تعتبر الحقبة القادمة حقبة الصراع على المياه في منطقة الشرق الأوسط كلياً على حوض نهر النيل او دجلة او الفرات. وهذا الصراع هو صراع متعدد الاطراف لكن اكثرها حدة هو التطلعات الاسرائيلية الى موارد المياه العربية المحيطة بها.

وتنصب السياسات والنشاطات الاسرائيلية اساساً على انهار الأردن والحاصباني والليطاني وتم بالفعل بعد احتلالها جنوب لبنان سنة ١٩٨٢ تحويل مجرى نهر الليطاني واستنفذت ما يساوي ٥٥ في المئة من اجمالي استهلاكها من المياه، كذلك فان احتلال اسرائيل للجولان يمثل الشطر العسكري المباشر والمكمل لتحويل اسرائيل لمياه نهر الأردن.

ان مشكلة المياه بين تركيا وكل من سورية والعراق حادة وتقوم تركيا ببناء عدد من السدود على نهري دجلة والفرات مما سيؤثر في كمية المياه المتدفقة الى سورية والعراق.

ويعتبر الصراع في حوض النيل الجزء الثالث من الصراع على المياه، اذ تحصل مصر على ٨٥ في المئة من حصتها من المياه الواردة لها من اثيوبيا، فيما تحاول اسرائيل التسلل الى دول المنبع ومساعدتها على اقامة بعض السدود وتنفيذ مشاريع الري.

ويهتم المجتمع الدولي بمياه الشرق الأوسط لأسباب عدة منها قلة ما هو متوافر منها بالقياس الى الزيادة السكانية الحالية والمستقبلية وهذا بطبيعة الحال يتطلب زيادة في مصادر المياه في حال افتراض استمرار مستوى الاستهلاك الحالي.

وتمثل مشاريع الصناعة المائية في الشرق الأوسط وافريقيا ميداناً مغرياً للاستثمارات المالية الضخمة كما جرى في النهر الصناعي في ليبيا ومشاريع تحلية المياه في الخليج.

المدونة

المصدر : الأحـــــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ / ٦ / ١٩٩٧

تقرير لشبكة سى إن إن يؤكـــد

الفلسطينيون يموتون عطشا فى الأرض المحتلة

شارون يعلن : السيطرة على المياه مسألة حياة أو موت

اكد تقرير اذاعته شبكة «سى-إن-إن» الامريكية ان عملية توزيع المياه بين الاسرائيليين والفلسطينيين فى الأرض المحتلة غير عادلة اطلاقا وان الوضع ينذر باندلاع حرب على المياه بين الجانبين.

وقالت شبكة «سى-ان-ان» الاخبارية ان المستوطن اليهودى يحصل على كمية من المياه تزيد بواقع خمس او ست مرات عن المياه التى تصل للفرد الفلسطينى فى الضفة الغربية.

ونقلت «سى- إن-إن» عن خبراء اسرائيليين وفلسطينيين قولهم ان نصف المياه المخصصة للفلسطينيين تتسرب كسر المواسير التى تم مدها اثناء الاحتلال الاسرائيلى.

وفى الوقت نفسه قالت: الشبكة الأمريكية ان الاسرائيليين يستولون على نسبة ٧٥ فى المائة من مياه الامطار التى تسقط فوق الضفة الغربية ويتركون الباقى للفلسطينيين.

واشارت «سى- ان-ان» فى تقريرها حول صراع المياه بين اسرائيل والفلسطينيين الى انه فى الوقت الذى ينعم فيه سكان المستوطنات اليهودية بالمياه التى لا تنقطع عن منازلهم مطلقا يعانى الفلسطينيون نقصا فى المياه.

واوضحت الشبكة ان نصف سكان مدينة جنين فى الضفة الغربية البالغ تعدادهم ٥٥ الف نسمة محرومون من المياه الجارية فى حين لا يجد النصف الآخر المياه فى الصنابير الا مرة واحدة فى الأسبوع.ونقلت الشبكة عن امراة فلسطينية وام لسبعة اطفال فى المدينة القول ان اسرتها تعيش على المياه الشحيحة والغالية الثمن التى تصل بواسطة الشاحنات كل ثلاثة او اربعة ايام مضيفة ان ٢٠ فى المائة من دخل زوجها يضيع على شراء المياه وانه امر مناف للعدل تماما فالناس يموتون من العطش على مسافة ٣٠ كيلو مترا فقط من تل ابيب او حيفا.

وقالت شبكة «سى- إن-إن» ان بعض السياسيين الاسرائيليين اقروا بفداحة الظلم الواقع على الفلسطينيين حيث قال ايلى جولد شميت عضو الكنيست الاسرائيلى ان الوضع الحالى ظالم للفلسطينيين .

واشارت «سى-إن-إن» إلى ان مياه الأمطار تتسرب تحت الأرض وان اسرائيل تسيطر على هذه الطبقات الصخرية رغم ان اتفاقيات السلام تنص على ان يشارك الفلسطينيون اسرائيل فى التخطيط لموارد المياه.

غير ان الصقور فى حكومة بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الاسرائيلى من امثال اريل شارون وزير البنية التحتية يطالبون باعادة صياغة اتفاقيات السلام لحرمان الفلسطينيين من اى سيطرة على موارد المياه.

وقالت «سى- إن-إن» نقلا عن الخبراء فى اسرائيل أن شارون يسعى من خلال هذه السياسة لمنع الفلسطينيين من اقامة دولة مطلقا بتاكيده على أن السيطرة على المياه مسالة حياة أو موت.

فى الوقت نفسه وفى ظل التعنت الاسرائيلى لجأ الفلسطينيون لحفر آبار ضحلة لاستخراج المياه التى تكون ملوثة احيانا لدرجة ان المسئولين فى مدينة جنين بالضفة الغربية يقولون أن ١٩ فى المائة من السكان يعانون من الدوسنتاريا الأميبية وان امراضا اخرى تنتقل عن طريق المياه الملوثة بدأت فى الظهور فى المدينة.

من ناحية اخرى يشكو زهدى المنصور رئيس بلدية جنين من انه رغم وجود مساعدات اليه اوروبية لتزويد المدينة بمياه جارية نقية فإن اسرائيل تشكل عقبة برفضها الموافقة على مد مواسير المياه التى وصلت بالفعل لاعتبارات امنية حيث تقول ان هناك ارهابيين فلسطينيين قد يقومون بعمليات تخريبية.

وتساءل رئيس بلدية جنين قائلا: كيف يمكن لاسرائيل ان تتوقع تمتع الفلسطينيين بالأمن دون وجود مياه.

المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ / ٧ / ١٩٩٧

نقطة ماء ٧

فى العالم ٢١٤ نهرا .. منها ١٥٥ تشترك فيها دولتان فقط و ٣٦ تشترك فيها ثلاث دول ، و٢٣ نهرا حوله ما بين ٤ و١٢ دولة .

ونهر النيل واحد من هذه الأنهار تشترك فى مياهه ١٠ دول بعد استقلال أريتريا .. والحوار حوله مازال مستمرا ..

والحقيقة المؤكدة أن مصر هى الوحيدة من بين هذه الدول العشر الأشد حاجة إلى مياه النيل .

فثلاثة منها هى زائير وزوائدا وبوروندى لا تهتم كثيرا بقضايا النيل . واثنتان هى تنزانيا وكينيا موقفهما ليس مؤثرا بعدما أعلنتا بضرورة الحصول على منافع من دول المصب ، وطلبتا صراحة أن تتحمل مصر والسودان كل تكاليف مشروع الهيكونيل . أما أوغندا فهناك ثلاث اتفاقيات تربطنا بها ، وهى دائما تستشير مصر فيما تنفذه من مشروعات كما حدث بشأن توسيع كهرباء جنجا على بحيرة فيكتوريا .

ثم أثيوبيا وحاجتها لمياه النيل هامشية ولكنها مركز الثقل فى كل قضاياه ومصدر ٨٥٪ من إيراد النهر الواصل لمصر والسودان ، فلو أنها نفذت كل السدود التى اقترحها مكتب استصلاح الأراضى الأمريكى فسوف تتناقص مياه النيل بمقدار ٦ مليارات وهو أمر يؤثر على خطط التنمية فى مصر ، ولكن موقفها تعدل مؤخرا وتعدلت معه مواقع الخزانات .

أما السودان وهى فى نفس القارب معنا كدولة مصب فإنها تملك نسبة عالية من الأمطار وتزرع ٨,٥ مليون فدان فقط من ٢٠٠ مليون قابلة للزراعة ، منها ٤,٥ مليون تعتمد على مياه النيل ، غير أن جيلا جديدا يحكمها الآن كان يفكر فى مراجعة اتفاقية ١٩٥٩ رغم أنها أعطت السودان ١٤,٥ مليار مكعب بينما أعطت مصر ٧,٥ مليار فقط لكنه نظام لم يقدر له النضج السياسى حتى نعلق الآمال على الاتفاق معهم .

والحقيقة أن وزارة الرى أعدت سياستها المائية حتى عام ٢٠٢٥ لتتجاوز خط الفقر المائى ، ولمواجهة ما تحتاج إليه المشروعات التنموية الكبيرة المتزايدة ، أو أى تغير ينشأ فى مواقف الآخرين .

إلى هنا والأمر يكاد يكون مطمئنا ، إلا أن البعض ومنهم إسرائيل يعمل على تسويق فكرة أقلمة الموارد فى إطار النظام العالمى الجديد . ولو صحت نية هذا المستجد الخطير فإن الدول العشر وأولها مصر مطالبة بأن تكون أكثر تمسكا بخصوصية النيل كاستراتيجية ثابتة وسط كل التغيرات ، فيما يخص اقتحامه فى متاهات مشاكل الشرق الأوسط ، خلطا للأوراق باعتباره أمرا داخليا يصل إلى حد المحرمات ، لا يقبل الاختراق ، وإن لم نفعل فسوف يكون هم دول المنطقة الأعظم هو البحث عن نقطة ماء فى المستقبل المنظور .

محمود نصر

مصر: تنفيذ «معاهدة المياه» مرهون باحترام الاتفاقات الثنائية

القاهرة - محمد علام

اكدت مصر ان «المعاهدة الدولية للاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية» التي اقرتها الجمعية العامة للامم المتحدة الشهر الماضي «غير ملزمة». وعزت مصادر مطلعة ذلك الى «العبارات الفضفاضة التي صيغت بها بعض البنود ما جعلها تحمل اكثر من تفسير»، الا انها اعتبرت المعاهدة «خطوة لتعزيز التعاون بين دول احواض الانهار».

وقالت المصادر ان اقرار المعاهدة في حد ذاته نقلة مهمة على طريق تعزيز الدور الذي تقوم به المنظمة الدولية في مجال تقنين قواعد القانون الدولي بما يسهم في المحافظة على السلم والامن الدوليين وتحقيق مزيد من التعاون بين دول حوض نهر النيل شرط الا يتعارض ذلك مع الاتفاقات الثنائية المبرمة سلفا او مع الاعراف المستقرة.

واوضحت انه على هذا الاساس يمكن اجراء المشاورات للبحث في التعاطي مع المعاهدة التي اقرتها الجمعية العامة في ٢١ ايار (مايو) الماضي وتدخل حيز التنفيذ خلال ٩٠ يوما من تصديق ٣٥ دولة.

وكانت الجمعية العامة اقرت المعاهدة الاولى من نوعها في هذا الخصوص بغالبية ١٠٣ اصوات ومعارضة ثلاث دول (تركيا وبوروندي والصين) وتحفظ ٢٧ دولة من بينها مصر واثيوبيا واسرائيل فيما تباينت مواقف الدول العربية.

وعن تحفظات مصر على المعاهدة كشفت المصادر ان «بعض البنود صيغت بعبارات قد تؤدي الى تفسيرات متباينة من قبل دول حوض النهر الواحد (..) فمثلا المادة الخامسة التي تنص على انه يتوجب على اي من دول حوض النهر ان تاخذ في اعتبارها مصالح بقية دول المجرى وان تتم المشاركة في تطوير مجرى النهر بطريقة عادلة تحمل اكثر من تفسير ما قد تستغله بعض دول كسند لطلبها اعادة التفاوض على الحصص في مياه الانهار».

وبالنسبة إلى المادة السابعة التي نصت على انه «يحق للدول الاخرى في حوض النهر اتخاذ اجراءات لوقف اي ضرر وانهائه وطلب التعويض في حالة قيام طرف باجراءات تؤدي الى هذا الضرر» اعتبرتها المصادر «فضفاضة وتثير اجتهادات وتاويلات متباينة حول طبيعة الضرر وتقدير اثاره ما قد يدفع بعض دول الى اثارة مشاكل لدولة اخرى تنفذ مشاريع حتى ولو كانت داخل اراضيها وفي حدود حصتها المقررة».

واضافت: «علاوة على ذلك فان الاتفاقية الدولية «لا تأخذ في الاعتبار الاتفاقات الثنائية التي اكتسبت الصفة الدولية»، كما انها «بدلا من المساهمة في حل المشاكل ثنائيا وفي اطار علاقات حسن الجوار فتحت الباب امام تدويل وتفاقم النزاعات كونها تحدثت عن وساطة في حالة قيام خلافات وعرضها على محكمة العدل الدولية او لجان دولية؟».

واشارت، في هذا الصدد، الى تحفظ كل من مصر واثيوبيا - وان كان لاسباب مختلفة - وتسجيل تركيا معارضتها لاسباب من بينها المادة السابعة التي ترى انقره انها تقلل من سيادتها على المجاري المائية التي تنبع من اراضيها. واعتبرت ان الاتفاقية لم ترض الجميع اقله في المنطقة الافريقية والشرق الاوسط.

الدبلوماسية الفاعلة وإعادة تأهيل العراق والتنسيق مع إيران محاور سورية لتسوية مشكلة المياه بطريقة سلمية

كثر الحديث في الاونة الاخيرة عن الأزمات المائية التي تتعرض لها مناطق مختلفة من العالم وفي مقدمتها منطقة الشرق الأوسط ولاشك أن هذه الأزمات جعلت قضية المياه تفرض نفسها كأحد الموضوعات التي قد تكون سببا للصراع وربما التعاون.

وفي ظل الأحاديث والسيناريوهات المائية المطروحة في المنطقة حاليا كان لابد ان تحظى مسألة المياه في العلاقات السورية - التركية باهتمام كبير باعتبار أن المياه وعوامل أخرى أهم خطوط التماس بين البلدين بما يعنيه ذلك من معان تحمل في طياتها خيارات عدة.

والمعروف ان سوريا تندرج ضمن البلاد الواقعة في الحزام الجاف وشبه الجاف من العالم وهو مايجعل مواردها الطبيعية المائية محدودة فقدرة الروافد السورية لنهر الفرات لاتزيد على ١٠٪ من النهر الذي تأتي ٨٨٪ من مياهه من تركيا.

واذا أخذنا في الحسبان معدل الزيادة السكانية لسوريا ٣,٨٪ سنويا يتضح لنا ما يعنيه رفض أنقرة لتقنين علاقاتها المائية مع دمشق وتطبيق القانون الدولي فيما يتعلق بحقوق وواجبات دول المنبع والمصب. وهو ما أكدته ممارسات تركيا على نهري دجلة والفرات وقيامها بانشاء شبكة سدود «٢١ سدا» على النهرين في اطار تنفيذها لشروع جنوب شرق الاناضول «جاب» والذي كللته بقطع المياه عن العراق وسوريا في يناير ١٩٩٠ لمدة شهر بدعوى ملء سد أتاتورك!!

أمام ذلك وفي ظل استبعاد الخيار العنيف في حل هذه الاشكالية يقول الباحث السوري عبدالعزيز شمادة في رسالة ماجستير تناولت هذا الموضوع - ان دمشق عمدت الى اتباع سياستين تجاه أنقرة.

الأولى تقوم على استمرار التعاون معها في مختلف المجالات مع إستمرار المباحثات والاتصالا على امل اقناعها باستمرار المفاوضات لحل القضية المائية بما يخدم جميع دول حوض الفرات.

والثانية تقوم على الضغط والتأثير من خلال التنسيق مع العراق ومحاولة إيجاد موقف عربي إزاء أنقرة مع تحذيرها من مغبة تعاونها العسكري مع إسرائيل إضافة الى رفض فكرة مشروع أنابيب السلام - التي تمر أنابيبها في سوريا - والذي طرحته أنقرة باعتبار أنه لابد من حل المسألة المائية العالقة بين البلدين قبل الدخول في مشاريع جديدة.

وقد يطرح هنا تساؤل حول ما اذا استمر الوضع على ماهو عليه وابقاء سوريا رهينة لسياسات تركيا المائية ومدى انفراج علاقاتها بانقرة اذا فتحت أبواب «أتاتورك» وتأزمها إذا ضاقت هذه الابواب؟

هنا لابد من التأكيد على ان سوريا مطالبة بالعمل على محاور عدة حتى تصل الي تسوية مائية مع تركيا تكفل لها الحصول على حقوقها الشرعية والمشروعة وذلك لن يكون الامن خلال الآتي:

● صياغة دبلوماسية مائية نشيطة في المحافل الدولية تقوم على أسس واضحة ومؤهلة قانونيا للدخول في معارك دبلوماسية علي الصعيد الدولي.

● العمل وبكل الوسائل على إعادة تأهيل العراق والتنسيق معه وبذل الجهود لاعادته الى امته العربية باعتباره الشقيق والشريك والجار والمضار من سياسات تركيا المائية

● التنسيق مع الدول العربية وايران لممارسة الضغوط على أنقرة فالطرفان لديهما شبكة واسعة من المصالح والعلاقات يمكن التلويح بهما في وجه تركيا.

فهل ستنجح السياسة السورية أم ان طموحات تركيا المائية وامتلاكها للمنبع جعلها تنسى ان المياه من المسائل غير القابلة للتفاوض سؤال تدرك أنقرة كيف تجيب عنه.

محمد الأنور

الموقف الصعب فى بلاد النيل

د. عبد الملك عودة

■ قبل مقدم القرن الحادى والعشرين بعامين ونصف العام وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢١ مايو ١٩٩٧ على اتفاقية بشأن قانون استخدام المجارى المائية الدولية فى الاغراض غير الملاحية، وتمت الموافقة باغلبية ١٠٤ دولة ورفض ٣ دول وتحفظ ٢٧دولة، وتغيبت عن جلسة التصويت وفود عدد من الدول، وتعطى مؤشرات التصويت دليلا على قرب نفاذ هذه الاتفاقية ، فالمطلوب هو مصادقة ٣٥ من الاطراف المنصوص عليها فى الاتفاقية حتى يبدأ سريانها بعد ٩٠ يوما من المصادقة.

■ وفى تقديرى ان الاتفاقية تمثل المرجعية الاساسية التى اقرها المجتمع الدولى لتنظيم وترتيب العلاقات المائية بين الدول المشاطئة للانهار الدولية، وان هذه العلاقات المائية تنتقل بموجبها إلى مستوى جديد من التفكير التفاوضى وممارساته واطرافه، وان الاتفاقية تنشىء اطارا جديدا من الضوابط والمحددات للعلاقات المائية، وأنها تنص على القبول باجرائيات وردت بها صور تفصيلية أو موجزة. وفى هذا المقال أقدم عددا من الملاحظات فى إطار قراءة سياسية للاتفاقية.

■ الملاحظة الاولى تتعلق بالاطراف المدعوة للتوقيع على الاتفاقية، وهى الدول والمنظمات الاقليمية للتكامل الاقتصادى، وهذه المنظمات الاقليمية يمكن ان تنضم للاتفاقية دون ان يكون أى من الدول الاعضاء بها طرفا فى الاتفاقية ، كما يمكن ان تكون دولة أو اكثر من الدول الاعضاء بالمنظمة طرفا فى هذه الاتفاقية، وقد اوضحت الاتفاقية الالتزامات والمسئوليات التى تترتب على كل من هذين الوضعين بالنسبة للمنظمات وهذه الملاحظة تدعو إلى تذكر اوضاع المنظمات الاقليمية الحالية فى القارة الافريقية والتى يحتمل ان تشارك فى توقيع هذه الاتفاقية الاطارية، او التى قد تطلب المشاركة والإسهام عند التفاوض لعقد اتفاقية خاصة بنهر النيل. والسبب فى هذا القول هو أن دول نهر النيل تتداخل وتتكرر عضويتها فى عدد من المنظمات الاقليمية العامة والفرعية مثل منظمة الوحدة الافريقية واتفاقيتها الخاصة بالمحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية، والجماعة الاقتصادية الافريقية، واللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة فى افريقيا، ومنظمة ايجاد،

ومنظمة تعاون دول شرق افريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط افريقيا، ومنظمة نهر كاجيرا، ومنظمة كوميسا، ومنظمة سادك. واجمال القول انه فى حالة عقد اتفاقية خاصة بنهر النيل فالاحتمال أن المشاركتين لن يكونوا الدول العشر فقط، بل تنضم إليها مجموعة من المنظمات الاقليمية للتكامل الاقتصادى فى افريقيا ومن خارج افريقيا

■ الملاحظة الثانية تتعلق ببعض المصطلحات الفنية الواردة بالاتفاقية ، وهى التعريف بالمجرى المائى، ودولة المجرى المائى، والمنظمة الاقليمية للتكامل الاقتصادى، والسبب فى هذه الملاحظة هو ان الاتفاقية لم تذكر مطلقا فى صياغاتها مصطلح حوض النهر، ولهذا راجعت مصادر ثقاة فى جغرافيا نهر النيل لمعرفة الفرق بين مكونات التعريف بالمجرى المائى الدولى ومكونات التعريف بحوض النهر، وبالتالى هل تعريف حوض نهر النيل كما ورد فى الفكر العربى المنشور هو التعريف الوارد للمجرى المائى الدولى؟ وهذه المقارنة ليس هدفها اكاديميا فقط، وانما هو البحث عن احتمال توليد أو تخريج نتائج سياسية لاستعمال مصطلح المجرى المائى الدولى، لان مثل هذه النتائج سوف تظهر فى اطار العلاقات المائية المتبادلة بين الدول المشاطئة ولهذا ارى استطلاع رأى المتخصصين فى علم الجغرافيا والجيولوجيا والهيدروليكا لتوضيح هذه النقطة.

■ الملاحظة الثالثة تتعلق بخريطة السياسات والمواقف المائية ، فهى تكشف عن تباين وتباعد المواقف الدول العربية عند التصويت، وذلك على الرغم من العديد المتنوع من

المؤتمرات والندوات التى انعقدت فى السنوات الاخيرة حول قضايا المياه والانهار العربية، وان ذلك النشاط قد أعطى تصورا وهميا عن وحدة السياسات المائية العربية. أما خريطة المواقف والسياسات المائية لدول نهر النيل فتفصح عن رفض دولة واحدة هى بوروندى ، وموافقة دولتين هما كينيا والسودان، وتحفظت كل من مصر ورواندا واثيوبيا وتنزانيا، بينما تغيبت عن عملية التصويت وفود دول اوغندا واريتريا والكونغو الديمقراطية، وهذه المواقف تعني ان الخلاف قائم حاليا بين دول نهر النيل، لان اسباب المواقف فيها تباين وان توافق الشكل، ومن ناحية ثانية فان احتمال تزايد المنازعات المائية قادم فى المستقبل، ولذلك فان الاسلوب الامثل لفحص وتقييم السياسات المائية لهذه الدول هو دراسة الوثائق والمذكرات التى قدمت خلال المناقشات قبل التصويت على الاتفاقية.

■ الملاحظة الرابعة هى ان الاتفاقية تؤسس العلاقات المائية بين دول النهر الدولى فى مجالات الانتفاع والتنمية والحماية على اساس المصالح والإنصاف دون التسبب فى ضرر ذى شأن للدول الاخرى، مع الالتزام بمبدأ التعاون على أساس المساواة بين الدول. وفى كل صياغات ومواد الاتفاقية لم يرد ذكر صريح لعبارة الحقوق التاريخية للدول المشاطئة للنهر الدولى، وانما وردت صياغة تشير إلى ان هذه الاتفاقية لا تؤثر على حقوق والتزامات دول المجرى المائى الدولى نتيجة لاتفاقات يكون معمولا بها، وعلى ان ينظر فى اتساق الاتفاقات السابقة مع المبادىء الاساسية الواردة فى الاتفاقية، وهذا الموضوع يدعو إلى تذكر عدد من التصريحات لوزير الرى المصرى السابق عن التمسك بالحقوق التاريخية وعن دعوة الجامعة العربية للتحرك والتنسيق بين المواقف العربية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومن ناحيته ثانية اعتقد ان القانون الدولى العام هو حمال أوجه، ففيه أراء وتفسيرات وسوابق قانونية كثيرة بينها اختلافات ، وفيه مدارس أكاديمية ومهنية لها رؤى متنوعة، ويترتب على هذا الوضع الفقهى المعترف به أنه فى حالة التعدد والتنوع فى الآراء والتفسيرات ان يحكتم الاطراف إلى الآليات القانونية الدولية ومستويات التقاضى الدولى.

■ الملاحظة الخامسة هى ان الاتفاقية قد اوردت تفصيلات عن عملية ادارة النهر الدولى وانشاء اليات للادارة المشتركة فى مجالات تخطيط التنمية المستدامة والانتفاع بالمجرى وحمايته لضبط التدفق وتشييد الاشغال الهندسية وصيانة الانشاءات والمرافق والاشغال العامة والامر المهم فى هذا المقام هو الربط بين هذه الاجراءات عامة وبين جدول توقيتات ومدد زمنية محددة لطلب المعلومات وتبادلها والرد عليها، ولذلك تشير الاتفاقية الى انه فى حالة حدوث اختلافات أو منازعات بين الدول المشاطئة فى مجالات تفسير او تطبيق السياسات والنصوص القانونية، فان الاسلوب المحدد لتطويق وحل المنازعات هو التفاوض أولا، ثم الاستعانة ثانيا بدور الطرف الثالث المحايد من خارج مجموعة الدول المشاطئة، ويتمثل هذا الاسلوب فى تشكيل لجان تقصى الحقائق أو الوساطة أو التوفيق، فإن استعصى النزاع على الحل فان الاطراف المتنازعة تلجأ بحكم الاتفاقية الى التحكيم الدولى أو التسوية القضائية فى محكمة العدل الدولية وفى تقديرى ان كل ما سبق من خطوات واجراءات تعنى احتمال تدويل المنازعات والخلافات المائية بين دول النهر الدولى.

■ الملاحظة السادسة تتعلق بنظرة نحو احتمالات المستقبل والعلاقات المائية بين دول نهر النيل، وفى تقديرى ان الخلافات وتعدد وجهات النظر قائم حاليا بين الدول المشاطئة للنهر لاسباب سياسية أو اسباب مائية، وان قيل فى تصريحات لوسائل الاعلام غير هذا، ومن جانب اخر تجدر الاشارة الى ان دول نهر النيل تنظر بتقدير مشوب بالاعجاب والغيرة إلى نتائج التجربة الزراعية المصرية فى التحول لنظام الرى الدائم وانشاء السدود وتوليد الطاقة الكهرومائية، وما ترتب على ذلك من التقدم ورفع مستويات المعيشة والانتاج ولذلك فان هذه الدول ترغب فى تطبيق نماذج او صور من التجربة الزراعية المصرية لأسباب عديدة من بينها انتشار الجفاف والتصحر فى مناطق عديدة من هذه

الدول، كما ان القيادات الحاكمة فى هذه الدول لديها خطط طموحة من أجل التنمية والاستقرار وزيادة الانتاج، ومن هنا فان التفكير فى التنمية والأمن الغذائى يعني التفكير في التنمية المائية والأمن المائى، وان هذا يتحقق فى الحاضر والمستقبل بانشاء المشروعات الجديدة على نهر النيل، وان هذا الموضوع يفتح النقاش حول حصص توزيع المياه بين الدول الشاطئة وتوليد الكهرباء من السدود على النهر وروافده... الخ.

● فى ختام هذه الملاحظات اعتقد ان السياسة المصرية ترغب فى التعاون والتفاوض مع باقى الدول الشاطئة لنهر النيل، ولذلك فانه فى ضوء الاتفاقية الجديدة اقترح التفكير فى بناء إطار تنظيمي جديد لمتابعة السياسة المصرية المائية بشكل يتوافق مع المستويات الجديدة التى تنشئها الاتفاقية، وأرى ان اللجنة المشكلة فى مجلس الوزراء بشأن موضوع مياه النيل قد أدت دورها ومسئولياتها فى المرحلة الزمنية التى سبقت اقرار الاتفاقية، لأن الوضع القادم يتطلب جديدا فى الرؤى والضوابط والبدائل والسيناريوهات والتقديرات ، وايضا يتطلب مجموعة جديدة من التكليفات والمسئوليات والمتابعات ان هدف هذا المقترح هو الاستعداد المبكر لمواجهة كل الاحتمالات المتوقعة اليوم وغدا عندما تدخل مصر - الدولة والمجتمع والحكومة فى القرن الحادى والعشرين، وانه مازال فى تقديرى أن أى موقف صعب يترتب على هذه الاتفاقية - يمكن الخروج منه بالتفكير المبكر والبدائل المدروسة والاحتمالات المستقبلية والمبادأة والتفاوض الثنائى والجماعى.

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٨/ ٧/ ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تحفظات مصرية على معاهدة دولية لإعادة تنظيم المياه بالأنهار الدولية

كتب ربيع شاهين:

تعقد في نيويورك الشهر القادم اجتماعات اللجنة المعنية بإعداد اتفاقية المياه والتي كانت قد توصلت إليها عقب اجتماعات لها في أبريل الماضي.

وتبحث اللجنة إعادة صياغة للمعاهدة بعد تحفظات عليها من بعض الدول.

وفي هذا الإطار كشفت مصادر دبلوماسية عن عدة تحفظات قدمتها مصر تجاه هذه الاتفاقية فيما اعتبرتها القاهرة تمس حقوقها القانونية في موضوع المياه التي استقرت بموجب معاهدات واتفاقيات دولية، وتعرف هذه المعاهدة بـ«اتفاقية الاستخدامات غير الملاحية للمجاري الدولية المشتركة».

وقالت المصادر إن هذه الاتفاقية ليست ملزمة للدول التي لم توقع أو تحفظت عليها.. وأشارت إلى تحفظ مصر واعتراضها على الفقرات رقم ٥، ٦، ٧ منها.

جدير بالذكر أن إثيوبيا سعت مرارا لتغيير اتفاقيات تنظيم مياه النيل غير أن مصر رفضت ذلك تماما، فيما لم تمانع القاهرة من التشاور للاستخدامات المثلى للموارد المائية وليس إعادة النظر في حصص المياه حسبما زعمت أديس أبابا.

المدونة
المصدر: الحياة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ: ١٨/٧/١٩٩٧

اسرائيل تسرق المياه وتعيد تصديرها للفلسطينيين

□ رام الله - من نعيم ناصر:

■ ذكرت سلطة المياه الفلسطينية ان ١٧٨ قرية في الضفة الغربية تفتقر الى الماء في اراضيها، وان الجانب الاسرائيلي ما زال يواصل سياسة المماطلة والتسويف منذ اكثر من عام في شان استصدار رخص لحفر آبار جديدة في الضفة الغربية.

وقال رئيس سلطة المياه نبيل الشريف، خلال برنامج «واجه الصحافة» الذي نظمته الثلثاء الماضي وزارة الاعلام الفلسطينية في غزة: «إن العلاقة مع الجانب الاسرائيلي بخصوص حقوق الشعب الفلسطيني في المياه لا تعدو معركة سلمية يريد الجانب الاسرائيلي من خلالها مصادرة الحق الفلسطيني في المياه، وان كل ليتر مياه يستخدمه المواطن الفلسطيني يأخذ الاسرائيلي مقابله ثلاث ليترات».

وأوضح الشريف انه على رغم اقرار الحكومة الاسرائيلية، ولأول مرة في اتفاقية طابا بحق الجانب الفلسطيني في زيادة مقدارها ٨٠ مليون متر مكعب من المياه «إلا انه لم يتم تطبيق ذلك فعلياً، واقتصرت الزيادة على ستة ملايين متر مكعب فقط».

واضاف: «ان الحكومة الإسرائيلية تسعى من وراء ذلك الى تسويق المياه لنا، وليس اعادة حقوقنا المشروعة فيها»، مشيراً الى ان مشتريات قطاع غزة من المياه الاسرائيلية تبلغ خمسة ملايين متر مكعب سنوياً، وتصل مشتريات الضفة الغربية الى ٢٦ مليون متر مكعب سنوياً، بسعر ١,٩٢ شاقل لكل متر مكعب لقطاع غزة، و١,٦٢ شاقل للضفة الغربية.

وعن أوضاع شبكات المياه في قطاع غزة، قال رئيس سلطة المياه الفلسطينية: «إن شبكات المياه في قطاع غزة في حال سيئة، وتجاوز عمرها ٣٠ عاماً، ووصل فاقد المياه في تلك الشبكات، ضمن حدود بعض البلديات، الى ٥٠ في المئة، والبعض الآخر الى ٣٢ في المئة كحد ادنى». وأوضح ان ما يقوم به الجانب الاسرائيلي يهدف الى الاستيلاء على مصادر المياه الفلسطينية «واكبر مثال على ذلك إقدام اسرائيل على حفر ١٧ بئراً في المنطقة الصفراء في قطاع غزة (وهي المنطقة التي تخضع للسيطرة الاسرائيلية الكاملة) تضخ خمسة ملايين متر مكعب لتلبية احتياجات المستوطنات الاسرائيلية».

وحول جهود سلطة المياه لحل مشكلة ملوحة المياه في قطاع غزة قال الشريف: «ان لدى السلطة خطة لتوفير ١٥ الف متر مكعب يومياً من المياه العذبة الناتجة من تحلية مياه البحر» مشيراً الى انه يتم التعاقد مع النمسا وفرنسا لتنفيذ هذه الخطة، وسيتم توزيعها في شكل عبوات.

المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢/٧/١٩٩٧

لواءات أتاتورك وحاخامات إسرائيل.. وحرب المياه

بقلم:
عبداللطيف عبدالكريم



تستخدم اسرائيل في حربها السلامية مع العرب عدة أسلحة في وقت واحد، فهي تستخدم سلاح الارهاب، وسلاح اقامة المستعمرات، وسلاح الحرب النفسية بما تطلقه من اراجيف واكاذيب، وهي تستخدم اللوبي الصهيوني في امريكا واوروبا، وهي تستخدم سلاح الاحلاف المحلية كتحالفها مع تركيا تحالفا له معانيه ومراميه العسكرية والاقتصادية والسياسية بمباركة ودعم الولايات المتحدة، وهي تستخدم سياسة فرق تسد للتفرقة بين العرب وبعضهم أو بين بعض فصائل المسلمين. وهي تستخدم أحدث سلاح وهو سلاح المياه، فذلك نهر دجلة وهذا نهر الفرات، يجريان في سوريا والعراق منذ وجدت الحياة وحتى من قبل ان تستقر القبائل البربرية التركية في دولة المنبع، وهذا نهر الأردن وتلك مياه الجولان ومياه جنوب لبنان.

منذ متى كان لاسرائيل علاقة بتلك الانهار وتلك المياه؟..

وأين القانون الدولي واتفاقات المياه المنظمة لتوزيع المياه والتى تعطى كل ذي حق حقه؟

ولماذا تحاول تركيا ان تنأى بانظار العالم عن نظامها الفاشي العسكرى الذى يستبد بالأمر كله دون حكومتها الشرعية المنتخبة فتخلق مشكلة المياه في الأرض العربية متنكرة لهويتها الاسلامية وعلاقتها التاريخية والتراثية والعائلية التي تربطها بالعالم العربى والتي نرجو أن تنتبه اليها قبل فوات الآوان فترضى بالعدل الذى يساوى في المياه بين نصيب المواطن التركى والمواطن العربي في سوريا والعراق وفقا للمعدل العالمي الذى لايخضع لفيتو أمريكي او لتسلط واشنطن؟

واذا كانت تركيا قد اقامت سدودا لسرقة حصص العرب من المياه، فإن السدود لايمكن هدمها ولكن المشروعات التركية الأخرى يمكن وقفها فليس معنى ان النهرين الاثنين ينبعان في أرضها أن تمنع جريانهما في اراضي الجوار ولن أحدث الاتراك عن حق الجوار بعد ان تنكر لواءات اتاتورك لحق الاسلام ذاته.. إن حق دول المجرى ودول المصب لايقل أو ينقص عن حق دول المنبع.

●●●

والأردن ولبنان وفلسطين. ماذا يفعلون واسرائيل هي الاخرى تلعب لعبتها القذرة المفضوحة لتضيف عنتا الي العنت التركي؟

فهل تستطيع اسرائيل ان تقول لسماء الاردن لاتمطري وأن يأمروها باختصار التسعة مليارات متر مكعب الى بضعة الاف؟

ولماذا لايتدخل الكونجرس الأمريكى فيصدر قرارا يحدد للمواطن العربى مرة واحدة فقط للاستحمام كل عام وعدم غسل الملابس والاكتفاء بالمعونة الأمريكية من ملابس البالات المستعملة التي سبق أن ارتداها الخواجات؟

وهل تقع الأردن في بؤرة البلاهة فتقبل ان تخدعها اسرائيل وتعطيها بعض مياه نهر اليرموك العربية الاصل المغتصبة كثمن رخيص لسلام مزعوم ليس فيه من رائحة السلام شئ؟

وهل سوف تظل الاردن ترقص وتغني حفاوة ورضا بالخمسين مليون متر مكعب من مياه الشرب كهدية من اسرائيل تكريما لزيارة الأميرة الأردنية قائدة السلاح النسائى الأردني؟

وهل سوف تظل اسرائيل تعلن هي الاخرى حرب المياه على فلسطين التى كانت المياه تغمرها من كل صوب حتى عام ١٩٤٨ ثم احتلت اسرائيل أخصب الأراضى في عام ١٩٦٧ ثم اقامت المستعمرات (المستوطنات) في مناطق التدفقات المائية مثل منطقة (جوش قطيف).

●●●

وبينما يعبث الاسرائيلى في المياه العربية المسروقة في قطاع غزة الى حد السفه نجدهم يطلقون على الفلسطيني لقب الرجل البلاستيك بسبب خزانة البلاستيك التى يحملها فوق ظهره ليملأها بالمياه التى يبحث عنها واسرائيل بكل صلفها لاتترك مياه نهر الحصباني تذهب الى لبنان وتضاعف عقوبة استخدام مياه هذا النهر في الجنوب اللبناني وتسرق المياه الجوفية كما تسرق مياه نهر الليطاني عن طريق حفر الانفاق ونظرا لأن هذا النهر ينبع ويصب في أرض لبنان فإن اسرائيل تطالب بكل بجاحة بالتفاوض حول مياه هذا النهر الذي يبعد عن حدودها بستين كيلو مترا.

وهذا ليس بغريب اذا وجدنا اسرائيل تنظر الى مياه نهر النيل بحقد وحسد شديدين فتارة تطالب بأن يمتد اليها عبر سيناء وقناة السويس وتارة تدعى ان النبى العبرانى يوسف بن يعقوب حين أنقذ مصر من المجاعة في السنين العجاف قام باستخدام مياه نهر النيل وعليهم أن يتخذوه أسوة، كما ان مياه نهر النيل هي التي اغرقت المليونير العبرانى القديم قارون ومن حقهم ان ينالوا تعويضا من نفس المياه التى أغرقت سلفهم وعليهم أن يشاركوا المصريين الآن في عائد النهر وعائد السياحة من الاهرامات التي بناها اجدادهم كما يزعمون وعليهم أن يعقدوا معنا اتفاقية شهيق وزفير بحيث لاتتنفس هواء مصر إلا بإذن منهم وبحضور رونس من البيت الابيض.

●●●

أليس من العجيب ان يتآمر لواءات اتاتورك مع حاخامات اسرائيل الذين يشجعون حكامهم على شن حرب المياه لكي يجف الزرع والضرع؟

مصر تشترك فى افتتاح المبنى الجديد لدول حوض النيل بأوغندا

كتب ـ أحمد نصر الدين:

تشترك مصر مع دول حوض النيل اليوم فى افتتاح المبنى الخاص بأكبر تجمع لها وهو تجمع التيكونيل فى مدينة عنتيبى بأوغندا وبحضور سفراء الدول العشر بها.

ويجىء هذا الاحتفال على هامش الاجتماع الدورى المهم للجنة التنمية لتجمع «التيكونيل» والذى تحدد لمناقشة موافقة البنك الدولى للانشاء والتعمير بتكوين ورئاسة المجموعة الاستشارية للممولين الدوليين. والجهات الدولية المانحة لتمويل ٢٢ مشروعا من مشروعات التجمع والتى تتكلف مائة مليون جنيه، وفى مقدمتها مشروع دفع التبادل الخاص بالمعلومات وقواعد البيانات الحديثة بين الدول العشر لحوض النيل، وكذلك المشروعات المشتركة بين دولة أو أكثر لصالح تغطية موارد النهر التى لايستغل منها سوى ١٠٪ فقط. وصرح المهندس محمد عزت رئيس هيئة مياه النيل وممثل مصر فى التجمع بأن خبراء البنك الدولى سوف يعقدون اجتماعا بالقاهرة فى نوفمبر القادم مع ممثلى دول الحوض وبحضور مسئولى هيئة المعونة الكندية والبرنامج الانمائى للامم المتحدة.

رؤية برلمانية:

الحفاظ على قطرات المياه.. كيف؟!

يقبل العالم فى القرن القادم على أزمة خطيرة فى المياه، وربما تكون هذه إحدى الأسباب الرئيسية فى قيام نزاعات وحروب بين الدول والشعوب للحصول على «قطرة المياه» التى هى أصل الحياة، ومن هنا انشغلت لجنة الزراعة والرى برئاسة المهندس عصام راضى طوال عامين بدراسة ترشيد استخدام المياة فى مصر نظرا لمحدودية مصادرها وكمياتها وهو ما يحتاج إلى الحكمة واستخدام أساليب حديثه فى الرى تسهم فى توفير المياه لمواجهة الاحتياجات المتزايدة عليها لأغراض الزراعة فى ظل التوسع فى استزراع الصحراء وتنفيذ مشروعين عملاقين للتنمية الزراعية والصناعية فى توشكى وسيناء بهدف زيادة الانتاج الزراعى لتوفير إحتياجات المصريين من الغذاء، وللحد من ظاهرة تزايد الاعتماد على الاستيراد، والعمل على زيادة الصادرات الزراعية لدعم الاقتصاد الوطنى.

ولا شك أن هذه الدراسة البرلمانية التى انتهت اللجنة المختصة فى مجلس الشعب مؤخرا من إعدادها يمكن أن تكون دليل عمل جيد للدكتور محمود أبوزيد وزير الرى (الأشغال العامة والموارد المائية)، وقد تولى مسئولية هذه الوزارة الهامة التى تتحمل عبء ترشيد استخدام المياه فى أغراض الرى والشرب وعدم تبديد هذه الثروة القومية الهامة حفاظا على قطرات المياة المحدودة فى زراعة صحارى مصر الشاسعة وإقامة مجتمعات عمرانية جديدة فيها لجذب الزيادة السكانية وتخفيض أعبائها عن الدلتا والوادى وحماية الأراضى الزراعية القديمة من زحف المبانى الذى يكاد يلتهم يوميا مئات الأفدنة من أجود أراضى الانتاج الزراعى.

وتؤكد هذه الدراسة البرلمانية أنه تعتبر إدارة الموارد المائية من المهام الملحة للأجهزة القائمة على ادارتها واستخدامها فهناك تزايد مستمر فى الاحتياجات المائية اللازمة للوفاء بمتطلبات خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما أنها تعتبر العامل المحدد للانتاج الزراعى والتوسع الزراعى إلى جانب تأثيرها على طبيعة وكمية الانتاج.

وحيث أن النيل يشكل المصدر الرئيسى للمياه فى مصر وحصة مصر من مياهه محدودة بنحو ٥,٥٥ مليار متر مكعب سنويا وموارد النيل تخضع للتذبذب بفعل الظروف الجوية والطبيعية المتقلبة، وتعتبر باقى موارد المياه فى مصر مثل المياه الجوفيه أو



محمود أبوزيد

عبد الجواد على

الامطار ثانوية أو هامشية بجانب ايراد نهر النيل على أساس أن معظم روافد تغذية الخزان الجوفى تعتمد على مياه النيل، مع تضاؤل كميات الامطار.

ولذلك فمن المهم بذل الجهود المستمرة من أجل ترشيد ورفع كفاءة استخدام الموارد المائية فى الزراعة بالاعتماد على الوسائل الفنية والمؤسسية والاقتصادية معا، وسوف تبقى عملية تنمية الموارد المائية من المرتكزات الرئيسية والفعالة فى خطط التنمية خاصة أنها عنصر أمنى فى وقت تعتبر فيه مشكلة المياه واحدة من أكثر المشاكل تعقيدا على المستويات الدولية والاقليمية.

وتقوم استراتيجية ترشيد الموارد المائية على زيادة معدلات التكثيف أى زيادة المساحة المحصولية، والاستمرار فى زراعة المحاصيل ذات الاحتياجات المائية المنخفضة، بالاضافة للمياه اللازمة لاستزراع المساحات التى يتضمنها المخطط الرئيسى للاستصلاح والاستزراع، فضلا عن مواجهة متطلبات الاستخدامات المنزلية، أو الصناعية أو غيرهما.

وبناء على ما تقدم رأت اللجنة أن توصى بالمضى قدما فى تعميم مشروعات تطوير الرى، ومواصلة الجهود الحكومية التى تستهدف القضاء على مصادر تلوث مياه النيل خاصة الصناعية أو الصرف الصحى، وتطهير المجارى المائية من الحشائش والعوائق وتهذيب الجسور لاحكام استخدام المياه وعدم اهدارها والتوسع فى إنشاء وتطوير محطات خلط مياه الصرف بمياه الرى وما يحتاجه ذلك من ضرورة الحفاظ على مياه الصرف الزراعى والصحى دون تلوث خارجى وتكثيف الجهود العلمية والبحثية لاستنباط سلالات جديدة من المحاصيل تكون اقل احتياجا إلى المياه، وتحقيق اقصى استفاده بمياه الأمطار والسيول مهما قلت كمياتها، والتركيز على نشر الوعى المائى الذى تتولاه الحكومة بين جميع مستخدمى المياه سواء فى الزراعة أو الصناعة أو الاستخدامات المنزلية.

أما فيما يتعلق بمجال الصرف الذى اصبح اليوم مصدرا من مصادر مياه الرى فإن اللجنة توصى بتدبير الاستثمارات اللازمة للتوسع فى انشاء شبكات الصرف وعمليات الاحلال والتجديد للشبكات المتهالكة واعطاء العناية الواجبة لتنفيذ أعمال التطهيرات، والصيانة اللازمة لشبكات الصرف وحماية مياه الصرف من التلوث بما يرفع كفاءتها فى إعادة الاستخدام.

«الوفد» تحاور وزير الأشغال الجديد

أعترف.. مشروع ترعة السلام يتعثر

ندرس توصيل مياه النيل إلي وسط سيناء.. وهذه هي الأسباب

أجرى الحوار:
عباس الطرابيلى
ناصر فياض

ليست لاثيوبيا

مشروعات كبيرة

فى أعالى

النيل

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/٧/١٩٩٧

تؤثر على حصة مصر

الدكتور محمود أبوزيد :

نخطط لتطوير وسائل الرى

ونقل استخدام مياه الصرف في الزراعة

هذا حديث لم تنقصه الصراحة تناول نهر النيل من منابعه إلى المصب.. مما يقال عن مشروعات فيها أصابع أجنبية فى المنابع. ومن سوء تصرف فى المياه. فى الوادى وفى الدلتا. وإذا كان الناس يتابعون بحذر مشروعات تنفذها الحكومة في جنوب الوادي.. فإنهم يتعجبون من تعثر أو توقف العمل في ترعة السلام التى ستنقل مياه النيل إلى سيناء.. أى إسراع هناك فى الجنوب وتعثر فى الشرق رغم خطورة هذا الشرق وأهمية تنمية سيناء وتحويلها إلى حائط صد ضد أى اجتياح جديد فى المستقبل..

ويعترف الوزير المسئول - الدكتور محمود أبوزيد بأن مشروع ترعة السلام يتعثر. وأن العمل فيه يتأخر عن المرسوم له رغم أن العمل متقدم فى السحارة تحت قناة السويس.

وتطرح «الوفد» فكرة مد او شق ترع فرعية من ترعة السلام تنزل بمياه النيل إلى حيث وسط سيناء الاستراتيجى لتوفير مياه الرى لهذه الاراضى الحيوية.
ويعترف الوزير ايضا بحيوية هذه الفكرة.. فيذيع سرا ان هناك دراسات الآن فعلا لتنفيذ

هذه الفكرة وانه سيتم زراعة ٢٠٠ ألف فدان فى هذا الوسط بعد مد الترع الفرعية إليها.. سوف تختصر المساحات القديمة فى باقى مسار الترعة.. لتحقيق هذه الفكرة الاستراتيجية فى وسط سيناء..
وتتساءل «الوفد»: لماذا يتزايد الاعتماد على مياه الصرف فى الزراعة؟. ويرد الوزير: نعم.. نحن نخطط الآن لتقليل الاعتماد على هذه المياه التى تصل إلى ١٢ مليارا وفى نفس الوقت نعمل على تطوير وسائل الرى التقليدية. وسوف يسير البرنامجان معا. تقليل الاعتماد على مياه الصرف وتطوير وترشيد استخدامات المياه حتى نواجه مشكلة التلوث.
وتطرح الوفد المشكلة التى يعانيها الفلاح فى نهايات الترع. وايضا يعترف الوزير بأن حل هذه المشكلة لن يكون الا بحسن ادارة المياه عند بدايات الترع حتى يحصل الفلاح على كفايته من المياه.. عند نهايات الترع.
وتتساءل الوفد: ما هى خطة الوزارة لحفر الآبار فى سيناء؟. فيقول الوزير أعتمدنا ٥٠ مليون جنيه لدق الآبار وانشاء السدود فى

سيناء.. فترد «الوفد» يعنى ١٠ ملايين جنيه كل سنة.. وهل يتفق هذا مع اهمية سيناء.. وايضا مع حجم الانفاق فى.. توشكى؟!!!
وتطرح «الوفد» مخاوف المصريين مما يجرى عند منابع النيل.. ويرد الوزير: ما يحدث عند المنابع ليس خطيرا.. وهى مشروعات صغيرة معظمها خارج حوض النيل. ونحن نراقب كل ما يجرى عند المنابع واثيوبيا ليست لديها أى مشروعات كبيرة أو حيوية على النيل الأزرق.
ونسأل: كم يتكلف توفير مليار متر مكعب من المياه؟.. يقول الدكتور ابوزيد: عندما انشأنا خزان اسوان كان المليار يتكلف نصف مليون جنيه. وعند انشاء السد العالى كان المليار يتكلف ٢٠ مليون جنيه.. وفى قناة جونجلى يتكلف المليار ٣٠٠ مليون جنيه..
وترد «الوفد» إن سياسة ترشيد الاستخدام يمكن ان توفر لمصر عشرات المليارات من الجنيهات.

تعالوا نقرأ الحوار الذي اجرته «الوفد» مع وزير الأشغال والموارد المائية الدكتور محمود أبوزيد.

●● مشروع ترعة السلام ـ من دمياط إلى قرب العريش ـ يتعثر معدل التنفيذ اقل مما يجب. بل توقف فى بعض مراحله. لماذا يتعثر هذا المشروع الحيوى رغم قناعتنا بخطورة تأخير تنمية سيناء زراعيا وبشريا؟.

ـ نعم: هناك تعثر فى تنفيذ اعمال الترعة. بينما لم يحدث أى تعثر فى اعمال السحارة تحت قناة السويس. وسبب التعثر فى الترعة يعود إلى الشركات وعدم التزامها بالبرامج الزمنية وبعضها حدث بسبب نوعية التربة وملاءمتها لشق الترعة ومعدل الردم بسبب الرمال الناعمة. وقد تم تحديث وتبديل فى اجزاء منها طبقا لنتائج دراسات التربة وتأثير المياه الجوفية المالحة وهكذا.

وقد تم عقد اجتماعات مؤخرا مع الشركات المنفذة لوضع برامج لانهاء الاعمال والاسراع فى التنفيذ حتى نتمكن من اطلاق مياه النيل إلى سيناء. ونقول هنا ان هناك بطئا فى اقامة محطات الصرف والرفع لدرجة أن معدلات العمل فى الترعة لم تتجاوز ٥٠٪ عن المستهدف!!

●● متى يتم اطلاق المياه إلى سيناء.. وهل يبدأ هذا بشكل تدريجي. أى مرحلى؟.

ـ اتوقع ان يحدث هذا فى النصف الثانى من العام القادم ونتوقع ان يحدث هذا بطريقة جزئية بهدف تحسين التربة فى سهل الطينة لمعالجة مشكلة الملوحة فيها واعدادها للزراعة.

●● كانت هناك اعتراضات على مسار ترعة السلام والبعض كان يطالب بان تتخذ مسارا نحو وسط سيناء بحكم ان هذا الوسط الاستراتيجي يجب زراعته بالمناطق السكنية والزراعية. أى تحويله إلى حائط صد ضد عمليات الاجتياح العسكرية من الشرق.. ومادام المشروع استقر على هذا المسار الشمالى. لماذا لا يتضمن شق عدة ترع فرعية تأخذ مياهها من ترعة السلام ثم تنزل إلى وسط سيناء لتوفير المياه للاراضى الصالحة فى هذا الوسط الحيوى.. حتى نساعد على تثبيت ما به من سكان ولا يهجروه.. ونشجع على استيطان سكانى جديد فيه من المصريين؟!

ـ اتفق معكم فى كل ما قيل هنا.. ولذلك ـ وهذا يعلن لاول مرة ـ هناك دراسات جادة الآن هدفها ضم مناطق فى وسط سيناء يمكن ان تروى بمياه ترعة السلام. وهذه الاراضى يجرى الآن حصرها وتصنيفها وتكاليفها. وستكون فى حدود ٢٠٠ الف فدان، وبسبب طاقة الترعة سوف نستبدل ـ مقابل هذه الاراضى فى الوسط ـ باراض فى الشمال على المسار القديم للترعة. والقرار سيكون بناء على الدراسات الجارية الآن.. وهذا الوسط على الطريق الاوسط الموصل إلى طريق العريش من منطقة الممرات. وقد تمت الدراسة وهناك اتفاق مع وزارة الزراعة تم دراسته لشق توصيلة او ترعة واكثر لتوفير المياه للاراضى المقترحة فى وسط سيناء.. وقد تم عقد اجتماعات بين الدكتور يوسف والى بصفته وزيرا للزراعة والدكتور محمود ابوزيد كوزير للاشغال العامة لتحديد المسارات المقترحة لهذه الترع الفرعية.. والذى سيحكم القرار النهائى هو تكاليف استصلاح هذه الاراضى.

●● لماذا تتأخر اعمال حفر ترعة السلام.. عن أعمال السحارة؟

ـ لان الدولة لم تضع برنامج المشروع كله كوحدة واحدة.. اى برنامج حفر الترعة.. مع تركيب السحارة.. وكانت النتيجة ان اعمال السحارة متقدمة على أعمال الترعة.

●● هناك مناطق فى سيناء يصعب وصول مياه النيل إليها ويجب الاعتماد على المياه الجوفية فيها. ولكن مشروعات دق الآبار فيها يسير ببطء شديد خصوصا ونحن نعلم ان البئر يعني قرية زراعية ويعني تجمعا سكانيا.. يعنى حياة متكاملة نحن بحاجة إليها خصوصا فى وسط سيناء الحيوى الاستراتيجي.

ـ نحن الآن نقوم بحصر مصادر وكميات المياه الجوفية ونتفق فى اهمية الزراعة والتجمعات السكانية. ونقر أن آبار المياه هى نقاط ارتكاز للحياة وابتداء من العام القادم وحتى عام ٢٠٠١ لدينا برنامج لحفر عدة آبار.. واقامة سدود صغيرة فى سيناء.. إما لمنع ضياع المياه فتجف فى الصحراء. أو لتجميع المياه لتكون خزانات صغيرة تروى منها المزارع الجديدة.. وهذه البرامج تتكلف ٥٠ مليون جنيه..

●● هذا يعنى ان الحكومة ستخصص حوالى ١٠ ملايين جنيه لهذه المشروعات سنويا.. فهل هذا المبلغ يكفى لتحقيق الهدف وهو زرع الحياة فى وسط سيناء خصوصا وان حفر البئر الواحدة «حوالى ١٠٠٠ متر عمق» يتكلف حوالى مليون جنيه.. وهل يتفق هذا المبلغ مع حجم الانفاق فى مشروع توشكى وتنمية جنوب الوادى.. رغم الاهمية الاستراتيجية الاولى لسيناء؟!

ـ يجب ان نعترف أن حجم المياه الجوفية فى سيناء ليس كبيرا.. ونحن نتعامل معها على هذا الاساس ونحن ندرس هنا امكانية مساهمة المستثمرين فى تكاليف حفر هذه الابار تحت اشرافنا فى سيناء.. ونحن نعترف بجهود المزارعين فى

سيناء الذين تعرفون القيمه الحقيقية للمياه ولهذا يتعاملون معها بكل احترام وحذر..

●● كل ما تم حفره من ابار منذ تم تحرير سيناء لا يتجاوز ٢٩ بئرا فهل هذا يكفي؟.

- لا يكفي. و لكن محدودية المياه الجوفية لا تشجع..

●● والاستفادة من مياه السيول؟.

- اعتمدت الدولة للسنوات الاربع القادمة ٨٠ مليون جنيه للوقاية من السيول في سيناء ووادي النيل وهذه المشروعات تزيد من مخزون المياه الجوفية وفي اقامة بعض المشروعات..

زراعة حواف الوادى

●● أقامت مصر مشروعات للري بالقرب من مجرى النيل لزيادة الاراضي الزراعية حول حواف النهر كما حدث في ترعة الابراهيمية. لماذا لا نكرر نفس السياسة خصوصا ان هناك اكثر من مليون فدان من اسوان جنوبا وحتى الجيزة شمالا. كما جاء في الدراسة التي اعدها حزب الوفد عن تنمية جنوب الوادي.

- هذا سليم. ونحن ننفذ الآن مشروعات شبيهة سواء باقامة ترع على محطات عائمة او تأخذ من النيل مباشرة لان لدينا ٦٥٠ الف فدان صالحة للزراعة على طول مجرى النهر في قنا ٢١٥ الف فدان وامتداد كوم امبو ٢٧٥ الف فدان وسوهاج ١٦ الفا واسيوط ٣٤ الف فدان فضلا عن ١٠٠ الف فدان في وادي النقرة.

●● من الصعب زيادة حصة مصر من مياه النيل.. وعلينا ان نعيد النظر في سياسة استخدامنا للمياه.. اذ لا أحد في العالم - الا المتخلف - يروى اراضيه بالغمر كما يحدث عندما.. ونتج عن ذلك ارتفاع منسوب المياه الجوفية خصوصا في الدلتا. هل من حل يوقف سياسة هدر المياه بالري بالغمر؟!

- يجب ان نعترف ان سياسة الغمر هذه ضارة بالارض. وبحصة مصر من المياه فالفلاح مازال يفتح على المياه ثم ينام دون اعتبار لمن بعده ممن عليه الدور في الري. وهذا الهدر يضر بالسياسة المائية لمصر ويجب تعديله وعلينا ان نعيد النظر في سياسة الري السطحي. ولدينا خطة عملية بدات منذ عام ١٩٧٧ لمواجهة زيادة هدر المياه ويجب ان تعلم ان تكاليف توفير المياه عالية للغاية.. وعلى سبيل المثال كانت تكاليف توفير مليار متر من المياه عند أقامة خزان اسوان هي نصف مليون جنيه وتكلف هذا المليار ٢٠ مليون جنيه كما هو الحال في مشروع السد العالي. الآن يتكلف توفير مليار متر مكعب ٣٠٠ مليون جنيه كما هو الحال في مشروع قناة جونجلي باعتبار ان المياه متوفرة.

ولكن تزيد التكاليف كثيرا الآن.. ورغم ما انفقناه في جونجلي فاننا لم نحصل على اى شيء بسبب الاوضاع السياسية في جنوب السودان.

●● ومشروعات تطوير فكر الفلاح المصري..

- نسجل هنا اعترافنا بخبرة ابناء سيناء في استعمال المياه الشحيحة. وهم اساس الري بالتنقيط هناك. وعلينا ان نبحث عن اسلوب مماثل وافضل مع فلاح مصر في الوادي والدلتا يقوم على حسن ادارة المياه والتعامل معها واذا كان المزارع في الصحراء يتعامل معها بذكاء فان علينا ان نقنع فلاح الدلتا بذلك ايضا حتى نحدث وفرا في المياه.

●● بسبب سياسة الري السطحي بالغمر وصلت كميات مياه الصرف الزراعي إلى ١١ و١٢ مليار متر مكعب وكثرة استخدام هذه المياه تضر بالزراعة خصوصا ان الوزارة تضع مشروعاتها على اساس التوسع في اعادة استخدام مياه الصرف الزراعي في الزراعة مرة ومرات؟!

- نعترف. هناك سوء تعامل مع المياه خصوصا ان النظرة القومية للمياه غائبة عن الفلاح فهو يفتح المياه من الترعة للري.. فيذهب ثلاثة ارباع هذه المياه إلى المصارف بدون استخدام وبدون فائدة. ولدينا الآن دراسات متأنية للتعرف على وسائل سوء الاستخدام هذا للحد منه بالتحكم في المياه عند المصدر.

ونحن نخطط الآن سياسة تقوم على استمرار تطوير برامج الري وترشيدها.. وفي نفس الوقت نقلل من الاعتماد على مياه الصرف الزراعي مرة اخرى. لاننا نعلم مخاطر اعادة الاستخدام هذه اكثر من مرة بسبب تزايد ملوثاتها.. مع ما بها من مبيدات سابقة حتى نتحاشى مشاكل تلوث المياه.

اى نحن سنعطى اولوية لتطوير استخدامات مياه الري عن برامج اعادة استخدام مياه المصارف. وهذا يتطلب عملا مشتركا مع الفلاح ومع باقي القطاعات المستخدمة للمياة مثل الصناعة والاستخدامات البشرية.. ولكن البداية يجب ان تكون مع اقناع الفلاح بحسن استخدام المياه وبدون هذا الاقتناع لا نأمل في اى نجاح كبير لسياسة الترشيد هذه. اى ببساطة سوف نزيد من خطط تطوير وترشيد الاستهلاك ثم نقلل الاعتماد على مياه الصرف في الزراعة للخروج من مأزق خطورة هذه المياه على الزراعة.

مشكلات نهاية الترع

●● الاراضي الزراعية عند نهايات الترع في الصعيد والدلتا هل لها من حل؟

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٤ / ٨ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ـ المشكلات هنا تعود إلى سوء استخدام الفلاحين في بدايات الترع. فهم يأخذون اكثر من حصصهم اى ببساطة فلاح البداية ياخذ من حصة فلاح النهاية! ثم نجد مشكلة صيانة مجاري الترع وتطهيرها من الحشائش حتى تصل المياه إلى نهايات الترع. وكل عمل في بداية شبكة الرى يؤثر على نهايتها. واى اخلال يؤثر عند النهايات وبدون تعاون الفلاح من السد العالى إلى البحر المتوسط ستظل مشكلة نهايات الترع قائمة.

●● ونصل إلى قضية منابع النيل.. وما يثار بين وقت ولخر عن مشروعات اما فى الهضبة الاثيوبية او فى المنابع الاستوائية كيف تحفظ مصر حقوقها المائية. اى كيف نضمن حصول مصر على حصتها التى حددتها الاتفاقيات والاعراف الدولية؟.

ـ يجب ان تطمئن الناس ان مصر تعرف كل ما يجرى فى منابع النيل. ونحن نتعامل معها بحرص وحذر شديدين. وهناك تفهم كامل لهذه الاهمية. ويجب ان يعرف كل المصريين ان الموارد المائية لدى دول المنابع تفوق كثيرا احتياجات هذه الدول مثلا اثيوبيا حيث منابع النيل الازرق والسوباط لديها ٢٢ حوضا اخر من الانهار احدها النيل ومعدل سقوط الامطار عال جدا.

وبالتالى ليست بحاجة كبيرة لمياه النيل. ولكن لا يمكن الاعتداء على حقها فى النيل، تماما كما انها لا يمكن ان تعتدى على حقوق غيرها من هذه المياه ومن صالحنا ان نساعد دول المنابع فى اى مشروعات تفكر فيها من اجل التنمية عندها. ولكن فى نفس الوقت لا يمكن لاى احد الاعتداء على الحقوق التاريخية للمياه لكل دول الحوض. وهناك اتفاق بان نعمل سويا لصالح البلدين وعدم الاخلال بالاتفاقيات المائية المستقرة.

ونضيف: ان ما يجرى من مشروعات فى اثيوبيا عبارة عن مشروعات صغيرة جدا معظمها خارج حوض نهر النيل.. ما عدا مشروعا واحدا على احد روافد النيل. وتم الاتفاق حوله.. وليست هناك اى افكار عند حكومة اثيوبيا لاقامة مشروعات اساسية على النيل الازرق.

ونضيف مرة اخرى ان دول المنابع تمتلك مصادر عظيمة للمياه ولا تحتاج إلى حصة كبيرة من مياه النيل. ولو استغلت اثيوبيا هذه المصادر لما احتاجت لمياه النيل بشكل مباشر.. ولو نفذت اثيوبيا مشروعاتها فان مصر لن تضار منها ابدا.

●● زراعة الارز فى مصر تواجه مشكلة كان من اهم اهداف السد العالى زيادة للساحة المنزرعة بالارز بحكم كونه محصولا نقديا للاستهلاك المحلى والتصدير ولكننا نسمع في كل عام عن تجاوز الفلاحين للساحات المنزرعة بالارز وبالتالى نسمع عن الغرامات.. ثم التنازل عن الغرامات. إيه الحكاية؟!

ـ الارض التى تزرع ارزا كل عام تدور حول مليون ومليون ونصف مليون فدان سنويا والحل هو ان نحاول زيادة المساحة التى تزرع بنفس كمية المياه.. وهذا يكون باستخدام سلالات جديدة كثيرة الانتاج.. قليلة المياه. وهناك نوعيات ارز جديدة تنطبق عليها هذه النظرية يجب زراعتها للحد من هدر المياه التى تذهب إلى المصارف او إلى باطن الارض.

ندوة إسرائيلية تطالب بإعادة توزيع مياه النيل !

☐ نظمت جامعة تل أبيب ندوة حول نهر النيل شارك فيها مجموعة من الجامعيين والخبراء القانونيين من جامعات ألمانيا وهولندا والسويد وكندا وأثيوبيا واريتريا والسودان، ورفضت مصر الاشتراك فيها لأنها ترى أن توزيع مياه الأنهار موضوع على درجة عالية من الحساسية ويجب عدم بحثه فى ندوات اكاديمية ، وإنما يجب تركه للرسميين والمتخصصين.

الندوة ناقشت عددا من الموضوعات منها إعادة تقسيم مياه النيل وكشف المشاركون عن دراسات أمريكية لاقامة سدود فى أثيوبيا ، بينما طالب آخرون احياء فكرة تخزين مياه النيل الأزرق فى اثيوبيا .

السياسة x برشامة

قضية المياه «١»

تحتل قضية المياه في حياة مصر مركزا حيويا ، واستراتيجيا ، وقبل كل شيء هي قضية امن قومي .. فبدون مياه لا تنمية ولا تقدم ولا رجاء .

وقضية المياه هي بالذات وهذه الأيام في اذهان الجميع حيث يتركز النقاش الوطني حول الخطوة التي ستبدا بعمل قناة بين بحيرة ناصر والوادي الجديد .. وان كانت مياه جنوب الوادي ليست هي في الأساس القضية الكبرى إلا انه لا يمكن تجاهلها لانه يرتبط بسياستنا الخارجية وقدرتها على توفير المياه اللازمة من مياه النيل من اجل التنمية .

هذا البعد الاستراتيجي لم يغب عن ذهن الدكتور بطرس غالي وهو وزير دولة للشئون الخارجية حيث كان في مقدمة اهتماماته القارة الافريقية وفي قلبها نهر النيل شريان الحياة لمصر .. ومن هنا قامت اتفاقية الاندوجو التي تضم ٩ دول هي ما تاتي منها منابع النيل حيث تم الاتفاق على كيفية التعامل مع مياه النهر وحق كل دولة ـ فيما عدا الاتفاق الذي وقع سنة ٥٩ مع السودان ـ لتحديد نصيب مصر من المياه بعد بناء السد العالي وكان ٥,٥٥ مليار متر مكعب من المياه .

في الفترة الاخيرة ضعف تاثير الاندوجو وتوزعت اهتمامات ومشاكل الدول المعنية وبدات كل واحدة تخرج عن البروتوكول الموضوع ومن هنا بدا الاحساس في القاهرة يتفاقم بخطورة الموقف خاصة وان هذه الكمية من المياه من المتوقع الا تكفي مصر مستقبلا .

ولعل من اهم اسباب هذه المشكلة هو ذلك الفاقد من مياه النيل في المستنقعات والتي كان ممكن مثلاً فيه ببناء قناة جونجلي الذي توقف بسبب الحرب الاهلية في جنوب السودان .

ومن هنا بدا مشروع معروف باسم مشروع التكونيل وهو المشروع المعروف باسم « التعاون الفني من اجل دعم التنمية وحماية البيئة لحوض نهر النيل .. وترجع فكرته لعام ١٩٩٢ اثناء اجتماع وزراء الموارد المائية لدول حوض النهر في اوغندا واتفاقهم على التعاون المستقبلي بشان موضوعات الموارد المائية .

وفي دراسة لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في اطار سلسلة جديدة اسمها حوارات ومناقشات .. تقرر ان يتم التعامل مع الموضوعات ذات الاهمية للأمن القومي المصري وايضا ذات الاهمية الاستراتيجية للوضع العربي العام ويتولى د. حسن ابوطالب رئاسة تحرير هذه السلسلة الجديدة .

ومن الواضح ان احتلال قضية المياه المقام الاول فى اهتمام الخبراء والمفكرين انما لها ايضا جذور فيما يحدث فى الشرق الاوسط حيث تحتل هذه القضية المقام الاول بدرجة ان البعض يتوقع ان تقوم حروب مياه فى المنطقة - على الاقل هذا ما يهمنا - الامر الذى تحاول الامم المتحدة تلافيه بالعمل على اقامة اتفاقية خاصة بالمياه فى العالم وهذه قضية لها انعكاساتها على كل انحاء المعمورة .

والذى يضفى خطورة كبرى على قضية المياه فى الشرق الاوسط هو الموقف الإسرائيلى منها ومحاولتها الدؤوب على سرقة مياه كل من انهار سوريا والاردن ولبنان والمياه الجوفية للضفة الغربية بحيث تصبح هى من خلال تقدمها التكنولوجى هى المسيطرة على مياه تلك المنطقة بالكامل وعودة إلى دراسة المركز فقد عقد لقاء جمع العديد من الخبراء فى هذا الموضوع وتولى الاستاذ ايمن عبدالوهاب بعرض الورقة التى اعدها المركز وهذه لها برشامة اخرى .

إنجى رشدى

المصدر : الأسبوع
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/٨/١٩٩٧

إسرائيل بدأت احتلال ثلاث جزر فى البحر الأحمر

بدات اسرائيل مخططا سريا لاحتلال ثلاث جزر فى البحر الاحمر هى «حالب – ابو الطير – دهلك» .

واشارت مصادر سياسية لـ «الأسبوع» الى ان اسرائيل عززت من وجودها العسكرى فى هذه الجزر خلال الاشهر الاخيرة بزعم مساعدة اريتريا واثيوبيا فى موقفهما ضد السودان . واكدت المعلومات ان اسرائيل بدات فى التفكير جديا فى اقامة مطارات عسكرية فى هذه الجزر تمهيدا لاعلان الاحتلال ووضع الدول العربية مجتمعة امام الامر الواقع كما بعثت بعشرات الجنود والضباط الى هذه الجزر حيث يوجدون على اراضيها فى الوقت الراهن .

وقد ابدت عدة دول عربية قلقها من التحركات العسكرية الاسرائيلية فى الجزر الثلاث وطالبت بوضع حد للتغلغل الاسرائيلى فى هذه المناطق وحذرت من خطورته على الأمن القومى العربى . وكانت اسرائيل قد بدات التخطيط منذ عام ١٩٦٧ للبحث عن منافذ مباشرة على ساحل البحر الاحمر تتيح لها تهديد أمن الدول المطلة على هذا الساحل .

المجلس القومي للانتاج يحدد:

ابعاد السياسة المائية في مصر حتى عام ٢٠١٠

استكمال تنفيذ اتفاقيات المياه مع دول حوض النيل

كتب محمد عرفة:

حدد المجلس القومي للانتاج والشئون الاقتصادية ابعاد السياسة المائية في مصر حتى عام ٢٠١٠ من اجل تلبية متطلبات النمو العمراني ومشروعات التوسع الزراعي وتوفير مقومات الامن الغذائي.

وكان المجلس برئاسة الدكتور عاطف صدقي المشرف العام على المجالس القومية المتخصصة قد اوصى بضرورة مواصلة الجهود والمساعي لسرعة انجاز المشروعات المشتركة واستكمال تنفيذ اتفاقيات المياه بين دول حوض النيل بكافة الجهود الدبلوماسية.



د. عاطف صدقي
تنمية الموارد المائية

ودعا المجلس الى تقييم مشروعات تطوير اساليب الري وترشيد استخدام المياه في مجالات الصناعة وغيرها من الاغراض مع الاعداد لالغاء نظام السدة الشتوية لمراعاة اقتصاديات المياه السليمة.. وطالب المجلس بالتطبيق الحازم للتشريعات المتعلقة بمكافحة التلوث لمياه النيل والترع والمصارف وتطهيرها بالاساليب العلمية لتلافي الفاقد والهدر في المياه.

واكد خبراء المجلس في توصياتهم ان السياسة المائية يجب ان تستند الى خطة متكاملة لتنفيذ مشروعات تنمية الموارد المائية والكهرومائية مع تنظيم استخدامها بالتنسيق والتعاون مع دول حوض النيل من اجل الحفاظ على حقوق مصر الطبيعية والتاريخية.

المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات : ١٩٩٧/٨/٦

٤٥ مليون عربى محرومون من المياه النقية !

كتب هانىء مباشر :

● ٤٥مليون مواطن عربى محرومون تماما من توافر التقنيات الخاصة التى تسمح بالحصول على مياه شرب نقية وهم بذلك يشكلون حوالى ١٥٪من اجمالى المحرومين من هذه الميزة على مستوى العالم.. ذكر ذلك تقرير صادر عن البرنامج الانمائى التابع للأمم المتحدة الذى أضاف قائلا ان الدول العربية تأتى على رأس قائمة الدول التى تعد من أقل المستويات فى العالم تحقيقا للكفاية الغذائية، كما أنها فى الوقت نفسه من أكبر مستوردى الحبوب فى العالم.. وتضمن التقرير تحذيراً من الزيادة المطردة للتصحر فى تربة هذه الدول حيث تقع مساحة كبيرة من أراضيها وتقدر بنحو ١٤مليون كيلومتر فى المنطقتين الجافة وشبه الجافة .

٢٠ مشروعاً لتحلية مياه منطقة الشرق الاوسط

وافق «مركز تحلية مياه الشرق الاوسط» في مسقط امس على ٢٠ مشروعاً لدراسة سبل خفض تكاليف توفير مياه الشرب في المنطقة للمرة الاولى منذ انشائه في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٦.

وذكرت مستشارة البرامج شانون مكارثي ان المركز رد ٢٠ مشروعاً آخر، واعلنت عن عطاءات لتقديم مقترحات خاصة بالابحاث للمؤسسات والجامعات في تشرين الاول (اكتوبر) المقبل خلال اجتماع الاتحاد الدولي لتحلية المياه في مدريد.

وتحلية المياه امر حيوي للعديد من الدول الشرق اوسطية رغم ارتفاع كلفتها. ويقدر الخبراء انها تمثل نحو ٥,٧٥٪ من موارد المياه الاقليمية. وقدمت كل من الولايات المتحدة وعمان واليابان واسرائيل ثلاثة ملايين دولار للمركز، كما تبرعت كوريا الجنوبية بـ ٦٠٠٠٠ دولار، وينوي الاتحاد الاوروبي تخصيص هبة تصل الى ٣,٦ مليون دولار. وتبلغ كلفة المشاريع الموافق عليها ١,٥ مليون دولارا. (رويتر)

مركز تحلية مياه الشرق الأوسط يقر ٢٠ مشروعاً

■ مسقط - رويتر - قالت مسؤولة من مركز تحلية مياه الشرق الاوسط امس الاربعاء ان المركز وافق على ٢٠ مشروعاً لدراسة سبل خفض تكاليف توفير مياه الشرب في هذه المنطقة الشاسعة والقاحلة.

وهذه هي اول مشاريع يوافق عليها المركز منذ اقامته في كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٩٦ للنظر في شؤون احد اهم الموارد في المنطقة. واضافت شانون مكارثي مستشارة البرامج ومشاريع التنمية في المركز ومقره مسقط: «وافق المركز على ٢٠ مشروعاً من بين ٤٠ مشروعاً صدرت بها توصيات».

واستطردت: «سنعلن عن عطاءات لتقديم مقترحات خاصة بالابحاث للمؤسسات والجامعات في تشرين الاول (اكتوبر)، خلال اجتماع الاتحاد الدولي لتحلية المياه المقرر ان يعقد في مدريد».

ومضت تقول ان المركز يامل ان يقدم جوائز للمشاريع الفائزة في كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٩٧.

المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ / ٨ / ١٩٩٧

اثيوبيا تعتزم اقامة سد كبير على أحد روافد النيل

أديس ابابا ـ ا. ش. ا ـ إنتهت الحكومة الاثيوبية من دراسة مشروع ضخم يستهدف إقامة سد كبير على نهر «تيكينري» أحد الروافد الهامة التي تغذي النيل الازرق ونهر النيل وذلك للاستفادة منه في توليد الطاقة.

وأضافت الانباء الواردة من العاصمة الاثيوبية اديس ابابا أن المشروع سيوفر عند تشغيله نحو ٤٥٧، ميجاوات من الطاقة المولده. ومن المنتظر بدء العمل به حال تصديق الحكومة عليه.

التعاون بين مصر وأثيوبيا ضروري لاستثمار النيل

تشير الانباء إلى ان اثيوبيا قد انتهت من الدراسات الخاصة بإقامة سد كبير لتوليد الكهرباء على أحد الروافد المهمة التى تغذى النيل الأزرق الذى يعد المورد الرئيسي لمياه النيل التى تصل الى مصر.

وقد يبدو الأمر ان هذا السد المزمع إنشاؤه فى اثيوبيا سوف يكون مادة لتصعيد التوتر بينها وبين مصر، ولكن مصر التى احتفظت دائما بعلاقات تاريخية ودية مع اثيوبيا لن تجعل من قضية مياه النيل مادة للتوتر مع دولة صديقة، وانما تفضل ان تجعل قضية الشراكة فى نهر النيل موضوعا للتعاون الاقتصادى الفعال لصالح الشعبين المصرى والاثيوبى، فإذا كانت اثيوبيا تحتاج إلى بناء سد لتوليد الكهرباء لتنمية الاقتصاد والمجتمع فى اثيوبيا، فإن مصر يمكنها ان تتجاوز مجرد القبول بالمشروع الى مساعدة اثيوبيا فى إنجازه بما لدى مصر من خبرات فنية وتقنية هائلة فى مجال بناء السدود وتوليد الكهرباء، مادام ذلك لن يؤثر على الحصة التاريخية لمصر من مياه النيل الأزرق، والتى لا تحتاج أثيوبيا إلى المساس بها نظرا لوفرة الامطار ومصادر المياه بها.

وهناك تجربة لمصر مع اوغندا فى هذا المجال حيث ساعدت مصر اوغندا على بناء سد على شلالات على نهر النيل فى اوغندا على أن يتم تخزين المياه لصالح مصر حيث لا تحتاجها اوغندا، فى حين تحصل الأخيرة على الكهرباء المولدة عن السد، وهو نموذج لتحويل مياه النهر المشترك إلى مجال للتعاون بدلا من الصراع. ونعتقد ان أثيوبيا المهتمة مثل مصر بالحفاظ على علاقة صداقة وشراكة قوية بين القاهرة واديس ابابا سوف تستبعد صيغ الصراع والإضرار بمصر وسوف تفضل نماذج التعاون معها فى استثمار النيل وروافده دون أى مساس بحقوق مصر التاريخية فى مياه النهر.

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢١ / ٨ / ١٩٩٧

مصادر دبلوماسية:

اسرائيل تعد لاحتلال ثلاث جزر بالبحر الأحمر

عمان - ن. د. ح

حذرت مصادر دبلوماسية عربية من تعزيز الوجود الاسرائيلي في ثلاث جزر في البحر الاحمر. في مواجهة سواحل اريتريا وهي جزر طالب، وابوالطير ودهلك مؤكدة ان هناك مخططا سريا اسرائيليا لاحتلالها وأشارت المصادر الى تكثيف الامدادات العسكرية في الجزر الثلاث خلال الاشهر الماضية بزعم مساعدة اريتريا واثيوبيا في موافقهما ضد السودان.

المصدر : نصف الدنيا

التاريخ : ١٠/٨/١٩٩٧

السياسة برشاقة

قضية المياه .. مصر والنيل (٢)

وفقا للتقاليد العلمية ، فإنه في أي ندوة أو مؤتمر علمي ، على الداعين أن يعدوا ورقة عمل تكون هي المحرك والمثير للقضايا المطلوب مناقشتها.

وكتب الأستاذ أمين عبدالوهاب .. يقول : إن الورقة التي تقدم لمناقشة قضية المياه في سلسلة محاورات ومناقشات .. والتي يدعو إليها المركز السياسات الإستراتيجية .. ليست ورقة بحثية وإنما هي ورقة عمل تسعى لإثارة مجموعة رئيسية خاصة بموقع قضية المياه من السياسة الخارجية المصرية.

وعند النظر لموقع المياه في السياسة الخارجية المصرية لدى الضرورى الأخذ في الاعتبار العديد من المتغيرات .. [illegible]

[illegible]

المصدر : نصف الدنيا

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢/٨/١٩٩٧

بعد مساعدة أرتيريا في الاستيلاء على حنيش

مصانع إسرائيلية للاسماك فى البحر الاحمر

كشف مسئول يمنى رفيع المستوى النقاب عن تواجد إسرائيلى فى جزيرتى (الطير وحالب) اليمنيتين، وأكد فى تصريحات خاصة لـ «العربى» ان إسرائيل اقامت مصانع لتعليب الأسماك فى الجزيرتين، وقال إن الاحتلال الاريترى لجزيرة (حنيش الكبرى) اليمنية يأتى فى إطار استراتيجية عالمية للسيطرة على مدخل البحر الأحمر وباب المندب بتخطيط أمريكى - إسرائيلى، وأشار إلى أن الرئيس الاريترى أسياسى افورقى اعطى له دورا خاصا فى المنطقة سواء فيما يتعلق بترسيخ الوجود الاسرائيلى الأجنبى فى البحر الأحمر، أو لتحجيم السودان ودعم حركات الانفصال وهو دور يفوق امكانات وعضلات أفورقى واريتريا.

وثمة بعد آخر فى احتلال اريتريا جزيرة حنيش يتعلق بمحاولات اسرائيل بمساندة امريكية الا تبقى هذه المنطقة بحيرة عربية

المصدر : العربي
التاريخ : ١١/٨/١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خالصة، وهو مادفع اريتريا إلى الدخول فى تحالفات جديدة منذ استقلالها وسعيها لتوظيف هذه التحالفات فى إدارة الصراع حول مضيق باب المندب وجزر ارخبيل (حنيش) من خلال إدراك علاقة التحالف الاريترى مع تل أبيب والسعى الاسرائيلى القديم للحصول على مناطق نفوذ وقواعد فى بعض الجزر جنوب البحر الأحمر خاصة جزيرة (دهلك) الاريترية، وهو ماحدث بالفعل. حيث دفع التواجد الاسرائيلى المكثف فى هذه الجزيرة - باريتريا إلى بسط نفوذها على حنيش اليمنية.

فإذا كان نحو ٩٠٪ من تجارة إسرائيل مع جنوب شرق آسيا تمر من هذه المنطقة فإن ما اكدته تقارير معهد ديان فى تل ابيب حول أهمية أن يكون لإسرائيل قدم فى هذه المنطقة - يصبح حقيقة مؤكدة - كما اعتبرت هذه الدراسات أن التحالف مع تركيا والتواجد فى باب المندب يمثلان فتحا كبيرا من الناحية الاستراتيجية لإسرائيل.

وعلى رغم استبعاد الخبراء والمراقبين لاحتمالات اللجوء إلى الخيار العسكرى لحسم النزاع بين اليمن واريتريا حول حنيش الكبرى فى الوقت الحالى لاسيما بعد قبول الدولتين لمبدأ الوساطة والتحكيم الدولى، إلا أن التحركات الإسرائيلية فى هذه المنطقة قد تدفع بالأمور إلى مواجهات عسكرية محدودة، وهنا يشير الخبراء إلى أن الميزان العسكرى يميل لصالح اليمن، غير أنها تعيش الآن مرحلة إعادة بناء وتطوير لما خلفته حرب الانفصال، ومن ثم فهى - حسب رأى خبراء عسكريين - ليست مؤهلة للدخول فى معركة عسكرية طويلة الأمد، وكل ما يمكن أن تفعله هو القيام بعملية عسكرية خاطفة لإعادة الجزيرة إلى سيادتها - غير أن المسئول اليمنى استبعد اللجوء إلى هذا الخيار فى الوقت الحالى - إلا إذا وجدت صنعاء نفسها مضطرة إلى ذلك على خلفية تواجد قواعد عسكرية وخبراء إسرائيليين فى بعض جزر البحر الأحمر إضافة إلى ضرورة وجود مساندة عربية.

ويعتقد المراقبون أن يأخذ التحكيم الدولى والمفاوضات بعض الوقت (٣ - ٥ سنوات) إلا أن ذلك هو الحل الأفضل لكلا الطرفين. ويؤكد هؤلاء أن ثمة أيادى إسرائيلية فى المشكلة، وأن تحركات تل ابيب تنطلق من تواجدها فى (دهلك) وتواجد قواعد ومطارات ومرفأ فى جزيرة (تحوه) لاستقبال السفن الحربية الاسرائيلية ومرفأ آخر فى جزيرة (مرسى) التى تقع جنوب جزيرة (عصب) وهذه التحركات سبقها استيلاء إسرائيل على ميناء (أم الرشراش) المصرى وتحويله إلى ميناء إسرائيلى يدعى إيلات ليكون منفذاً لها على البحر الأحمر.

وحذر المراقبون من محاولات اريتريا فرض أمر واقع باحتلال حنيش ثم إحالة المسألة للتحكيم الدولى لايخرج عن كونه محاولة لفرض النفوذ الاريترى وكسب الوقت وقبله النفوذ الاسرائيلى فى المنطقة والتى تتحكم فى مرور ناقلات النفط الخليجى إلى أوروبا وأمريكا عبر البحر الأحمر وقناة السويس، ومن ثم فإن من يتحكم فى هذه الجزر يتحكم فى مضيق باب المندب، ومن يتحكم فى هذا المضيق بمقدوره أن يتحكم فى حرية الملاحة الدولية فى البحر الأحمر.

ومن هذا المنطلق - فإن الصراع حول جزيرة (حنيش) ما هو إلا مدخل لفتح ملف جزر ارخبيل حنيش ومضيق باب المندب وفرض النفوذ الاريترى ومن ورائه النفوذ الإسرائيلى خلال السنوات القادمة، ومن ثم فإن الأمر جد خطير مالم تتم بلورة استراتيجية عربية محددة المعالم للتصدى للمخطط الإسرائيلى. قبل تطور الأمور ودفعها نحو نوع من الاستقطاب السياسى بين محور عربى وآخر إقليمى والدخول فى صراع الإرادات وفرض الرؤى من خلال معايير توازن القوى وليس وفق معايير توازن المصالح.

إلى ذلك أكد مصدر مسئول بجامعة الدول العربية أن اللجوء للتحكيم الدولى فى صالح اليمن بكل المقاييس وماأكثر الأدلة والوثائق والمستندات والممارسات التى تؤكد تبعية هذه الجزر للدولة اليمنية، وأكد فى تصريح خاص لـ «العربى» أن الادعاءات الاريترية بملكية جزيرتى حنيش الكبرى والصغرى ليس لها أى سند فى التاريخ القديم أو الحديث، وأعلن المصدر أن إسرائيل تريد تضخيم هذه الدولة (اريتريا) لمساعدتها فى الحصول على أية تسهيلات عسكرية فى البحر الأحمر، وإثارة قلق ومخاوف الجانب العربى فى هذه المنطقة الحيوية والوصول إلى مرحلة تأزيم الأمور فى محاولة جديدة لتفتيت الصف العربى.

تقرير
محمد نعمان

المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١/٨/١٩٩٧

أزمة "الأمن المائي العربي" في اكاديمية نايف الأمنية

□ الرياض - «الحياة»:

■ واصلت حلقة «الأمن المائي العربي» المنعقدة في أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية اعمالها بورقة عمل قدمها الدكتور جان خوري مدير ادارة الدراسات المائية في «أكساد» عضو اللجنة العلمية للحلقة، وعنوانها: «أزمة المياه في الوطن العربي».

وركز على ان المياه هي المشكلة الاساس التي ستواجه البشرية خلال القرن الواحد والعشرين، واوضح ان بحوثاً ودراسات اجريت خلال هذا العقد تكتسب اهمية كبيرة، استناداً الى بيانات قدمتها الدول العربية وطرح بعضها في «الندوة العربية الثانية لمصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي» التي عقدت في آذار (مارس) الماضي في الكويت، واوضحت ان المنطقة العربية من اكثر المناطق جفافاً في العالم، وان أهم سمات موارد المياه في الوطن العربي، توافر الجزء الاكبر منها في انهار مشتركة ينبع معظمها خارج الحدود العربية.

وقال الخوري ان «المشكلات المائية العربية تؤثر فيها عوامل عدة محدودية الموارد المائية والتغيرات الزمانية والمكانية الحادة، النمو السكاني ونمو المراكز الحضارية، تطور معادلة الموارد والطلب، تدهور نوعية المياه، وكل هذه العوامل يشكل ما يسمى المسالة المائية العربية، وهي قضية مصيرية ذات علاقة بمستقبل الوطن العربي، ومن هنا اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام ١٩٨٦ «الأمن المائي العربي» كرديف استراتيجي للامن الغذائي العربي» واضاف «بعد عشرين سنة على طرح الأمن الغذائي واعتماده كاستراتيجية عربية ما زالت الفجوة الغذائية كبيرة تصل الى ٥٠ في المئة ما يدل على ان ظهور أزمات مائية مستقبلاً مرتبطة بظهور ازمات غذائية».

وشدد على «اهمية الموارد المائية المشتركة لأنها تزيد على ٥٠ في المئة من الموارد المائية عموماً ما يعني ان الحفاظ على الحقوق المائية العربية يتطلب تحركاً عربياً اقليمياً ودولياً».

وتعرض في الحلقة اليوم دراسة عن «التشريعات المائية وعلاقتها بازمة المياه في الوطن العربي».

تحفظات مصرية وسودانية على اتفاقية دولية للأنهار تمس الوضع فى نهر النيل

تقرير: ربيع شاهين

يعقد فى نيويورك منتصف شهر اغسطس الجارى الاجتماع الثانى لمجموعة العمل المعنية بوضع اتفاقية دولية «إطارية» حول قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجارى المائية الدولية «الانهار والبحيرات» لإقرار مشروع الاتفاقية بصورة نهائية.

وكانت هذه اللجنة قد تشكلت منذ ٢٠ عاما وظلت اجتماعاتها تتسم بطابع روتينى وتنفض دون نتيجة ملموسة إلا أن وجود إصرار خاصة من قوى كبرى على إبرام اتفاقية دولية بشأن المياه والانهار الدولية لعب دورا فى إحياء هذه اللجنة.

فى مارس الماضى عقدت اللجنة اجتماعا تم خلاله عرض مشروع الاتفاقية للتصويت، حيث وافقت عليه ١٠٤ دول من الدول الاعضاء بالامم المتحدة، بينما اعترضت على ٣ دول هى (تركيا، والصين، وبوروندى)، وامتنعت عن التصويت ٢٦ دولة من بينها مصر.

وقد رات مصر أن هذه الاتفاقية تضر بمصالحها وحقوقها فى مياه النيل.. ومن ثم كان الموقف بالامتناع عن التصويت بدلا من رفضها والاعتراض عليها رغم النصوص التى ادخلتها مصر إليها مثل «مبدأ عدم الضرر»، وكذا «إمكانية الاستخدام المنصف للمياه دون ضرر».. وهو ما اعترضت عليه إثيوبيا.

لكن الاتفاقية رغم أنها لاتلغى الاتفاقيات والمعاهدات السابقة التى تنظم توزيع مياه النيل بخاصة اتفاقيتا ١٩٠٢و١٩٥٩، إلا أن التخوف المصرى منها أن تصبح بعد ٢٠ عاما عرفا دوليا ثابتا، وأن تكون لها الحجية القانونية فى التطبيق عن سائر الاتفاقيات الاخرى.. خاصة أنها سوف تسجل بالأمم المتحدة بعد توقيعها والموافقة النهائية عليها بالاجتماع القادم لتكتسب القوة القانونية.. ويكون لها الحجة فيما بعد بمواجهة الدول.

بيان مصرى.. ومذكرة بمواجهة المعاهدة

وقد أرفقت مصر موقفها من الاتفاقية الإطارية للاستخدامات غير الملاحية للأنهار الدولية بمذكرة شارحة وبيان مفصل تضمن عرضا شاملا لهذا الموقف خاصة فيما يتعلق بالمواد التى اعترضت عليها مصر. وهى المواد ٥و٦و٧ التى تحدثت عن إعادة اقتسام المياه أو ما يسمى بتوزيع الحصص.

وحيث تحصل مصر على ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنويا من نهر النيل كدولة مصب، فإنها ترفض أى مساس أو تعديل لهذه الحصة استنادا إلى ندرة مواردها المائية وعدم وجود مورد آخر بعكس بقية دول الحوض بالإضافة إلى الحاجات الضخمة لزيادة عدد سكانها..

وقد طرحت مصر خلال اجتماعات اللجنة وضمن تصورها وبيانها اقتراحات أخرى للاستخدام الأمثل وحسن استغلال مياه نهر النيل بحيث تتحقق الفوائد ومصالح جميع أطرافه.. خاصة أن بالنهر موارد وكميات هائلة من المياه لم تستغل حتى الآن تصل إلى ١٦٠٠ مليار متر مكعب بسبب الشلالات، وعوائق أخرى وحاجة النهر إلى التعاون الفنى بين دول الحوض أو «مجموعة التكونيل» لحسن استغلال إمكانياته وموارده الهائلة بدلاً من السعى إلى ما يسمى بإعادة توزيع الحصص أو تعديلها باعتبار أن ما يستغل من النهر لايتجاوز ٣,٥٪ من إمكانياته فقط.

ويذكر فى هذا السياق أن دولتين فقط من دول حوض النيل الـ١٠ هما اللتان تحددت حصتيهما بموجب اتفاقيات وهما(مصر، والسودان) حيث تحصل مصر على ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنويا، وتحصل السودان على ١٤ مليار متر مكعب، أما بقية دول الحوض فلم تتحدد حصصها نظرا لوجود موارد مائية أخرى عديدة لديها منها الأمطار والمياه الجوفية، ولقلة حاجتها إلى مياه النيل للرى.. وندرتها السكانية قياسا او مقارنة بمصر والسودان دولتى المصب.. فمثلا لا تستخدم إثيوبيا سوى ما يقرب أو لايتجاوز ٥,٤ مليار متر مكعب سنويا رغم ادعاءاتها وثورتها لأجل تعديل وإعادة توزيع حصص مياه النيل لعدم حاجتها بدرجة كبيرة أو اعتمادها عليه.. ورغم ذلك لم تمانع مصر وأيدها السودان فى التعاون بين دول الحوض من خلال «مجموعة التكونيل» لحسن استغلال موارده وإقامة المشروعات المشتركة لهذا الغرض.. ورفض مطالب إثيوبيا حول أية ادعاءات.

ورغم أن مصر ترى أن الحجية للاتفاقيات التى تنظم مياه النيل منذ عشرات السنين إلا أنها تتخوف أن تصبح الحجية القانونية بعد ٢٠ عاما للمعاهدة الدولية المقرر صدورها واعتمادها خلال الاجتماع القادم، بحيث تصبح واقعا قانونيا، ويحكم بها مستقبلا خاصة أنها أقرت مبدأ ومواد تتحدث عن إعادة توزيع حصص المياه.

الغريب أن دول المنبع أو الممر مثل إثيوبيا وتركيا كانت تنادى بمبدأ السيادة على الأنهار المارة بأراضيها غير أن هذا الطلب رفضته جميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة..!

تناقضات فى مواد وبنود الاتفاقية

وحيث تحدثت المادة الثالثة من الاتفاقية المزمع إعلانها وتسجيلها بالأمم المتحدة عن عدم معارضتها «للمعاهدة» أو إلغائها لما نصت عليه الاتفاقيات السابقة المنظمة للمياه والتزامات الدول تجاهها.. إلا أنها فى مادتها الخامسة تتناول ما تسميه المعاهدة بحق كل دولة فى نصيب عادل من المياه ووضعت معايير خاصة بتقسيم حصص مياه الانهار أو ماتسميه بالتوزيع العادل للمياه بينها الظروف المناخية وعدد السكان والظروف الاقتصادية لكل دولة.

وتبلغ مواد الاتفاقية ٣٥ مادة تصدرتها ديباجة أساسية وأحكام ختامية واتجاهات تسوية المنازعات..

وقد تقدمت أكثرية الدول بمقترحات تضمنت تعديلات على نصوص وبنود المعاهدة منها اقتراحات تقدمت بها كل من مصر، وإثيوبيا، والسودان، وإسرائيل، والصين، وتركيا، والولايات المتحدة، وجنوب أفريقيا، والهند، وإيطاليا، والأردن، وسوريا، وكندا، وروسيا... إلخ.

وقد تضمنت الاتفاقية اقتراحا سويسريا تم وضعه بين الأقواس تحدث عن حق كل دولة من دول المجرى المائى فى السيادة على الجزء الذى يمر فى أراضيها، إلا أن وفود دول المصب وبينها وفود مصر، والسودان، والعراق، وسوريا، ودول أخرى أوربية وغيرها «أمريكية» حذرت من خطورة هذا الاقتراح.. وينتظر إزالة هذا الاقتراح من بين الأقواس خلال نظر التعديلات وإقرار الصياغة النهائية للاتفاقية. وقد تقدم الاتحاد الأوربى باقتراح يدعو إلى أن تصبح المنظمات الاقتصادية الإقليمية أطرافا بالاتفاقية بصورة مستقلة عن الدول الأعضاء بها.

وتباينت الآراء خلال الاجتماع الماضي على موعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وبعد التصديقات عليها.. وهى سنة من تاريخ الإيداع..

وحيث لاتنطبق هذه المعاهدة إلا على دول قليلة من دول العالم هي دول المجارى المائية «المنبع والمصب» فقد شهدت المناقشات خلال الاجتماعات الاخيرة استخدام قوى ودول مؤثرة لثقلها السياسي وعلاقاتها، ولعبت معايير سياسية ومصالح دورا كبيرا عند التصويت، مما أثر كثيرا فى التوجهات حيال إقرار هذه الاتفاقية... والتعجيل بها بعد أن ظلت فى المناقشات على مدار أكثر من ٢٠ عاما!

وتقول مصادر دبلوماسية مصرية إن تطبيق هذه المعاهدة سوف يضر بمصالح مصر خاصة أنه سيدخلها فى مفاوضات مع بقية الدول الاعضاء فى حوض نهر النيل.

ورغم أن الاتفاقية حققت مطالب كثيرة لإثيوبيا إلا أنها بدورها امتنعت عن التصويت، حيث تحفظت على مبادىء أحدث وفود عربية ودولية على إيداعها بها بعد إصرار مصرى، وقد سبق الإشارة إليها خاصة ما يتعلق بـ«عدم الضرر لأى دولة» والاستخدام المنصف أو العادل دون ضرر بآخرين..

وفى البيان الذى حدد موقف مصر من الاتفاقية وتم إيداعه سكرتارية الامم المتحدة ضمن أوراق ومرفقات الاتفاقية، أكد أن بها نواحى إيجابية وفوائد عديدة إلا أنه تمسك بعدة نقاط رئيسية.

أولها: ألا تؤثر هذه الاتفاقية فى المعاهدات والاتفاقيات السابقة التي تنظم المياه والتي هى قواعد قائمة استقرت منذ سنين طويلة وفقا للأعراف والقانون الدولى.

ثانيها: سجلت مصر تحفظها على مواد وردت بالاتفاقية مثل المواد ٥ و٦ و٧.. وخاصة ما تحدثت عنه بعض هذه المواد عما يسمى بإعادة تقسيم المياه.. أو الحصص وتمسكت مصر بألا تلغى هذه المواد ما ورد فى قواعد واتفاقيات سابقة استقرت بموجب العرف والقانون الدولى ونصت عليها اتفاقيات ومعاهدات موثقة منذ سنوات طويلة، ونظمت هذا الموضوع طوال هذه الفترة.. وألا تكون الاتفاقية المقرر صدورها بديلا لها.

المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤/٨/١٩٩٧

في ندوة عن "الأمن المائي العربي"

دعوات الى ترشيد الاستهلاك لتخفيف أزمة المياه عربياً

□ الرياض - من تركي الدخيل:

■ اختتمت امس اعمال البرنامج العلمي لحلقة «الأمن المائي العربي» الذي نظمته اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. وقُدمت في البرنامج اوراق عمل عرضت الجوانب الأمنية للقضايا المائية عربياً.

وشملت محاور النقاش: نظرة شاملة الى الأمن المائي العربي، أزمة المياه في الوطن العربي، التشريعات المائية العربية واعادة استعمال المياه، تقويم السياسات المائية العربية، وتجربة مصلحة المياه والصرف الصحي في الرياض في ترشيد الاستهلاك. وشارك ٣١ متخصصاً من ست دول عربية هي الامارات والسعودية والسودان والكويت وليبيا والمغرب في أعمال البرنامج الذي استمر خمسة أيام.

وشدد المشاركون على ان العالم العربي بالذات يعاني من أزمة حالية في المياه، وستزيد الايام من تفاقمها ما يؤثر بالضرورة في الأمن المائي العربي بأشكاله كافة. واكدوا انه لا بد من التعامل مع الوضع بحزم بتوعية المستهلك بأهمية المياه وخطورة شحها، من أجل ترشيد الاستهلاك وهو الأمر الكفيل بالتخفيف من الأزمة.

وأكد رئيس الأكاديمية الدكتور عبدالعزيز بن صقر الغامدي ان قضايا المياه باتت هاجساً كبيراً في كل دول العالم وبخاصة في العالم العربي، مطالباً بوضع مخطط علمي لمعالجة هذه الأزمة عربياً.

وتحدث المهندس هاني التزي، خبير الموارد المائية ومعالجة المياه في شركة «ماتيو» العربية للتصنيع، عن «التشريعات المائية العربية واعادة استعمال المياه»، معتبراً ان «التشريعات المائية تلعب دوراً في عملية تنظيم توفير المياه، فمن خلالها يتم ضمان تزويد المياه بكميات كافية».

وذهب الى ان هناك شبه اجماع لدى الدول العربية على اعتبار الموارد المائية السطحية والجوفية من الأملاك العامة التي تديرها الدولة، وانه حتى في ما يتعلق بالملكية الخاصة المرتبطة بملكية الأرض فإنها تخضع لرقابة الجهة المسؤولة عن المياه في الدولة «خدمة للصالح العام».

وأشار الى ان الدراسات العلمية تبين ان هناك نقصاً متنامياً في الموارد المائية العربية «يعكس مستقبلاً قاتماً في ما يتعلق بقدرة الموارد المائية على سد الاحتياجات الأساسية الدنيا في الوطن العربي».

وبحسب ما يراه خبراء المياه فإن الحصة السنوية للفرد العربي من المياه تخضع للتصنيف التالي: أكثر من ١٦٦٧ متراً مكعباً في السنة للفرد تشكل المستوى (أ) وهذا يعني ان الدولة هنا تعد ذات وفرة مائية. وإذا كانت

الحصة تشكل ما بين ١٠٠٠ و١٦٦٧ متراً مكعباً في السنة فإن الدولة هنا تصنف في الفئة (ب) وهي بذلك تواجه ضغوطاً مائية. اما إذا كانت حصة الفرد سنوياً عند مستوى اقل من ١٠٠٠ متر مكعب فإن الدولة تصنف في الفئة (ج) أي انها تعاني ندرة مائية.

وأكد الترزي ان دول الوطن العربي في العام ٢٠٢٥ ستكون في المستوى (ج) اي تندر فيها المياه، باستثناء لبنان الذي قال انه سيكون في المستوى (ب). ويبقى العراق والسودان بالمستوى (أ). ورأى ان تسعيرة المياه في غالبية الدول العربية تكاد تكون رمزية في قيمتها إذا ما قورنت بالتكاليف التي تتكبدها الدولة لتوفير المياه. وشدد على «ضرورة ترشيد الاستهلاك».

واوضح الدكتور علاء البكري، عضو هيئة التدريس في الأكاديمية، ان هناك حاجة علمية وعملية لاستخدام النماذج الرياضية والسلاسل الزمنية في استشراف كميات المياه (العرض والطلب على المياه) المسجلة خلال فترة زمنية ككميات المياه المسجلة شهرياً. ودعا الى تبني استراتيجية عربية موحدة وايجاد أساليب مبتكرة علمية وعملية للتقليل من ازمة المياه.

كما تحدث المهندس عبدالله العبودي نائب المدير العام لمصلحة مياه الرياض فبين ان مدينة الرياض تستمد مياهها من مصدرين: مياه البحر المحلاة من محطة الجبيل، ومياه ابار مدينة الرياض بعد تنقيتها.

وتحدث عن برنامج ترشيد الاستهلاك قائلاً ان حصيلته تمثلت في «خفض كمية المياه المهدرة وتحسين كفاءة تشغيل شبكة المياه وخفض ارتفاع استهلاك المباني والتحكم بأحد مصادر ارتفاع منسوب المياه السطحية وحماية أساسات المباني والمنشآت من التصدعات».

المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/٨/١٩٩٧

إنشاء بنوك للمياه وتأجج الحروب عليها

د.ضياء الدين القوصى

نائب رئيس المركز القومى لبحوث المياه

أحسن وزراء الزراعة والمياة العرب صنعاً عندما قرروا خلال اجتماعهم الذى انعقد بالقاهرة يوم ٢٩ ابريل ١٩٩٧رفض فكرة إنشاء بنوك للمياه التى طرحها كيالون اختيار احد الباحثين الكنديين كبديل للأفكار السابقة التى طرحت بشأن إنشاء أسواق للمياه وتسعير المياه ونقل المياه بين الاحواض والبلاد المختلفة لبيعها كسلعة اقتصادية.

وقد سبق لتركيا أن عرضت نقل المياه الى منطقة الخليج عن طريق ما أطلق عليه فى ذلك الحين انابيب السلام وذلك كبديل لعمليات إعذاب مياه البحر(التحلية) إلا ان الفكرة رفضت لان دول الخليج فضلت أن تنفق مبالغ أكبر فى إعذاب المياه بدلاً من وضع نفسها تحت رحمة الآخرين إن شاءوا اعطوها الماء وإن شاءوا حرموها منه فى وقت قد يكون فيه الحرمان من المياه بمثابة الزلزال الذى يهز أركان البلاد ثم طرحت فكرة حقائب المياه وهى عبارة عن ناقلات ضخمة تشبه الى حد كبير ناقلات البترول إلا أنها تختلف عنها فى انها تصنع من البولى إثيلين السميك وتطفو على سطح المياه المالحة لاختلاف كثافة الماء العذب عن مياه البحار والمحيطات وقد درس المشروع كفكرة بحثية فى نقل المياه من الموانى التركية الى ميناء عسقلان بسعة قدرها ١.٧٥٠مليون متر مكعب فى النقلة الواحدة ويهدف المشروع الى نقل ٤٠٠مليون متر مكعب سنوياً. كذلك ركزت مقررات قمة الأرض(الجزء١٨من القسم٢١)التى عقدت فى ريودى جانيرو بالبرازيل عام١٩٩٠على ضرورة اعتبار الماء سلعة اقتصادية بمعنى خلق أسواق لها داخل البلاد الموقعة على هذه المقررات وكل حسب ظروفه وإمكانياته

وقد رفضت مصر بشكل حاسم وقاطع فكرة تسعير مياه رى الاراضى الزراعية وذلك للأسباب الآتية:

١-أن الماء منحة ربانية مجانية لايبذل اى مخلوق اى مجهود للحصول عليها فى الصورة التى يسقط بها من السماء على سطح الارض أى مياه الامطار.

٢-أن معالجة المياه بالتنقية وإنشاء شبكات لنقلها وتوزيعها وكذلك تعبئة المياه فى زجاجات كلها عمليات تتكلف اموالا للقيام بها مثلها مثل صيد الأسماك من البحار والانهار ومن ثم فليس هناك ما يمنع من استعادة هذه التكاليف من المستفيدين.

٣-أن نقل مياه الرى وتوزيعها يستلزم ايضاً إنشاء العديد من منشات التحكم وصيانتها وقيام العديد من المهندسين والموظفين على هذه الأعمال وبالتالى فإنه يمكن إستعادة هذه التكاليف أيضاً.

٤-أن المبالغ التى يدفعها الزراع فى مصر على شكل اموال اميرية أو ضرائب عقارية تشمل هذه التكاليف أو اجزاء منها

٥-أن نظام الرى فى مصر لايسمح بالرى بالراحة إلا فى مواقع لاتزيد مساحتها عن ٢٠٪ من إجمالى مساحة الأراضى المنزرعة فى البلاد اما المساحة المتبقية والتى تزيدعن٨٠٪ فيكون الرى فيها بالرفع تعتبر تكاليف الرفع التى يتكبدها المزارع جزءا من قيمة المياه أى أنها لاتعتبر مياها مجانية فى هذه الحالة.

٦-أن أسعار العديد من منتجات الزراعة فى مصر تقل عن الأسعار العالمية خصوصاً بالنسبة للخضراوات والفواكة ومن ثم فإن المزارع يعتبر فى هذه الحالة كأنه يدعم الاقتصاد بطريق غير مباشر وبالتالى فإن مطالبته بدفع تكاليف المياه يكون ضرباً من ضروب عدم الإنصاف والعدالة .

٧-أن قياس كمية مياه الرى عملياً غير ممكن حيث يستدعي تركيب ملايين العدادات عند رأس كل مزرعة ثم توظيف جيش من قارئى العدادات لتسجيل الإستهلاك دورياً هذا بخلاف مايحتاج اليه الامر من الصيانة اللازمة لهذه العدادات.

٨-إذا أشار البعض بإمكان القياس عند مآخذ المسقى أو الترعة فإن فى ذلك تفضيلا للزراع الذين تقع أراضيهم فى البداية حيث الحصول على المياه أيسر من الآخرين الذين تقع أراضيهم فى النهاية ولايستطيعون الحصول على المياه إلا بعد اكتفاء زراع القسم الأول منها.

٩- قد يرى البعض أنه يمكن فرض سعر للمياه حسب المحصول المنزرع إلا أن فى ذلك أيضاً مدعاة للأسراف فى استخدام المياه حيث أن المزارع قد يلجأ الى صرف كميات اكبر من الإحتياج الفعلى للمحصول تحت زعم انه قد دفع بالفعل مقابل مايحصل عليه من المياه.

أما عن الأفكار التى ترجح إشتعال الحروب والصراعات بين الدول على تقاسم المياه فى احواض الأنهار المشتركة فهى ايضاً أفكار شاردة ذلك لأنه على الرغم من ان قانون البشر يدعى دائماً بندرة الموارد وشدة الاحتياج الى زيادتها وتنميتها للوفاء بالمتطلبات إلا أن الحقيقة وهى قانون السماء تبشر دائماً بالوفرة فى المتطلبات الأساسية للبشر وأهمها الماء.فمن المعروف أن مايسقط على الكرة الارضية من أمطار لايستغل الانسان منه إلا النزر اليسير ويتجه الكثير الى البحار والمحيطات لذلك فإن الاتفاق بين الأمم والدول على التعاون فيما بينها على استقطاب الفاقد من المياه التى تتجه الى البحار والمحيطات وايضاً إستقطاب فواقد البخر الذى يحدث عند انتشار المياه العذبة على مسطحات واسعة دون إستخدام ثم المحافظة على المياه من التلوث الذى يفقدها الصلاحية للاستخدام فى الأغراض المختلفة مثل

المصدر : الأهـــرام
التاريخ : ١٦/ ٨/ ١٩٩٧

هذه المشروعات مهما زادت تكاليفها لن تكون بحال من الاحوال مساوية لتكاليف وبلات الحروب الحديثة التى تنفق فيها البلايين خلال الايام المعدودات. من هذا المنطلق فإن إطلاق صيحات التخويف من إشتعال الحروب بين الدول والصراعات بين الامم على أقتسام المياه ليس إلا ابواقا ترددها مصادر بعينها ليس من صالحها السلام والوفاق بقدر ماتقوم مصالحها على أن يظل كثير من مناطق العالم فى حالة من عدم الأستقرار و التوتر الذى يتيح لهذه المصادر الراحة والإطمئنان ويوفر عليها محاربة الآخرين مادام هؤلاء الآخرون متحاربين فيما بينهم وبين انفسهم.

المندوه

المصدر : نصف الدنيا

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨/١٧

السياسة x برشامة

٣ أسئلة وقضية المياه - ٣ -

منذ أيام خرجت علينا الأنباء تعلن أن أثيوبيا تنوى اقامة سد على أهم روافد النيل الأزرق لتوليد الكهرباء.

ومنذ فترة والأنباء والمعلومات تترى بالمحاولات الجادة التى تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل أن تبسط نفوذها على مناطق البحيرات العظمى والتى تغذى النيل وبالتالى مصر بالمياه وهذه المحاولات تبدو واضحة فى الكونجو الديمقراطى - زائير سابقا - حيث نجحت أمريكا إلى حد كبير فى التغلغل بشركاتها وأمكانياتها فى هذا البلد مقتلعة بذلك إلى حد كبير النفوذ الفرنسى الذى كان يدعم موبوتو حاكم زائير المخلوع . وأهمية « زائير » بالنسبة لنا هى أنها تمد النيل بأحد روافده التى تغذيه بالمياه.

ومن هنا كانت أهمية قضية المياه ، ومن هنا أيضا كان من المفيد جدا أن تتداول محاورات ومناقشات [illegible] لمناقشة هذه القضية التى تأتى فى وقتها حيث تموج فى الجو مشاكل المياه وبالذات فى المنطقة القريبة منا وهى الشرق الأوسط ومحاولات إسرائيل سرقة مياه فلسطين والدول المجاورة.

ولقد سبق أن تناولنا فى حلقتين أهمية المياه كعنصر حياة وتنمية وأهمية العمل على تنظيم حقوق كل بلد يقع على نهر بحيث لا نجد أنفسنا بالإضافة إلى الحروب العرقية والدينية أمام حرب مياه لا تبقى ولا تذر.

ولقد حرصت ورقة العمل التى عرضها المركز الإستراتيجى والسياسى على الخبراء المجتمعين أن تطرح ٣ أسئلة هامة لتكون محور الرأى والمناقشة.

١ - السؤال الأول يتعلق بالدبلوماسية المصرية وقدرتها على المحافظة على حصة المياه الحالية وزيادتها مستقبلا ، خاصة فى ضوء مجموعة الصعوبات والتعقيدات التى تحفل بها منطقة حوض النيل فى الفترة الحالية ؟

٢ - السؤال الثانى خاص بمشكلة المياه وعلاقتها بمفهوم الأمن القومى أو بنية الأمن القومى المصرى بشكل عام.

٣ - السؤال الثالث يرتبط بامكانية ايجاد شكل من أشكال التعاون الاقليمى بين دول حوض نهر النيل مما يعنى تثبيت لنمط التفاعلات بشكل أكثر تماسكا مما هو حادث.

المصدر : نصف الدنيا

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٧/٨/١٧

ولعل هذه الأسئلة تبين أهمية توافر منظور جديد للدبلوماسية تجاه أفريقيا بشكل عام وتجاه حوض النيل بشكل خاص. كما تبدو حتمية تعاون كافة مؤسسات الدولة الحكومية وغير الحكومية بحيث لا يقتصر الأداء المصرى على التحرك الدبلوماسى - فقط - وأن يستند إلى منظور تأخذ فيه الأولوية قضية المياه.

فلاشك أن مجموعة التحديات التى تطرحها الصراعات الإقليمية تلقى بظلالها ولو بشكل غير مباشر على مشروعاتنا الوطنية (مثل مشروع توشكى) كما أنها تعرض مزيداً من الضغوط على الدبلوماسية المصرية التى تواجه العديد من التحديات منها حالة عدم الاستقرار التى تكتنف منطقة الحوض كما تبين أحداث زائير [illegible] التطورات الجديدة التى تشهدها منطقة الحوض. تطرح مسألة الوجود الدبلوماسى المصرى فى هذه المنطقة وأهمية إيجاد استراتيجية مصرية متكاملة تأخذ فى اعتبارها المتغيرات الجديدة التى أفرزها انتهاء مرحلة الحرب الباردة.

وإذا كان هذا ملخص الرد على السؤال الأول فمن المهم أن نفرد مساحة للرد على السؤالين التاليين المتعلقين بأمن مصر القومى وهى قضية لاشك فى أنها تستحق هذا الجهد.

إيمى رشدى

رؤيـــة

الثورة الزرقاء وعدالة التوزيع

منذ ان انطلق إعلان مراكش للمياة فى يوم الماء العالمى الأخير لم يهدأ العالم وخاصة ساحته الدولية للمياه ولم يكف عن التطلع إلى الإجراءات الخاصة بإعادة توزيع ثروته النادرة من المياه العذبة توزيعا عادلا ليجئ القرن القادم وتكون كل السحابات التى تهدد باندلاع حروب المياه قد انقشعت خاصة فى البؤر الحالية المشتعلة فى أكثر من حوض مائى مشترك لكل واحد من انهار هذه البؤر.

وقد أوكل إعلان مراكش الصادر عن المؤتمر العالمى الأول للمياه الذى نظمه المجلس العالمى للمياه فى المغرب إلى المجلس نفسه كاعلى سلطة مدنية للمياه وللموارد المائية تنتمى بدورها إلى منظمة الأمم المتحدة او كل إليه اتخاذ كل الخطوات والسبل الموصلة فى خلال ثلاث سنوات من الان إلى تحقيق أهداف هذا الإعلان وفى مقدمتها انطلاق الثورة الزرقاء للحفاظ على الثروات المائية العذبة النادرة التى لاتزيد على ٠٫٧٪ من المياه الموجودة على سطح الكرة الارضية بجميع الطرق والسبل وعلى اعتبار مقولة مأثورة عن المياه تؤكد على «إن الماء الموجود لدينا ليس إرثا من آبائنا ولكننا اقترضناه من ابنائنا وعلينا ان نحتفظ لهم به ليستخدموه فى المستقبل كافضل مما نستخدمه الآن».

وهو الأمر الذى تبشر به هذه الثورة لتحقيق هدف واضح وهو حماية تراث الانسانية الاساسى وهو الماء من خلال توحيد كل الجهود التى تمكن كتيبة الفنيين من خبراء المجلس وخبراء الشراكة الدولية للمياه وجميع الهيئات والمؤسسات الدولية العاملة فى مجال المياه والبيئة من العمل معا للوصول لما يمكن تسميته بالادارة المتكاملة للمياه ومن أجل تحقيق رفاهية الانسان والبشرية كلها.. كل ذلك أيضا إلى جانب مايؤكده رئيس المجلس العالمى للمياه نفسه وهو مصرى يعمل الان وزيرا للاشغال العامة والموارد المائية فى مصر ورئيس وعضو شرفى لاكثر من ٢٢ جهة علمية وجامعة دولية وهو الدكتور العالم محمود ابو زيد الذى يؤكد أن الماء من خلال كونه تراث العالم ومستقبله فقد دعا المؤتمر إلى دخول القرن القادم مع تحقيق نجاح هائل لهذه الثورة الزرقاء السلمية ويبقى ان نقول إن الثورة الزرقاء فى حد ذاتها قد أعلنت لتحقيق جميع الأهداف المذكورة وهى تجئ على غرار الثورة الخضراء التى أعلنت من قبل الامم المتحدة ونجحت فى الوصول بمعدلات الانتاج الزراعى للدول النامية وخاصة القمح إلى المعدلات العالمية!!

أحمد نصر الدين

مطارات إسرائيلية في ثلاث جزر بالبحر الأحمر

شرعت اسرائيل خلال الايام الماضية فى بناء مطارات عسكرية بعد احتلالها السرى لجزر: «حالب وأبو الطير ودهلك» الواقعة على البحر الاحمر. كما بدأت حملة لتخزين الاسلحة فى هذه الجزر. وتتوقع مصادر «الأسبوع» أن يتفجر النزاع مع اسرائيل قريبا حول هذه الجزر الثلاث.

سد أوغندى جديد على النيل لتوليد الطاقة

كمبالا - وكالات الأنباء: ذكرت صحيفة «ذى مونتور» الاوغندية ان أوغندا قررت البدء في بناء سد لمحطة توليد للطاقة على نهر النيل في يونيو القادم.

وقالت الصحيفة ان عملية الانشاء للسد الذى يطلق عليه «سد الطاقة» المستقل ستستغرق أربع سنوات ويقام فى منطقة موكونو التى تبعد ٢٠ كيلومترا شرق كمبالا العاصمة.

المصدر : الخرطوم

التاريخ : ٤ / ٨ / ١٩٩٧

اوغندا تبنى سدا للطاقة على النيل

كمبالا - شينخوا:

قررت اوغندا البدء في بناء سد لمحطة طاقة على النيل في يونيو ١٩٩٨ وذلك كما ذكرت صحيفة «ذى مونتور» الاثنين.
يستغرق تشييد سد الطاقة المستقل على النيل كما يدعى اربع سنوات ويقام في منطقة موكونو التي تبعد ٣٠ كيلومترا شرق كمبالا.

ونقلت الصحيفة عن جورج كيهوجورو المسئول عن المشروع قوله ان طاقة محطة السد ستصل الى ٢٩٠ ميجاوات عندما تكتمل وهذا يزيد بكثير عن الـ ١٨٠ ميجاوات التي تنتجها هيئة الكهرباء الاوغندية المملوكة للدولة في الوقت الحاضر.

ووفقا للصحيفة فان مشروع الطاقة الذى يكلف ٤٥٠ مليون دولار امريكى هو مشروع مشترك مع مجموعة هندية وشركة امريكية. ونقلت الصحيفة عن نتن مادفاني ممثل الشركة الهندية قوله ان المشروع سوف يوفر فرصة لحوالى خمسة آلاف وظيفة اثناء فترة التشييد وبعدها.

المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ / ٨ / ١٩٩٧

المياه الجوفية.. ثروة مهملة في القارة السوداء !!

نقص التكنولوجيا وضعف الاقتصاديات .. أهم أسباب عدم الاستغلال

رغم ان ١٧ نهرا من اجمالي ٥٢ نهراً دوليا كبيرا على مستوى العالم ، تجرى في قارة افريقيا فإن تباين توزيع مياه هذه الانهار على مناطق القارة السوداء يخلق قدرا من ندرة المياه في كثير من اجزائها تتعرض للتصحر والجفاف .. من هنا تصنف قارتنا على انها قارة صحراوية لاحتوائها على مايزيد على ٤٥٪ من المناطق الصحراوية على مستوى العالم فضلا عن ان مايزيد على ٥٠٪ من اراضيها تغطيها اما صحارى قاحلة او مناطق تتعرض للجفاف المستمر بين الحين والحين .

محمد محمدين

وهذا التباين في توزيع مياه السطح في افريقيا يظهر بوضوح ان حوض واحد هو نهر الكونغو الذى تشترك في مياهه تسع دول فقط يستحوذ على ٥٠٪ من مياه السطح في افريقيا .

بدائل

ونتيجة لهذه الندرة في مياه السطح في اجزاء كثيرة بالقارة ومع استمرار البحث عن بدائل مائية اخرى تأتي المياه الجوفية بديلا احتياطيا يتوقف الاتجاه لاستخدامه على مدى وفرته والتكلفة الاقتصادية عند اللجوء اليه .

ويؤكد تقرير اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة والتي تتخذ من اديس ابابا مقرا لها انه لايوجد مكان تقريبا في أفريقيا يخلو من المياه الجوفية على عمق او اخر وان هذه المياه الجوفية تشكل نسبة ٢٠٪ من اجمالي الموارد المائية في افريقيا .

امدادات محدودة

والمياه الجوفية - مع ذلك - لاتتيح سوى امدادات محدودة من مياه الشعب فضلا عن نطاقات صغيرة للغاية في مجال التنمية باستخدام وسيلة الرى في بعض الدول التي تعتبر المياه الجوفية فيها المصدر الرئيسي للمياه .

تشير التقارير الدولية الى ان المياه الجوفية توجد بالتشكيلات الرسوبية على طول السواحل بغرب ووسط وشرق القارة الافريقية .. غير ان استغلال المياه الجوفية في افريقيا يرتبط حتى الان ليس بمدى وفرتها او ندرتها بل بمدى الاحتياج اليها ومدى القدرة على توفر الامكانيات المادية والتكنولوجية لاستغلالها .

ويوضح تقرير اللجنة الاقتصادية لافريقيا ان استغلال هذا النوع من الموارد المائية لايظهر بوضوح سوى في منطقة الشمال الافريقي .. حيث تتوفر تكنولوجيا المعلومات والخرائط الهيدرولوجية .. بل والامكانيات المادية .. مقارنة بمناطق اخرى من افريقيا الفقيرة .

تؤكد الاحصائيات الدولية ان منطقة جنوب ليبيا التي تسكنها قلة سكانية تقع على اثنين من اكبر احواض المياه الجوفية على مستوى العالم .

ولقد استغلت الحكومة الليبية عائدات البترول في تمويل واحد من اكبر مشروعات هندسة المياه على مستوى العالم والذى ستحمل من خلاله الانابيب الضخمة تلك المياه من هذين الحوضين المستودعين الى المناطق الشمالية الاكثر من حيث الكثافة السكانية .

وباستثناء ذلك لم تلجأ مناطق افريقية اخرى تقريبا الى استغلال

المياه الجوفية المتاحة لديها.

السبب

يوضح خبراء المياه الجوفية فى افريقيا ان سبب عدم اتجاه حكومات دول القارة السوداء الى التنقيب عن مواضع المياه الجوفية فى مناطق القارة الشاسعة على نطاق اوسع حتى الان يرجع الى عدة عوامل بينها واولها عدم ظهور ندرة حقيقية تهدد احتياجات الدول الافريقية من مياه السطح المتاحة وافتقاد القارة الى تكنولوجيا المعلومات والبيانات واعمال المسح الجغرافى التى تحدد كم وكيف هذه المياه .

يضاف الى هذه العوامل ايضا ضعف اقتصاديات معظم الدول الافريقية بما لايتيح لهذه الحكومات التفكير فى مشروعات لهندسة المياه الجوفية .. غير ان هذه الدول قد تغير موقفها مستقبلا عندما تقل مياه السطح عن تلبية احتياجاتها التنموية المتزايدة وتتفجر الخلافات والنزاعات فيما بينها من اجل الحصص المائية الم... من مياه الانهار .. لتلجأ كغيرها عندئذ الى التنقيب عما لديها من مياه جوفية تجنبها ندرة مياه السطح المتاحة لديها لانقاذ برامجها التنموية .

«هآرتز» الإسرائيلية:

نيتانياهو يوافق على خطة شارون ببناء سد على نهر اليرموك فى الأراضى السورية

القدس - ا.ف.ب - ودمشق من مراسل الأهرام: أعطى رئيس الوزراء الإسرائيلى «بنيامين نيتانياهو» الضوء الأخضر للتعديل الذى طرحه «اريل شارون» وزير البنية التحتية الإسرائيلى والخاص ببناء سد على نهر اليرموك فى المنطقة السورية منزوعة السلاح التى تحتلها إسرائيل. وجاء تعديل شارون على قرار سابق لرئيس الوزراء الإسرائيلى الأسبق إسحق رابين ببناء السد جنوبا على موقع آخر قريب من الحدود الأردنية - الإسرائيلية. وذكرت صحيفة «هآرتز» الإسرائيلية أمس أن هذا التعديل يهدف إلى جعل التخلى عن أى أرض فى المنطقة المنزوعة السلاح تحت هضبة الجولان المحتلة منذ عام ١٩٦٧ أمرا صعبا للغاية.

وفى أول رد فعل من دمشق وصف التليفزيون السورى موقف نيتانياهو بأنه خطوة استفزازية جديدة ضد عملية السلام. وأوضح التليفزيون فى نشرته الأولى أمس أن هذه الخطوة تمثل تكريسا للإحتلال الإسرائيلى للجولان السورى المحتل وتماديا فى انتهاك قرارات الشرعية الدولية.

شارون يريد بناء سد على أراضٍ سورية محتلة

□ عمّان –
من سلامة نعمات:
□ القدس المحتلة –
«الحياة»:

■ منح وزير البنية التحتية الإسرائيلي اريبل شارون، اخيراً، مصادقته على مشروع بناء سد العدسية على نهر اليرموك وفوق اراضٍ سورية كانت تشكل منطقة منزوعة السلاح بين سورية وإسرائيل، إلى ان احتلتها الأخيرة في العام ١٩٦٧.

ونكر في إسرائيل ان هذا السد تنص عليه المعاهدة الاردنية – الإسرائيلية. لكن مصدراً اردنياً مسؤولاً نفى ان يكون الاردن وافق على مشروع بناء سد مشترك مع إسرائيل على اراضٍ سورية محتلة، وقال إن الاردن «يرفض اي اعتداء إسرائيلي على اراضٍ محتلة، سورية كانت أم فلسطينية او عربية». واوضح المصدر أن معاهدة السلام «لا تنص على اي مشروع لإنشاء سد على اراضٍ لسورية»، معتبراً ان ما نشرته صحيفة إسرائيلية امس عن الموضوع «لا اساس له من

الصحة».

وكشفت صحيفة «هارتس» الاسرائيلية المستقلة، امس، ان شارون اتخذ قراره هذا بعد التشاور مع رئيس الحكومة الاسرائيلية بنيامين نتانياهو. وكان رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق اسحق رابين اتخذ في حينه قراراً معاكساً ببناء السد خارج حدود المنطقة التي كانت منزوعة السلاح.

وخلافاً لما كان رابين يعتقده، من ان بناء السد على اراض تقع داخل الخط الاخضر، اي داخل حدود إسرائيل بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧ يجعل من منطقة الحمة السورية (على الضفة الجنوبية الشرقية لبحيرة طبريا) التي تطالب بها سورية، منطقة خاضعة للمساومة في اي اتفاق اسرائيلي - سوري، فإن شارون يقطع بقراره الطريق امام احتمال اعادة تلك المنطقة الى السيادة السورية.

واكد مسؤول حكومي اسرائيلي، طلب عدم كشف اسمه، ان شارون ونتانياهو اتخذا هذا القرار قبل عام تقريباً، اي فور تسلم ليكود الحكم. ولم ينف ناطق باسم شارون وجود قرار كهذا، ولكنه قال إن تحديد مكان اقامة السد تم «بناء على اعتبارات تقنية ومهنية وبالتنسيق مع الجهات الاردنية وبموافقتها».

ولكن صحيفة «هارتس» ذكرت، من جهتها، انه خلال المشاورات التي اجراها رابين في حينه مع الجهات المختصة المدنية والعسكرية اوصى جهاز الاستخبارات العسكرية باختيار اي من المنطقتين، اي داخل المنطقة التي كانت منزوعة السلاح او على بعد كيلومتر منها، كما رغب رابين، على اعتبار ان كليهما مناسب من وجهة نظر هيدرولية. وترك الخيار الأخير للسياسيين. عندها اقترح مستشار رابين لشؤون المياه والاستيطان بناء السد داخل حدود اسرائيل لعام ١٩٤٨ من اجل ضمان سيطرة كاملة لاسرائيل عليه ومن دون انقطاع. وعندها تبنى رابين قراره الذي ذيله بتاريخ ١١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٥ آخذاً في الاعتبار انه ربما استغل تلك المنطقة لمبادلتها باخرى تقع في الجهة الشمالية الشرقية لبحيرة طبريا كان يفضل الاحتفاظ بها ضمن معاهدة سلام مع سورية تعيد اليها معظم هضبة الجولان. وابلغت الجهات الاردنية والتي بدات عملية التخطيط من جهتها.

واستنادا الى الصحيفة الاسرائيلية، فإن الاردن، الشريك في المشروع، اعترض في البدء على خطط شارون تحويل موقع السد الى اراض تطالب سورية باستعادتها ثم عاد ووافق على الموقع الجديد داخل منطقة الحمة شرط الحصول على تعويضات عما تكبدته حتى الآن في التخطيط لاقامة السد في المنطقة التي حددها رابين في حينه.

موقف عمان

وفي عمان اكد المسؤول الأردني على ان بلاده تطالب بانسحاب اسرائيل «من كل الأراضي العربية الى حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وفق قرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية». واوضح ان الأردن لا يعتبر حدوده مع الضفة الغربية حدوداً مع اسرائيل رغم سيطرة اسرائيل عليها. وقال ان الجسور التي تصل ما بين الأردن والضفة الغربية «هي نقاط عبور بين الأردن وأراض فلسطينية محتلة»، وان نقاط الحدود الأردنية - الاسرائيلية «هي في الشمال (جسر الشيخ حسين) والجنوب (معبر العقبة - ايلات)».

واعاد التأكيد على ان الأردن «لا يمكن ان يوافق على اي مشروع ينتقص من الحقوق العربية»، مشيراً الى ان معاهدة السلام الأردنية - الاسرائيلية «تؤكد على انها لا تضر بمصالح الأطراف الأخرى وحقوقهم». واعتبر ان المعاهدة «ثبتت حقوق الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين في أراضيهم وفق قرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية، فضلاً عن ترسيم الحدود الدولية بين الأردن واسرائيل».

واكد المسؤول الحكومي على انه على رغم وجود خلافات مع سورية

المصدر : الحيـــــــاة

التاريخ : ٢٣/ ٨/ ١٩٩٧

حول تقاسم حصص المياه من نهر اليرموك، فإن المسالة «شان ثنائي لا علاقة لاسرائيل به».

وكان الاردن توصل اخيراً الى اتفاق مع اسرائيل على تزويده بكميات اضافية من المياه من مخزون بحيرة طبرية، وذلك تنفيذاً لأحد ملاحق معاهدة السلام.

المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣/ ٨/ ١٩٩٧

كبوجي والحريري

كبوجي: اسرائيل تريد مياه جنوب لبنان

اعلن مطران القدس هيلاريون كبوجي ان اسرائيل التي قامت على العنف والعدوان ولم تزل تهدف من وراء اعتداءاتها الآثمة على اهلنا الآمنين في الجنوب وعلى الانشاءات الحيوية الى تفريغ الارض من اهلها لأنها تريد ما هو تحت الارض اي المياه في الجنوب.

وحيا بعد لقائه رئيس الحكومة رفيق الحريري صمود اهلنا اياً كانت التضحيات، واكد اصراره على تنفيذ القرار ٤٢٥، معلناً افتخاره بتصدي المقاومة البطلة.

ولفت الى ان البحث تناول اوضاع المخيمات الفلسطينية المزرية والمحرومة من الحد الادنى من الحقوق التي تضمن كرامة الانسان، وقال طمأننا الحريري ان هناك حالياً اعمالاً لتحسين الاوضاع على كل صعيد.

والتقى الحريري القائم بالاعمال الليبي يوسف خليفة بن لابح الذي اعلن ان البحث تناول العلاقات الثنائية، ومؤكداً وقوف بلاده الى جانب لبنان في وجه الاعتداءات الاسرائيلية.

كما التقى وزير الاشغال علي حراجلي فوزير السياحة نقولا فتوش وعرض معهما شؤوناً تتعلق بوزارتيهما، ثم التقى وزير الدولة غازي سيف الدين على رأس وفد من بلدة سعدنايل شكره على تخصيص مبلغ ملياري ليرة للاشغال التي تنفذ في البلدة وجرى عرض لمطالب البلدة الانمائية.

ومن زوار القصر الحكومي سفير لبنان في القاهرة هشام دمشقية وعميد كلية الهندسة في جامعة هارفرد يرافقه وفد من الجامعة.

مساء التقى الحريري السفير الاميركي ريتشارد جونز يرافقه عضو مجلس الشيوخ الاميركي روبرت كليري وتناول البحث التطورات في الجنوب.

«بتنسيق واتفاق كاملين مع الاردنيين»

شارون يبني سدا على اليرموك يقع ضمن الأراضي السورية المحتلة

اعلن مسؤول اسرائيلي رفض نشر اسمه تحديد موقع لبناء سد على نهر اليرموك ضمن الاراضي السورية المحتلة. وقال المسؤول «سيبنى داخل المنطقة المنزوعة السلاح. القرار اتخذ منذ عام لتغيير قرار سابق».

وكان رئيس الوزراء الراحل اسحق رابين أمر باقامة السد على بعد كيلومتر جنوب غرب المنطقة المنزوعة السلاح على ارض «غير متنازع عليها»، إلا ان المشروع حدد الآن عند حافة ما كان يسمى قبل حرب ١٩٦٧ بـ«جيب الحمة» جنوب شرق بحيرة بطريق التي تحولت الى منطقة منزوعة السلاح عند منحدرات اقصى جنوب مرتفعات الجولان المحتلة.

وكانت اسرائيل والاردن اتفقا على بناء سد مشترك بموجب «معاهدة السلام».

وصرح ناطق باسم ارييل شارون وزير البنى الاساسية الاسرائيلي المسؤول حالياً عن هذا المشروع بأنه لا يستطيع ان يحدد بدقة المكان الذي سيقام فيه السد. وأضاف «قرار بناء السد هناك يقوم على اساس اعتبارات فنية ومهنية.. وبتنسيق واتفاق كاملين مع الاردنيين، وأنا لا اعرف ما اذا كان يقع داخل المنطقة المنزوعة السلاح».

وذكرت صحيفة «هآرتس» ان شارون يفضل الموقع الجديد على امل ان يسد بهذه الطريقة اي احتمال لإعادة تلك الاراضي الى سوريا.

وأحال الناطق الاسئلة بشأن مكان المشروع الى مئير بن مئير مفوض المياه الاسرائيلي الذي رفض التعليق على ذلك.

(رويتر)

مؤتمر عن المياه في القرن 21

يعقد في فبراير القادم المؤتمر العالمي الثاني للمياه تحت رعاية الرئيس مبارك، ويحضره ممثلون من مختلف دول العالم.

يناقش المؤتمر على مدى اسبوع مشاكل المياه خلال القرن الـ 21 ووسائل حلها.

قال مصدر مسئول بوزارة الاشغال والموارد المائية إن هذه الوزارة حدث اطار استعدادها للمؤتمر تقوم بدراسة تطوير نظم التعامل مع المياه، وامن السد العالي وخزان اسوان وطرق تطوير فرعي النيل بدمياط ورشيد والقناطر الكبرى وشبكات الري الفرعية من أجل الحفاظ على المياه من مصادر التلوث.

سد إسرائيلى على اليرموك

قررت إسرائيل اقامة سد على نهر اليرموك فى منطقة منزوعة السلاح تطالب سوريا باستعادتها.

وقالت وكالة انباء الشرق الأوسط ان بنيامين نتنياهو رئيس وزراء اسرائيل وافق على اقتراح وزير البنية التحتية اريل شارون باقامة هذا السد معدلا بذلك قرار رئيس الوزراء الاسبق اسحق رابين باقامة السد فى منطقة ابعد إلى الجنوب.

المصدر : الأهـــــرام
التاريخ : ٢٤/٨/١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأردن ينفى اتفاقه مع إسرائيل لبناء سد على نهر اليرموك داخل الأراضى السورية المحتلة

عمان ـ وكالات الأنباء: نفى مصدر اردني مطلع ان تكون بلاده قد ناقشت مع إسرائيل أى موضوعات تتعلق بخطة إسرائيلية استفزازية جديدة لبناء سد على نهر اليرموك فى المنطقة السورية المنزوعة السلاح جنوبى مرتفعات الجولان المحتلة.

وتعقيبا على ماأعلنه أمس الأول أرييل شارون وزير البنية التحتية الإسرائيلى من أن حكومته حددت ـ بالتفاهم مع الأردن موقع السد المقترح ـ أكد المصدر ان الأردن يعتزم بالفعل إقامة سد تحويلى على اليرموك، لكنه شدد على ان الموضوع لم يكن موضع بحث مع أى مسئول إسرائيلى وقال إنه لم يحدث ان بحثت بلاده مع إسرائيل أية خطط تتعلق بالمصالح المائية العربية، خاصة مصالح سوريا أو فلسطين أو أى طرف عربي آخر.

إلا أن راديو لندن نقل أمس عن ران آنان المتحدث باسم وزارة البنية التحتية فى إسرائيل قوله إنه لاتوجد أى دوافع سياسية وراء قرار الحكومة الإسرائيلية ببناء سد على نهر اليرموك داخل الأراضي السورية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وقال المسئول الإسرائيلى إن الحديث عن الجوانب السياسية ليس واردا على الإطلاق مادامت هذه المنطقة ـ من وجهة نظره ـ ليست مملوكة لأحد.

كما أكد أن إسرائيل والأردن اتفقا على الموقع الجديد الذى كان قد اقترحه آريل شارون وزير البنية التحتية الإسرائيلى على حكومته لبناء السد الذى أعطى بنيامين نيتانياهو رئيس الوزراء الإسرائيلى الضوء الأخضر للتعديلات المقترحة ببنائه عند منحدرات أقصى الجنوب لمرتفعات الجولان السورية، على الرغم من أن صحيفة «هاأرتس» كانت قد ذكرت أن الأردن لم يتخذ قراره بعد، فيما يتعلق بنهر اليرموك، الذى ينبع من محافظة جوران السورية ، وقد انتقدت جامعة الدول العربية أمس قرار الحكومة الإسرائيلية ببناء سد على نهر اليرموك. وقال السفير محمد زكريا إسماعيل الأمين العام المساعد للشئون السياسية بالجامعة إن هذا القرار يعد فصلا جديدا فى مسلسل الاستفزاز والابتزاز الإسرائيلى. وأشار إلى أن ادعاء إسرائيل بأن نقل موقع السد له أسباب اقتصادية وليست سياسية، إنما يثير السخرية لأن قضية الأرض وحقوق العرب فى السيادة على أرضهم وثرواتهم هى جوهر الصراع العربى ـ الإسرائيلى.

المدينة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٤/٨/١٩٩٧

الجامعة العربية تدين بشدة قرار الحكومة الاسرائيلية ببناء سد داخل الأراضي السورية المحتلة

انتقدت جامعة الدول العربية بشدة أمس قرار الحكومة الاسرائيلية بناء سد مائى شمال خط الرابع من يونيو ١٩٦٧ ضمن الأراضى العربية السورية المحتلة.

وقال السفير محمد زكريا اسماعيل الأمين العام المساعد للشئون السياسية بالجامعة العربية ان القرار الذى اتخذته حكومة اسرائيل يعتبر فصلا جديدا فى مسلسل الاستفزاز والابتزاز الاسرائيلى، وأعرب عن يقينه بأن الفشل هو النتيجة التى تنتظر السياسة الاسرائيلية التى لا تقيم وزنا للشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن ومبدأ الأراضى مقابل السلام. وقال ان اسرائيل تهدف من مناورتها الجديدة الى الوقيعة بين قطرين عربيين هما سوريا والأردن، وأكد إن إسرائيل سوف تفشل فى تحقيق هذا الهدف ايضا على نحو ما فشلت فيه محاولاتها المتكررة للوقيعة بين سوريا ولبنان عبر مشروع لبنان أولا وأكد أن إسرائيل مازالت تحلم بإمكانية نجاح الضغوط النفسية على سوريا، وأن المناورة الجديدة شأنها شأن الأنباء السابقة عن منح تمييز التنقيب عن النفط فى هضبة الجولان وتنفيذ مناورات عسكرية فيها والإعلان عن بناء وحدات سكنية جديدة للمستوطنين سوف تتحطم وتتبدد على صخرة صمود سوريا.

حملات مضادة

. تنهمر علينا طلقات المغرضين اصحاب النوايا السيئة ضد مصر . فلا نملك أن نرد عليهم متعللين بان حرية الرأى والديمقراطية تبيح للمراسل الأجنبى والمعلق وكاتب التحليلات السياسية ان ينتهكنا فى مقالاته ويستبيح حكومتنا ونظامنا وثقافتنا للسخرية .

.. ونحن هنا تطبيقا للديمقراطية التى نعيش أزهى عصورها . ننقل الآراء والانتقادات التى توجه ضد مصر والعالم العربى والاسلامى .. ولكننا نحتفظ لانفسنا بالحق فى التعليق عليها وتفنيدها .. ومن يغضب عليه أن يفهم الديمقراطية اولا .

إلى السلطات الإسرائيلية:

حذار المساس بالمياه العربية السورية!

كذبت صحيفة اسرائيلية أن وزير البنية التحتية ايريل شارون يريد بناء سد على نهر اليرموك فى المنطقة المنزوعة السلاح التى تطالب اسرائيل باستعادتها .

المساء :

وهكذا يسقط كل يوم قناع جديد ليظهر الوجه القبيح لاسرائيل سافرا . انها دولة استعمارية استيطانية تطمع فى أراضى جيرانها العرب ومياههم ولا يهمها سلام ولا يحزنون !!

والحقيقة ان ايريل شارون يعكس وجه اسرائيل القبيح بصراحة ودون مكياج أمام العالم .

انه يقف ليعلن وبكل بساطة أنه لا يكتفى بالطمع فى أراضى العرب ، وانما يسعى أيضا لسرقة مياه سوريا .

وكأن سوريا لا تكفيها مشاكلها بشأن المياه مع تركيا التى تسعى أيضاً لسرقة المياه السورية وانما تكشف اسرائيل ايضا عن اطماعها ممثلة فى اعلان الوزير شارون .

بين مؤتمر الحوار... و«سد شارون»

■ خلال ثلاثة ايام لم يكن لدى الناطق الصيفي باسم الخارجية الاميركية سوى
انتقادات ومآخذ على مؤتمر الحوار الوطني والرئيس الفلسطيني الذي، في رأي واشنطن،
قال كلاماً «غير بنّاء» في محاولة «استعادة الثقة» بين فلسطينيين واسرائيليين. وعندما
ذاع نبأ عزم الحكومة الاسرائيلية، خصوصاً وزير البنية التحتية مجرم الحرب اريل
شارون، على «بناء» سد مائي فوق ارض سورية محتلة، لم تجد الخارجية الاميركية
ضرورة لانتقاد هذا المشروع، وهي بالتأكيد ستبدي رأيها فيه وليس مستبعداً ان تعتبره
خطوة «بناءة» على طريق السلام. فواشنطن تؤيد كل عملية بناء على الأرض العربية
المحتلة وتعتبر اي احتجاج عليها «عملاً ارهابياً» يستدعي تنسيقاً امنياً، بل هي مستعدة
للمشاركة في هذا التنسيق للتشدد في «مكافحة الارهاب» الا انها ترفض اي تدخل يمكن
ان يكون مفيداً في معالجة اسباب التوتر التي تفتح الباب واسعاً لما تسميه ارهاباً.
بالنسبة الى نتانياهو وحكومته هناك منطق سياسي شق طريقه لمصلحة المفهوم
الليكودي لـ «السلام». وطالما ان الولايات المتحدة تغض النظر عن المخالفات الاسرائيلية
للاتفاقات المبرمة ولمبادئ مؤتمر مدريد، فهذا يعني ان في امكان حكومة ليكود ان تمضي
في مشاريعها. عملياً تجاوز مشروع المستوطنة في جبل ابوغنيم العراقيل التي يمكن ان
تعطله او تلغيه. اما اذا اضطرت حكومة نتانياهو لتجميده «موقتاً» فانها ستستأنفه لاحقاً
ومن دون اي تغيير في خططها. وفيما اعتبرت واشنطن ان هذه المستوطنة مشروع
اعماري او عملية «بناء» لا تجوز ادانتها، الا انها ارتضت لنفسها قصر النظر حتى لا ترى
في هذه المستوطنة عبثاً بالوضع النهائي لمدينة القدس المحتلة. واذا كانت واشنطن عازمة
على مواصلة التغاضي عن التخريب الاسرائيلي لعملية السلام، فإن حكومة نتانياهو
ستمضي قدماً في بناء «سد شارون» لتنهي بذلك اي احتمال سلام مع سورية.
ولعل قصر النظر الاميركي إياه هو الذي منع واشنطن من رؤية اي بعد امني لمؤتمر
الحوار الوطني الفلسطيني. اذ ان سلطة الحكم الذاتي لا تستطيع أن تضمن الامن
بالاعتقالات والقمع فقط، وانما يلزمها ايضاً ان توجد مناخ وفاق وطني ترتكز اليه في
تطبيق سياستها الامنية ذاتها. وفي الوقت نفسه ينسى الاميركيون والاسرائيليون انهم
بالغوا في التحامل على السلطة الفلسطينية وفي السعي الى اضعافها واذلالها واظهارها
كمجرد اداة بطش في ايديهم، لذلك لم يكن امامها سوى العودة الى قواعدها باحثة عن
الدعم عند معارضيها قبل الموالين لها. ولم يعد هناك شك في ان واشنطن واسرائيل
قطعتا معاً شوطاً بعيداً في البحث عن سلطة فلسطينية بديلة من السلطة الحالية، ظناً
منهما ان هذا الخيار كفيل بحل الأزمة الراهنة التي تتطلب تنازلات فلسطينية. لكن هذا
الخيار لا يعني سوى هروب من الازمة ومزيد من الافساد لسلام فاسد اصلاً.
لا يخطئ الناطق الاميركي الصيفي – وهو بالمناسبة اكثر تهذيباً من الناطق الشتائي
– اذ يستنتج ان حكومته لا تلمس «تقدماً» بين الفلسطينيين والاسرائيليين، لأن عناصر
التقدم لم تتوفر بعد، ولم تسهم زيارة المنسق دنيس روس جدياً في ارسائها، خصوصاً
اذا كان الاميركي يتبنى حرفياً مطالب الاسرائيلي وتحليلاته واهدافه. والواقع ان
الاميركيين يتجاهلون انهم يساهمون حالياً في تعقيد المشكلة اكثر مما يعملون على حلها،
ويستدل من سوابق اميركية في الشرق الاوسط وفي مناطق اخرى انه عندما تكثر
التعقيدات تميل واشنطن الى حلول عشوائية بهدف التخلص من الازمة وليس بهدف حلها.
يمكن القول ان نتانياهو نجح عملياً في غسل ادمغة حاخامات الخارجية الاميركية، اذ
أزال منها كل الرواسب «العمالية» (المفترض انها معتدلة وعقلانية، بدليل ممارسات
شمعون بيريز في اواخر عهده!) واستطاع تدريبها لتتحرك بتوجيهاته وبذهنيته. وإلا فهل
يعقل ان ادارة اميركية لم تستطع ان تنتج خلال اكثر من سنة سوى «اتفاق الخليل»،
وكلنا يعلم الدور القذر الذي لعبه روس في هذا الاتفاق؟

عبدالوهاب بدرخان

سد اليرموك

بقلم : جمال بدوى

أصدرت الأمانة العامة للجامعة العربية أمس بيانا انتقدت فيه «بشدة» قرار الحكومة الإسرائيلية بناء سد على نهر اليرموك داخل الأراضي السورية المحتلة، واعتبرته الجامعة فصلا جديداً في مسلسل الاستفزاز والابتزاز الإسرائيلي، وأعرب البيان عن يقينه بأن الفشل سيكون مصير السياسة الإسرائيلية التي لا تقيم وزنا للشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن(!!).

●● ونحن المواطنين البسطاء، لا نعرف على وجه اليقين كيف ستفشل السياسة الإسرائيلية.. ولا الأدوات التي ستؤدى الى إفشالها(!!) هل لدى الجامعة العربية القدرة على وقف تنفيذ بناء السد داخل الأراضي السورية المحتلة؟ أم أن المسألة كلها كلام في كلام وتصريحات جوفاء لإبراء الذمة، وإخلاء المسئولية، بينما تمضى إسرائيل في سياستها العملية الى آخر الشوط؟

●● وتتضاعف مسئولية الجامعة العربية اذا عرفنا أن هناك طرفا عربيا سيشارك إسرائيل في بناء هذا السد.. وهو المملكة الأردنية الهاشمية.. لقد انكشف المستور عندما أعلن السفاح الصهيوني - شارون - بالأمس أن حكومته تفاهمت مع الأردن على تحديد موقع السد المقترح، وفي نفس الوقت أكد مصدر أردني أن حكومته تعتزم بالفعل إقامة سد تحويلي على نهر اليرموك، لكنه شدد على أن الموضوع لم يكن موضع بحث مع أي مسئول إسرائيلي، ولم يحدث أن بحثت الأردن مع إسرائيل أية خطط تتعلق بالمصالح المائية العربية، خاصة مصالح سوريا، أو فلسطين أو أي طرف عربي.

●● وفي دوامة التصريحات، وجدنا أنفسنا - نحن المواطنين البسطاء - في حيرة.. هل هناك سدان أحدهما إسرائيلي، والآخر أردني سيقامان على نهر اليرموك؟ أم أنه سد واحد ستشترك إسرائيل والأردن في إقامته؟ وأن الخلاف بينهما، ينحصر فقط، في تحديد الموقع؟

●● بالله عليكم ..دلونا على الحقيقة.. حتى تستريح نفوسنا، ونطمئن على مستقبل أولادنا وأرضنا وعرضنا.. بعد أن يصبح كوب الماء حكراً في أيدي بني إسرائيل.. وأيهما نصدق.. المصدر الأردني الذي ينفي حدوث أي تفاهم مع إسرائيل حول موقع السد.. أم نصدق المصدر الإسرائيلي الذي يؤكد أن كل شئ تمام.. وأن التفاهم قائم مع الأردن على الموقع الجديد(!!).

●● والشئ المؤلم في تصريحات الناطق الإسرائيلي قوله: إن هذا المشروع ليست له دوافع سياسية.. وأن الحديث عن الجوانب السياسية ليس واردا على الإطلاق مادامت هذه المنطقة ليست مملوكة لأحد(!!) وهو نفس المنطق الذي استخدمته الدولة العبرية منذ قيامها.. فسرقة أرض فلسطين لم تكن لها دوافع سياسية.. وطرد الفلسطينيين من ديارهم لم تكن له دوافع سياسية.. ونهب أموال العرب ليست له دوافع سياسية.. والسيطرة على ماء النيل والفرات لن تكون له دوافع سياسية (!!).

حل مشكلة مياة الفرات بالتضامن.. العربى

إذا حدث تنسيق سورى عراقى سوف يتمكن البلدان من التفاوض الأفضل مع تركيا بشأن مشكلة المياه وإذا نسق البلدان مع إيران.. فإن ذلك كفيل بإقناع أنقرة بضرورة احترام الحقوق العربية فى مياه دجلة والفرات فى إطار تضامن عربى فعلى عنوانه أن دمشق لا تقف وحدها فى هذه الأزمة. تلك هى الخلاصة المهمة التى تصل إليها دراسة الباحث السورى عبد العزيز شحادة المنصور والتى نال عنها درجة الماجستير الأسبوع الماضى من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة.

وترصد دراسة الماجستير التى أشرف عليها د. جلال معوض ود. أحمد يوسف الأستاذان بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية المشكلة بالإشارة إلى أن سوريا تعتمد بشكل أساسى على مياه الفرات التى تأتى ٨٨٪ منه من تركيا، فى حين لا تزيد قدرة الروافد السورية على ١٠٪، وتزيد معاناة دمشق بإنجاز تركيا لمشروعات مائية عملاقة مثل شرق الأناضول الذى يشغل ٩,٥ ٪ من مساحة تركيا ويستهدف بناء ٢١ سدا و ١٧ محطة توليد كهرباء.

ويشير الباحث فى دراسته التى حملت عنوان «المسألة المائية فى السياسة السورية تجاه أنقرة فى الفترة من ١٩٨٢ - ١٩٩٢» إلى أن دمشق لن تكون قادرة على مواجهة العجز المائى إلا من خلال حصولها على حقوقها المشروعة فى مياه نهرى الفرات ودجلة، كما أن أى ضخ للمياه الجوفية شمال الحدود السورية سيؤدى إلى استنزافها وانخفاض منسوبها وتدعو الدراسة هنا إلى التوفيق بين المصالح المتعارضة لدول حوض الفرات وذلك بتقليص مساحة مشاريع الرى لديها وبالذات تركيا ذات الوفرة المائية والتى تمتلك مصادر مائية بديلة وحذرت الدراسة من أن دخول سوريا إلى الخط الأحمر للعجز المائى قد يتحول إلى صراع حول مصادر المياه وحول مدى تطبيق القواعد الدولية بشأن أزمة المياه بين سوريا وتركيا انتهت الدراسة إلى أن أنقرة خالفت قاعدة حق جميع الدول المتشاطئة باستغلال مياه الأنهار الدولية، كما خالفت تركيا واجب عدم إلحاق الضرر بالغير سواء ببناء سدود ضخمة على نهرى دجلة والفرات أو بصرف مياه ملوثة فى وادى الجلاب أحد روافد نهر الفرات فى سوريا، وكذلك لم تحترم تركيا قاعدة واجب التفاوض لأنها فهمت التفاوض على أنه شروع كلى بالمفاوضات مع أن هذا المبدأ يوجب على الأطراف الدولية المشتركة فى



السدود التركية لمعاقبة سوريا والعراق

النهر أن تتصرف بحيث يكون للتفاوض معنى وليس لمجرد التفاوض، وعلى هذا النحو قطعت تركيا المفاوضات المائية اكثر من مرة دون مبرر.

وحول ادعاء تركيا أن المياه التى تتدفق من مياه الفرات ودجلة إلى سوريا والعراق بمثابة تضحية وصفت الدراسة هذا بأنه باطل ويتنافى مع كل القواعد والأعراف الدولية.

وبشأن المسألة المائية فى سياسة سوريا تجاه تركيا بصرف النظر عن الحكومة التى تحكم ترى الدراسة أنه ليس من المتوقع حدوث تغير فى سياسة تركيا تجاه هذه المسألة خصوصا أن علاقات البلدين تدخل مرحلة التعقيد نتيجة تفعيل تركيا لتعاونها العسكرى مع إسرائيل وعملياتها العسكرية فى شمال العراق وانتهاكها سيادته.

وتدعو الدراسة إلى أن تتجه سوريا فى سياستها المائية إلى ثلاثة محاور «عربى وإقليمى ودولى» لضمان تأييد الرأى العام العربى والعالمى لمساندة حقوق سوريا والعراق المشروعة وعلى دمشق أن تواجه احتمالات ضرورة توفير بدائل العجز المائى كترشيد أستخدام المياه وحدوث طفرة تكنولوجية فى وسائل الرى وتخزين المياه وتحلية مياه البحر.

رغم ذلك تستبعد الدراسة ضرورة التعاون السورى مع تركيا لإنهاء الأزمة واستخدام وسائل الضغط على تركيا من خلال تنسيق قوى مع العراق، ومحاولة إعادة تأهيل العراق وعودته إلى الأمة العربية وتفويت الفرصة على تركيا التى استغلت الفراغ الذى أحدثه غياب بغداد عن التفاعلات فى المنطقة، كما أن وجود موقف موحد لسوريا والعراق بشأن المسألة المائية من شأنه تفويت الفرصة على تركيا لاستغلال الخلافات السياسية بين البلدين للمماطلة والتهرب من التوصل إلى حل لمسألة تقاسم المياه، فضلا عن أن التنسيق السورى العراقى يشكل نواة لموقف عربى قوى.

وفى هذا السياق وحسب الدراسة يمكن للسياسة السورية أن تضغط على تركيا لحل المسألة المائية من خلال استمرار العلاقات الاستراتيجية مع إيران أو من خلال استخدام متغيرات الساحة السياسية التركية فى مواجهة الأحزاب التركية المتشددة.

تقرير
احمد عبدالعزيز

المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٥/٨/١٩٩٧

الجامعة: خطوة استفزازية لابتزاز سوريا

الأردن يتنصل من مشروع شارون لبناء سد على نهر اليرموك

في خطوة هدفها استثارة سوريا أكدت اسرائيل أنها ستمضي في مشروعها لإقامة سد مائي على نهر اليرموك، داخل الأراضي السورية المحتلة، وتنصل الأردن من المشروع ملمحا إلى أنه لن يقدم على أي خطوة تضر بمصالح طرف ثالث.

فقد أكد رعنان جيسين المتحدث باسم وزير البنى التحتية الاسرائيلي أرييل شارون أن حكومته قررت تغيير موقع السد الذي اتفق عليه في المعاهدة الأردنية – الاسرائيلية، ونقله الى المنطقة المنزوعة السلاح التي كانت تحت سيطرة سوريا قبل عدوان ١٩٦٧، والتي تطالب دمشق باستعادتها. ردة الفعل الأردنية جاءت في بيان لناطق رسمي أوردته وكالة أنباء «بترا» أكد «أن الحكومة تؤكد أنها لم يسبق أن دخلت، ولن تدخل في مفاوضات أو اتفاقات قد ينجم عنها التأثير على نتائج مفاوضات السلام الثنائية بين اسرائيل وأي من الأشقاء العرب»، وذلك في إشارة إلى سوريا التي سيقام السد داخل أرضها المحتلة.

وأكد الناطق في البيان «أن الأردن سيقوم ببناء سد تحويلي في منطقة العدسية بين الأراضي الأردنية والاسرائيلية لتحويل نصيبه من مياه نهر اليرموك الى قناة الملك عبد الله، وقد تم إعداد خطة بناء السد التحويلي والتصاميم ووثائق العطاءات لبنائه بتمويل أردني بحت».

هذا وقد وصفت جامعة الدول العربية قرار شارون تغيير موقع السد بأنه فصل جديد في مسلسل الاستفزاز والابتزاز الاسرائيلي. وقال الأمين العام المساعد محمد زكريا اسماعيل ان الفشل هو النتيجة الحتمية لهذه السياسة الاسرائيلية التي لا تقيم وزناً للشرعية الدولية، مضيفاً ان اسرائيل تهدف من وراء قرار نقل موقع السد إلى محاولة الإيقاع بين سوريا والأردن، محذرا من المخططات الاسرائيلية لنسف عملية السلام بأكملها.

المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٥ / ٨ / ١٩٩٧

مصر: تلويح بحرب مياه وسياسة جديدة تجاه أثيوبيا

القاهرة - محمد علام

بعد مضي سنوات من المشكلات المكتومة احيانا والمعلنة في احيان اخرى في العلاقات بين مصر واثيوبيا، علمت «الوسط» ان القاهرة اعتمدت سياسة جديدة لاحتواء الخلافات مع اديس ابابا. وابرز مؤشرات ذلك خلال الايام الماضية ان الرئيس المصري حسني مبارك بعث برسالة الى رئيس الوزراء الاثيوبي ملس زيناوي، دعاه فيها الى عقد اول اجتماع للجنة المشتركة المنبثقة من اتفاق وقعه الطرفان في تموز (يوليو) ١٩٩٣. وكان اجتماعها أجّل اكثر من مرة، ويعد العمل لانعقاد هذه اللجنة في مقدم اولويات السفير المصري الجديد لدى اثيوبيا مروان بدر الذي سيتوجه الى اديس ابابا مطلع الشهر المقبل، حاملاً رسالة اخرى من الرئيس مبارك الى نظيره الاثيوبي تؤكد «حرص مصر على دعم العلاقة».

ويعد اختيار بدر الذي يشغل منصب م عد وزير الخارجية ومدير الادارة الافريقية في الوزارة، احد مؤشرات الحرص على العلاقات الثنائية. كذلك اجرت القاهرة اتصالات مع اديس ابابا قبل أيام لتقديم المساعدات اللازمة لاثيوبيا، وذلك اثر اعلان مفوضية الاغاثة ومنع الكوارث في العاصمة الاثيوبية عن ان ٢,٥ مليون مواطن يواجهون خطر الموت جوعاً بسبب تلف المحاصيل الزراعية نتيجة نقص الامطار.

جدير بالذكر ان اتفاق ١٩٩٣ اكد على «استخدام مياه النيل على اساس قواعد ومبادئ القانون الدولي والامتناع عن اي نشاط يؤدي إلى احداث ضرر بمصالح الطرف الآخر في ما يخص مياه النيل».

وعلمت «الوسط» من مصدر مصري ان اتصالات مصرية اثيوبية تجري الآن في شأن اعداد الرأي الفني لتأثير مشاريع اثيوبيا المائية على امن مصر المائي. وهو الامر الجاري تجهيزه حاليا، ولفت المصدر الى انه «في حال تيقن مصر من دراسات الجدوى الخاصة بهذه المشاريع، عدم وجود اضرار تمس امن مصر المائي، فلن تمانع في اعطاء موافقتها للبنك الدولي أو حتى مساعدة اثيوبيا بالخبرة في تنفيذ مشاريع لصالح شعبها. واشار الى ان مصر ابلغت البنك الدولي العام الماضي موافقتها على مشروع اثيوبي لانشاء سدين على النيل الازرق، بعد ان تأكدت من عدم وجود آثار سلبية للمشروع. وبعد ان تثبتت من ان تصريف السدين يبلغ ٩٢ مليون متر مكعب من

المصدر : الوسط
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٥/٨/١٩٩٧

المياه سنويا، وهو ما يوازي تصريف القاهرة في يوم واحد. ويذكر ان النيل الازرق يعتبر مصدر ٨٥ في المئة من حصة مصر من مياه النيل.

غير ان المصدر المصري اضاف، «اذا جاءت نتائج الدراسة الفنية سلبية، سنرفض هذه المشاريع. وسنبلغ البنك الدولي وكل جهات المنح المحتملة لضمان عدم تمويل تلك المشاريع، باعتبار ان موافقة دول احواض الانهار شرط رئيسي لتقديم تمويل حسب الاتفاقات والقوانين الدولية» الا انه اكد «انه واثق من ان اثيوبيا لن تقدم على تنفيذ مشاريع ضارة بدول الجوار.

يمثل «الشمال الشرقي» تاريخيا بالنسبة الى مصر بوابة الموت، فمنه قدم الغزاة دوما بينما كان الجنوب يمثل بوابة الحياة، منه يتدفق النيل منذ القدم. ومنذ سنوات واجهت مصر تبدلاً في ادوار البوابات، خصوصا بعد توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل العام ١٩٧٩، واثارة اثيوبيا مسالة اعادة التفاوض حول حصص حوض النيل من مياهه. وأحيانا كانت تتوحد مهام البوابتين كحالة فريدة حين يصير التهديد بسلاح المياه.

ومنذ سقوط نظام الرئيس الاثيوبي السابق مانغستو هايلي مريام، تبني النظام الحاكم حاليا بزعامة زيناوي مطلبين في شان المياه، الاول: تنفيذ مشاريع طموحة باقامة ثمانية سدود على الروافد (النيل الازرق وعطبرة ودابوس وبارو). والثاني: اعادة التفاوض حول حصص دول حوض النهر تحت شعار «عدالة التوزيع». ومنذ ١٩٨٤ شهدت العلاقات المصرية الاثيوبية أزمات بعضها كان مكتوماً وكان الآخر معلناً. ونشا معظمها عن رفض مصر تنفيذ مشاريع الا بعد موافقتها، والتأكد من عدم اضرارها بحصتها البالغة ٥٥,٥ بليون متر مكعب سنويا من اجمالي ايراد النيل (١٠٢ بليون متر مكعب).

ولوحظ انه كلما تأزمت العلاقات المصرية - الاسرائيلية كانت اثيوبيا تجدد بقوة مطالبها. وغالبا كان يتضمن هذا الطرح هجوما على مصر بزعم وجود اتفاقية سرية لنقل مياه النيل الى اسرائيل. وتقول اثيوبيا ان «قناة السلام» لنقل المياه الى سيناء تمثل برهانا على ذلك.

وزاد من استغراب مصر انها قدمت ايضاحات عام ١٩٨٠ لحكومة مانغستو عندما اثير هذا الموضوع للمرة الاولى. واكدت انه لا يوجد اتفاق سري من ذلك القبيل، وان حديث الرئيس المصري الراحل انور السادات عن نقل مياه النيل الى القدس كان مجرد «تصريح عابر (في مجلة اكتوبر) ضمن حديث تناول احلامه لمستقبل الشرق الاوسط. ودرجت القاهرة منذ العام ١٩٩١ على تكذيب هذه المزاعم مرة او مرتين سنويا، خصوصاً انها تثار مع كل ازمة مصرية اسرائيلية، مما عزز الاعتقاد لدى الاوساط المصرية بوجود صلة بين الامرين.

وكانت آخر مرة حصل ذلك في شباط (فبراير) ١٩٩٥ حين طرحت اثيوبيا مطالبها تلك في ثنايا هجوم على السياسة المائية لمصر. وفي الوقت نفسه كشفت صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية عن وجود وثيقة عن «عقاب مصر» كانت اعدتها وزارة الخارجية الاسرائيلية. وفي نيسان (ابريل) الماضي اعلنت اثيوبيا خطة تطوير الموارد المائية من روافد النيل واقامة مشاريع تشمل انشاء ثمانية سدود خلال الـ ٣٠ عاما المقبلة لتحويل الزراعة من الاعتماد على الري المطري الى الري الدائم.

واخيراً، اعلن زيناوي نهاية الشهر الماضي «طلب بلاده من دول حوض النيل الحصول على حصة عادلة من مياه النهر»، وابداء تحفظات على المشاريع المائية المصرية (في سيناء وتوشكى). وقال زيناوي الصدد ان الأعراف الدولية تمنع نقل المياه خارج احواض الانهار حتى ولو كان ذلك داخل اراضي الدولة.

وعمد وزير الخارجية سيوم مسفين الى اتهام مصر بانها «تعمل على تصوير بلاده عدوا للدول العربية لصرف النظر عن اتفاقياتها السرية مع اسرائيل»، وقال ان هذه الاتفاقات «موثقة لدى منظمات دولية ونوقشت في اجتماع لجنة اقتصادية مصرية اسرائيلية العام ١٩٩٣ وان اديس ابابا حصلت على محضره».

وبدا من رد فعل القاهرة ان ما أثارته اثيوبيا لم يكن مفاجئاً، اذ اعتادت حصوله منذ العام ١٩٩١. واعرب الرئيس مبارك عن اعتقاده «بان اي دولة من دول حوض النهر لا يمكن ان تضر بأمن مصر او تغرق نفسها بمياه النهر». وحذر نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة المصري الدكتور يوسف والي من ان اي مشروعات لاستغلال مياه نهر النيل لن تتم من دون موافقة دول حوض النيل وفي اطارالاتفاقات الموقعة لاستغلال مياه النهر، ومنها اتفاقية العام ١٩٠٢. ولفت الى ان بلاده لم تتلق رسميا ولا وديا طلباً لنقل مياه النيل خارج حدودها سواء لاسرائيل او لغيرها.

وقال مصدر مصري رفيع المستوى لـ «الوسط» ان سياسة مصر تجاه اثيوبيا تتسم بعدم التشنج والعمل على عدم التصعيد. وعزا ذلك الى ان رئيس وزراء اثيوبيا زيناوي اوفد الى

المصدر : الوسط

التاريخ : ٢٥/ ٨/ ١٩٩٧

الرئيس مبارك في شباط (فبراير) الماضي مبعوثا هو وزير النقل والمواصلات عبد المجيد حسين (الذي كان مع الرئيس مبارك في سيارته خلال محاولة الاعتداء على حياته في اديس ابابا في حزيران (يونيو) ١٩٩٥) واكد المبعوث خلال الزيارة عدم وجود خلافات في مسألة المياه، ومع ذلك عمدت اديس ابابا بعد اسبوع من زيارة المبعوث الى تجديد مزاعمها في شأن «الاتفاق السري»، واضافت الى ذلك فتح باب التفاوض بينها ومصر حول اتفاقية جديدة لقسمة عادلة لمياه النهر. واشارت الى عدم حاجة مصر لنحو ١١ بليون متر مكعب من حصتها في مياه النيل. مستندة الى دراسة حصلت عليها من البنك الدولي مما اثار ازمة بين مصر والبنك الدولي.

وبعد اسبوع من ارسال زيناوي في ١٢ نيسان (ابريل) الماضي رئيس اركان الجيش الاثيوبي الجنرال صافان جبريت الى الرئيس مبارك «لتنقية الاجواء»، وتاكيد صافان «تطابق وجهات النظر حول القضايا المشتركة»، اعلنت اثيوبيا خطتها المائية.

وعما اذا كانت مصر تعتبر المواقف الاثيوبية «استراتيجية ام تكتيكية»، قال المسؤول المصري: انها تكتيكية.

غير ان مصر تعتمد في تعاطيها اسلوبين عكسا احساسها المبكر بمخاطر «السلاح المائي»، الاول: عسكري، تجلى في حملة الخديوي اسماعيل اواسط القرن الماضي الى اعالي النيل في اثيوبيا واوغندا لتامين منابع النيل. والثاني: سياسي، تمثل في اقامة علاقات طيبة مع دول حوض النيل.

وعلى رغم استبعاد مصر الاسلوب الاول فانه تجدر الاشارة إلى ان الرئيس الراحل السادات اكد، بعد زيارته القدس عام ١٩٧٧، استعداده لدخول حرب من اجل المياه اذا هددت مصر بهذا السلاح ■

المصدر : الحيـــاة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٥/ ٨/ ١٩٩٧

اسرائيل تؤكد مشروع بناء سد على أراضٍ سورية محتلة

■ القدس المحتلة - ا ف ب - اكدت اسرائيل امس اجراء تغيير في مشروع بناء سد على نهر اليرموك ونقله الى منطقة تطالب سوريا باستردادها.

وقال رعنان جيسين الناطق باسم وزير البنى التحتية اريل شارون لوكالة «فرانس برس» ان «مؤسسات اسرائيلية واردنية واجنبية تقوم بدراسات اولية على الموقع، قبل ان تبدأ ببناء السد».

وكان شارون قرر تعديل مشروع بناء السد على نهر اليرموك ونقل موقعه الى منطقة منزوعة السلاح تطالب سورية باستعادتها.

ويقضي المشروع الاسرائيلي الاصلي الذي وضعه رئيس الوزراء العمالي الراحل اسحق رابين ببناء هذا السد في موقع داخل اراضي اسرائيل. وهو وارد في اطار معاهدة السلام المبرمة بين اسرائيل والاردن في العام ١٩٩٤ بهدف زيادة مصادر المياه لدى الجانبين.

وكتبت صحيفة «هارتس» ان المسؤولين الاردنيين اوضحوا ان عمان قد تتراجع عن المشروع اذا اصر شارون على قراره وانها قد تطالب بإعادة المبالغ التي انفقتها على الدراسات التي اجريت على الموقع الاول.

وكان ناطق رسمي اردني أكد اول من امس ان الحكومة الأردنية «لم يسبق لها ان دخلت ولن تدخل في مفاوضات او اتفاقات قد ينجم عنها التأثير في نتائج مفاوضات السلام الثنائية بين اسرائيل واي من الاشقاء العرب».

لكن جيسين اوضح ان المشروع نوقش مع الاردن العام الماضي على اساس اعتبارات «محض «مائية وتقنية» وفقا للاتفاقات الاسرائيلية-الاردنية.

المصدر : الحـيـاة
التاريخ : ٢٥/٨/١٩٩٧

قوات راناريد توشك ان تخسر معقلها الاخير في كمبوديا

■ ممر تشونج تشوم (تايلندا) - رويتر - أكد ضابط تايلندي ان القوات الموالية للامير نورودوم راناريد رئيس وزراء كمبوديا الاول المخلوع اصبحت امس الاحد بلا ذخيرة تقريبا وعلى وشك ان تخسر معقلها الاخير في كمبوديا اذ تستعد قوات هون سين رئيس وزراء كمبوديا الثاني للاجهاز عليها. وترددت اصوات تبادل النيران ومدافع المورتر طوال الليل واشتدت صباحا حين اطلقت قوات هون سين اكثر من عشر قذائف مدفعية ومورتر على بلدة اوسماتش اخر معقل لقوات راناريد قرب حدود تايلند.

وذكر جنود تايلانديون ان قذيفتين سقطتا داخل الاراضي التايلندية وانهم اطلقوا طلقات تحذيرية للقوات الكمبودية. وقال الكابتن زون نيل من قوات راناريد لمراسل وكالة «روي» عبر الاسلاك الشائكة التي تفصل بين اوسماتش وتايلند ان بعض العناصر المتقدمة لهون سين تسللت الى داخل اوسماتش التي تتحصن فيها قوات راناريد.

المصدر : الأهـــــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦/ ٨ / ١٩٩٧

الأردن يجدد رفضه إقامة سد مشترك مع إسرائيل على نهر اليرموك بالأراضي السورية

عمان . وكالات الأنباء : جدد الأردن أمس رفضه إقامة سد على نهر اليرموك في منطقة «الحمة» السورية المحتلة، والذي تردد أخيرا أن إسرائيل عازمة على تنفيذه فيها، كما نفى بشدة ما روجته إسرائيل من أن الأردن سيشاركها في هذا المشروع.

وصرح مصدر حكومي أردني رفيع المستوى لصحيفة «الرأي» الأردنية أمس، بأن بلاده ستتراجع عن إقامة مشروع سد تحويلي على نهر اليرموك عند منطقة «العدسية» وليس منطقة «الحمة» إذا أصر إرييل شارون وزير البنية التحتية في إسرائيل على تنفيذ مشروع السد في منطقة الحمة السورية المحتلة.

في الوقت نفسه أكد منير بن منير مفوض المياه الإسرائيلي ان الأردن اتفق مع اسرائيل على بناء سد على نهر اليرموك وأوضح في تصريح نشرته صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية أمس ان مكان السد تم تحديده عند حافة ما كان يسمى قبل حرب ١٩٦٧ «بجيب الحمة» جنوب شرق بحيرة طبرية الذي أصبح بعد ذلك منطقة منزوعة السلاح بين إسرائيل وسوريا عن منحدرات أقصى الجنوب لمرتفعات الجولان السورية المحتلة.

وقال بن منير ان مفاوضا أردنيا قال لنظرائه الاسرائيليين خلال المفاوضات حول هذا الموضوع ان هذه الأرض لاتملكها اسرائيل، ولكن الجانب الإسرائيلي أصر على بناء السد في المنطقة المنزوعة السلاح.

ومن جانبه قال الدكتور فايز الطراونة وزير الخارجية الأردني إن بلاده ستعيد النظر في موقفها بالنسبة لإنشاء السد مع إسرائيل على نهر اليرموك إذا واصلت إسرائيل طرحها للمشروع على أساس بنائه في منطقة الحمة.

وأكد الطراونة ان مشروع سد العدسية الأردني على نهر اليرموك، هو مشروع أردني تمويلا وتصميما وتنفيذا، وقال: لقد رفضنا أى مشروع مع إسرائيل يمكن أن يمس أى أرض عربية أو أردنية.

وفي دمشق أكدت مصادر سورية مسئولة ان نية إسرائيل بناء مثل هذا السد في منطقة الحمة السورية المحتلة يتعارض مع القانون الدولي.

على صعيد آخر، أعلن في تل أبيب أمس أن الأردن وإسرائيل توصلا أخيرا إلى اتفاق تفاهم يقضي بترشيد استهلاك المياه المخصصة للأغراض الصناعية والزراعية في البلدين. وذكر راديو إسرائيل أنه بموجب هذا التفاهم يستخدم الأردن مياها أزيلت ملوحتها للأغراض الصناعية بدلا من المياه العذبة.

الجدير بالذكر أن الجانبين يشتركان في الاستفادة من مياه نهر اليرموك. كما تقوم إسرائيل طبقا لمعاهدة السلام بينهما بتزويد الأردن بكميات محددة من مياه الشرب ببحيرة طبريا.

كلمـــة اليـــوم

سد «شارون» على نهر اليرموك

منذ اواخر الخمسينات ومطالع الستينات دابت اسرائيل على العمل من اجل استلاب مياه الانهار العربية المحيطة بها . وكان تحويل مجرى نهر الاردن اكبر مشروع لها خلال الستينات في اتجاه تحقيق بعض اطماعها المعروفة في الموارد العربية المائية وغيرها ثم اتاح لها احتلالها لهضبة الجولان السورية السيطرة على منابع نهر الاردن كما هيأ لها احتلالها لجزء من جنوب لبنان السيطرة على نهر الحصباني وعلى ضفاف نهر الليطاني في شطره الجنوبي باتجاه المصب.

وقبل بضعة ايام عندما طرح اريال شارون وزير البنية التحتية في حكومة بنيامين نتنياهو خطة لبناء سد على نهر اليرموك في بقعة «الحمة» بالمنطقة المنزوعة السلاح جنوبي مرتفعات الجولان فقد كشف عما هو اكثر من مجرد مشروع من تلك المشروعات المعدة سلفا في مخططات اسرائيل لري عطشها الى المياه العربية والهيمنة على المنطقة.

ادعى شارون ان مشروع سد اليرموك جزء من اتفاق المياه الملحق بمعاهدة السلام مع الاردن الا ان النفي الاردني الرسمي لنية المشاركة مع اسرائيل في تشييد السد كشف زيف هذا الادعاء.. لان الموقع الاصلي لإقامة السد كان محددا في منطقة العدسية الاردنية بحيث يمكن للاردن الحصول على حصته من مياه اليرموك دون الاجتراء على حقوق سوريا وتم الاتفاق على ذلك مع حكومة اسحاق رابين رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق.

لكن حكومة نتنياهو قررت تغيير الموقع وتحريكه مسافة كيلو متر تقريبا بحيث يقام السد في «الحمة» السورية الواقعة جنوبي الجولان في مواجهة الاردن مباشرة.

والغرض من خطة شارون الخبيثة لتغيير موقع بناء السد واضح ومفضوح ويتجاوز التعلل بدواع اقتصادية.. فالحقيقة ان مبررات شارون وحكومته تحاول اخفاء الدوافع السياسية الكريهة وراءها.

اولها محاولة الوقيعة بين الاردن وسوريا في وقت ظهرت فيه اشارات تبشر بتحسن العلاقات بين البلدين الشقيقين في ظل تاكيدات عمان على حرصها على المصالح العربية.

وثانيها: ان الخطة تستهدف استفزاز سوريا وقطع الطريق على اى جهود سلمية تبذل لاحياء المفاوضات معها على اساس مبدا الارض مقابل السلام وفق مقررات مؤتمر مدريد فالموقف السوري في هذا الشأن ثابت ومستند الى الشرعية الدولية في المطالبة باستعادة كامل الاراضي السورية المحتلة مقابل السلام اما الهدف الثالث لخطة شارون فهو اضافة عقبة اخرى الى مجمل العراقيل التي دابت حكومة نتنياهو على وضعها امام مسيرة السلام في الشرق الاوسط وتسميم اجوائه السياسية وتصعيد التوتر في بقاعة الى حافة انفجار يكون ذريعة للتنصل من الالتزامات المترتبة على اسرائيل طبقا لاتفاقيات السلام المأسوف عليه.

المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ٢٦/ ٨/ ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تل ابيب: سيقام باتفاق كامل مع الاردنيين
دمشق: مشروع السد اجراء عدواني

وصف مسؤول سوري رفيع المستوى المشروع الاسرائيلي لبناء سد مائي في هضبة الجولان المحتلة بأنه اجراء عدواني من قبل حكومة بنيامين نتنياهو، ودليل قاطع على رفض الحكومة الاسرائيلية قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨ اللذين يطالبان اسرائيل بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة.

وأوضح المسؤول السوري انه طالما ان هناك قراراً دولياً يرفض الاحتلال، لا يجوز لأي دولة محتلة ان تغير معالم الاراضي التي تحتلها، لأن ذلك يعد مخالفة للشرعية الدولية، وقال ان تحديد موقع جديد لبناء سد على نهر اليرموك على ارض سورية محتلة (الجولان) واحد من الاجراءات العدوانية التي اصبحت نهجاً سياسياً لحكومة نتنياهو.

وعلى الرغم من تأكيد ناطق رسمي اردني معارضة بلاده اقامة السد في موقعه الجديد داخل الاراضي السورية المحتلة، صرح مئير بن مئير مفوض المياه الاسرائيلي بأن السد سيقام بموجب اتفاق مع الاردن، وابلغ صحيفة «هآرتس» ان مفاوضاً اردنياً قال لنظرائه الاسرائيليين «لا يمكن ان تطالبوا بذلك... ليست ارضكم» لكن بن مئير زعم ان الرد الاردني ادى الى اصرار الاسرائيليين على بناء السد في الموقع الجديد، داخل المنطقة المنزوعة السلاح وانه في النهاية «تم التوصل الى اتفاق واضح مع الاردنيين على الموقع الجديد للسد».

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر: صوت الأمة
التاريخ: ٢٦/٨/١٩٩٧

إسرائيل لن تحصل على نقطة واحدة من مياه النيل

أكد د. يوسف والي في حوار صحفي مؤخراً أجرته معه مجلة الوكالة وهي اقتصادية مستقلة تصدر باللغة الانجليزية، أن اسرائيل أو أى دولة أخرى غير مشاطئة للنهر لن تحصل على نقطة واحدة من مياه نهر النيل.

ذكر د. يوسف والي أن مصر لن تحصل إلا على حصتها المقررة طبقا للإتفاق المبرم بين دول حوض نهر النيل « ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنويا». كما أكد د. والي أن الحصة الحالية لمصر من مياه النيل كافية لسد حاجة مشروعات مصر الحالية والمستقبلية. خاصة مشروع توشكى فى جنوب الوادى أو المشروعات التى يتم تنفيذها بسيناء.

وبشأن السدود التي أعلنت أثيوبيا مؤخرا عن التزامها بتشييدها على نهر النيل بمساعدات أمريكية واسرائيلية ومدى تأثيرها بالسلب على حصة مصر من المياه أكد د. والي أن هذه السدود عبارة عن سدود على أنهر داخلية ليس لها علاقة بمصادر نهر النيل الرئيسية وبالتالي لن تؤثر بالسلب على حصة مصر السنوية من المياه.

ونفى د. والي الأنباء التي ترددت عن الاتجاه لتسعير المياه على المستوى الداخلي وبيعها سواء للمزارعين أو غيرهم مؤكدا أن هذه القضية قد حسمتها القيادة المصرية منذ سنوات حينما أكدت عدم جواز تطبيق ذلك.

وزير المياه الأردني يبحث مع شارون المشروعات المشتركة

عمان ـ ا.ف.ب ـ قام وزير المياه والري الأردني منذر حدادين بزيارة قصيرة لإسرائيل أمس أجرى خلالها محادثات مع أريل شارون وزير البنى الاساسية الإسرائيلي. وذكر مصدر أردني أن حدادين اجتمع بشارون بحضور السفير الأردني في تل أبيب عمر الرفاعي، وبحث الجانبان الآليات المشتركة الرامية إلى اعداد مشاريع تنمية وادي الأردن، كما بحثا مشروع تحلية المياه وحماية نهر الأردن من التلوث، ولم يشر المصدر إلى ما إذا كانت المحادثات قد تطرقت إلى مسألة تعديل مشروع بناء سد اليرموك، ولكنه اوضح أن اللقاء يأتي تنفيذا لما تم الاتفاق عليه في قمة العقبة بين العاهل الأردني الملك حسين وبنيامين نيتانياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي، وتأتي هذه الزيارة بعد أن جددت الأردن رفضها اقتراح اسرائيل بنقل موقع نهر اليرموك إلى أراض سورية تحتلها إسرائيل.

الأردن ينفي مجدداً موافقته على تعديل موقع سد اليرموك

اجرى وزير المياه والري الاردني منذر حدادين أمس محادثات في تل أبيب مع وزير البنى التحتية الاسرائيلي ارييل شارون تناولت مشاريع تنمية وادي الاردن ومشروع تحلية المياه المالحة وحماية نهر الأردن من التلوث.

وكان حدادين قد صرح قبل مغادرته عمان بأن الأنباء التي تحدثت عن موافقة الاردن على تعديل موقع سد اليرموك «خليط من أخبار عجيبة غريبة، ولاهدف لها سوى تعكير صفو العلاقات الأخوية المتينة بين الأردن وسوريا». كما أكد فايز الطراونة وزير الخارجية الاردني أنه« ليست لبلاده أي نيات لبناء سد على أراض تطالب بها سوريا». (أف.ب) (راجع ص ٨)

الاردن: لا نوايا لبناء سد على ارض سورية

الجبهة الوطنية التقدمية: السلام بإعادة الاراضي وتوفير الأمن للجميع

اعتبرت دمشق أمس الاول ان السلام في المنطقة يجب ان يستند الى انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة وتوفير الأمن للجميع، فيما جدد الأردن رفضه لاقتراح تل أبيب بتعديل مشروع مشترك لبناء سد مائي على نهر اليرموك من خلال نقل موقعه الى منطقة سورية محتلة.

وأكدت «الجبهة الوطنية التقدمية» في سوريا في بيان اصدرته عقب اجتماعها أمس الاول برئاسة نائب الرئيس السوري زهير شارقة «حرص سوريا على تحقيق السلام القائم على مبادئ الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة والأسس التي قامت عليها العملية السلمية وهو السلام الذي يعيد الارض ويعطي كل ذي حق حقه ويوفر الأمن للجميع»، وأضافت «ان أي سلام لا تتوفر فيه هذه المقومات لن يكتب له البقاء».

وخلال الاجتماع، عرضت قيادة الجبهة التصعيد الاسرائيلي في جنوب لبنان ورأت انه يهدف الى «افتعال الفتن وزعزعة الأمن والاستقرار في لبنان»، واستمعت الى تقرير قدمه رئيس الوزراء السوري محمود الزعبي حول المحادثات اللبنانية ـ السورية التي جرت الاسبوع الماضي وما تم توقيعه من اتفاقيات.

على صعيد آخر، أكد وزير الخارجية الاردني فايز الطراونة انه ليس لدى الاردن «أي نوايا لبناء سد على اراض تطالب بها سوريا».

من جهته اعتبر وزير المياه والري منذر حدادين ان «الاخبار التي تحدثت عن موافقة اردنية على التعديل الاسرائيلي عارية عن الصحة» مشيراً الى انها «خليط من اخبار عجيبة غريبة ولا هدف لها الا تعكير صفو العلاقات الاخوية المتينة بين الاردن وسوريا».

وقال حدادين ان الاردن «ليس طرفا في أي تفكير اسرائيلي ولم نقم بالاتفاق على أي من الادعاءات التي تناقلتها وسائل الاعلام».

وذكر حدادين أن «الاتفاق الوحيد الذي ابرم مع اسرائيل هو بناء سد تحويلي على نهر اليرموك بغية تحويل حصة الاردن من مياه نهر اليرموك. وسيكون الموقع في العدسية ولا علاقة له بالجولان المحتل». وأوضح ان «هذا السد سيقام بالكامل على اراض اردنية وتصميمه وتخطيطه وتمويله سيكون اردنيا».

وكان ناطق رسمي اردني أكد السبت الماضي ان الحكومة الاردنية «لم يسبق لها ان دخلت ولن تدخل في مفاوضات او اتفاقات قد ينجم عنها التأثير على نتائج مفاوضات السلام الثنائية بين اسرائيل وأي من الاشقاء العرب».

وذكرت صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية، ان وزير البنى التحتية اريل شارون يرغب في تعديل مشروع بناء سد على نهر اليرموك عبر ازاحة موقعه المقترح الى منطقة تطالب سوريا باستعادتها.

وكان المشروع المشترك ينص في الاساس على بناء السد على ارض اردنية واخرى اسرائيلية احتلت عام ١٩٤٨. ويهدف المشروع الذي نصت عليه معاهدة السلام الاردنية ـ الاسرائيلية في العام ١٩٩٤، الى تجميع مصادر المياه لخدمة كلا الطرفين.

يذكر ان رعنان جيسين الناطق الرسمي باسم شارون أكد ان شركات اسرائيلية وأردنية وأجنبية تجري دراسة أولية في الموقع.

(أ.ف.ب)

أمريكا تعارض بناء سد اليرموك الإسرائيلى فى الأراضى السورية المحتلة

واشنطن - وكالات الأنباء: أعلنت الولايات المتحدة رسميا معارضتها للخطط الاسرائيلية التى تستهدف انشاء سد اسرائيلى جديد على نهر اليرموك فى منطقة واقعة بالأراضى السورية المحتلة.

وأكد جيمس روبى المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية انه يجب ان يتم تحديد موقع السد بالاشتراك مع الاردن «والا يكون فى منطقة مختلف عليها» على حد قوله.

واوضح روبن انه اذا كان السد سيقام فى منطقة متنازع عليها فإن ذلك الأمر لن يساعد في بناء الثقة.

واشار روبن الى ان هناك تقارير متضاربة بشأن الموقع الفعلى الذى سيتم بناء السد فيه منوها الى ان النبأ الاصلى اوضح ان «موقع السد سيكون «في اراض مختلف عليها» وذلك في إشارة إلى الاراضى السورية المحتلة.

من ناحية أخرى ذكرت وكالة «رويتر» ان قوات الاحتلال الاسرائيلى تجرى مناورات كبيرة بالوحدات المدرعة فى هضبة الجولان السورية المحتلة

المصدر : الحيــــــــــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨/٢٩

دمشق: تعديل موقع السد يوازي استخدام القوة

☐ دمشق – من ابراهيم حميدي:

■ وصفت مصادر سورية رفيعة المستوى قرار وزير البنية التحتية الاسرائيلي ارييل شارون اقامة سد اردني – اسرائيلي في منطقة الحمة السورية، بأنه «امر خطير ومرفوض»، وساوت بين القرار و«استخدام القوة او التهديد» مستبعدة ان يصل المسؤولون في «الأردن الشقيق» الى حد الموافقة على تغيير موقع السد. وأوضحت المصادر السورية انه «امر خطر ومرفوض مجرد تفكير اسرائيل في اقامة سد في الحمة المحتلة». واضاف ان ذلك «عمل عدواني يعادل استخدام القوة والتهديد بها كما ان (قرار شارون) مخالف للقانون الدولي ولاتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩ التي تلزم دولة الاحتلال بعدم القيام بأي تغيير جغرافي وديموغرافي في الأراضي التي تحتلها». وقالت «لا نتصور ان يصل المسؤولون الأردنيون الى الحد الذي يقرّون فيه لاسرائيل باحتلالها لأي جزء من الاراضي التي احتلت بعد ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧».

الاردنية. لكن وزير المياه والري الاردني الدكتور منذر حدادين صرح امس بان وزير البنية التحتية الاسرائيلي اريل شارون ابلغه «عدم صحة ما تناقلته وسائل الاعلام اخيراً عن نقل موقع السد المائي التحويلي على نهر اليرموك الى منطقة الحمة السورية، التي تطالب دمشق باستعادتها من اسرائيل. واضاف «ان شارون اكد عدم وجود اي نشاط اسرائيلي في المنطقة المعنية، وانه لا صحة لما نسب اليه في هذا الخصوص».

وكان حدادين زار اسرائيل أول من امس وبحث مع شارون في «مسالة اعداد مشاريع تنمية اخدود وادي الاردن. ومشروع تحلية المياه المالحة وحماية نهر الاردن من التلوث». ويأتي هذا اللقاء تنفيذاً لما اتفق عليه في لقاء العقبة بين الملك حسين ورئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتانياهو قبل اكثر من ثلاثة اسابيع... واتفق خلاله على تسمية وزير المياه والري ممثلاً للاردن لهذا الغرض ووزير البنية التحتية ممثلاً لاسرائيل.

وفي واشنطن علق مسؤول اميركي على الانباء الواردة من اسرائيل بان رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتانياهو وافق على اقتراح شارون بناء السد على اراض سورية، بعد صرف النظر عن بناء السد في موقع غير متنازع عليه كان اقترحه رئيس وزراء اسرائيل السابق اسحق رابين ويبعد ميلاً واحداً عن الموقع الجديد. ورفض المسؤول الدخول في موضوع هل الارض سورية ام اسرائيلية، قائلاً «ان السد هو نتيجة للمعاهدة الاردنية - الاسرائيلية وبالتالي فان البلدين معنيان به». واكد ايضاً «ان لكل من سورية واسرائيل مصلحة في الموضوع وهما معنيتان. وموقفنا هو ان على جميع الاطراف في المنطقة اتخاذ الخطوات لبناء الثقة الضرورية للتفاوض على حل مشاكلهم». ولاحظ «ان للاردن موقفاً مختلفاً عن الموقف الاسرائيلي».

حصة الأردن

وقالت المراجع لـ «الحياة» في عمان ان اصرار اسرائيل على نقل موقع السد المحاذي للحدود الاردنية - الاسرائيلية - السورية الى ارض سورية منزوعة السلاح تحت حجج فنية وهندسية، ورفض الاردن لهذه الخطوة، «قد يؤدي الى العدول عن المشروع وطرح فكرة تخزين حصة الاردن من المياه في بحيرة طبرية بهدف ضخها من هناك». واوضحت المراجع ان موافقة الاردن على تخزين حصته الاضافية من المياه في بحيرة طبرية كمخرج للخلاف «يضع الاردن تحت رحمة الاسرائيليين في ما يخص تحصيل المياه في حال نشوب خلاف مع اسرائيل». واوضح حدادين ان الاردن انهى وضع التصاميم الخاصة باقامة سد تحويلي على نهر اليرموك ليصار الى طرح العطاءات والتنفيذ. واكد ان السد التحويلي سينفذ اردنياً في الموقع الاصلي للمشروع حسب ما جاء في معاهدة السلام الاردنية - الاسرائيلية.

كما اكد وزير الدولة لشؤون الاعلام الدكتور سمير مطاوع في تصريحات صحافية ان السد التحويلي «اردني وسيخطط ويمول من المملكة ايضاً، وذلك من اجل تحويل حصة الاردن من مياه نهر اليرموك الى قناة الملك عبدالله». وشدد على ان الاردن «لا ولن يدخل تعديلات على الحد (الموقع) المتفق عليه في المعاهدة... ولا حتى متر واحد». مؤكداً ان الاردن «لن يقبل بان يؤثر في مستقبل المفاوضات السلمية بين الاطراف العربية واسرائيل باي شكل من الاشكال».

وكان مسؤولون اسرائيليون اصروا على ان الاردن وافق على نقل موقع السد المقترح الى منطقة منزوعة السلاح تطالب بها سورية بحجج فنية وهندسية تتعلق بجغرافية الارض. لكن المراجع السياسية توقعت ان تعيد اسرائيل النظر في فكرة بناء السد في المنطقة المنزوعة السلاح التي تطالب بها سورية بسبب رفض الاردن لها. كما اوضحت ان الشركات التي سيتم الاتصال بها لتنفيذ المشروع، في حال اقراره، «لن تقبل بان تساهم في مشروع على ارض متنازع عليها... خوفاً من رد فعل سوري عسكري». ولم تستبعد المراجع ان «تقصف» سورية بالمدافع اي آليات تشرع في العمل لبناء السد على أرض تطالب بها.

وزير الري الأردني ينقل عن شارون "نفياً" لما أعلن عن المشروع

واشنطن: اسرائيل لا تستطيع التفرد باختيار مكان انشاء سد العدسية

□ واشنطن -
من رفيق خليل المعلوف:
□ عمان -
من سلامة نعمات:

■ اعربت الادارة الاميركية عن اعتقادها ان اسرائيل لا تستطيع التفرد بقرار اختيار مكان انشاء سد العدسية المقترح بناؤه على نهر اليرموك، فوق أرض سورية تحتلها اسرائيل منذ حرب حزيران ١٩٦٧. وقال مسؤول في وزارة الخارجية «نعتبر ان مكان انشاء السد المقترح يجب ان تقرره اسرائيل والأردن وان يتفقا عليه معاً، وبالاضافة الى ذلك يجب ان يؤخذ موضوع السيادة في الاعتبار لدى اختيار المكان الملائم لبناء السد.

وفي الوقت نفسه، حذرت مراجع سياسية عربية في عمان، امس، من ان تتم تسوية الخلاف بين الأردن واسرائيل على موقع سد مائي على نهر اليرموك في المنطقة الحدودية بين البلدين على حساب المصالح الاستراتيجية

المصدر : الحيـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩/ ٨/ ١٩٩٧

تشمل مشروعاً لتحلية مياه البحر الأحمر بكلفة بليون دولار

اليمن يدرس مجموعة خيارات لمواجهة أزمة نضوب الموارد المائية

□ صنعاء -
من خالد السودي:

■ تتفاقم مشكلة نضوب الموارد المائية في اليمن يوماً بعد آخر، إلى درجة أنها أصبحت واحدة من أهم المشاكل البيئية والحياتية في البلاد.

وتحاول الحكومة اليمنية أن تجد حلولاً ناجعة لهذه المشكلة التي وصفها السيد عبدالعزيز عبدالغني عندما كان رئيساً للحكومة السابقة بـ «القضية الكبرى».

وأصبح الانخفاض المتزايد لمنسوب المياه الجوفية واحداً من عوامل التدهور البيئي.

المصدر : الحيـــــاة

التاريخ : ٢٨/٨/١٩٩٧

وقال السيد عبدالقادر باجمال وزير التخطيط والتنمية اليمني أمام الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك اخيراً «ان عوامل التدهور ظهرت مع البدء باستنزاف المياه الجوفية بمعدلات عالية للأغراض الزراعية والحاجات المدنية والصناعية»، مشيراً إلى أن «تلوث المياه في المناطق الحضرية هو نتيجة قدم شبكات التوزيع وإنعدام الصيانة وتفاقم مشكلات الصرف الصحي».

وتفيد دراسات يمنية ان قضية المياه هي أخطر ما يواجه اليمن في المستقبل القريب، فيما يؤكد ماريو زيلانا الخبير في المؤسسة الدولية للتنمية ان اليمن يعتبر اكثر بلدان الشرق الأوسط معاناة في مجال النقص في المياه.

وبدأت مشكلة المياه تتفاقم إلى حد الخطر في الآبار الجوفية التي كانت تغذي مدينة تعز (٢٥٠ كلم إلى الجنوب من صنعاء) إلى درجة ان المياه لم تكن تصل إلى المنازل عبر شبكة الأنابيب إلا مرة واحدة كل ثلاثين يوماً في منتصف عام ١٩٩٦.

وتعاني مدينة حجة (١٣٧ كلم إلى الشمال من صنعاء) من نقص المياه منذ مطلع التسعينات، فيما ازدادت المشكلة في أحياء عديدة من العاصمة صنعاء.

وبحلول منتصف السنة الجارية، تم التغلب على عدد من مشاكل المياه في تعز بحفر ثماني آبار جوفية جديدة حول المدينة، فيما ظلت الأخرى معرضة للنضوب في أي لحظة.

وبحلول سنة ٢٠٠٨ يتوقع ان يتراجع نصيب الفرد من المياه في العاصمة اليمنية صنعاء، التي يبلغ عدد سكانها وفق آخر احصاء في عام ١٩٩٤ مليون ونصف مليون نسمة إلى ٨٥ في المئة من النسبة سنة ١٩٩٧. وفي هذا الصدد تنفذ هولندا مشروعاً منذ عشرة أعوام لدرس مصادر المياه في العاصمة اليمنية يشمل سبعة خيارات لتفادي خطر النضوب آخرها مشروع لتحلية مياه البحر الاحمر، الذي قد تحتاج إليه صنعاء بعد ١٣ سنة من الآن بكلفة بليون دولار.

وتتناقص معدلات انتاج المياه في اليمن، حيث وصلت في عام ١٩٩٤ إلى ١٤ مليون متر مكعب، بعد ان كانت قبل اربعة أعوام ١٩ مليون متر مكعب. وتقول تقارير لوزارتي الزراعة والكهرباء والمياه ان العجز اليومي من المياه مع الفاقد يصل إلى ٤٠ الف متر مكعب.

وتبحث الحكومة اليمنية عن حلول لهذه المعضلة التي أصبحت قضية تؤرق المواطن في اليمن بنفاد واحدة من اهم حاجاته البيولوجية.

وبغرض تعزيز وتكريس البحث عن حلول للمشكلة، انشأت الحكومة اليمنية منتصف العام الماضي الهيئة العامة للموارد المائية. ويقول عبدالله الذاري، احد خبراء الهيئة الجديدة، ان انشاء الهيئة جاء بغرض رسم السياسات وتحديد استراتيجية كاملة للحفاظ على الثروة المائية أولاً، ثم تطوير مواردها وبلورة خطط التنمية في مجال المياه إلى الواقع المعاش.

وأكد أن الهيئة ستعمل على وضع سياسات الحفاظ على الموارد المائية من النضوب وفق برنامج يساهم ويساعد على تنفيذه المواطن بشكل اساسي.

وفي حزيران (يونيو) ١٩٩٦ زارت اليمن بعثة دولية أكدت ان مشاريع تحسين المياه فقط ستكلف اليمن نحو ١٣ مليون دولار في الوقت الراهن. وأوصت كل الحلقات الدراسية التي اقيمت في هذا الجانب (آخرها في أيلول/ سبتمبر الماضي) باتخاذ خطوات تخفف من استهلاك المياه.

ويقول مسؤول في وزارة الزراعة ان الزراعة في اليمن تستهلك ٩٠ في المئة من المياه العذبة، وان وسائل الري المتخلفة تساهم في زيادة استهلاك المياه، لانها تتم في الغالب بوسائل بدائية وغير مدروسة.

ويؤكد مسؤول في مجلس الوزراء اليمني أن موضوع الموارد المائية يعتبر في صدارة مهمات الحكومة التي خصصت له باباً كاملاً في برنامجها. وقال لـ «الحياة» ان هناك قانوناً للسياسات والموارد المائية قيد الدرس وموضع اهتمام من الدكتور فرج بن غانم رئيس الوزراء.

وتستضيف صنعاء في تشرين الأول (اكتوبر) المقبل اجتماعاً للخبراء والفنيين من ثماني دول عربية بالاضافة إلى باكستان لمناقشة مشاكل الموارد المائية في اليمن والوطن العربي.

وكان الخبير الأميركي جون كلير ماتن قدم دراسة حديثة اكدت انه يتم استخراج المياه الجوفية في شكل يؤدي باليمن إلى مشارف أزمة مياه خطيرة.

شارون يخطط والأردن ينفذ فى الظلام

سد اليرموك.. آخر حلقات الاستفزاز الإسرائيلى لسوريا

فاتن صلاح الدين

سد اليرموك.. آخر حلقات مسلسل الاستفزاز الإسرائيلى ضد سوريا وموقفها الثابت المطالب بالانسحاب من الجولان ويقضى ببناء سد على نهر اليرموك فى المنطقة منزوعة السلاح التى تطالب سوريا باستعادتها وقد طرح هذا المشروع وزير البنية التحتية الإسرائيلى ومجرم الحرب الأول اريبل شارون بتحريض مباشر من رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتنياهو.

وبالطبع لم تجد الولايات المتحدة فى بناء سد مائى فوق أرض سورية أى مساس بعملية السلام، طالما أنها تتجاهل المخالفات الإسرائيلية وتفوض حكومة نتنياهو فى المضى بمشاريعها فعلياً تجاوز مشروع نفق القدس ومستوطنة جارحوما العراقيل التى يمكن أن تلغيه وعلى الرغم من التوقف المؤقت لهذه المشاريع إلا أنها ما تلبث أن تستأنف مرة أخرى تحت سمع وبصر الولايات المتحدة مما يعنى أنها ستجد التبرير المناسب لاستمرار مشروع سد اليرموك على رغم ما يلاقيه من معارضة عربية ودولية.

ومن المثير للسخرية والاستغراب معا أن تعلن إسرائيل بأن هذا المشروع تدعمه أسباب اقتصادية وسياسية بغض النظر عن أن قضية الحقوق العربية وسيادة العرب على أراضيهم هى جوهر الصراع العربى - الإسرائيلى.

استطاع نتنياهو أن يثبت يوما بعد يوم أنه أكثر زعماء إسرائيل تطرفا إذ إن هذا السد قد تم الاتفاق عليه بموجب معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل عام 1994 ليقام فى منطقة العدسية الأردنية للمساعدة فى تحويل حصة الأردن فى مياه نهر اليرموك، وكان رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق إسحاق رابين الذى أجرت حكومته محادثات سلام مع سوريا قد أمر بأن يقام السد على بعد كيلو متر أو نحو ذلك جنوب غربى المنطقة المنزوعة السلاح القديمة على أرض إسرائيلية غير متنازع عليها إلا أنه منذ تولى نتنياهو الحكم تم تعديل موقع السد عند حافة ما كان يسمى قبل حرب 1967 «بجيب الحمة» جنوب شرقى بحيرة طبرية التى كانت منطقة منزوعة السلام بين إسرائيل وسوريا على المنحدرات الواقعة فى أقصى جنوب مرتفعات الجولان ويقع هذا المكان فى مواجهة الأردن مباشرة.

كما اتضح الهدف الإسرائيلى الآخر من بناء هذا السد وهو إجبار الأردن على التخلى عن سياستها المتأرجحة بين العرب وإسرائيل وقطع الطريق تجاه أى بوادر لحدوث تقارب أردنى - سورى، خاصة فى ظل اتجاه الخطاب الدعائى الأردنى إلى تأييد الموقف السورى تجاه إسرائيل، هذا ما دفع وزير البنية التحتية فى إسرائيل شارون إلى القول بأن حكومته حددت - بالتفاهم مع الأردن - موقع السد المقترح، مما دفع الأردن بدوره إلى نفى أى صلة له بهذه الخطة الإسرائيلية وأعلن أنه سيبنى سدا تحويليا فى منطقة العدسية بين أراض أردنية وإسرائيلية لتحويل حصة من نهر اليرموك وأن الأردن سيتولى بناءه وتمويله بالكامل كما أضاف أن المملكة لا يمكن أن تعقد اتفاقات سلام مع إسرائيل تضر بمصالح الجيران أو الأطراف العربية الأخرى سواء سوريا أو فلسطين وهذا ما دفع الأردن إلى إرسال وزير المياه والرى الأردنى منذر حدادين الذى قام بزيارة مفاجئة إلى تل أبيب أمس الأول والتقى بوزير البنية التحتية الإسرائيلى اريبل شارون بحضور سفيرى البلدين للبحث فى هذا المشروع والتأكيد أن الحكومة الأردنية لم ولن تدخل فى مفاوضات أو اتفاقات يكون من نتيجتها التأثير على مفاوضات السلام الثنائية مع أى من المشاركين فى عملية السلام. وقد جاء هذا المشروع الإسرائيلى الشيطانى لتحقيق هدفين:

الأول استفزاز الموقف السورى الثابت تجاه الانسحاب من الجولان فبناء هذا السد يعنى مباشرة عدم نية إسرائيل فى الانسحاب من مرتفعات الجولان مطلقا.

ثانيا مواجهة التحركات السورية العربية والاقليمية الناجحة لجمع أوراق الضغط المناسبة لمواجهة الحكومة الإسرائيلية.

واشنطن تعارض بناء سد اليرموك الإسرائيلي

واشنطن - وكالات الأنباء: اعترضت الولايات المتحدة الامريكية امس على المشروع الاسرائيلى الخاص ببناء سد على نهر اليرموك، اكد المتحدث باسم الخارجية الامريكية رفض واشنطن بناء اسرائيل للسد على اراض متنازع عليها. كان ايريل شارون وزير البنية التحتية الاسرائيلى قد قرر تغيير موقع بناء السد الى المنطقة السورية المحتلة.

المصدر : الأحــــــرار

التاريخ : ٢٩/٨/١٩٩٧

إسرائيل تشترى مياه نهر الفرات من تركيا

كشف مسئول بوزارة الخارجية العراقية ان اسرائيل استغلت الخلاف حول مسالة تقسيم مياه نهر الفرات لتقف الى جانب تركيا للضغط على العراق وسوريا مائيا باعتبار ان مشروع اقامة سدود الاناضول سيستغل معظم مياه هذا النهر. وحذر اكرم الوترى المستشار القانوني لوزارة الخارجية العراقية من ان الوضع يزداد خطورة خاصة فى ضوء التقارير الصحفية الاخيرة التى كشفت عن ان اسرائيل قدمت اقتراحا لشراء المياه من تركيا على ان يتم نقلها بواسطة بواخر من سد اتاتورك الى اسرائيل .

مشروع سد اليرموك يتفاعل

واشنطن تعارض تغيير الموقع وموسكو اعتبرته عائقا جديدا

رأت الادارة الأميركية أمس ان تغيير موقع انشاء سد على نهر اليرموك في الاراضي السورية المحتلة لا يساعد على بناء الثقة في المنطقة بينما أعربت موسكو عن قلقها حيال المشروع ودعت تل أبيب الى عدم اضافة «عائق جديد» أمام المفاوضات مع دمشق.

وفي واشنطن، قال الناطق باسم وزارة الخارجية جيمس روبن انه «اذا تبين ان بناء السد سيكون على ارض متنازع عليها، فإن ذلك لن يكون من شأنه المساعدة في بناء الثقة التي نعتقد انها ضرورية للتفاوض على حلول للخلافات العالقة». وبعدما أشار الى ان الموقع المحدد للسد المزمع بناؤه لم يحدد بوضوح، حض روبن اسرائيل والاردن على الاخذ في الاعتبار «مسائل السيادة» في المنطقة. وتابع «اننا نجري مشاورات مع الحكومة الاسرائيلية» حول هذه النقطة. في غضون ذلك، أشارت وزارة الخارجية الروسية الى ان بناء السد «سيزيد الاجواء المتوترة أصلاً في العلاقات السورية-الاسرائيلية». وأوضحت ان دمشق ترى في المشروع «تأكيداً اضافياً للميل الحالي للحكومة الاسرائيلية الى تعزيز احتلال الجولان». وأضافت «بهذه الطريقة يقوم عائق جديد يمنع معاودة المفاوضات السورية – الاسرائيلية على اساس المبدأ الذي قبله الجميع وهو مبدأ الارض مقابل السلام». وأشارت الى ان «روسيا وبصفتها راعية لعملية السلام تدعو الحكومة الاسرائيلية الى اعادة النظر في قرارها». وكان وزير البنى التحتية الاسرائيلي آرييل شارون قرر تعديل مشروع بناء السد على اليرموك عبر ازاحة موقعه المقترح الى منطقة تطالب سوريا باستعادتها.

ونص المشروع المشترك في الاساس على بناء السد على ارض اردنية وأخرى فلسطينية احتلت عام ١٩٤٨.

(رويتر–افب)

المصدر : الحيـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨/٢٩

موسكو تطلب من اسرائيل عدم بناء سد في الجولان

□ موسكو - «الحياة»:

■ طلبت موسكو من اسرائيل وقف اعمال بناء السد على نهر اليرموك في الجولان.

وذكر الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الروسية فاليري نيستيروشكين امس الخميس ان القرار الاسرائيلي في هذا الشأن «يخلق عقبة اخرى» تعيق استئناف المفاوضات السورية - الاسرائيلية وفق مبدأ «الارض مقابل السلام». وتابع ان القرار المذكور اعتبر في دمشق تاكيدا جديداً لنهج الحكومة الاسرائيلية الرامي الى تكريس احتلال الجولان.

من جهة اخرى اعرب الناطق الروسي عن ارتياح بلاده لرفع الحصار عن بيت لحم وقال ان هذا القرار «خطوة في الاتجاه الصحيح» وانه يساعد على تخفيف التوتر في الاراضي الفلسطينية.

المصدر : الأهـــــرام
التاريخ : ٣٠/٨/١٩٩٧

روسيا تناشد إسرائيل التخلى عن فكرة بناء سد على نهر اليرموك

موسكو . عبدالملك خليل: أعرب متحدث رسمى باسم وزارة الخارجية الروسية عن قلقه ازاء عزم إسرائيل بناء سد على نهر اليرموك فى منطقة مرتفعات الجولان السورية المحتلة. وصرح نائب مدير ادارة الصحافة والاعلام بوزارة الخارجية الروسية بأن بلاده باعتبارها احد راعيى عملية السلام فى

الشرق الأوسط تناشد الحكومة الإسرائيلية اعادة النظر فى قرارها وأن تمتنع عن الاعمال التى من شأنها تعطيل المفاوضات واستئنافها مع سوريا طبقا لمبدأ «الأرض مقابل السلام». مؤكدا ان خطوة بناء السد ستزيد من التوتر بين الجانبين.

مصر عام ٢٠٠٠

بقلم : **محمد على إبراهيم**

دروس التاريخ تعلمنا المستقبل ..

حكاية سد اليرموك ونهر الأردن..

إسرائيل بدون المياه.. دولة خانقة

سعت اسرائيل منذ قيامها عام ١٩٤٨ إلى امتلاك ادوات القوة والسيطرة.. السلاح المتطور.. العلاقات الوثيقة مع الغرب تكنولوجيا الزراعة المتطورة.. السيطرة على صناعة القرار السياسى فى بريطانيا وفرنسا قبل عام ١٩٦٧ .. ثم التحكم فى امريكا ورؤسائها بعد عام ١٩٦٧ .. وحتى الان لتصبح الدولة العظمى الوحيدة فى العالم الان رهن اشارة اسرائيل .

.. لكن اسرائيل رغم مظاهر القوة البادية ولغة الصلف والاستعلاء التى تتحدث بها للاخرين وفى مفاوضات السلام وإلى ياسر عرفات ، مازالت تعانى من نقطة ضعف بالغة هى افتقارها لكميات كافية من المياه ، فمنذ الخمسينات وحتى التسعينات مازالت هذه المشكلة تؤرقها وتطيل سهادها رغم مايبدو بأنها أصبحت قوة عظمى بل ربما تتفوق على الدول الخمس النووية أحيانا كثيرة .

.. بعد قيام اسرائيل بخمسة أعوام ، قرر رئيس وزرائها بن جوريون وضع خطة سباعية تنتهى عام ١٩٦٠ (من ٥٣ إلى ٦٠) يتم خلالها تحويل مياه نهر الأردن لدى صحراء النقب التى كان بن جوريون يستهدف تحويلها إلى جنة خضراء وتكون كل مستوطنات اسرائيل المستقبلية فى هذه الصحراء .

.. والحقيقة أن الجيل الحالى لايعرف ان الصراع حول نهر الاردن كان فى نفس خطورة الصراع حول فلسطين ، وكما أصدرت الامم المتحدة قرارها الشهير عام ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين ، بعث الرئيس الامريكى دوايت ايزنهاور ، الذى كان قد تم انتخابه عام ١٩٥٢ ، بمبعوث شخصى فى شهر اكتوبر عام ١٩٥٣ لمحاولة الاتفاق مع الاطراف المعنية لتقسيم مياه نهر الأردن وهذه الاطراف هى سوريا والاردن ولبنان .

.. وسيظل التاريخ يذكر دائما موقف الرئيس جمال عبدالناصر فى هذه القضية الحيوية بل انها قضية أمن قومى وكان لتنسيقه المستمر مع الملك حسين وشارل حلو والرئيس السورى السبب الرئيسى فى أن المبعوث الشخصى للرئيس ايزنهاور (ايرك جونستون) قام بعدة جولات فى بيروت ودمشق وعمان وتل أبيب انتهت الى مايعرف انذاك بالخطة الرباعية الموحدة لتقسيم نهر الأردن حيث قسمت حصص المياه على الدول الاربع المشتركة فى الحوض طبقا لطول النهر فى أراضيها وعدد السكان وبالتالى حصلت اسرائيل على حوالى ٤٠٠ مليون متر مكعب سنويا فى المياه كانت نسبتها ٣٧٥ من نهر الاردن و٢٥ من نهر اليرموك ، بينما حصلت الاردن على ٧٢٠ مليون متر مكعب مياه سنويا من حوض نهر الاردن وسوريا على ١٢٣ مليون متر مكعب ولبنان على ٣٥ مليون متر مكعب ، وهنا لابد أن نأخذ فى الاعتبار ان مياه الحوض كانت تقدر بـ١٢٨٧ مليون متر مكعب فى هذا الوقت لكن اسرائيل والدول العربية رفضت الموافقة على هذه النسب وبالتالى فشلت خطة جونستون فى ارساء اتفاقية دائمة للمياه بين الدول المشتركة فى حوض النهر حيث طمعت اسرائيل فى نصيب اكبر يتفق مع اغراضها التوسعية ورفضت الدول العربية الثلاث إنقاص حقوقهم المائية

لهذا الحد ، وهكذا ظل الصراع دائرا على مخصصات حوض نهر الاردن منذ ذلك الوقت ، أى أن قضية مياه نهر الأردن هى فى نفس عمر القضية الفلسطينية .

.. مشروع آخر تباحث فيه السوريون والأردنيون فبعد تعثر الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٦١ شعرت دمشق أنه لو قامت حرب فى المنطقة ربما ستفقد مواردها من المياه لذا اتفقت الدولتان على إقامة سد على نهر اليرموك فى سوريا وبالتحديد فى هضبة الجولان التى تحتلها اسرائيل الان .

.. شرعت الدولتان عام ١٩٦٦ بتوقيع الاتفاقيات والخطط لتنظيم وتحديد ماستحصل عليه كل دولة ونسبة الفاقد من المياه ونسبة المخزون وراء السد ، وطلبت سوريا الاستعانة بخبرة مصر فى بناء السد العالى فى تشييد السد الجديد وبدأ الحفر ووصلت المعدات من الاتحاد السوفيتى السابق .. وفجأة قامت طائرات السلاح الجوى الاسرائيلى بقصف عنيف مركز لمواقع المشروع .. ولم تمت الفكرة .

.. ومع دوران عجلة السلام مع الفلسطينيين (أوسلو) ومع الاردنيين ، ارادت اسرائيل عزل سوريا مائيا والضغط عليها حتى تجلس إلى مائدة المفاوضات وهى مرغمة مجردة من أى ميزة ، أيضا اسرائيل مسكونة بالخوف من الجفاف ولعل السبب الرئيسى فى تصلفها وكبريائها وتعنتها فى مفاوضات السلام هو خوفها من المستقبل فهى تحصل على ٥٥٪ من احتياجاتها المائية من الاراضى التى احتلتها بعد حرب ١٩٦٧ (الضفة والجولان) وكان الهدف الاساسى من احتلالها هو الحصول على المياه ولو أعادت هذه الاراضى فمن أين تحصل على المياه .

.. الا أن الأمر الخطير حاليا هو ما اتفقت عليه الاردن واسرائيل – بعد السلام – حيث أكدت عمان وتل أبيب على ضرورة اقتسام مياه نهرى الأردن واليرموك (بشكل منصف) واستبعاد سوريا رغم أنها الدولة الرئيسية التى تمد نهر اليرموك بمياهه ، وأعلنت اسرائيل ببجاحة انها ستقيم سدا على نهر اليرموك فى هضبة الجولان والمحتلة ، وأن هناك اتفاقا اردنيا اسرائيليا فى هذا الصدد ، وهو اتفاق يعنى ثلاث مشاكل رئيسية للعرب .

– اولا : إقامة السد فى الجولان المحتلة يعنى أن الأردن تعترف بسيادة اسرائيل عليها رغم انها أرض محتلة ، كما أن موافقتها على التعاون مع اسرائيل في مشروع كان فى الاساس مع سوريا عام ١٩٦٦ ، عام ١٩٨٧ يؤكد أن الاردن أصبحت تهتم باسرائيل اكثر مما تهتم بالعرب .

– ثانيا : الأردن نفت ان يكون هناك إتفاق بينها وبين اسرائيل على إقامة السد فى الجولان وقالت ان الاتفاق كان فى مكان اخر على نهر اليرموك ، وهذا لايغفر للأردن لانها تعتدى على حق دوله عربية رئيسية (سوريا) فى النهر ، وهى فى ذلك تشبه اسرائيل فى الاستهتار بالقوانين والمعاهدات الدولية ورفس الاعراف والمعاهدات .. بل وابسط شىء حقوق الجوار ، وفى ذلك فإن الأردن لاتختلف كثيرا عن تركيا التى تغتصب مياه العرب علنا وتخترق حدودهم كل يوم بجحافل جرارة .

– ثالثا : اعلان اسرائيل إقامة السد في هذا المكان تأكيد على تكريس الاحتلال لهضبة الجولان ومعاملتها على أنها أمر واقع كما تطوع بذلك الكنيست هذا العام .

.. ان اسرائيل والأردن في إتفاقهما على سرقة مياه نهر اليرموك يعيدان إلى الأذهان مقولة عبدالناصر الخالدة عن وعد بلفور الذى سمح بقيام اسرائيل عندما قال «لقد اعطى من لايملك وعداً لمن لايستحق» .

.. والان فان الجامعة العربية مطالبة بالتصدى لهذه المشروعات المستقبلية التى تستهدف تكريس الاحتلال وفرض الأمر الواقع

.. وإذا كانت اسرائيل تعتقد أنها دولة عظمى لتحكمها فى القرار الأمريكى وسيطرتها على واشنطن وامتلاكها للاسلحة النووية ، فان العرب يملكون أشياء كثيرة يستطيعون من خلالها إظهار القوة أو التلويح بها ، هذا طبعا بشرط الا يكون هناك أتفاقيات تعاون ثنائى بين اسرائيل ودول عربية من وراء ظهر العرب ..

.. أن مصر اتخذت مواقف كثيرة - رغم الضغوط وانفراد قطب واحد بالعالم تظهر أن العرب ليسوا مسيرين فى علاقتهم مع اسرائيل ، فقد رفضت مصر مثلا التوقيع على معاهدة الاسلحة الكيمائية رغم توقيعها على معاهدة الاسلحة النووية ، وهو موقف يحسب لها بلاشك .

.. فموقف مصر يوضح انه حتى لو لم تكن الدولة العربية قادرة على امتلاك الاسلحة النووية ، فإن بوسعها واستطاعتها التصدى لجهود اسرائيل للاستحواذ والانفراد بهذه القدرات .

.. هناك دول عربية غرقت للأسف فى احلام السلام رغم التعنت الاسرائيلى الواضح فى المفاوضات ورفضها لكل الصيغ والمعاهدات والاتفاقيات ، والمطلوب من مصر الزعيمة أن تعيد التوازن إلى علاقات الدول التى طبعت مع اسرائيل - كما تفعل هى - وأن تزيل الصدأ عن كثير من الاسلحة التى يملكها العرب وطواها النسيان وهى اسلحة لو استخدمت بتنسيق وشكل جماعى لكان تأثيرها هاما وأهمها المقاطعة وموارد المياه ومحاصرة دعوات التطبيع ولابأس من استكشاف نوايا حكومة ايران الجديدة اذا كان مظهرها كمخبرها فلامانع من تعاون اقليمى سورى - مصرى ايرانى ..

.. لقد جربنا كل وسيلة مع اسرائيل منذ عام ١٩٤٨ وحتى الان ووجدناها تتحدث بلغة واحدة وطالما اننا لن نحاربها بحكم السلام الذى نحترمه ، فلاأقل من ان نجعل لغتها خاوية ومفرداتها جوفاء .

المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١/٩/١٩٩٧

مشروع الجنرال إيريل شارون لإقامة سد إسرائيلى على نهر اليرموك فى الأرض السورية المحتلة فى هضبة الجولان، بزعم انه جزء من اتفاق المياه بين الاردن وإسرائيل، هو احدث حلقات التآمر الإسرائيلى ضد سوريا لسرقة المياه العربية بعد أن تم احتلال الارض. مثل هذا المشروع المشبوه هو رصاصة الرحمة الحقيقية فى عملية التسوية السياسية.. وربما يكون إيذانا بحرب جديدة من المنطقة.

مياه اليرموك .. معركتهم القادمة

ومرة إخرى، وربما لن تكون الأخيرة، يعود ويتجدد الصراع على مصادر المياه فى ذلك المربع السورى الفلسطينى الاردنى الإسرائيلى. وخلال العقود الخمسة الاخيرة كانت قضية المياه هى واحدة من اهم المشاكل مع إسرائيل، دولة الاحتلال.. والآن، وبعد أن تم توقيع اتفاقات سلام بين إسرائيل وكل من الاردن والسلطة الفلسطينية، تبرز قضية المياه بإعادة الحديث عن سد اليرموك.

ولعل احدا لم يصدق المزاعم التي روج لها الجنرال المتطرف إريل شارون عندما حاول ان يدق إسفينا فى العلاقات السورية - الاردنية باعلانه ان السد المقرر اقامته على نهر اليرموك هو جزء من اتفاق المياه بين إسرائيل والاردن، والمنبثق عن معاهد السلام الموقعة بين الجانبين فى أكتوبر عام ١٩٩٤. او مزاعمه الرخيصة بأن موقع السد قد تحدد فى الاتفاق الإسرائيلي - الاردنى وفقا لاختبارات هيدرولوجية وفنية.

وإسرائيل تعلم جيدا مدى حاجة الاردن الشديدة الى المياه. وإسرائيل تدرك جيدا ان اقامة سد اليرموك على الارض السورية معناه الحقيقى انه تكريس حقيقى للاحتلال الإسرائيلى للجولان، وانه استفزاز للمشاعر السورية الوطنية المستمسكة بحقها الكامل فى أرض الجولان، وان الاحتفاظ بالاراضى السورية المحتلة. وسرقة المياه ليس من شانها إلا اشاعة اجواء التوتر في المنطقة، ويقعها الى كوارث وحروب قد يصعب التنبؤ بنتائجها.

بنيامين نيتانياهو وشارون وكل زعماء التطرف في إسرائيل يدركون جيدا ان الجولان لابد أن تعود إلى سوريا عاجلا أم آجلا، لان ذلك تؤيده قرارات الشرعية الدولية وجميع دول العالم، حتى أن الحكومة الإسرائيلية السابقة قد توصلت مع سوريا إلى اتفاق على الانسحاب من الجولان مقابل السلام فى خلال المفاوضات السورية - الإسرائيلية في واشنطن، وهذه الوثائق مودعة لدى الجانب الامريكي. ثم ان إسرائيل تدرك ان مشروعاتها لن ترى التنفيذ العملى، لان سوريا لا يمكن ان تقبل التنازل عن جزء من اراضيها ايا كان الثمن، ومهما كلفها ذلك من تضحيات. والهدف إذن من مثل هذه المشروعات هو ابتلاع الجولان كله، وذلك من خلال خلق ظروف جديدة وخطيرة مشحونة بالتوتر لإبعاد اية جهود تبذل لتحقيق السلام.

وحسنا فعلت الحكومة الاردنية حينما لم تبتلع الطعم الإسرائيلى المسموم عندما جددت رفضها اقامة سد اليرموك فى منطقة الحمة السورية المحتلة، وحسنا كان تاكيد وزير الخارجية الاردنى أن بلاده ستعيد النظر فى موقفها بالنسبة لإنشاء السد مع إسرائيل على نهر اليرموك اذا واصلت إسرائيل طرحها للمشروع على اساس بنائه فى منطقة الحمة السورية، وقال إن الاردن قد رفض ويرفض اى مشروع مع إسرائيل يمكن ان يمس اى ارض عربية أو اردنية.

المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ / ٨ / ١٩٩٧

إحسان بكر

خطورة الأزمة تتمثل فيما أكدته الحكومة الإسرائيليين من اصرارها على بناء سد اليرموك الإسرائيلى الجديد داخل الاراضى السورية المحتلة، وذلك رغم الرفض الاردنى الرسمى لتلك المشروعات، ورغم الاحتجاجات السورية والعربية على تلك الخطة. بل ان صحيفة «هاآرتس» الإسرائيلية قد نقلت منذ ايام عن مفوض المياه الإسرائيلى قوله ان إسرائيل ستواصل استعداداتها لتنفيذ اعمال الحفر الخاصة بالسد، وكل هذه الاقوال تشير الى ان إسرائيل انما تريد توجيه رسالة الى القيادة السورية مفادها عدم اعتزامها اعادة تلك الهضبة للسيادة السورية.

يتزامن كل ذلك مع ما اعلن منذ ايام على لسان مصدر اردنى أن مشروع سد الوحدة المشترك بين الاردن وسوريا «سد المقارن» لم يلغ، ولكن جرى تعليقه فقط وكانت سوريا والاردن قد وقعتا على اتفاق فى عام ١٩٨٧ . وقبل توصل الاردن الى توقيع الاتفاق مع إسرائيل فى أكتوبر عام ١٩٩٤ . لاقامة «سد الوحدة بين سوريا والاردن على نهر اليرموك فى منطقة «أم المقارن» الحدودية بتكلفة ٤٥٠ مليون دولار وبتحويل من البنك الدولى غير ان العمل تعرض عدة مرات لعمليات تاجيل، ثم اوقف فى نهاية العام نفسه بحجة الخوف من ان تقوم إسرائيل بقصفه لاعاقة بنائه.

اضاف المصدر الاردنى ان تعليق المشروع مع سوريا مرتبط بتكلفة بنائه العالية، ولاسباب تتعلق بتنفيذ اولويات تامين المصادر المائية، واقامة السدود الفرعية الجديدة داخل الاردن، وشدد المصدر الاردنى على انه ليس من حق إسرائيل التدخل فى مسألة مشروع بناء سد الوحدة مع سوريا باعتباره مشروعا عربيا، لكنها فقط معنية بحصتها من مياه نهراليرموك البالغة ٢٥٠ مليون مترمكعب سنويا.

يبقى ان نقول ان الحذر واجب، والتحرك العملى السريع مطلوب فى هذه اللحظات. فالخطة الإسرائيلية تستهدف سوريا بالدرجة الأولى، وقطع الطريق على اية جهود لاحياء مفاوضات السلام التى اصابها الشلل الكامل.

ان السفاح الإسرائيلى ابريل شارون يخطط لتسميم الاجواء بين دمشق وعمان، ويهدف الى الى وضع اليد بالكامل على المياه العربية، والقضية تحتاج الى عقد لقاء سورى ـ اردنى على أعلى المستويات لاحباط المؤامرة قبل ان توضع موضع التنفيذ.

المصدر : أكتوبر
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/٨/١٩٩٧

رؤيـــة تركيـــة

للنزاع حول مياه الفرات ودجلة

برغم كثرة ما كتب ونشر حول موضوع المياه في الشرق الأوسط ، فإن وزارة الخارجية التركية أصدرت منذ حوالى شهر كتابا شاملاً يتضمن الرؤية التركية (الرسمية) للنزاع حول المياه ، لأن (معظم ما كتب لم يعبر عن وجهة النظر التركية) على حد قولها ، وإنما (كان يعبر عن وجهة نظر الدول المشاطئة لهذين النهرين قرب مصبهما، لاسيما سوريا والعراق) .

■ ولم تغفل الخارجية التركية ذكر إسرائيل ، التى هى أيضًا (دولة أخرى فى الشرق الأوسط لها مشاكل متعلقة بالمياه) . وأكدت على توضيح الخبراء الدوليين بأن (الأراضى المحتلة خاصة الجولان والضفة الغربية ، لها أهمية حيوية لإسرائيل) وأن (إسرائيل تسيطر على روافد نهر الأردن ، كما تستخدم مصادر المياه الجوفية بالضفة ، والتى تمدها بـ ٤٠٪ من احتياجاتها السنوية) ، حسب ماجاء فى دراسة لرافائيل ايتان فى عام ١٩٩٠ .

وقالت : إنه (إذا فقدت إسرائيل سيطرتها على هذه الأراضى من خلال مفاوضات السلام ، فإن هذا سيؤدى إلى حرمانها من مصادر المياه) !

ولذلك ، فإن (المسئولين الإسرائيليين يصرحون علنًا بأن هذه المصادر المائية لاغنى عنها لإسرائيل) ، وهو ما يشكل (عامل حسم فى الصراع بينها وبين جيرانها العرب) !!

□ تصر تركيا على اعتبارها دولة (تفتقر إلى الموارد المائية) وتعتبر (العراق أغنى من تركيا من حيث مصادر المياه) !!

المصدر : أكتوبر
التاريخ : ١٩٩٧/٨/٢١
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وهي بذلك لم تتعرض لذكر نهرى « سيحان » و « جيحان » في الدراسة ، حيث يوجد فائض من المياه فيهما يصل إلى حوالى (١٦) مليون متر مكعب يوميًا .

■ وبسبب هذا الفائض كان مشروع ماسمى بـ « أنابيب السلام » ، والذى يقضى بـ (بيع) المياه التركية إلى الدول المجاورة ومنها إسرائيل ، وذلك عن طريق خطين للأنابيب : أحدهما غربى ، ويتضمن (حسب دراسة مائية للمشروع أعدتها الحكومة التركية ، ووزعتها) تحويل المياه من اتجاه مجرى نهر « سيحان » عند سد « سيحان » قرب أضنة ، وتحويل مياه « جيحان » عند سد « أسلانش » إلى « عثمانية » عبر نفق إلى مدينة « بهجة » ثم جنوبًا إلى مدينة « حلب » السورية وحماة وحمص ثم ارتفاعًا إلى الهضبة بين دمشق و عمان في الأردن ، ثم يستمر إلى مدينة « تبوك » في السعودية ، ثم إلى جدة ومكة المكرمة وينبع ، ويبلغ طوله ٢٦٥٠كم .

أما خط الشرقى فيتبع مسار الخط الغربى حتى مدينة حماة السورية ثم ينفصل حتى خليج عمان ومسقط ، وطوله ٣٩٠٠كم .

■ وباعتراف « نيكاتى اوتكان » الذى كان الممثل الشخصى للرئيس الراحل التركى « تورجوت اوزال » صاحب الاقتراح ، فإن النهرين « متميزان بوفرة مياههما !! » وكان المشروع يضم أيضًا (إسرائيل) في مسار الخط الغربى للأنابيب .

وكانت شركة أمريكية هى « براون آندروث » قد قامت بدراسة الجدوى ، بتكاليف إجمالية تصل إلى (٢١) مليار دولار ، بفترة تنفيذ (١٠) سنوات ، وعمر افتراضى (٥٠) سنة .

وبذلك تكسب تركيا حوالى (٢) مليار دولار سنويًا من بيع المياه ، كما جاء في بعض النشرات الإعلامية للدول الغربية ومنها الولايات المتحدة الأمريكية .

■ وربما كان هذا هو السبب في اعتبار مشكلة الفرات (مشكلة مصطنعة) كما جاء في الدراسة التركية (الرسمية) الأخيرة ، وأن هناك (طريقة معقولة للتغلب على الصعوبات بشأن نقص المياه ، لكن الـدول المشاطئة تحول دون ذلك لسبب يستعصى على الفهم) « صفحة ٩ » !

والحل الذى تراه تركيا ، هو في (السدود التى أقيمت حتى الآن من قبلها ، والتى سوف تقيمها على نهرى الفرات ودجلة) مما سيوفر (إمدادات « منتظمة » في المياه إلى جيرانها) وبالتالى (لن يشعر جيران تركيا بآثار جفاف محتمل)

■ أما مايسمى بـ«الحقوق المكتسبة» لدول حوض الفرات ودجلة .. فلتركيا وجهة نظر مختلفة :

« فالعراق » يؤكد أن له « حقوقًا مكتسبة » فيما يتعلق بنظام الرى التاريخى منذ آلاف السنين ، ولا يحق لدولة انتزاع هذا الحق منه ، ولذلك فقد اتهم تركيا بانتهاك « القانون الدولى » أثناء ملء خزان سد أتاتورك : لأنه (قلل) من حصة المياه الواردة إليه ، و « سوريا » تزعم (في رأى الدراسة) لأن لها « حقوقًا مكتسبة » ترجع إلى عهود سحيقة ، وأن الفرات ودجلة يعتبران مجريين مائيين دوليين ، لذلك لهما موارد مشتركة وأن النزاعات يجب أن تتم من خلال هيئة دولية ، بوجود مراقبين دوليين .

■ وتحتج الدراسة بأن « نظرية الحقوق المكتسبة » وحدها في رأى عدد من الباحثين ، ليس لها أهميـــة كبيرة ولذلك ، فإن « الحقوق التاريخية المكتسبة التى تدعيها سوريا والعراق على وجه الخصوص ، غير كافية عند التوصل إلى تحديد الاستخدام العادل للنهر العابر للحدود » !! (صفحة ٢٣) .



الكتاب الذى يتضمن وجهة النظر التركية الحديثة جدا!!

وأن « مفهوم الحقوق المكتسبة » الذى ينادى به العراق هو (ادعاء) يستخدم لحمل تركيا على تصريف كمية أكبر من المياه !

كما أن « مفهوم الموارد المشتركة » الذى تنادى به سوريا ، لا يلقى تأييدًا واسعًا بين أعضاء لجنة القانون الدولى ، الذى تصف تركيا قراراتهـا بأنها (ليست ملزمة قانونًا) !! وعلى ذلك : فإن (الاتجاهات السورية والعراقية المتعلقة بملء خزان سد أتاتورك لاسند لها على الاطلاق) !- فى رأى تركيا !

□ ذكرت الدراسة التركية مسـألة النزاع حول (نهر العاصى) الذى ينبع من لبنان ويمر بسوريـا ويصب فى البحـر المتوسـط فى اقليم « هاطاى » الذى كان يسمى (اقليم اسكندرون) قبل أن تهديه فرنسا أثناء احتلالها لسوريا ، إلى تركيا ، فهو اقليم سورى فى الأصل وكان يسكنه ربع مليون مواطن وتحتج تركيا الآن بأن سوريا تستغل ٩٠٪ من إجمالى ايراد النهر :

وتناست الدراسة التركية مع ذلك (نهر قويق) الذى ينبع فى تركيا ، وقامت تركيا بتحويل مجراه فى نهاية الأربعينيات ، بعد أن كانت محافظة حلب السورية تعتمد عليه تمامًا فى الرى !

■ الدراسة جاءت ناقصة ، رغم أن التمهيد لها ذكر أنها دراسة تحاول سد النقص فى الـدراسات التى صدرت قبـل ذلك وبـدلاً مـن الاستفاضة فى أسباب النزاع الحقيقية ، أفرد الكتاب جزءًا كبيرًا منه - للنزاعات حول المياه فى أنحاء العالم ، خاصة حول الأنهار الكبرى العابرة للحدود ، فى آسيا (نهر الجانج) المقدس ، وفى أمـريكا بين الولايات المتحـدة والمكسيك ، وفى أمريكا الجنوبية وفى أفريقيا !

□ وربما لكى نعرف أن فى العالم مشاكل مماثلة لما يحدث عندنا ، فى الشرق الأوسط !! فلا داعى للمغالاة فى تصوير الأزمة الخانقة الناتجة عنها !!

أ . ج

المصدر : أكتوبر

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨/٢١

حوار الأفكار

سد اليرموك

يتصور كثيرون أن إسرائيل تحاول إدخال العرب - على وجه العموم .. والسوريين - على وجه الخصوص فى متاهة جديدة بعد حكاية سد نهر اليرموك الذى أعلن بنيامين نيتانياهو أنه وافق على تعديل موقعه - بناء على مقترحات أريل شارون وزير البنية التحتية في الحكومة الإسرائيلية - وبنائه فى المنطقة المنزوعة السلاح تحت هضبة الجولان بدلا من منطقة « العدسية » الأردنية .

ومبعث هذا التصور أن بنيامين نيتانياهو لم يبذل أى جهد يذكر منذ اللحظة الأولى التى تولى فيها رئاسة الوزارة الإسرائيلية لإخفاء نواياه الحقيقية لتدمير كل اتفاقيات السلام على كل الجبهات .. فكل قراراته وكل خططه وكل ممارساته تفضحه ..

لكن الحقيقة أن إسرائيل تريد أكثر من ذلك .. تريد أكثر بكثير من إيقاف قطار السلام وزرع العقبات والألغام فى مسيرته .. تريد المياه العربية !

وليس سد نهر اليرموك إلا فصلا فى مسلسل التعطش الإسرائيلى لمياه العرب ، والذى بدأ بتحويل مجرى نهر الأردن .. ثم السيطرة على منابعه بعد احتلال هضبة الجولان .. وبعد ذلك السيطرة على نهر الحصبانى وضفاف نهر الليطانى بعد احتلال جنوب لبنان .

يؤكد هذه الحقيقة أن كل إدعاءات إسرائيل فيما يخص رغبتها فى الاحتفاظ بهضبة الجولان لأسباب تتعلق بأمنها .. ادعاءات مردودة عليها .. فمستوى التكنولوجيا الحديثة التى تملكها الولايات المتحدة ومن ثم إسرائيل .. تستطيع أن تحمى أمن إسرائيل تماما ، وتكشف عن أى نوايا هجومية تجاهها بوقت كاف فيما لو عادت الجولان إلى سوريا .

يؤكدها أيضا إصرارها على احتلال جنوب لبنان .. مع أنها أعلنت أكثر من مرة أنه ليس هناك خلاف حقيقى بينها وبين لبنان .

ولا ينفى هذه الحقيقة ما أعلنه أريل شارون مؤخرا عن عدم وجود أى خطة إسرائيلية لبناء سد اليرموك على أرض سورية محتلة .. وأكبر الظن أن ما أعلنه شارون لا يخرج عن كونه مناورة إسرائيلية قبل زيارة مادلين أولبرايت للمنطقة .

إسرائيل تريد المياه العربية .. إسرائيل تخطط لذلك .. وعلينا أن نتعامل مع هذه الحقيقة قبل فوات الأوان !

إسماعيل منتصر

السياسة x برشاقة

ماذا قال الخبراء فى قضية المياه ؟

ويبقى فى النهاية ، ما رأى الخبراء فى قضية المياه واحتمالات قيام حرب للمياه !

لقد دعا المركز الاستراتيجى نخبة من الخبراء من الضالعين فى قضايا المياه والمتابعين لتطورات الموقف وممثلين من وزارة الخارجية والرى والهندسة .

ولقد كانت المناقشات ثرية ، وغنية بالتفاصيل والمعلومات التى تدل على تمكن المشاركين من القضية المطروحة أمامهم .

وأعلن الدكتور حسن أبوطالب قبل فتح باب المناقشة أن هناك نقطتين رئيسيتين ، الأولى أن هناك مجموعة من التطورات الإقليمية والدولية تفرض البحث عن منظور جديد للسياسة المصرية فيما تتعلق بالقضايا المتعلقة بالمياه ، النقطة الثانية تنطلق من ضرورة إعادة النظر فى دور الدولة المصرية ومؤسساتها الرسمية وغير الرسمية فى التعامل مع هذه القضية .

وقد استعرض الخبراء القضية من جوانب متعددة وكانت البداية فى تحديد أبعاد حوض النيل الذى يخترق أفريقيا والتى يبلغ عدد سكانها ١٢٪ من سكان العالم بينما المياه المتاحة لها هى ٨٪ من المياه فى العالم .

واتفق الخبراء على أن من المبادىء الثابتة هو أن بلدان المنبع وبلدان المصب تتمتع بنفس الحقوق ، وأنه ليس من حق بلدان المنبع أن تتصرف فى مياهه من تلقاء نفسها فى أهل المصب وإن تلوا ركزوا على القضايا الفنية لمياه النيل تأكيدا لما أعلنه الراحل عبدالهادى راضى وكيل الأشغال من أنه لا تسييس فى المياه الأمر الذى دعا الدكتور عبدالملك عودة إلى التأكيد على أنه لا يمكن تجاهل الجانب السياسى فى قضية المياه لأنها تتعلق بعلاقات بين الدول والشعوب .

ولكن تبقى هناك صعوبات سياسية وظروف اقتصادية تواجه بعض الدول الأفريقية .. ومن هنا كان التحرك الإقليمى حتمية يجب استمرارها .

ويقول الخبراء : إنه أمام هذه الصورة من الضرورى أن نعمل على تأمين احتياجاتنا ، والأهم من ذلك مواجهة التحديات الجديدة وهى تدخل الدول الأوروبية والبنك الدولى وإنشاء آلية جديدة من البنك الدولى لربط الاقتصاد بالمياه ، وكيفية حدوث تعاون إقليمى بشأن المياه وهو الأمر الذى تنبهت له وزارة الخارجية المصرية من البداية وتسعى للتعامل معه لأن الأمر فى غاية الخطورة وسوف تتزايد خطورته فى المستقبل وهذه التحديات فى محصلها نابعة من آليات النظام العالمى الجديد .

المصدر : نصف الدنيا

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٨/٣١

ومن خلال المناقشات ظهرت نقطتان هامتان وهما : خطورة التدخلات الخارجية فيما يتعلق بالمسائل المرتبطة بمياه النيل وتأثير هذا على المصالح المصرية . والنقطة الثانية هي اهمية المشروعات المتكاملة لتحسين نوعية المياه لأن المسألة ليست تنمية فقط .

وهنا أثار الدكتور عبدالملك عودة - انطلاقا من نظرته السياسية للقضية - فهو يدعو إلى ضرورة التفكير تفكيرا جديدا في موضوع مياه النيل بالنسبة لفترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة ، فمعظم الدول الواقعة على حوض النيل متحالفة مع امريكا ، وتستند إلى منطق المؤسسات الدولية وتستند إلى منطق القوة في الجمعية العامة للأمم المتحدة ولذا يجب التحرك وأن لا ننتظر حتى تقع الواقعة ونأخذ المبادرة ، وأن نعي بمفهوم الأمن القومي اننا سنهدد في العشرين سنة القادمة في ظل الاطارات الدولية القائمة ومجلس الأمن والتدخلات الدولية الظاهرة منها والخفية .

ومن هنا فنحن مطالبون بأن نعد سياسة بعيدة المدى آخذة في الاعتبار العوامل المتعددة التي ذكرها الخبراء والتي يقول ممثلو الخارجية في هذا الاجتماع ان هذه قضية غير خافية عنا !!

إنجي رشدى

إسرائيل تسرق مياه العرب وتبنى سدا على الأراضى السورية المحتلة!

تلقت جامعة الدول العربية مذكرة عاجلة من المملكة الاردنية الهاشمية تطلب فيها ادراج موضوع جديد على جدول اعمال الدورة ١٠٨ لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية العرب والذى يعقد فى العشرين من الشهر القادم بعنوان صياغة ميثاق عربى للمياه بهدف اقرار هذا الميثاق.

واكدت المذكرة الاردنية ان موضوع الموارد احتل مكانة بارزة فى اهتمام دول العالم عامة ودول منطقة الشرق الاوسط بصفة خاصة مع تزايد الدراسات التى اكدت أن هناك العديد من دول المنطقة سوف تواجه شحا فى موضوع المياه وستكون قضية المياه موضع نزاع بين دول المنطقة.واشار تقرير لجامعة الدول العربية، اعدته للعرض على وزراء الخارجية العرب، إلى ان اسرائيل تستولى على ٨٠٠ مليون مترمكعب من المياه العربية للاستهلاك الاسرائيلى وتخزين نحو ٩٠٠ مليون متر مكعب فى باطن الأرض بينما ذكرت التقديرات المستخدمة لاغراض الشرب والزراعة والصناعة وغيرها سنويا بنحو ١١٠ ملايين متر مكعب للضفة الغربية و١١٥ مليون متر مكعب لقطاع غزة.

على صعيد آخر، أكد إريل شارون وزير البنية التحتية الإسرائيلية ان سد العدسية المقرر إقامته على نهر اليرموك هو جزء من اتفاق المياه بين اسرائيل والاردن المنبثق عن معاهدة السلام بين الجانبين.

وقال راديو إسرائيل ان ذلك جاء فى بيان اصدره شارون تعقيبا على انباء صحفية بشأن سد العدسية.. مشيرا إلى ان الوزير الإسرائيلى اكد فى البيان على ان موقع السد حدد فى الاتفاق الإسرائيلى الاردنى وفقا لاعتبارات هيدرولوجية وفنية فقط.

وكان ناطق رسمى اردنى قد نفى وجود اتفاق بين الحكومة الاردنية وإسرائيل بشأن قيامها ببناء سد على نهر اليرموك عند منطقة الحمة.. وإن الحكومة لم يسبق لها ان دخلت ولن تدخل فى مفاوضات او اتفاقات قد ينجم عنها التأثير على نتائج مفاوضات السلام الثنائية بين اى من الاشقاء العرب المعنيين بعملية السلام وبين إسرائيل.ورفض السفير محمد زكريا اسماعيل الامين العام المساعد للشئون السياسية بالجامعة ادعاء اسرائيل بان سبب نقل موقع السد إلى الاراضى السورية المحتلة جاء لاسباب اقتصادية وليست سياسية.. واتهم اسرائيل بالسعى للوقيعة بين الاردن وسوريا مؤكدا ان اسرائيل سوف تفشل فى تحقيق هذا الهدف ايضا على نحو ما فشلت فيه محاولاتها المتكررة للوقيعة بين سوريا ولبنان عبر مشروع «لبنان اولا».

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢/ ٩/ ١٩٩٧

ماذا وراء الخزان الاسرائيلى فى الجولان؟

انكشف الكثير من الاسرار على اثر الاعلان عن اعتزام اسرائيل بناء سد للمياه فى أراض سورية وظهر الكثير من الخطط الخفية للاستيلاء تماما على الأراضى السورية والاعداد لعدم اعادتها ابدا لاصحابها

كما كشف النبأ عن خفايا الاتفاقات التى وقعت بين الاسرائيليين والأردنيين للتعاون فى بناء هذا السد، ثم عن الخلافات التى وقعت بينهما بعد اكتشاف الاردن التزام اسرائيل الانفراد ببناء السد!

ترجع القصة الى اعلان اريل شارون وزير البنية التحتية الاسرائيلى عن قراره ببناء خزان للمياه فى منطقة الحماة وهى منطقة متنازع عليها بين اسرائيل وسوريا فى المنطقة الجنوبية من مرتفعات الجولان

وقد تفجرت الفضيحة اثر اكتشاف ان المنطقة التى قرر شارون البناء فيها هى منطقة اخرى غير التى كان رابين قد قرر البناء فيها وهى منطقة تل دوقر وهى ليست محل خلاف وخارج المنطقة العازلة

وكان تقدير رابين ان استبعاد الخزان من المنطقة المتنازع عليها سوف يضمن له الاحتفاظ بامكانية المناورة فى حالة اقتراح تبادل الاراضى مع السوريين. وقد طالب رابين بابعاد السوريين بأى ثمن عن الضفة الشمالية الشرقية لبحيرة طبرية حتى لو كان المقابل هو تبادل الاراضى.



شارون

اما الآن وقد قرر شارون البناء فى المنطقة العازلة المتنازع عليها فقد استبعد بذلك اى امكانية لتنازل اسرائيل عن المنطقة الجنوبية: «الحماة»..

المثير ان خزان العدسية وارد فى ملحق المياه الخاص باتفاق السلام بين الاردن واسرائيل يحدد الاتفاق ان تتعاون اسرائيل والاردن فى اقامة سد تخزين وتحويل مياه اليرموك بجوار النقطة ١٢١ بالعدسية. وكان المفترض ان يحجز السد مياه اليرموك قبل ان تتجه الى قناة عبد الله فى الجانب الاردنى. وقد اتفق الجانبان على ان ينسقا معا استخدامات مياه السد على ان تحصل الاردن على معظم الكميات وقد دارت المناقشات حول الموقع الدقيق لخزان العدسية بعد اتفاق الاردن واسرائيل

المستشار القانونى لوزارة الدفاع الاسرائيلية انشغل بالنواحى القانونية حول الحدود الدولية مع سوريا، وفى اكتوبر ١٩٩٥ قرر رابين بناء السد فى منطقة الخط الاخضر بجوار تل دوفر.

الاردن - وبعد قرار شارون الاخير - احتجت وقالت للاسرائيليين هذه ليست ارضكم وعليها خلاف مع سوريا واضافوا انه لو اصرت اسرائيل على موقفها فستطلب الاردن تعويضا عن كل النفقات التى انفقتها لتخطيط المكان السابق الاتفاق عليه وقد اعتبر الاسرائيليون هذا التهديد الاردنى انه تلميح بامكانية تغيير الاردن لموقفها.

وبالفعل ما لبثت الاردن ان وافقت على التعاون مع اسرائيل فى بناء السد فى أراض سورية حسب «الهيرالد تربيون» التى نشرت فى خبر صغير جدا ومتوار،

صحيفة هاآرتس من جانبها ركزت الضوء على اللقاءات السرية التى تمت فى عهد رابين مع السوريين والتى وافق بعدها على الانسحاب الكامل من سوريا الى خطوط ٤ يونيو ١٩٦٧ بما فيها منطقة الحمه (التى يعتزم بناء السد فيها الآن) والساحل الشمالى الشرقى للبحر والضفة الشرقية لنهر الاردن بطول ١٦كم (١٠ اميال) تمتد شمال بحر الجليل وكانت هاآرتس قد نقلت عن دينيس روس المنسق الأمريكى تلخيص لقائه برابين ما نصه «كجزء من الصفقة التى ستلبى بناء عليها مطالب اسرائيل فان مضمون الانسحاب الكامل فى مثل هذه الظروف سيكون الى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ أى قبل الحرب»

هالة العيسوى

المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ / ٩ / ١٩٩٧

فاروق الشرع:

سد اليرموك أخطر من العدوان

بيروت ـ أ. ش. أ : وصف وزير الخارجية السورى فاروق الشرع خطط اسرائيل لاقامة سد مائى على نهر اليرموك فى الجولان المحتل بانها أخطر من عدوان ، مشيرا الى مسئولية الاردن فى هذا الاطار.

وقال الشرع فى حديث خاص لصحيفة السفير اللبنانية ، ان سوريا أجرت اتصالات مع الامريكيين والاوروبيين واتهم الاردن بأنه لم يفعل مايجب عليه.

وأضاف أن المعاهدة الاردنية الاسرائيلية نصت على اقامة سد مشترك اسرائيلى ـ اردنى فى العدسية، وهى بعيدة نسبيا عن الاراضى السورية المحتلة، لكن الحكومة الاسرائيلية الحالية تريد تغيير واقع الارض المحتلة .

واكد فاروق الشرع ان المنطقة التى احتلت فى الخامس من يونيو عام ١٩٦٧ هى ارض محتلة ولايجوز تغيير واقعها . . وأضاف انه اذا تاكد لسوريا ان الاردن شريك فى هذه اللعبة فسيتحمل الاردن مسئولية كبيرة .

المصدر : الإذاعة والتليفزيون

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩/٩/١٩٩٧

النقط فوق الحروف

محمد الغريب



الأمن المائى .. عصب الأمن الاقتصادى

نظرة شاملة تحيط بما يجرى فوق سطح أو يتحرك تحت سقف الشرق الاوسط من توازنات استراتيجية ، واحلاف عسكرية .. تؤكد بما لايدع مجالا للشك أن قضية «المياه» لا «البترول» فى العالم العربى تأتى فى مقدمة الأسباب التى تعجل بالاحتكاك الساخن بين اسرائيل والدول العربية .. وتنذر بانفجار هائل يصعب قياس مداه ، أو حتى تحديد نتائجه .. وذلك لان قطرة المياه للانسان هى الحياة والوجود بعينه .. وأينما وجد الماء وجد النماء واستمرت الحياة .

أو كما يرى الخبراء ان السيطرة على الأمن العسكرى لأى امة لايمكن ان يتحقق على وجهه الاكمل بعيدا عن الامن الاقتصادى .. وعصب الامن الاقتصادى هو الامن المائى .. وعلى هذا الاساس اقامت اسرائيل استراتيجيتها التوسعية «من النيل الى الفرات» .. ومن أجل ترجمة هذه الاستراتيجية الى فعل وواقع حاولت بمختلف الاساليب والطرق تسخين الاحداث لحد الفوران ودفعها بشدة لحد الهاوية للحيلولة دون ايجاد سياسة جماعية عربية قادرة على صياغة سياسة أمنية مجردة الاهداف بفرض ايجاد فراغ أمنى فى منطقة الشرق الاوسط وآسيا الوسطى والقوقاز (بعد انهيار الاتحاد السوفيتى واستقلال دول ماوراء القوقاز «جورجيا» و«ارمينيا» و«اذربيجان») .

وتحالف اسرائيل الاخير مع تركيا جاء ليغير شكل المعادلة الامنية فى المنطقة الشرق اوسطية وشرق المتوسط والقوقاز ويعطى بعدا جديدا لاسيما ان «اذربيجان» وسكانها ينتمون لاصول تركية تعد معبرا طبيعيا للنفوذ التركى فى القوقاز إلى آسيا مما يقوى الامل ويشعشع الحلم التركى فى نقل النفط «الاذربيجانى» عبر اراضيها الى البحر المتوسط ودول أوروبا ليصبح بصريح العبارة منافسا قويا للنفط الخليجى العربى ويحل مكانه اذا لزم الامر . علاوة على كونه مصدرا هاما للطاقة التى تفتقر اليها اسرائيل مما يقوى تركيا على المساومة والتحكم فى مصادر المياه للمشرق العربى لتحقيق مبدأ مقايضة الماء بالنفط .

ولعل هذا مايفسر لنا ابعاد التوازن الاستراتيجى فى منطقة الشرق الاوسط .. والحرص على استمرار الصراعات المحدودة دون تصعيدها الى درجة السخونة والمواجهة الشاملة بين الاطراف .. ويوضح لنا فى نفس الوقت ابعاد التحالفات الاسرائيلية .. وتوسعات حلف شمال الاطلنطى جنوبا لردع وارهاب العرب اذا ماصمموا الصراع أو المواجهة مع كل من «اسرائيل» و«تركيا» .

وإذا نحينا جانبا خطأ السياسات العربية في كيفية ادارة مواردها المائية والحفاظ عليها من التبديد .. وتحدثنا عن الاخطار التي تواجه الثروة المائية العربية .. لاكتشفنا ان العجز المائي يقدر في العالم العربي كما يقول الخبراء بحوالي ١٢٧ مليار متر مكعب سنة ٢٠٠٠ يرتفع الى ١٧٦ مليار متر مكعب سنة ٢٠٣٥ بالاضافة الى العجز المائي لاسرائيل حوالى ٥٠٠ مليون متر مكعب سنة ٢٠٠٠ .. الامر الذي يؤكد ان المياه تتصدر الاسباب الرئيسية للصراعات في الشرق الاوسط والتي يمكن ان تشعل في لحظة الحرب حول طرق تقسيم المياه .

واطماع اسرائيل في المياه العربية جزء من مفهوم استراتيجي اسرائيلي متكامل يسعى لتأمين تدفق المياه لاسرائيل .. وحوالى ٤٠٪ من احتياجات اسرائيل المائية تأتي من الاراضي المحتلة بينما يعاني قطاع غزة والضفة الغربية عجزا مائيا لدرجة أن مصادرها المائية اصبحت لاتغطي حاجة الطلب الزراعي والبشري الأمر الذي بات يشكل مشكلة اجتماعية مع الانفجار السكاني المتزايد داخل الاراضي المحتلة .. وطبقا لتقدير الخبراء يصل حجم المخزون المائي في الضفة الغربية ٦٠ مليون متر مكعب علاوة على ٢٥٠ مليون متر مكعب من مياه الامطار السطحية ومياه نهر الاردن .. الا ان اسرائيل هي المسئولة الوحيدة عن جفاف المياه في ينابيعها الرئيسية بحفرها الآبار الارتوازية لتزويد المستوطنات اليهودية بالمياه العذبة .. ويقدر حجم المياه التي تسحبها اسرائيل سنويا من احتياطي مياه الضفة مايزيد على ٥٠٠ مليون متر مكعب .. وهذه الكمية تكفي ثلث استهلاك اسرائيل من المياه .. واستغلت اسرائيل مصادر المياه المائية في قطاع غزة علما بأن الخزان الجوفي الرملي هو المصدر الوحيد للمياه في هذا القطاع .. واستغلت اسرائيل الاحتياطي المائي غير المتجدد مما يهدد بتسرب مياه البحر وزيادة ملوحة الخزان الجوفي .

ولعل ماسبق يفسر سر تمسك اسرائيل «بهضبة الجولان» وسيطرتها على جبل الشيخ ومايحيطه من روافد ومنابع نهر الاردن وليس كما يتردد موقعها الاستراتيجي فنهر اليرموك الذي يتبع سوريا يجري في الجولان علاوة على سيطرتها على مصادر تغذية نهر الاردن التي تأتي مواردها الرئيسية من نهر الحصبا الذي يمر هو الآخر عبر اراضي هضبة الجولان .

ولذلك يمكننا أن نقول إن مثلث التهديد الرئيسي للأمن المائي العربي يأتي عن طريق «اسرائيل » و «تركيا» و«اثيوبيا» فتمثل تركيا مصدر التهديد لكل من سوريا والعراق بتحكمها في نهر الفرات .. واثيوبيا هي مصدر التهديد الرئيسي لمصر والسودان دولتي نهر النيل .. وتسيطر اسرائيل على قطاع غزة والضفة الغربية علاوة على تحويلها نهر الاردن والسيطرة على مياهه باحتلال الجولان .. علاوة على سيطرتها على نهر الليطاني باحتلال الجنوب اللبناني .. واسرائيل لم تترك أى منبع للمياه اللبنانية إلا استغلته لمصلحتها وسرقت مياه «نبع العين» ونبع الوزان بواسطة مواسير ضخمة توصل المياه إلى داخل اسرائيل وربطت التفريعات على الحدود اللبنانية الاسرائيلية بشبكة مياه بمنطقة الخليل بالاراضي المحتلة .

ومانشرته جريدة «وول ستريت جورنال» مؤخرا ينبغي ان ننظر اليه بجدية وحذر شديد حيث يشير ملخص المقال صراحة الى النزاع المرتقب حول توزيع مياه النيل بين دول الحوض .. ويرى كاتب المقال نقلا عن وجهة نظر بيوت الخبرة الهندسية ان التوسع الزراعي حول ضفاف النيل هو السبيل لتنمية دول

حوض النيل وفي مقدمتها اثيوبيا .

والحقيقة ان فتح ملف اعادة توزيع مياه النيل بين دول الحوض في هذا الوقت بالذات الغرض منه التلويح باستخدام ورقة مياه النيل للضغط على مصر باعتبار ان حياتها مرهونة بمن يحكمون منابع النيل .

وتشمل قائمة المشروعات المقترح تنفيذها ٢٢ مشروعا اقترح المكتب الامريكي اقامتها على النيل الازرق تدرسها الحكومة الاثيوبية عن طريق بيوت الخبرة الهندسية الامريكية والايطالية والهولندية واخطر هذه المشروعات المقترحة مشروع يحيط ببحيرة «تانا» وتنفيذ هذا المشروع بين حرمان مصر من حوالى خمسة مليارات من الامتار المكعبة من المياه مما يشكل ضررا بالغا.

ولايوجد مبرر أو سبب ملح لخلق نزاع حول مياه النهر حيث توجد لدى دوله البدائل الكثيرة التي تغطي استثماراتها .. والهدف الرئيسي من طرح هذه القضية في هذه الآونة لايخفى على أى انسان اذ هو يسعى لإشعال النزاع بين دول الحوض .

ولعلنا نتذكر محاولات اسرائيل المتكررة والمستميتة في الحصول على نسبة ١٪ من مياه النيل بعد توقيع اتفاقية السلام مع مصر عام ١٩٧٨ من خلال مشروعى «كالى» و«باتير» إلا ان مصر رفضت كل هذه الطلبات .. ولعل فشل اسرائيل في الحصول على مياه النيل من مصر هو أحد الاسباب الرئيسية التي دفعتها للجوء الى دولة المنبع «أثيوبيا» وعرضها بتهجير يهود «الفلاشا» الى اسرائيل مقابل شراء مياه النيل من المنبع واعادة ضخها الى اسرائيل كوسيلة للضغط على مصر للموافقة على شراء مياه النيل .

ولعل ذلك يكشف لنا حقيقة الدور الخفي الذي تلعبه اسرائيل في صراعها مع الدول العربية من خلال تحالفها مع دول الجوار الجغرافي للوطن العربي .. وارتباطها الاستراتيجي مع هذه الدول لمواجهة أى تكتلات عربية محتملة مستقبلا .

سوريا تدعو إلى اجتماع لجنة المياه المشتركة مع الأردن

عمان - وكالات الانباء: تقدمت الحكومة السورية عبر القائم بأعمال سفارتها فى عمان بطلب إلى الحكومة الاردنية تدعو فيه إلي عقد إجتماع عاجل للجنة المياه السورية الأردنية المشتركة المنبثقة عن الاتفاقية المبرمة بين البلدين. وذكرت مصادر صحفية امس ان الخارجية الاردنية تسلمت هذا الطلب ويتضمن اقتراحا بعقد اجتماع اللجنة فى عمان لبحث مسألة التعاون بين البلدين فى مجال المياه.

ومن ناحية أخرى افتتح الأردن امس معبرا جديدا على الحدود مع سوريا لتخفيف الضغط على معبر «الرمثا» الذي كان حتى وقت سابق المعبر الوحيد بين البلدين، ويختصر المعبر الجديد ٤٠ كيلو مترا من المسافة بين دمشق وعمان.

المصدر : الأهـــــــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ / ٩ / ١٩٩٧

ماذا وراء فتح ملف إعادة توزيع مياه نهر النيل؟

نشرت جريدة «وول ستريت جورنال» بعددها الصادر في ٢٢ أغسطس ١٩٩٧ مقالا عن النزاع المرتقب حول توزيع مياه النيل بين دول الحوض والذى تنال منه مصر في الوقت الحاضر نصيب الأسد، وليس في المقال أو الأحداث من جديد يبرر نشره وإبرازه على الصورة التى ظهر بها- وأغلب الظن أنه نشر بغرض الضغط لتمويل مشروع بحثى كبير وراءه خبراء ومقاولون دوليون يبحثون عن فرصة للكسب من وراء فتح ملف إعادة توزيع مياه النيل بين دول الحوض.

ويروج المقال للمقولة التى يتكرر ترديدها دون تمحيص بأن الطريق الوحيد لتنمية دول حوض النيل وعلى الأخص اثيوبيا هو في التوسع الزراعى حول ضفاف النيل والاعتماد على مياه هذا النهر بالتحديد - ولما كانت مصر والسودان قد اقتسمتا هذه المياه فى غياب اثيوبيا فإن الأمر الآن يتطلب إصلاح هذا الحال وإدخال اثيوبيا كشريك.

والنظرة الفاحصة لما يمكن أن يتمخض عن هذا المشروع البحثى المقترح أيا كانت نتائجه فإنه سيلحق الضرر الشديد بكل دول الحوض وبلا استثناء - والضرر واضح ولا يحتاج الى بيان فى حالة مصر لأن إعادة توزيع حصص المياه بين دول الحوض سيستتبعها بالضرورة استقطاع جزء من حصتها وهو العطش للمياه التى ازدادت الحاجة إليها بعد تنفيذ المشروعات الزراعية الهائلة التى تقوم بها في الوقت الحاضر.. أما فى حالة دول الحوض فإن الضرر سيكون شديدا أيضا بالرغم مما يزينه لها مروجو هذا المشروع.. فبالإضافة الى النزاع المستمر وعدم الاستقرار الذى ستخلفه عملية إعادة توزيع المياه فإن جميع المشروعات الزراعية التى يقترح إقامتها على المياه الإضافية التى ستحصل عليها هذه الدول هى بلا جدوى اقتصادية ولن تأتى بأى مردود على الدول المنفذة.. وكما سنبين فى هذا المقال فلدى اثيوبيا بل وجميع دول الحوض بدائل كثيرة أقل كلفة وأكثر فائدة وغير مثيرة للنزاع.. فلدى هذه الدول مصادر أخرى للمياه لا تضطرها للمزاحمة على مياه النيل المحدودة كما أن لديها من الأراضى ما تسهل زراعته على هذه المصادر مما يمكن أن يعظم مردود استثماراتها فى مجال الزراعة بأضعاف ما يمكن أن تحصل عليه من المشروعات حول النيل.

وقد وضحت هذه الحقيقة في كتابي عن نهر النيل والذى ختمته بالقول بأن المياه المتاحة لدول حوض النيل كبيرة يمكن، إن أحسن استخدامها، أن توفى حاجات هذه الدول على الأقل للثلاثين الى الخمسين سنة القادمة.. على أن الشرط الأساسى لإمكان تحقيق هذه الاستفادة هو فى أن تأخذ هذه الدول أمورها بنفسها وأن تقرر سياستها بعيدا عن دسائس الدول التى يهمها أن تسيطر عليها وأن تؤجج النزاع بينها حتى ولو أدى ذلك الى بناء سدود والقيام بمشروعات غير مجدية بل ومفسدة للنهر ذاته.

ونهر النيل نهر محدود المياه لا تشكل المياه التى يحملها إلا حوالى ربع كمية المياه المتاحة لدول حوضه العشر والتى تختلف درجة اعتمادها على النهر الواحدة عن الأخرى.. فهو لمصر وشمال السودان يكاد أن يكون مصدر المياه الوحيد لهما وهو لباقيها مصدر ثانوى للدرجة التى لم تجعل أحدا منها يدخله فى حسابها كمصدر للمياه فقد كان جل اعتماد هذه الدول عبر تاريخها على الزراعة المطرية أو على العيش على ضفاف الأنهار الأخرى التى تخترقها.

وحتى أوائل القرن العشرين كان نهر النيل نهرا مصريا خالصا تتم دراسته ووضع خطط الاستفادة منه فى وزارة الأشغال المصرية التى كان يعمل بها فى تلك الوقت بعض من أعظم خبراء المياه فى العالم. وفى عشرينات القرن العشرين أدخل الإنجليز زراعة القطن بالسودان مما احتاج الى اقتطاع جزء مما كان ينساب الى مصر من مياه تم تحديدها بعد أخذ وعطاء استمرا منذ توقيع إتفاقية سنة ١٩٢٩ وحتى سنة ١٩٥٩ عندما تم حسم الأمر بالاتفاقية التى وقعت فى أعقاب بناء السد العالى لتوزيع مياه التخزين فيه - ولم تعترف اثيوبيا بهذه الإتفاقية على الرغم من أنها لم تكن تستخدم مياه روافد النيل التى تنبع منها-

وفى الستينات رأت الولايات المتحدة استخدام ورقة مياه النيل للضغط على مصر التى كانت تنهج فى ذلك الوقت نهجا استقلاليا لم تكن الولايات المتحدة راضية عنه.. فأوفدت بعثة كبيرة من خبرائها لدراسة منابع النيل بأثيوبيا وإقتراح المشروعات المناسبة للإستفادة من مياه هذه المنابع ولم تكن أثيوبيا فى ذلك الوقت أو فيما تلا ذلك من أوقات بحاجة الى بناء السدود على النيل الأزرق بغرض الزراعة فليس حول هذا النهر أراض صالحة للزراعة كثيرة.. كما أن إنحدار النهر الكبير واندفاع مياهه وكثرة رواسبه يجعل بناء السدود صعبا والاستفادة منها فى الزراعة باهظ النفقة. ولكن الدراسة تمت لأن الغرض منها لم يكن خدمة أثيوبيا قدر ما كان توصيل رسالة الى مصر الستينات بأن الإضرار بها سهل وأن حياتها مرهونة بمن يحكمون منابع النيل.. وتشمل قائمة المشروعات التى اقترح المكتب الأمريكي إقامتها على النيل الأزرق ٣٣ مشروعا تعيد اليوم الحكومة الأثيوبية دراستها بواسطة بيوت الخبرة الهندسية الأمريكية والفرنسية والإيطالية والهولندية.. ولا يوجد بين هذه المشروعات ما يمكن أن يضر بمصر فى حال تنفيذها غير تلك التى تحيط ببحيرة تانا والتى ستتسبب إقامتها فى منع ما يقرب من خمسة مليارات من الأمتار المكعبة من المياه من الوصول الى مصر مما يمكن أن يشكل ضررا بالغا بها.. أما باقى المشروعات فهى إما صغيرة وغير مؤثرة أو أنها ستقام بغرض توليد الكهرباء مما لا يؤثر على انسياب المياه الى النهر.. وباستثناء مشروعات الكهرباء فإن جميع مشروعات الزراعة بما فيها تلك حول بحيرة تانا غير اقتصادية ستكون كلفتها كبيرة جدا بالنسبة لمردودها.. وللحق فلم يعد عائد الزراعة اليوم بكاف لتبرير الإنفاق الضخم الذى يحتاجه بناء سدود على نهر كبير الإنحدار مازال يخترق مناطق ليست بها أية بنية أساسية.

وتعتبر أثيوبيا من أغنى البلاد الافريقية فى المياه مما يحق وصفها بالنافورة ولا تمثل روافد النيل إلا نصف مصادرها من المياه أما النصف الآخر فهو فى صورة أمطار ومياه جوفية وأنهار جوفية وأنهار أخرى كثيرة يصب بعضها فى البحر الأحمر وأكثرها فى المحيط الهندى ولهذه الأنهار ميزة خاصة فهى قليلة الإنحدار تسهل إقامة السدود عليها وتجعل الاستفادة من مياهها التى تذهب اليوم هدرا الى البحر فى الزراعة أكثر رشدا وفائدة هذا بالإضافة الى أن استخدامها لن يتسبب فى خلق نزاع مع أحد.. ومع ذلك فإنك لا تجد الخبراء يوجهون جهودهم الى هذه الأنهار أو الى تعظيم عائد الزراعة المطرية أو تلك المعتمدة على المياه الجوفية.

د. رشدى سعيد

وينطبق الشيء نفسه على السودان ذى المساحات الشاسعة ومصادر المياه المتعددة والذى تنشغل النخبة الحاكمة من أهل الشمال بتنمية الجزء القاحل الذى تعيش عليه وهى ترصد الأموال وتوجه المياه وكافة مصادر الثروة الى هذه الأرض دون اعتبار لمناطق السودان الأخرى مما تسبب فى نشوب نزاع وصل الى حد الحرب الأهلية مع غير سكان أرض الشمال.

ليس هناك إذن من سبب يلح على أى من دول أعالى حوض النيل لخلق نزاع حول مياه النهر فلدى هذه الدول بدائل كثيرة خارج الحوض لتعظيم استثماراتها ولزيادة أراضيها الزراعية ولكننا نجدها وتحت ضغط توصيات الخبراء الذين يفدون عليها من المؤسسات الدولية تتزاحم على نهر النيل وتندفع فى خلق النزاع مع جيرانها. وفى تقديرى أن المحصلة النهائية لعمل هذه البعثات هو ازكاء النزاع بين دول الحوض بدلا من تهدئته.. وقد رأينا أن الولايات المتحدة لم تخف هدفها فى اذكاء النزاع عندما أوفدت بعثتها الكبيرة الى أثيوبيا فى الستينات. ومما يثير الشكوك فى بعثات اليوم نوعية الخبراء الذين ينوون التقدم للبنك الدولى للحصول على تمويل مشروعهم البحثى عن نهر النيل بمائة مليون دولار والذين يأتى فى مقدمتهم خبراء فيما يسمى بعلم إدارة وحل النزاع وهو علم جديد ابتكره الإسرائيليون فى السبعينات لتقنين وضبط حالة النزاع المستمر الذى تواجهه إسرائيل فى منطقة الشرق الأوسط وتنوى العيش فى ظله.. وأغلب الظن أن هؤلاء الخبراء يريدون أن ينقلوا حالة النزاع المستمر هذه الى دول حوض النيل...

ومما يزيد في ريبتي مسلك هذه المجموعة من الخبراء محدودة العدد والمغلقة على نفسها والتي تسلك مسلك المافيا فهي وثيقة الصلة بمخابرات الدول الكبرى ومراكز التمويل الدولية ووسائل الاعلام العالمية ولها صلات واسعة بكل إدارات دراسة وصنع القرار حول النهر في جميع دول الحوض وهي تمول الكثير من ابحاثها وتنفق بسخاء على موظفيها - وهي في مسلكها هذا تغطي على صوت يدعو الى ترشيد استخدام مياه الحوض ككل وتؤجج النزاع بين الدول وتنشر اراءها على صفحات الجرائد او في الاجتماعات والندوات حتى يأخذ الناس موضوع النزاع بين دول الحوض على انه امر محتوم لا فكاك منه - ولابد من التنويه في هذا الصدد بان مجموعة الخبراء توظف فنيين على مستوى عال من التقنية والسمعة العلمية الطيبة وهؤلاء هم الذين سيعدون مشروعات تنمية النهر التي سيكلفون بها دون النظر في إن كانت لها أولوية ام لا او عن اثرها السياسي على المنطقة.

نهر النيل هو حياة مصر لا يجوز ابدا ان يترك أمر تنميته والحفاظ عليه إلى غير أهله لكي يعبث به. وقد آن الأوان لمصر أن تراجع سياستها في استضافة الخبراء وقبول الهبات والمنح التي تنهمر عليها لتمويل اقسام بحوث النيل بوزارة الأشغال فقد ادت هذه السياسة والتي بدأت في السبعينات الي تراجع فاعلية هذه الأقسام حتى اضطرت مصر لاستقدام الخبراء لوضع خطتها القومية لاستخدامات المياه.. واني أهيب بوزير الري الجديد ذي الصلات الخارجية الواسعة أن يعمل على إعادة بناء هذه الأقسام التي تمتعت لعدد طويل من السنوات بالسمعة العلمية الوفية حتى يمكن لها أن تقدم مشروعا بديلا ومتكاملا وقابلا للتصديق لتنمية مصادر مياه دول الحوض يمكن أن تجعل من النهر جسرا للصداقة بين دول الحوض بدلا من مصدر للنزاع.. ولا شك أن وجود مثل هذا المشروع البديل سيقوى من قدرة الخارجية المصرية على مجابهة التحديات الهائلة التي تنتظر مصر حول مياه النيل في مستقبل الأيام..

وجه انتقادات حادة للاردن

الشرع: سد اليرموك «أخطر من العدوان»

وصف وزير الخارجية السورى فاروق الشرع خطط إسرائيل لاقامة سد مائى على نهر اليرموك فى الجولان المحتلة بانها اخطر من العدوان. مشيرا الى مسئولية الاردن فى هذا الاطار.

امس ان سوريا اجرت اتصالات مع الامريكيين والاوروبيين. واتهم الاردن بانه لم يفعل مايجب عليه.. واضاف ان المعاهدة الاردنية الإسرائيلية نصت على اقامة سد مشترك إسرائيلى اردنى فى العدسية وهى بعيدة نسبيا عن الاراضى السورية المحتلة.. لكن الحكومة الإسرائيلية الحالية تريد تغيير واقع الارض المحتلة.

واكد فاروق الشرع ان المنطقة التى احتلت فى الخامس من يونيو عام ١٩٦٧ هى ارض محتلة ولايجوز تغيير واقعها.. واضاف انه اذا تاكد لسوريا ان الاردن شريك فى هذه اللعبة فسيتحمل الاردن مسئولية كبيرة.. لكن الامر خطير للغاية.

وحول العلاقات السورية العراقية وصف الشرع العلاقات بانها الان فى الاطار التجارى الاقتصادى ونحن لانريد ان يشعر الشعب العراقى وكان العرب قد تخلوا عنه.

واضاف الشرع فى حديث خاص نشرته صحيفة السفير اللبنانية الصادرة امس: كل شيء فيه مصلحة عربية ويخدم العرب ولايكون على حساب طرف عربى لحساب اخر-تقدم سوريا عليه. وقال انه يجب الا تكون العلاقة السورية العراقية على حساب اخوتنا فى الخليج بل يجب ان تصب فى مصلحتهم.

وحول مؤتمر الدوحة الاقتصادى.. قال الشرع: ان العرب لايريدون عقد المؤتمر فى اجواء سياسة بنيامين نتنياهو رئيس الحكومة الإسرائيلية الرافضة للسلام.

المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣/٩/١٩٩٧

إسرائيل تستفز سوريا بسد اليرموك

دمشق خاص: اشارت الصحف الإسرائيلية إلى أن أرييل شارون وزير البنية التحتية الإسرائيلى قرر بناء سد على نهر اليرموك في الأراضى السورية المحتلة في ضوء اتفاق على تقاسم مياه النهر مع الحكومة الأردنية. وكان رد الفعل السورى فوريا وعنيفاً، واعتبر القرار أمراً خطيراً، لأن مجرد التفكير فى إقامة السد يساوى عملاً عدوانياً يعادل استخدام القوة والتهديد بها. فضلاً عن أنه مخالف للقانون الدولي ولاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. وعبرت الحكومة السورية عن دهشتها من الموقف الأردني. لكنها اشارت إلى عدم تصورها أن يصل المسئولون الأردنيون إلى الحد الذي يقرون فيه لإسرائيل بضم جزء من الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧.

من طرفه صرح السيد منذر حدادين وزير المياه والرى الأردنى بأن مشروعات المياه التى تتعلق بتعاون أردني - إسرائيلى لا علاقة لها بالأراضى السورية. وأن الأردن ينوى بناء سد تحويلى قرب منطقة العدسية على الحدود الأردنية - الإسرائيلية بتخطيط وتمويل وإنشاء

أردنى، ويهدف جمع حصة الأردن فى مياه نهر اليرموك.

يقع نهر اليرموك جنوب غربى سوريا، ويشكل معظم واديه خط الحدود الأردنية - السورية، ويبلغ طوله حوالى (٦٠) ستين كيلو متراً، منها (٤٥) كيلو متراً فى سوريا، و(١٥) كيلو متراً فى الأراضى الأردنية والاراضى المحتلة عام ١٩٤٨. وتصريفه المتوسط ثمانية أمتار مكعبة بالثانية، ويتغذى من ينابيع عديدة جداً تزيد على مائة وسبعين ينبوعاً تقع جميعها فى الأراضى السورية. ويبلغ ارتفاعه عند بدايته (٤٠٠) متر فوق سطح البحر، وعند مصبه في نهر الأردن جنوب بحيرة طبرية (٢٢٥) متراً تحت سطح البحر. مما يجعله صالحا لتوليد الكهرباء. وقد

جرت عند بدايته المعركة الشهيرة (معركة اليرموك) فى (٢٠ آب/ اغسطس ٦٣٦م) بين الجيوش العربية بقيادة خالد بن الوليد،

والجيوش البيزنطية بقيادة (تودوروس)، وهزم البيزنطيون هزيمة ساحقة خرجوا على أثرها من سوريا نهائياً، أمام زحف الجيوش العربية

كانت الاردن وسوريا قد اتفقتا فى نهاية السبعينيات على بناء سد (الوحدة) على نهر اليرموك، وتساهلت سوريا فى حينها ومنحت الأردن كامل المياه التى سيجمعها السد، على أن تستغل الكهرباء المولدة. إلا أن المشروع تعثر بعيد تراجع البنك الدولى عن تمويله أمام الضغوط الإسرائيلية والأمريكية.

حتى الآن لا توجد اتفاقيات لتقسيم مياه النهر، ولذلك يستغرب السوريون قبول الحكومة الأردنية عقد اتفاق ثنائى مع إسرائيل وتجاهل الحقوق السورية. كما يستغربون حتى نية الأردن إقامة سد قرب العدسية دون اتفاق مع سوريا، خاصة وأن منابع النهر وكامل تغذيته، ومعظم واديه تقع فى الاراضى السورية،

من الناحية النظرية يمكن لسوريا إقامة مشروعات استغلال المياه على النهر بما يمكنها من حجز كامل مياهه. وبالتالى فإن كل المشروعات الإسرائيلية أو الاردنية المزمع إقامتها ستكون غير ذات جدوى. وتعرف إسرائيل ذلك بطبيعة الحال، إلا انها كما يبدو تحاول أن تخلق واقعاً جديداً بحيث تغطى مياه الغمر المتجمعة خلف السد مساحات من الأراضى السورية المحتلة من جهة، وتقيم مشروعات ومنشآت حوله من جهة أخرى، بحيث تكون إعادة الأراضى السورية المحتلة اصعب بما لا يقاس من وضعها الحالى.

ولأن إسرائيل تعرف استحالة سكوت سوريا،

على بناء سد على أرضها، أو على نهب مياهها وتجاهل حقوقها، فإن المشروع الإسرائيلى ما هو إلا استفزاز وفرض أمر واقع قد يؤدى إلى مواجهة مسلحة. ولعل هذا ما جعل جيمس روبن المتحدث باسم الخارجية الامريكية يصرح بأن هناك التباساً، وان مكان بناء السد يجب أن تقرره الأطراف المعنية، مع الأخذ فى الاعتبار قضايا السيادة على الأرض التى يقام عليها

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ / ٩ / ١٩٩٧

هل بدأ النزاع حول مياه النيل يشتعل بعد أن ظل الغرب يغذوه منذ الستينات للتأثير على مصر ومشروعاتها المائية بل وعلى مشروعها العملاق توشكى!

أثيوبيا والسودان ينازعان مصر على مياه النيل

مشروع توشكى قضية حياة أو موت أم دعم لموقف مصر التفاوضى؟

يقال إن مصر هى النيل وإن النيل هو مصر ولكن هذه المقولة توشك الآن أن تتغير. فمصر تواجه الآن فكرة اقتسام النهر مع جيران المنابع أكثر من أى وقت مضى. ومن المعروف أن أكثر من 85٪ من مياه النيل تأتى من طريق النيل الازرق من الهضبة الاثيوبية. والنسبة الباقية تأتى من طلال بوروندى عبر مستنقعات السودان الشاسعة المساحة ثم تذهب أخيرا إلى مصر. وبرغم أن مصر دولة مصب إلا أنها تسيطر على النيل وتستأثر بنصيب الاسد من مياهه. وقد ظل نصيب مصر من المياه آمنا لأن جيرانها الافارقة كانوا من اصحاب الاقتصاديات المتخلفة وتمزقهم الحروب الاهليةفضلا عن كونهم اضعف من السيطرة على فروع النيل أو اقامة سدود عليها.

ولكن هذا كله لم يعد صحيحا الآن فى رأى صحيفة «الوول ستريت جورنال» فاثيوبيا التى انتهت حربها الاهلية بدأت تستيقظ اقتصاديا .. وعدد سكانها الذى يناهز عدد سكان مصر ينمو بسرعة أكبر. وقد قامت الشركات الهندسية الدولية المتشوقة للعمل فى اديس ابابا بتحديث معلومات تقرير مكتب الاستصلاح الامريكى الذى سبق وضعه عام 1964 وتضمن خططا ومشروعات للسدود والطاقة المائية فى اثيوبيا. ويقول خبراء الهيدرولوجيا إن بناء مئات من السدود الصغيرة على الهضبة الاثيوبية بغرض توفير مياه الرى بالاساس يمكن أن يؤدى إلى انخفاض مهم فى تدفق مياه النيل إلى مصر وقد بدأ بناء هذه السدود بالفعل.

مشروع مصر الكبير

ومنذ فترة وجيزة أعلنت مصر عن مشروع الوادى الجديد الذى يتكلف نحو مليارى دولار والذى يعتمد على ضخ نحو خمسة مليارات متر مكعب سنويا من الماء من مخزون بحيرة ناصر التى صنعها سد أسوان العالى. وسيتم نقل هذه المياه لمئات الكيلو مترات عبر ترعة خاصة لمشروعات استصلاح الاراضى فى الصحراء الغربية المصرية. وفى شهر أكتوبر القادم أيضا ستتدفق مياه النيل أيضا عبر ترعة السلام إلى سيناء لرى نحو 240 ألف هكتار من صحراء سيناء وهو مشروع بدأ تنفيذه فى عهد الرئيس المصرى الراحل أنور السادات.

ولكن «الوول ستريت جورنال» ترى أنه ليست هناك مياه كافية فى النيل لاستكمال خطط الرى فى كل من مصر واثيوبيا ناهيك عن بقية دول حوض النيل. وقد ذكر والى وايتنجتون الخبير بجامعة كارولينا الشمالية أمام مؤتمر عقد فى اديس ابابا هذا العام وحضره الدبلوماسيون وعلماء المياه أن مصر واثيوبيا تسيران على طريق يقودهما إلى التصادم ويصعب تغييره.

لقد كانت الولايات المتحدة منذ فترة طويلة تنظر إلى الشرق الأوسط وشمال افريقيا كمنطقة مشاكل بسبب ما يمكن أن تفرضه من تهديدات على امدادات بترول الخليج أو اندلاع صراع عربى ـ اسرائيلى جديد .. ولكن قضايا البيئة فى هذه المنطقة ستكون هى القضايا المسيطرة على جدول الأعمال الأمريكى فى السنوات القادمة .. ويبرز هنا على سبيل المثال أن نصيب الفرد من المياه فى هذه المنطقة قد انخفض العام الماضى لـ 1,3 مليون لتر سنويا ليصبح أقل معدل من نوعه فى العالم بعد أن كان يبلغ 3,3 مليون لتر عام 1960 طبقا لارقام البنك الدولى فى هذا الشأن. ونظرا للزيادة السريعة فى عدد السكان فى الشرق الأوسط

وشمال افريقيا فإن نصيب الفرد سوف ينخفض بشدة إلى النصف فقط مما هو عليه الآن خلال الثلاثين عاما القادمة.

المختبرات البيئية الأمريكية

واستجابة لهذه المشاكل انشأت وزارة الخارجية الامريكية في مختلف المناطق مختبرات بيئية مزودة بعلماء في سفاراتها بالخارج لتزويد الدبلوماسية بما تحتاجه من معلومات وآراء علمية في هذا الشأن وكان أول مختبر خاص بالنيل قد انشيء في اديس أبابا.

ومعروف أن الانظمة النهرية الكبرى الثلاثة في الشرق الأوسط وهي النيل ونهر الاردن ثم نهرا دجلة والفرات محل نزاع شديد ويمكن أن تشهد حوادث ملتهبة. ولكن احتمالات الحظر أعلى في حوض النيل وهي منطقة تضم عشر دول تمثل معا نحو عشر قارة افريقيا. والنيل هو مصدر المياه الوحيد في مصر حيث يعيش 95٪ من سكانها البالغ تعدادهم 61 مليون نسمة حول النيل ومعهم القطارات والطرق والتليفونات وخطوط الكهرباء. كما يشكل النيل حضارة مصر حيث أقام الفراعنة على ضفافه أول دولة مركزية في التاريخ للتحكم في مياه النهر.

ولذلك فإن مصر تتهيب دائما الحديث حول اقتسام النيل. وأثيوبيا لا تستخدم الآن سوى القليل من مياه النيل ولكن خططها للتنمية تعتبر أول وأهم اشارة لما يمكن أن يحدث في المستقبل. وتعتبر السودان ثاني أكبر مستخدم لمياه النيل وقد اعلنت أنها سوف تبني سدا على النيل شمال الخرطوم. وحتى الدول السبع الاخرى التي لا تستخدم الآن سوى كميات صغيرة جدا من مياه النيل سوف تحتاج إلى كميات مياه أكبر في المستقبل من اجل الري والصناعة. وهناك الآن شعور متزايد في اوغندا بعدم الرضا عن الاتفاقية المصرية الاوغندية المعقودة عام 1947 والتي أدت إلى اقامة سد مساقط أوين الاوغندي ولاتزل تعطي المهندسين المصريين حق مراقبة تصريفات المياه منه حتى الآن.

البحث عن اتفاقية جديدة

وقد أدت هذه التطورات في العام الماضي إلى حث الخطا من أجل التفاوض على اتفاقية جديدة لمياه النيل. وكانت آخر اتفاقية بين مصر والسودان عام 1959 قائمة على حساب صافي ايراد النيل يبلغ 73,1 مليار متر مكعب من المياه سنويا. وكانت تعطي مصر 55,5 مليار متر مكعب سنويا والسودان 15,2 مليار متر مكعب ولم تكن اثيوبيا تحصل على اية مخصصات ولم تعترف ابدا بهذا الاتفاق. ومصر تستبعد رسميا أي تغيير في هذه الارقام بالرغم من نص الاتفاقية على استعداد مصر والسودان لخفض مخصصاتهما بنسب متساوية عند زيادة استخدامات المياه في دول منابع النيل. ويقول محمد الامير عثمان المدير العام بالسد العالي والمشرف العام على مشروع الوادي الجديد أن أي مساس باتفاقية 1959 يساوي المساس بحدودنا وسيادتنا.

وبرغم استبعاد عقد اتفاقية جديدة حتى الآن فإن التغيرات تجري دون توقف وقد وافق البنك الدولي على تنسيق الجهود من أجل الحصول على التمويل الدولي اللازم لمشروعات التنمية المشتركة لمياه النيل. وقد جمع تبرعات لدراسات الجدوى لخطة تتكلفة مائة مليون دولار. وتجري لقاءات منتظمة بين الدبلوماسيين المنتمين إلى 6 من دول حوض النيل العشر تحت اشراف برنامج التنمية التابع للامم المتحدة لوضع اطار قانوني ومؤسسي للتعاون ويرى الخبراء أن هذه اللقاءات تمهد لاتفاق سلام مائي نسبة لاتفاق أوسلو الفلسطيني - الاسرائيلي من أجل النزاعات المائية لمحتملة بين دول حوض النيل.

وهذا في رأى جريدة «الوول ستريت جورنال» هو السبب في الاهتمام بمشروع الوادي الجديد المصري. فمصر لاتزال ملتزمة بحصتها المقررة في مياه النيل وتقول إن الخمسة مليارات متر مكعب التي تحتاجها للتنمية الشمالية في الوادي الجديد زراعيا وصناعيا وسياحيا ولانشاء المدن لجديدة هناك سوف توفرها من إجراءات المحافظة على المياه ومن مياه الصرف المعالجة والمياه الجوفية وتحسين اساليب الري والانتقال إلى زراعة محاصيل لا تستهلك المياه بكثافة.

ويقول ويتنجتون خبير جامعة كارولينا الشمالية إنه معجب بخطط مصر لتقليل استهلاك المياه ولكن المياه التي يوفرونها من أجل الوادي الجديد يمكن أن تستخدم لعقد اتفاق جديد حول مياه النيل يرضي اثيوبيا وليس للاستخدام في الوادي الجديد كما يقول المصريون.

وبرغم اصرار مصر على ان مشروع الوادي الجديد مسالة حياة أو موت بالنسبة لبلد بلغ تعداده اكثر من 60 مليون نسمة وينتظر ان يتجاوز 85 مليون نسمة في الربع الاول من القرن القادم إلا ان اثيوبيا ترى ان اقدام مصر على هذا المشروع يستهدف عرقلة المشروعات الاثيوبية بشان مياه النيل.

ويرى الدبلوماسيون المصريون والامريكيون والاثيوبيون الذين يتابعون قضية مياه النيل ان اقدام مصر على مشروع الوادي الجديد بهذه السرعة هو محاولة لدعم موقفها التفاوضي في اى اتفاق قادم حول مياه النيل عن طريق ايجاد حقائق واقعية. يصعب أو يستحيل تجاهلها فاثيوبيا ليست لديها قدرة مالية على اقامة مشروع مثل الوادي الجديد والمؤسسات المالية الدولية ترفض تمويل اية مشروعات مائية ما لم يكن ذلك باتفاق كل الدول في حوض النيل لذلك كانت مصر تمتلك دائما حق الفيتو على تحويل اية مشروعات اثيوبية من خلال البنك الدولي.

ولكن اثيوبيا تحاول الالتفاف الآن حول هذه الحقائق بصنع حقائق مضادة وبعد فض تحالفها مع الاتحاد السوفيتي السابق واتجاهها إلى الغرب أصبحت لديها وعود بنحو 2,5 مليار دولار من المعونات الدولية سواء من امريكا أو غيرها من الدول المانحة.

وقد خصصت اثيوبيا جزءا مهما

من موازنتها لبناء سدود صغيرة بلغ عددها حتى الآن 200 سد توفر لها نحو 474 مليون متر مكعب من مياه النيل سنوياً وهى تعمل الآن على توسيع طاقة التخزين وراء ثلاثة سدود لكى يمكنها استخدامها فى توليد الكهرباء وتسعى اثيوبيا لاجتذاب الاستثمار فى مشروعاتها المائية من اسواق المال العالمية وربما لبناء سدود اكبر على النيل ولكن مصر حتى الآن لاتزال صاحبة اليد العليا بمشروعها العملاق فى توشكى كما تسعى لدفع شركاتها إلى العمل فى دول حوض النيل مثل اوغندا وخاصة فى مشروعات المياه لتؤكد فكرة افضلية التعاون مع مصر بل ان مصر عرضت مساعدة اثيوبيا فى استكمال مشروعاتها المائية التى لاتضر بالحقوق المصرية فى مياه النيل وان كانت اثيوبيا لم تقبل ذلك بعد.

ولدى مصر نظام بالغ التقدم لدراسة حجم تدفقات المياه فى حوض النيل يعتمد على الاقمار الصناعية ومحطات قياس التصريفات المنتشرة فى حوض النيل والمعالجة الكمبيوترية لكل البيانات المتاحة فى هذا الشأن ويمكن مد دول حوض النيل بهذه المعلومات فى اطار اتفاق مستقبلى مع مصر وهذا كله يقوى مركز مصر التفاوضى وان كان هناك من يرى ان مركز مصر التفاوضى يتجه إلى الأسوأ لا إلى الاحسن وان عليها عاجلاً لا آجلاً ان تقتسم مياه النيل مع الآخرين وان تسلم لاثيوبيا بما تريده من مشروعات مائية وحصة فى مياه النيل.

وول ستريت جورنال

المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤/٩/١٩٩٧

مؤتمر عالمي في مونتريال يحذر من ازمة مائية عام ٢٠٥٠

افتتح المؤتمر العالمي التاسع للمياه امس الاول في مدينة مونتريال الكندية بحضور مندوبين عن ١٢٠ بلداً، لاتخاذ تدابير تحول دون نضوب مياه الشفة التي «سيحرم منها ثلثا شعوب الارض سنة ٢٠٥٠».

ونظمت المؤتمر «الجمعية العالمية لموارد المياه»، وهي مؤسسة غير حكومية، ودعت اليه الف متخصص من ١٢٠ بلداً، منها مصر واثيوبيا والمغرب والسودان والسويد، لبحث «آفاق المياه في القرن المقبل».

وجاء في وثيقة نشرت في اطار اللقاء «ان نحو ٣٠٠ مليون شخص في ٢٥ بلداً تنقصهم حالياً المياه العذبة خلال القسم الاكبر من السنة». وحذر المجتمعون من ان عدم التوصل الى حل سيضع «نحو ثلثي سكان الارض، ومن بينهم شعوب الصين والهند والمملكة المتحدة، امام مشكلة دائمة».

وأكدت الوثيقة ان المياه العذبة هي اهم مصدر للنزاعات المسلحة. واعتبر استاذ الجغرافيا في جامعة دورهام البريطانية اوندالا الام ان هذه الصراعات حتمية. وأعطى مثالاً على ذلك النزاع الهندي-الباكستاني بين «الدولتين العدوتين» اللتين نجحتا منذ عام ١٩٦٠ في التفاهم على ادارة مياه نهر هندوس.

(ا.ف.ب)

المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ / ٩ / ١٩٩٧

مؤتمر عالمي في مونتريال يناقش مسألة مياه الشفة

■ مونتريال - ا ف ب - بدأ المؤتمر العالمي التاسع للمياه اعماله اول من امس الثلثاء في مونتريال (كندا) ويركز على مسالة مياه الشفة التي سيحرم منها ثلثا شعوب القارة الارضية في سنة ٢٠٥٠ اذا لم تتخذ في هذه الاثناء تدابير مناسبة للحيلولة دون ذلك.

وتنظم المؤتمر الجمعية العالمية لموارد المياه وهي منظمة غير حكومية ذات ابعاد علمية. ويلتقي في المؤتمر حوالى الف اختصاصي يمثلون ١٢٠ بلدا منها مصر واثيوبيا والمغرب والسودان والسويد. ويناقش موضوع «افاق المياه في القرن الحادي والعشرين: صراعات وفرص».

وجاء في وثيقة نشرت في اطار المؤتمر ان «٣٠٠ مليون شخص في ٢٥ بلدا تنقصهم حاليا المياه العذبة خلال القسم الاكبر من السنة». واضاف التقرير «في حال عدم ايجاد حل ففي العام ٢٠٥٠ سيواجه ثلثا سكان الكرة الارضية مشكلة دائمة ومستفحلة في المياه، بينها شعوب الصين والهند والمملكة المتحدة».

والمياه العذبة النادرة الوجود والسيئة التوزيع على سطح الكرة الارضية والتي تشكل اقل من ٢.٥ في المئة من مجمل المياه على الارض، هي ايضا مصدر للنزاعات «وحاسمة بالنسبة للسلام والامن». واوضح التقرير ان «كل الدول التي تشهد حاليا نزاعات خطيرة وحروبا هي دول بحاجة الى المياه العذبة».

فاول من امس اعلن اوتدالا الام، استاذ الجغرافيا في جامعة درهام في بريطانيا ان هذه الصراعات مختمة. واعطى مثالا على ذلك الصراع بين الهند وباكستان «الدولتين العدوتين» اللتين نجحتا منذ عام ١٩٦٠ في التفاهم من خلال معاهدة على استغلال مياه نهر هندوس.

وعلى نقيض ذلك فان توافر المياه العذبة في بعض الدول مثل كندا يخلق مشكلة. وقال رئيس بلدية مونتريال بيار بورك، في كلمة امام المؤتمر، ان هذا الامر «يخلق الوهم بان المياه هي مصدر غير ناضب ومجاني».

وسيحاول المشاركون حتى السبت المقبل وضع الوسائل الكفيلة لتفادي وقوع المشاكل المرتبطة بالمياه. وسيحاولون وضع اليات لحل النزاعات وسياسات واستراتيجيات من اجل المحافظة على مصادر المياه وادارة المياه في فترة الشح او فترة الفيضانات.

[illegible]

رئيس الوزراء الأردني متفائل بامكان احراز تقدم في عملية السلام

□ عمان - «الحياة»:

■ عبّر رئيس الوزراء الاردني الدكتور عبدالسلام المجالي عن تفاؤله بإمكان احراز تقدم في عملية السلام قبل نحو اسبوع من زيارة وزيرة الخارجية الاميركية الى المنطقة.

وقال في مؤتمر صحافي عقده في مبنى التلفزيون الإردني امس «ان ثمة شعوراً بتغيير ايجابي، وان نيات الولايات المتحدة حيال عملية السلام طيبة. وهو ما يمكن استنتاجه من المبادئ التي وضعتها وزيرة الخارجية الاميركية مادلين اولبرايت في كلمة القتها الشهر الماضي وقدمت فيها أسساً لاحياء محادثات السلام الفلسطينية - الاسرائيلية» المتوقفة منذ آذار (مارس) الماضي عندما بدأت حكومة بنيامين نتانياهو ببناء مستوطنة في جبل ابو غنيم في القدس.

وأكد المجالي دعم حكومته للمسيرة السلمية في المنطقة وصولاً الى سلام شامل على المسارات كافة، بما فيها المساران السوري واللبناني على اعتبار ان السلام استراتيجية عربية ودولية وليست اردنية.

ولفت الى ان القضية الفلسطينية تتمتع باكبر مستوى من العون والمساعدة والعطف الدولي لم تتمتع به سابقاً. ودعا الى استخدام هذا العون لتذليل العقبات عن طريق السلام.

وقال ان الاردن طرح على الاشقاء العرب مختلف الامور المرتبطة بعملية السلام والعقبات التي تهدد مسيرتها، لافتاً الى دعم حكومته للفلسطينين على كل المستويات خصوصاً لدى اسرائيل.

وشدد على ان الدور الأردني «لا ينافس الجهود العربية الاخرى في هذا المجال بقدر ما يكملها ويدعمها، خصوصاً جهود الشقيقة الكبرى مصر». وقال «ان الاردن لن يقبل بأي حلول على حساب آخرين».

ونفى المجالي وجود خلافات بين الاردن وسورية في ما يخص استغلال مياه نهر اليرموك، وقال «ان السد المزمع اقامته بالتعاون مع اسرائيل سيتم في الاراضي الأردنية». وأضاف: «ان الانباء التي تحدثت عن عكس ذلك غير صحيحة ونرفضها رفضاً تاماً».

خواطر عربية

إعلان الحكومة الاردنية انها ستعيد النظر في موقفها بالنسبة لإقامة سد مع إسرائيل على نهر اليرموك إذا واصلت إسرائيل طرحها للمشروع على أساس بنائه فى منطقة «الحمة» السورية، وتأكيد وزير الخارجية الأردنى أن الأردن رفض ويرفض أى مشروع مع إسرائيل يمكن أن يمس أى أرض عربية أو أردنية. معناه بوضوح أن الأردن لم يبتلع الطعم المسموم الذى أراد الجنرال الإسرائيلى السفاح أريل شارون أن يسدده تجاه سوريا أولا من خلال سرقة مياهها وتكريس الاحتلال لهضبة الجولان، وثانيا من خلال تسميم العلاقات بين الجارتين الشقيقتين الأردن وسوريا.

● وكان سفاح صبرا وشاتيلا قد أعلن منذ أيام أن إسرائيل قد بدأت إجراء تغيير فى مشروع بناء سد على نهر اليرموك ونقله إلى منطقة تطالب سوريا باستردادها. وقال إن مؤسسات إسرائيلية وأردنية وأجنبية تقوم بدراسة أولية على الموقع قبل بدء البناء.

● يذكر أن المشروع الأصلى الذى وضعه رئيس وزراء إسرائيل الراحل إسحاق رابين يقضي ببناء هذا السد فى موقع داخل أراضى إسرائيل وهو وارد فى إطار معاهدة السلام المبرمة بين إسرائيل والأردن عام ١٩٩٤ بهدف زيادة مصادر المياه لدى الجانبين.

● معنى كلام حكومة التطرف فى إسرائيل أن الدولة العبرية بعد أن سرقت أرض فلسطين كلها تريد الآن أن تتحول لسرقة المياه العربية كلها أيضا. بل وأكثر من ذلك أن تتم إقامة السد الجديد على أرض سورية محتلة وتحت دعوى أن تغيير موقع السد قد جاء لاعتبارات فنية بحتة وبموافقة أردنية مسبقة.

● الدلالة واضحة وهى أن إسرائيل تريد توجيه ضربة جديدة إلى سوريا من خلال التأكيد على أنه لا انسحاب من الجولان ثم إضافة شكل جديد ضمن تراث المشاكل التى تخلقها إسرائيل كل يوم تجاه مسيرة السلام.

● يبقى أن نقرر أن الموقف الآن يتطلب عقد لقاء سياسى على مستوى كبير بين الأردن وسوريا لمواجهة مخططات أقل ما يقال بشأنها أنها تهدد الأمن القومى العربى، مما يتطلب يقظة عربية كاملة فى هذه الأوقات الصعبة.

إحسان بكر

مشروع توشكى المصرى لن يتأثر بالسد الأثيوبى

كتب ـ محمد عز الدين

استبعد د. محمود أبوزيد ـ وزير الرى المصرى ـ أى تأثير للسد الأثيوبى المزمع إقامته عند منابع النيل على موارد مصر المائية ومشروعات التنمية فى منطقة توشكى، وقال فى محاضرة ألقاها أمام أعضاء غرفة التجارة المصرية ـ الأمريكية بالقاهرة، إن هناك تفاهماً جيداً بين مصر ودول منابع وحوض نهر النيل فيما يتعلق بالسياسات المائية وحصص مياه نهر النيل. وأوضح أن كلفة مشروعات تنمية منطقة جنوب الوادى «توشكى» تصل إلى ٣٠٠ مليار جنيه مصرى منها ٧٥ مليار استثمارات حفر القناة وإنشاء المحطات والبنية الأساسية، و ٦٠ ملياراً للاستثمارات الصناعية ومثلها لاستصلاح وزراعة الأراضى، فيما تحتفظ الاستثمارات السياحية بباقى الكلفة الاستثمارية للمشروع الذى سينتهى عام ٢٠١٧.



■ محمود ابو زيد

وعبر وزير الرى المصرى عن اطمئنانه إلى كفاية الموارد المائية لتغطية احتياجات المشروعات الاستثمارية والتوسعات الكبيرة فى الزراعة مشيراً إلى ان ٥٠ فى المائة من المياه المستخدمة فى منطقة توشكى سيعاد استخدامها، الأمر الذى يؤدى إلى مزيد من الاطمئنان للمستثمرين وطالب أبوزيد أعضاء غرفة التجارة المصرية ـ الأمريكية بالعمل على اجتذاب المستثمرين الأمريكيين وحثهم وإقناعهم بالاستثمار فى مشروعات توشكى. وعرض وزير الرى المصرى إمكانات الاستثمار فى جنوب الوادى فى مجالات التعدين والصناعة والسياحة واستصلاح الأراضى المتاحة أمام القطاع الخاص المصرى والأجنبى.

وقال إن الحكومة المصرية ستعمل على استقطاب الشركات العالمية المتخصصة التى يمكنها إدارة المشاريع المتكاملة (صناعة ـ زراعة ـ مجتمعات عمرانية)، مشيراً لاعتزام الحكومة طرح مناقصة عالمية للشركات المتخصصة فى إدارة المشروعات المتكاملة.

الرباط: تستضيف الاسبوع المقبل الاجتماع الاقليمي السابع للبرنامج المائي الدولي

□ الرباط - «الحياة»

■ تستضيف الرباط في الفترة بين ٨ و١٢ ايلول (سبتمبر) الجاري الاجتماع الاقليمي السابع للجان العربية للبرنامج المائي الدولي بمشاركة مسؤولين من ٢٣ دولة وخبراء من اليونسكو والوكالة الدولية للطاقة النووية.

وقال بيان اصدرته وزارة الاشغال المغربية التي تشرف على الندوة ان «البرنامج الهيدرولوجي الدولي يستهدف تحسين الأسس العلمية والتكنولوجية وتكوين الموارد البشرية بهدف ترشيد وتنمية وادارة الموارد المائية في العالم، وهي تغطي المرحلة الممتدة الى سنة ٢٠١١».

وحسب المنظمين تبدو المشكلة المائية احدى التحديات الرئيسية للمنطقة العربية مطلع القرن المقبل، وستزداد الحاجة الى الماء بتزايد السكان والتوسع الصناعي والزراعي، ما يطرح بالحاح ضرورة وضع خطة مشتركة لمواجهة ازمة الماء.

وذكر البيان: «تمتد معظم مساحات الوطن العربي عبر الاقاليم الجافة وشبه الجافة التي تتلقى معظمها هطول امطار تقل عن ٣٠٠ ملم سنوياً بالاضافة الى التقلبات المناخية الحادة كفترات الجفاف التي تؤدي بدورها الى شح في الموارد وندرة في مصادر التغذية الجوفية والسطحية».

وتقارب الموارد المائية الطبيعية للفرد العربي نحو الف متر مكعب كمعدل سنوي، وهو الحد الذي يعتبره الخبراء عادة عتبة حرجة ويؤشر بظهور خصاص وازمة مزمنة للماء. وسينخفض نصيب الفرد من الموارد المائية في معظم الدول العربية الى اقل من ٥٠٠ متر مكعب سنوياً في افق ٢٠٢٥. وقال البيان: «ان الخصاص المائية قد تصبح وضعاً بنيوياً ينبغي اخذه بعين الاعتبار في السياسات لضمان الامن الغذائي والصحي والبيئي في الوطن العربي».

ويبدو المغرب في مقدم المنشغلين بمشكلة المياه نظراً لتوالي اعوام من الجفاف وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وخلال العشرين عاماً الماضية شهد المغرب ما لا يقل عن خمسة فترات جفاف تمتد في المتوسط بين عام وثلاثة اعوام وتخسر البلاد من جراء ذلك بلايين الدولارات بسبب تراجع مردود الزراعة في اجمالي الناتج المحلي التي تقدر بنحو ١٨ في المئة في الفترات العادية.

واضطر المغرب قبل عامين الى انفاق ٥٠٠ مليون دولار على وارداته من القمح بسبب تقلص هطول الامطار. وعلى رغم اهمية السدود في المغرب التي يبلغ عددها ٣٠ سداً إلا ان الضغط الديموغرافي على الموارد بقلص الكميات المتوافرة من المياه العذبة التي انخفضت من ٢٥٦٠ متراً مكعباً للفرد الواحد الى ما دون ١٢٠٠ متر مكعب مطلع التسعينات مع توقعات بانخفاض الكمية الى ما دون ٧٠٠ متر سنة ٢٠٢٥.

وكان البنك الدولي وضع سيناريوهات متشائمة في شأن وضع الماء في مجمل الدول العربية التي قال عنها: «انها ستحتاج الى ضعف الكمية المتوافرة في وقت لن تحصل سوى على نصف ما هو موجود حالياً من مصادر المياه العذبة».

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٧ / ٩ / ١٩٩٧

انتخاب وزير الأشغال رئيسا لمؤتمر المياه العالمى

مونتريال - من مصطفى سامى:
تم امس بالإجماع انتخاب الدكتور محمود ابوزيد وزير الاشغال والموارد المائية للمرة الثانية رئيسا للمؤتمر العالمى للمياه، الذى يختتم اعماله اليوم فى كندا، وشاركت فيه ١٠٠ دولة من بينها مصر. وقد خصص المؤتمر لمصر يوما كاملا أمس قدم فيه الوفد المصرى - الذى وصفته الصحف الكندية بأنه يضم أفضل وأكفأ علماء المياه فى العالم - مجموعة من اوراق العمل حول القضايا المطروحة على المؤتمر الذى تنظمه فى مونتريال الهيئة الدولية للموارد المائية.

مصر تدعو دول حوض النيل لتأسيس هيئة مائية جديدة

إقامة ١٨٧ وحدة لتحلية المياه المالحة بطاقة ١٢٩ ألف متر يوميا

كتب ـ ناصر فياض:

دعت مصر دول حوض النيل الى اقامة هيئة جديدة لنهر النيل.. اعلن الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة، انه تجرى دراسة اقامة هيئة تضم حوض النيل للاتفاق مع باقى دول الحوض، واشار الى ان الهيئة المقترحة تختص باقامة مشروعات لاستغلال مياه النيل، والتنسيق بين الدول الاعضاء.. واشار والى فى افتتاح ندوة تحلية المياه امس الى ان الحكومة تلقت عروضا عديدة لاقامة استثمارات زراعية بجنوب الوادى، وان الحكومة بدأت فى حفر الآبار بمنطقة درب الاربعين تمهيدا لتوزيع ١٥ الف فدان على صغار المزارعين.. واضاف ان مصر اقامت ١٨٧ وحدة لتحلية المياه المالحة بطاقة انتاجية يومية تقدر بـ ١٢٩ الف متر مكعب من المياه العذبة.. والمستهدف الوصول بحجم الانتاج الى ١٥٠ الف متر من المياه يوميا. قال والى ان الموارد المائية المخصصة لمشروع توشكى يتم تدبيرها من حصة مصر، ومناقشة هذه القضية فى اجتماعات دول حوض النيل الماضية.



د. يوسف والى

المياه تهدد باشتعال الحروب في القرن القادم

التنسيق السوري العراقي ومواجهة المشروعات التركية فوق نهر الفرات

لا شك أن المياه تمثل معضلة القرن الحادي والعشرين وأقوى أسباب اشتعال الحروب سواء في منطقة الشرق الأوسط أو على مستوى العالم وخاصة في الدول الفقيرة في موارد المياه حيث تعتبر المياه هي الأساس المتين لقيام اقتصاديات وسياسات الدول على أسس واقعية حقيقية وقد ثارت مشكلة المياه على مستوى مفاوضات السلام الجارية بين إسرائيل والاطراف العربية ومطالبة إسرائيل بمزيد من حصة المياه لها حتى وصل الأمر بها إلى محاولة التمسك بمياه الجولان في حين تستورد سوريا احتياجاتها من المياه من تركيا

ومن هنا فقد ثارت مشكلة تقسيم مياة نهر الفرات بين سوريا والعراق وتركيا أكثر من مرة على أساس البروتوكول الموقع بين سوريا وتركيا عام ١٩٨٧ والذي يلزم تركيا بضخ ما يزيد على ٥٠٠ م مكعب في الثانية إلى أن يتم ملء سد اتاتورك ولكن هذا الاتفاق ليس في مصلحة العراق من وجهة نظر قادتها - وزادت تلك المشكلة عندما حاولت تركيا بناء سد على نهر الفرات للاستفادة اكثر من مياه النهر وهو الأمر الذي عارضته كل من سوريا والعراق وقامت لجنة من البلدين باجتماع في دمشق لبحث تلك القضية الحيوية واتفق الجانبان على استمرار التنسيق بينهما على أن يحدد اجتماع اخر في وقت لاحق وتدرس سوريا والعراق حاليا مطالبة الدول العربية بفرض عقوبات على الشركات والبنوك التي تساعد على إنشاء وتمويل مشروعات السدود التركية على نهر الفرات وذكر عبد القادر سليمان رئيس الوفد العراقي أن سوريا والعراق ستتحركان على مستوى المنظمات الدولية استنادا إلى مبادئ القانون الدولي وحق البلدين في المياه المشتركة مع تركيا ومن خلال اقرار قانون استخدام المجاري المائية للاغراض غير الملاحية.

واعتبار ان تلك المشكلة تهدد مستقبل المنطقة كان لابد من دراستها في إطار عربي وهو الجامعة العربية فما موقف الجامعة

أحمد السيد تركي

المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨/٩/١٩٩٧

وزير الأشغال والموارد المائية لـ«الأهرام»:

لابد من تعاون الشمال مع الجنوب لمواجهة النقص المتوقع فى المياه

٦٠٪ من مشاريع تحلية المياه فى العالم تتركز بالشرق الأوسط


محمود أبوزيد

المؤتمر الدولى للمياه يخصص يوما لمصر تقديرا لدورها فى أبحاث المياه

على الرغم من أن كندا تعد أكثر دول العالم ثراء بالمياه العذبة، فهى تملك ٣٠٪ من احتياطى المياه الصالحة للشرب فى العالم، ولديها مليون نهر وبحيرة غنية بالمياه العذبة، وعدد سكانها يقل عن ١٪ من سكان العالم، إلا أنها طالبت فى المؤتمر الدولى الثامن للمياه الذى انعقد بالقاهرة عام ١٩٩٤ بتنظيم المؤتمر التاسع فى مونتريال، مشاركة منها فى الإسهام بحل أخطر مشكلة سوف تهدد البشرية فى القرن الحادى والعشرين، وهى ندوة المياه، وقد اشترك فى المؤتمر مائة دولة، وضم الوفد المصرى الدكتور فاروق التلاوى محافظ البحيرة و١٥ خبيرا وباحثا من وزارتى الأشغال العامة والزراعة برئاسة الدكتور محمود أبوزيد رئيس المجلس العالمى للمياه، وقد تقدموا للمؤتمر بعشرين ورقة بحث من بينها أربعة أبحاث أعدها وزير الرى وألقاها فى المؤتمر.

وبعد ساعات من إعادة انتخاب الدكتور أبوزيد بالإجماع لفترة ثانية رئيسا للمجلس العالمى للمياه بالإجماع، التقيت به بعد أن رأس الجلسة الختامية، وحصل على تقدير من الأعضاء الذين قدموا له جائزة «شخصية العام». وقد تسلم هذه الجائزة فى احتفال رسمى شارك فيه جميع رؤساء الوفود الذين ألقوا عددا من الكلمات أشارت إلى الإنجازات التى تحققت فى مجال أبحاث المياه خلال فترة رئاسته الأولى للمؤتمر، وإلى إدارته لمشروعات النهوض بالمياه العذبة فى وطنه وحماية مصادر المياه فى مصر.

وفى لقاء مع الدكتور أبوزيد أكد أن أوراق العمل التى قدمها إلى المؤتمر تتضمن دراسة حول كل ما تحقق خلال السنوات الثلاث الماضية خلال فترة رئاستى الأولى للمجلس العالمى للمياه، والذى وجهت الدعوة إلى إنشائه كمنظمة تتولى حماية مصادر مياه الشرب فى العالم، والإشراف على التعاون بين الدول فى مجالات المياه، وتناولت فى هذه الورقة البرنامج الذى انتهجته فى إدارة المجلس والسياسة التى اتخذتها فى إعداد المؤتمر لمواجهة المستقبل.

وقال الدكتور محمود أبوزيد: وبصفتى توليت منصب الرئيس السابق للهيئة الدولية للموارد المائية ووزير الأشغال فى مصر، فقد تقدمت إلى المؤتمر بأربع أوراق بحث، واحدة منها قدمتها فى اليوم الذى خصصه المؤتمر لبحوث مصر، وهى الدولة الوحيدة التى حصلت من المؤتمر على هذا الامتياز.

كان البحث الرئيسى الذى قدمته عن «السياسة المائية لمصر» وهى السياسة التى تضع منهاج العمل فيما يتعلق بالمياه حتى عام ٢٠١٧ وقد تناولت هذه الدراسة المشروعات التى أعدتها وزارة الأشغال ويجرى تنفيذها الآن فى مصر.

وأضاف: قدمت أيضا بحثا آخر عن تصورى لمستقبل الموارد المائية فى العالم لمواجهة القرن القادم، وقد تناولت فيه المشكلات الرئيسية التى ستواجه دول العالم بالنسبة للموارد المائية، والبرامج المقترحة التى يجب أن تأخذ بها الدول لمواجهة نقص المياه، وقد أشرت فى هذه الورقة إلى عدد من التجارب الناجحة التى جرت فى بعض الدول كنموذج يجب أن تحتذى به الدول الأخرى. وقد عرضت أيضا المسئولية التى كلفنى بها المجلس العالمى للمياه فى مؤتمر مراكش الذى جرى فى شهر مارس الماضى، وعرضت تصورى للأنشطة الرئيسية للمجلس حتى عام ٢٠٠٠.

وقال: إن الورقة العلمية الثالثة كانت حول التعاون بين دول العالم فى مواجهة النقص الفادح المتوقع فى المياه، وقد أشرت فيها إلى التعاون بين الهيئات الدولية، وبين الشمال والجنوب، والجنوب والجنوب، والشمال والشمال. وقد شرحت فى هذه الورقة بالتفصيل المشكلات التى يمكن أن تنتج عن هذا التعاون، وما يمكن أن نتوقعه من المجتمع الدولى، سواء من المنظمات غير الحكومية أو من الحكومة أو المؤسسات الدولية مثل البنك الدولى.

وعن الوفد المصرى فى المؤتمر، والذى أشاد به الأعضاء وخصصوا يوما لأبحاثه تكون من ١٥ عضوا يمثلون خبراء المياه فى وزارتى الأشغال العامة والزراعة، بالإضافة إلى الدكتور فاروق التلاوى. وقد ضم

حوار من مونتريال أجراه:

مصطفى سامى

الوفد ست سيدات لأول مرة تقدمت كل منهن ببحث خاص وقد لقين جميعهن حفاوة وتقدير المؤتمر. وقد انعكس هذا التقدير فى عدد الجوائز التى حصل عليها الوفد المصرى، والذى لم يحصل عليها وفد اية دولة اخرى.

وحول ما أثاره بعض المستثمرين فى كندا من استعدادهم لنقل أو بيع كميات كبيرة من المياه فى مراكب إلى منطقة الشرق الأوسط.

قال الوزير: لقد كان تعليقنا: إن هذا الموضوع يتناول أيضا اقتصاديات المياه، وأن تكلفة نقل المياه لمسافات كبيرة مازالت تعد اكبر بكثير من تكاليف تحلية مياه البحر والاستفادة من الموارد المائية المتاحة فى دول المنطقة، وعلى هذا الأساس فلا نعتقد فى تصورنا أن هذا الحل يمكن تنفيذه قبل حلول سنوات طويلة. وأضاف الوزير لكن هناك حلولا أخرى بدأنا بخطوات جادة فيها من بينها إعادة استخدام مياه الصرف الزراعى والصحى، وكما أن تحلية مياه البحر بالنسبة لنا أرخص بكثير من شرائها من الخارج، وأشار الوزير إلى أن تحلية مياه البحر لم تعد تحتاج إلى تكنولوجيا باهظة التكاليف كما يتصور البعض بل هى الآن من أكثر الحلول التى تأخذ بها دول كثيرة خاصة المنطقة العربية التى يجرى فيها أكثر من ٦٠٪ من مشاريع تحلية المياه فى العالم الآن ومشروعات تحلية المياه فى السعودية وحدها تمثل ٣٠٪ من مشاريع تحلية المياه فى العالم.

وقال: إن اعتماد مصر الأساسى فى علاج نقص المياه حتى عام ٢٠١٧ يتلخص أساسا فى ترشيد وتطوير استخدام المياه، وزيادة الاعتماد على المياه السطحية والعميقة، وإعادة استخدام المياه، وهناك برامج معدة لكل حل من تلك الحلول، مشيرا إلى أن كندا تعد من أكثر دول العالم مساعدة لمصر فى مجال متابعة نوعية المياه حيث قامت خلال السنوات العشر الماضية بتنفيذ عدد من المشروعات، أهمها مشروع المحافظة على مجرى نهر النيل وحمايته من التلوث.

أما آخر المشاريع التى بدأت كندا تنفيذها ابتداء من الشهر الماضى، فهو متابعة نوعية وكمية المياه فى الترع والمصارف والمياه الجوفية من خلال إنشاء شبكة قومية تتولى هذه المتابعة ورصد أى تغيرات تطرأ على المياه، وتقوم كندا الآن أيضا بإنشاء معمل مركزي لتحلية المياه بميزانية قدرها ١٣ مليون جنيه بمركز البحوث المائية بالقاهرة.

المصدر : الأهـــــرام
التاريخ : ٨/٩/١٩٩٧

مصر تتطلع إلى إقامة هيئة لنهر النيل تضم دول الحوض

الانتهاء من أعمال التفجير الخاصة بترعة توشكى بطول ١٦ كيلو مترا

أعلن الدكتور يوسف والى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى أن مصر تتطلع الى اقامة هيئة لنهر النيل تضم دول الحوض، لبحث المشروعات التنموية بهذه الدول، والتنسيق والتعاون معها فى تنفيذها. وأضاف أن الحكومة تلقت عروضا للاستثمار الزراعى فى مساحات كبيرة بجنوب الوادى من الأشقاء العرب، إلى جانب المساحات التى تم طرحها على المستثمرين المصريين فى شرق العوينات. وقال نائب رئيس مجلس الوزراء إن وزارتى الكهرباء والإنتاج الحربى بدأتا فى حفر الآبار بها، تمهيدا لتوزيعها على صغار المزارعين، مشيرا إلى أن هذه المنطقة، التى تضم ١٥ ألف فدان، ستكون فرصة لتجربة زراعة المحاصيل التى تجود بها.

من ناحية أخرى أشار الدكتور محمد الغمراوى وزير الإنتاج الحربى إلى أنه تمت أعمال التفجير الخاصة بشق ترعة فى مشروع توشكى بطول ١٦ كيلو مترا، كما يجرى حاليا إنشاء مقر للهيئة القومية للإنتاج الحربى فى بوسمبل ليصبح همزة الوصل بين هذا المشروع العملاق ومقر الوزارة فى القاهرة.

وأكد الوزير أن الإنتاج الحربى سيشارك فى تصنيع محطات رفع المياه التى ستستخدم فى توشكى بنسبة ٣٥٪ بإمكانات وخامات مصرية.

المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨/٨/١٩٩٧

طرحها الوفد المصرى أمام أكبر مؤتمر دولى:

رؤية مصرية شاملة لمواجهة أزمة المياه خلال القرن القادم

«تحديات القرن الـ ٢١ فى مجال المياه وكيفية مواجهتها دوليا» هو الموضوع الرئيسى للمؤتمر الدولى للموارد المائية الذى عقد بمونتريال مؤخرا وشاركت فيه مصر بحوالى ١٥ بحثا علميا وورقة عمل استحوذت على اهتمام اكثر من ٨٥٠ عالما وخبيرا يمثلون وفود ١٠٠ دولة.

وصرح الدكتور محمود ابوزيد وزير الاشغال ورئيس وفد مصر فى المؤتمر بأن الابحاث المصرية تناولت التجربة المصرية الرائدة فى الادارة المائية عبر التاريخ والمكانة المتقدمة التى حققتها مصر من الاستفادة بمواردها المائية فى التنمية والوفاء باحتياجات الشرب والزراعة والصناعة والتوسع فى الرقعة الزراعية لمواجهة احتياجات زيادة السكان وطلبهم على المياه فى القرن الـ ٢١.

وقال: انه تم تخصيص جلسة كاملة عن التجربة المصرية فى الادارة المائية المتكاملة تحت ظروف الموارد المائية المحددة والسياسة المائية تجاه استخداماتها بكفاءة والتعاون مع دول حوض النهر لتنميتها، مشيرا إلى اعداد حلقة نقاشية حول استراتيجيات ادارة الموارد المائية

واوضح د.ابوزيد الذى تم انتخابه بالاجماع رئيسا لمجلس المياه العالمى بواسطة الجمعية العمومية التى انعقدت على هامش المؤتمر.. ان المشاركين خلصوا فى نهاية المؤتمر من وضع تصورات وتوصيات حول كيفية مواجهة التحديات التى تواجه الدول والمجتمع العالمى فى مجال المياه خلال القرن القادم، حيث تم تأكيد ضرورة التعاون والمشاركة فى وضع البرامج الكفيلة بتوفير الاحتياجات وتحقيق الاتفاق بين الدول الشاطئية على أسس من المساواة والعدل آخذة فى الاعتبار الاوضاع القائمة واحتياجات الدول على ضوء مايتوافر لديها من موارد وعدد السكان.

وقد قدم الدكتور محمود ابوزيد ورقة عمل شاملة حول الرؤية المائية للقرن الـ ٢١ متضمنة ١٠ محاور على ان يشرف على اعداد هذه الرؤية «الخطة الشاملة» المجلس العالمى للمياه خلال عامين بمشاركة عدد من منظمات الأمم المتحدة والهيئات العلمية الدولية وبعض المراكز البحثية الاقليمية والقومية، مشيرا إلى ان هولندا وفرنسا وكندا ومنظمات الأمم المتحدة ستساهم فى تمويل اعداد هذه الخطة الطموحة.

أشرف بدر

■ الفيغارو:

نشرت تقريراً عن المشروع العملاق، المعروف باسم «غاب» في جنوب شرقي الاناضول، الذي يتضمن اقامة ٢٢ سداً على نهري دجلة والفرات. اضافة الى ١٠ محطات توليد كهرباء، وترع للري، تمتد على مسافة (٧) آلاف كيلومتر. هذا المشروع بدأ في الثمانينيات، ومن المقرر ان يكتمل تنفيذه مع مطلع القرن المقبل. ولكن تنفيذه لا يخلو من مصاعب. من هذه المصاعب المعارك بين الجيش التركي وحزب العمال التركي المتمرد على حكومة أنقرة. وفي معرض الحديث عن هذا المشروع، تتحدث الصحيفة ايضاً، عن الحظر المفروض على العراق الذي تنعكس آثاره على تركيا، انما البعض يتمكن من الالتفاف على هذا الحظر، بفضل التراخيص الاردنية. اذ أن المملكة الاردنية مسموح لها بمتابعة نشاطاتها التجارية مع بغداد.

المصدر : الحيـــاة

التاريخ : ٩/ ٩/ ١٩٩٧

المغرب يدرس خططاً بديلة لتعويض النقص في الموارد المائية

□ الرباط - من إقبال الهامي:

■ بدأ «المكتب المغربي للماء المشروب» دراسات طموحة لتحلية مياه البحر في مناطق تتميز فيها بانعدام مصادر المياه وندرتها.

وذكرت مصادر لـ «الحياة» ان المكتب بصدد التفكير في إقامة وحدات متنقلة لتحلية المياه المالحة ولاستخدامها في حال الحاجة الضرورية إليها في مناطق معزولة او نائية.

ويضم برنامج «مكتب الماء المشروب» إقامة وحدة ضخمة في مدينة اغادير جنوب المغرب لتحلية مياه البحر بطاقة ٤٥ الف متر مكعب في اليوم في محاولة لتغطية حاجات المدينة سنة ٢٠٣٠، كما يتم التفكير في إقامة وحدات مماثلة في المحافظات الصحراوية لا سيما مدن تزنيت وسيدي افني وطانطان.

وأكدت الدراسات ان هذه المناطق ستعاني في العقود المقبلة نقصاً حاداً في مصادر المياه الصالحة للشرب نظراً إلى الطلب المتزايد الذي ولدته عملية التنمية التي شهدتها هذه المناطق في وقت تعاني فيه مياه المدن من نقص المصادر المائية فيها.

وشكلت مسالة تحلية مياه البحر موضوع قلق كبير بالنسبة إلى المغرب في الأعوام الأخيرة. وعمد لهذا الغرض إلى نشر وحدات لتحلية المياه المالحة في جملة من المناطق لا سيما منها الصحراوية.

وكانت أول وحدة لتحلية مياه البحر اقامها المغرب في محافظة طرفاية عام ١٩٧٦، واعتمدت آنذاك على التصفية الكهربائية وبلغ انتاجها ٧٥ متراً مكعباً في اليوم. بعد ذلك طور تقنيون مغاربة اساليب لتحلية المياه، مستخدمين الضغط الميكانيكي لبخار المياه في التحلية في وحدة بمحافظة بوجدور سنة ١٩٧٧.

إلا أن «مكتب الماء المشروب» يعتمد حالياً على اسلوب اقتصادي وبسيط اعطى نتائج مضاعفة، وهو الذي اصبح معمولاً به في وحدة محافظة بوجدور المحدثة والتي تبلغ طاقتها الانتاجية ١٢٠ متراً مكعباً في اليوم، وكذا في محافظة سمارة التي تبلغ طاقتها الانتاجية ٣٧٠ متراً مكعباً في اليوم.

د. أبو زيد رئيسا لمؤتمر المياه العالمى للمرة الثانية

وسط مشاركة ١٠٠ دولة من بينها مصر تم انتخاب د. محمود أبو زيد وزير الأشغال العامة والموارد المائية -وبالإجماع- رئيساً للمؤتمر العالمى للمياه.. تعتبر هذه هى المرة الثانية التى يتم فيها انتخاب د. أبو زيد لهذا المنصب... وكان المؤتمر العالمى للمياه قد أنهى أعماله مساء أمس الأول الأحد بكندا، كما تم تخصيص يوم السبت الماضى باكمله لمصر وحدها.. ناقش المؤتمر مجموعة أوراق العمل التى قدمها وفد مصر حول القضايا المطروحة على المؤتمر..

وصفت الصحف الكندية وفد مصر بانه يضم أكفأ علماء المياه فى العالم، . اشادت بخبرة وكفاءة خبراء المياه فى مصر على المستويين المحلى والعالمى.

أثيوبيا تطالب باستخدام المياه في المنطقة على أساس الاقتسام المتكافىء والعادل

اديس ابابا - وكالات الانباء:

دعا «سيوم ميسيفين» وزير الخارجية الاثيوبي في اديس ابابا إلى ضرورة استخدام الموارد المائية في المنطقة على أساس الاقتسام المتكافىء والعادل بما يضمن المصالح المشتركة لشعوب المنطقة.

قال «ميسيفين» في كلمته أمام الجلسة الافتتاحية لمؤتمر التكامل الاقتصادي والموارد عبر الحدود الذي تنظمه الخارجية الاثيوبية والذي بدأ أعماله في أديس ابابا أن الأمر الواقع بشأن مياه نهر النيل يظهر قدرا من التخصيص غير العادل بشأن الموارد عبر الحدود.

تساءل الوزير الأثيوبي عن سبب امتناع بعض الدول عن الاتجاه إلى حل المسائل المتعلقة بالمياه على أساس الاستفادة المشتركة.

أضاف وزير الخارجية الاثيوبي أن الأوضاع في السودان والصومال لا تزال تمثل عقبتين كبيرتين أمام السلام والتكامل الاقتصادي في المنطقة.

اعرب الوزير عن أمله في أن تنتج منطقة (الإيجاد) بشأن إقرار السلام والاستقرار في الصومال بمعاونة مجلس الإنقاذ الوطني الصومالي وتحقيق المصالحة الوطنية في هذه الدولة.

أشار الوزير الأثيوبي إلى أن النزاع في السودان وكذلك غياب سلطة مركزية في الصومال من شأنهما أن يعرضا مصالح دول المنطقة إلى الخطر والفوضى.

من جانبه أشار أمواكو مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة في كلمته امام الجلسة الافتتاحية إلى ضرورة الاستفادة من الموارد الطبيعية المشتركة بين الدول الافريقية.

أكد أمواكو في كلمته إلى المؤتمر أن هناك ستة أنهار فقط من إجمالي خمسة عشر نهرا في القارة هي التي تخضع لترتيبات مشتركة بين الدول المشتركة في مواردها المائية.

يناقش هذا المؤتمر الذي يستغرق ثلاثة أيام سبعا وعشرين من أوراق العمل المتعلقة بقضايا الموارد المائية والمياه والتكامل الاقتصادي في المنطقة.

تتصدر أوراق العمل المطروحة تقارير حول الوضع في السودان وعلاقة ذلك بالتكامل الاقتصادي في المنطقة وكذلك ادارة المياه المشتركة والحاجة إلى الاستفادة من الموارد المائية عبر الحدود واستخدام وتنمية مياه نهر النيل.

يشارك في المؤتمر وفود من كل دول منطقة الإيجاد بما فيها الصومال لأول مرة والتي يمثلها مجلس الانقاذ الوطني الصومالي وممثلون من الاتحاد الاوروبي واللجنة الاقتصادية لافريقيا

سد سوداني على النيل!

الخرطوم ـ وكالات الأنباء :

وقعت الصين امس اتفاقا مع الحكومة السودانية لبناء سد على نهر النيل لتوفير الكهرباء ومياه الري.

تبلغ تكلفة المشروع ٢٠٠ مليون دولار تغطي الصين ٧٠٪ من التكاليف وتستغرق عملية الإنشاء ٣ سنوات.

المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٧/٩/١٢

البعثة النروجية حثت لبنان على مفاوضات المياه

إحياء مشروع جونستون ولجنة لإدارة حوض نهر الأردن

زارت بعثة نروجية تتعاطى شؤون البيئة لبنان أيام الخميس والجمعة والسبت الاسبوع الماضي، والتقت مسؤولين في وزارتي الخارجية والموارد المائية والكهربائية. وقد اوردت وسائل الاعلام الخبر، وكأنه امر روتيني. لكن مصادر دبلوماسية كشفت ان البعثة تطرقت الى مواضيع المياه وكيفية التعاطي مع المفاوضات المتعددة الاطراف في ما يتعلق بالمياه والبيئة اذا حصل انسحاب مفاجئ من الجنوب.

وأضافت هذه المصادر ان النروج دولة أوروبية لا مصالح مباشرة لها في لبنان سياسية واقتصادية وثقافية، لكنها حاضنة لاتفاق اوسلو، وضالعة فيه، وتشارك الاطراف المعنيين بالاتفاق المسؤولية المعنوية.

وقالت هذه المصادر ان البعثة النروجية بحثت مع المسؤولين الذين التقتهم مدى جهوزية لبنان في التعاطي مع ملفي المياه والبيئة.

١- في ما يتصل بالمياه هناك ملف نهر الاردن الذي يرتبط بلبنان من خلال نبعي الحاصباني والوزاني. واعادة تفعيل افكار جونستون التي ترقى الى العام ١٩٥٢.

وانطلاقاً من هذا الملف جرى التبسط والتوغل في التفاصيل، وأبرزها:

أ- موضوع انشاء (DATA BASE) حول قياسات المياه على الحاصباني. وتبادل المعلومات مع الدول المجاورة التي تستفيد من منابع حوض نهر الاردن وهي: فلسطين، الاردن، سوريا ولبنان.

ب- كيفية اعتماد مواصفات بيئية موحدة بالنسبة الى حوض نهر الاردن وإمكان التخفيف من درجة ملوحة مياهه.

ج - طرح الوفد الاسئلة الآتية: في حال حصول مشاريع مستقبلية على حوض نهر الاردن من الذي سيتولى تمويلها؟ وما هي امكانية تشكيل مجلس ادارة من الدول المحيطة بالحوض لإدارة هذه المشاريع؟

وفي اعتقاد الوفد النروجي ان اي انسحاب اسرائيلي من جانب واحد سيفعّل دور القوات الدولية لتواكب انتشار الجيش اللبناني الى الحدود الدولية.

وأعربت المصادر الديبلوماسية ان البعثة النروجية ارادت بمفاوضاتها هذه التلويح والتلميح، بأن اسرائيل تريد ان تتقاضى ثمن انسحابها العسكري بتفاهم مائي- بيئي بعدما رفض لبنان تكراراً الدخول في المفاوضات المتعددة الاطراف، وأن طرح هذا الموضوع وفي هذا التوقيت بالذات يهدف الى ربط لبنان بالمفاوضات المتعددة ولو في صورة غير مباشرة.

ويقول مصدر دبلوماسي مطلع ان مهمة البعثة النروجية، التي قامت بزيارتها من دون ضجة، تضيء على أهمية المياه في مفاوضات السلام، وعلاقة الاحواض المشتركة كحوض نهر الاردن وسواه بعملية السلام.

وحذر هذا المصدر من أنه اذا لم يعتمد لبنان سياسة مائية مبنية على إنشاء سدود وبحيرات جبلية على الأنهر والينابيع اللبنانية وإرساء خطة زراعية شاملة للاستفادة من الاسواق العربية لتسويق الفاكهة ضمن مواصفات عالمية بدءاً من كيفية التوضيب والتبريد والنقل، ستظل المياه مهدورة، ولن تكون هناك سياسة انمائية مستقبلية.

واستغرب عدم ايلاء الحكومة هذا الموضوع اي اهمية، والمضي في سياسة الانفاق غير المجدي، واتباع سلم اولويات لا ينطبق على واقع الارض.

حقـــائق

النيات العدوانية التى افصحت عنها إسرائيل لإقامة سد على نهر اليرموك، ترمى إلى تحقيق هدفين: الأول هو الاستخفاف بحقوق الآخرين ومواصلة مسلسل الاستفزاز لسوريا، والثانى هو إحداث وقيعة - متعمدة - بين سوريا والأردن بعد فشلها فى إحداث الوقيعة بين سوريا ولبنان بطرح خيار «لبنان أولا».

فإسرائيل تتصور ان توسعها فى المنطقة يعتمد على انتهاج سياسة «فرق تسد» باعتبار ان التكاتف العربى سيفشل مخططاتها نحو التوسع والهيمنة، ولما كانت سوريا تمثل شوكة فى ظهر إسرائيل فإنها ترغب فى تحطيمها إن لم يكن عسكريا، فعلى الأقل معنويا!، وتتفنن فى ذلك إسرائيل فى الوسيلة التى يمكن بها اخضاع سوريا لمطالب نيتانياهو الرامية إلى التنصل من جميع التزامات الحكومة السابقة خاصة مسالة الانسحاب الإسرائيلى من الجولان مع وضع ترتيبات امنية معينة بين الطرفين.

ولما كان الاستفزاز الإسرائيلى لسوريا «بالكلام» لم يعد مجديا ولا مؤثرا فقد ارادت ان تقدم على خطوة عملية. ولم تجد افضل من إعلان نيتها لإنشاء سد على اليرموك، فتكرس احتلالها للأراضى السورية المحتلة من ناحية، وتلبى احتياجاتها المائية للهجرات اليهودية الوافدة إليها من ناحية اخرى.

والمثير للدهشة ان إسرائيل زعمت انها اتفقت مع الأردن بشأن انشاء السد فى منطقة الحمة السورية المحتلة، ورغم أن الأردن سارع بنفى تلك المزاعم، فإن ما تضمره إسرائيل يتطلب موقفا - عربيا ودوليا - أكثر تشددا، خاصة ان السد كان اصلا سيقام باتفاق اردنى سورى عام ١٩٥٣، واطلق عليه سد «المقارن» ثم تم اتفاق اخر عام ١٩٨٧، وأطلق عليه سد «الوحدة»، ولكن الاعتراض والتهديد الإسرائيلى فى حينه بتدمير السد ادى إلى قيام البنك الدولى بسحب التمويل المخصص لبنائه! مما حال دون تنفيذ المشروع الذى من المفترض ان يكون عربيا ولا دخل لإسرائيل به أو الاستفادة منه.

هل هناك احد منا يتصور ان تفرغ جعبة إسرائيل فى اى وقت من الأوقات من أحلام التوسع والهيمنة باى صورة من الصور؟

إبراهيم نافع

المصدر : أخبار اليوم
التاريخ : ١٣/٩/١٩٩٧

سد السودان على النيل لايمثل خطورة علينا

أعلن مصدر مسئول بوزارة الاشغال العامة أن مصر لن تتأثر بالسد الذى ستشيده السودان على النيل عند دنقلة بالتعاون مع الصين.

وأضاف المصدر ان أى سدود نيل السودان لاتؤثر على ايراد النيل فى مصر بسبب الفيضان ولأن الارض اكثر انخفاضا فى مصر.

وأضاف أن الفيضان هذا العام سيكون تحت المتوسط بعكس كل التوقعات وبالتالى لاحاجة الى فتح مفيض توشكى أو مفيض بحيرة السد العالى.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحيـــاة

التاريخ : ١٥/ ٩/ ١٩٩٧

المياه والأحلاف... هل تشعل الحروب في المستقبل؟

الكتاب: العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل.
المؤلفة: عايدة العلي سري الدين.
الناشر: دار الآفاق الجديدة - بيروت ١٩٩٧.

نظام مارديني

يحاول كتاب «العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل» ان يضع تصوراً ذا طابع سياسي - مائي تحليلي. فإذا كانت تركيا تركز توجهاتها التنموية المستقبلية على مسالة المياه فإن المسالة بالنسبة الى اسرائيل تتعدى كونها مجرد تنمية عادية لتصبح مسالة وجود. اما بالنسبة الى سورية والعراق ولبنان والاردن وفلسطين فأمن المياه هو ذاته امن الحياة.

وعلى مدى اربعة فصول، وعدد من الوثائق، يشكل ملف المياه عنصراً اساسياً في قضايا المنطقة. فهو اداة صراع وحرب بين دولها لتأمين احتياجاتها بالقوة. وليس من غريب المصادفة ان يحتل هذا العامل في اواخر القرن العشرين وإطلالة القرن الواحد والعشرين مرتبة الاولوية في جدول اعمال القوى المعادية في الوقت الذي يشعر بعض العرب بأن ثمة اخطاراً محدقة تهدد وجودهم وحياتهم من خلال «سلاح المياه» عبر اللجوء الى قطع مياه انهار حيوية ثلاثة لا غنى عنها (الفرات والاردن والنيل) من قبل دول تسيطر على المنبع. من هنا يسود الاعتقاد بأن الحرب القادمة في الشرق الاوسط ستتمحور حول الماء.

ومنذ ان ظهرت تركيا الحديثة العام ١٩٢٣ على يد مؤسسها مصطفى اتاتورك، وهي تبدي عدوانية تاريخية شديدة لسورية والعراق والعرب تجلت في:

اولاً: محاربة اللغة العربية والتقاليد الدينية الاسلامية.

ثانياً: اقتطاع لواء اسكندرون من سورية العام ١٩٣٩، ولاحقاً تحويل مجرى نهر قويق عن مدينة حلب.

ثالثاً: المطالبة الدؤوبة بولاية الموصل.

رابعاً: محاولة ممارسة الضغوط السياسية والعسكرية على سورية والعراق.

خامساً: استخدام المياه سلاحاً بوجه سورية والعراق في مياه نهري الفرات ودجلة.

كما اولت اسرائيل علاقاتها مع تركيا عناية خاصة، لأنها اعتبرتها مفتاحاً اساسياً للدخول الى المدى العربي والاسلامي القريب. ويرى غراهام فولر في كتابه «تركيا تواجه الشرق» ان اسرائيل وتركيا بداتا بإقامة علاقات عمل امنية وثيقة منذ سقوط الملكية في العراق في العام ١٩٥٨، تضمنت «تبادلاً مكثفاً لتقارير ومعلومات الاستخبارات عن موضوعات الارهاب والحركات التخريبية العربية».

وتجلى الانحياز التركي لاسرائيل كما تقول المؤلفة، في مواقف عدة. وقد اشار الى ذلك استاذ العلاقات الدولية في كلية العلوم السياسية في انقرة الدكتور حسن فتوني قائلاً ان توثيق تركيا لعلاقاتها مع الكيان الصهيوني يرمي الى هدفين:

الاول: كسب دعم اللوبي اليهودي العالمي ولا سيما في الولايات المتحدة الاميركية ضد اللوبي الارمني واللوبي اليوناني.

الثاني: رغبة تركيا في الدخول الى الاسواق والمؤسسات العالمية التي هي اشبه بناد مفتاحه اسرائيل.

وتشير المؤلفة الى ان سورية حذرت من العودة الى سياسة الاحلاف في المنطقة. ورأى معاون وزير الخارجية السوري عدنان عمران ان بلاده تنظر بخطورة كبيرة جدا للاتفاق الذي سيسمح للطائرات الاسرائيلية باستخدام المجال الجوي التركي ما يشكل تهديدا للأمن القومي العربي. اما وزير الدفاع السوري مصطفى طلاس فقد رأى ان الاتفاق التركي - الاسرائيلي جاء «بتوجيه من الولايات المتحدة» والقصد منه «الضغط على سورية...» وقال «انهم يريدون من



سورية ان تحمي اسرائيل من حزب الله وتحمي تركيا من حزب العمال الكردستاني» ورأى ان هذه «طروحات غير معقولة بالنسبة الى سورية».

وفي محاولة لتحصين موقع سورية تجاه الحصار الاميركي - الاسرائيلي - التركي، سعت دمشق وطهران للقيام برد مشترك على الاتفاق التركي - الاسرائيلي. وقال السفير السوري احمد الحسن: ان «ايران وسورية تدرسان الاجراءات الكفيلة بمواجهة الحلف الاسرائيلي - التركي». وعلى رغم ظاهر التوتر السوري - التركي فقد قامت دمشق بمبادرة ايجابية حيال تركيا، عبر برقية التهنئة التي وجهها رئيس الوزراء السوري محمود الزعبي الى رئيس الوزراء التركي السابق نجم الدين اربكان، معرباً عن ثقته «باستمرار تطور علاقات الصداقة والتعاون لما فيه خير الشعبين». وتشير الباحثة سري الدين الى ان التعاون ضد ما تسميه تركيا «الارهاب العربي والكردي» هو اذاً ما تراه تركيا مصلحتها المباشرة في هذا التحالف التركي - الاسرائيلي لذلك فإن الضغط على سورية ونقل المياه (الفرات ودجلة وسيحون وجيحون) الى اسرائيل عبر «سورية المسالمة» لاحقاً هو ما ستقوم به تركيا مقابل الخدمات الاسرائيلية ضد الاكراد.

من وراء البحار

بقلم: مها عبدالفتاح

مشاكل القرن القادم تطل برأسها..!

هنا وهناك يوجد من يحاول فتح جبهة جديدة أمام مصر لتشغلها وتعرقلها عن المضى فى طريق التنمية الذى تنهجه على ذلك النحو الطموح.. وبالتحديد مشروع الوادى الجديد تلك الهدية الكبرى التى تقدمها الأجيال الحالية إلى ابنائها.. وإلا فما مغزى اثارة موضوع تقسيم مياه النيل فى هذه الأونة وحث أو دفع البنك الدولى ليقوم بتنسيق جهود دولية تمول دراسات جدوى لانشاء نحو مائتى سد على النيل فى اثيوبيا وحدها!!

ذلك التحقيق الصحفى واسلوب عرض الاوضاع فى دول مجرى النيل الذى نشرته تلك الصحيفة الامريكية الكبرى أقل ما يقال فيه انه مستفز ويتضح بسوء المقصد والنية. و يشى بمن وراءه ولا يحتاج الأمر اكثر من ذلك إلى افصاح!

ومن الأسطر الاولى: «مصر هى النيل والنيل هو مصر كما يقال ولكن ذلك يبدو على وشك ان يتغير ! فمصر قد تواجه احتمال مشاركتها النيل مع جيرانها باعلى مجرى النهر مشاركة أكبر بكثير مما عرفته من قبل»!

ويمضى التحقيق المشبوه وهو مشبوه ليس لانه يتعرض ويتعارض مع مصالحنا وانما لأن تعدد مصادره وتوسع رقعة تحقيقه وتناوله لآراء خبراء واكاديميين ورسميين من دول وولايات واقطار عديدة انما يدل على انه ليس بجهد شخص واحد (اى تلك المنسوب اليها التحقيق) على صدر الصفحة الأولى.. وانما المعلومات الكثيفة التى يزخر بها تحتاج إلى «جهاز» لاعدادها لا شخص واحد . ولولا الافتقاد إلى دليل حاسم لوضعنا الاصبع محددين مصدر هذا التقرير.. الذى يتخفى فى ثوب التحقيق الصحفى!

يقول التقرير أن مصر حصلت على نصيب الاسد من مياه النهر لأن شركاءها فيه كانوا منهمكين فى حروبهم الاهلية ومنهكين لضعف احوالهم الاقتصادية ولكن ما عادت أحوالهم الآن على هذا النحو ! ثم يأتى التقرير إلى بيت القصيد وهو : اثيوبيا او مخلب القط عند اصحاب المصلحة فى اشعال الموقف بين دول نهر النيل.. فيقول انها اى اثيوبيا فى حالة استيقاظ اقتصادى حاليا.. وان تعدادها الذى يعادل تعداد مصر هو فى نمو مطرد وبأسرع منها (!!) وان مجموعة من الشركات الدولية المختصة التى يهمها ان تتعامل مع اثيوبيا قامت باحياء تقرير قديم كان قد قام به المكتب الامريكى لاستصلاح الاراضى فى عام ١٩٦٤ (لاحظ انها مرحلة ذروة الضغط على عبدالناصر) وكان التقرير يتضمن انشاء مئات السدود الصغيرة لاثيوبيا من تلك التى تستخدم للرى وهى ووفق ما يقوله خبراء الرى سوف تحد كثيرا من تدفق المياه إلى مصر!!

ثم يمضى التقرير خبيث النية والقصد إلى ما يسميه مشروع مصر الكبير فيقول ان مصر قد خصصت ٢ مليار دولار لمشروع الوادى الجديد والذى قد يضخ نحو ٦,٥ مليار متر مكعب من مياه بحيرة ناصر. تحملها قناة (الملاحظ ان التقرير لم يذكر توشكى بالاسم ولا مرة وانما هى مجرد قناة!) فتحمل المياه لمئات الأميال إلى حيث مشروعات الاراضى المستصلحة فى الصحراء الغربية لمصر.. ويمضى التقرير فى عرض يكشف المزيد عن هويته فيقول: ان مياه النهر على هذا النحو لن تكفى لمشروعات الري فى مصر واثيوبيا معا.. هذا غير الدول الاخرى التى تشاركهما النيل.. ثم يردد التقرير قول خبير فى المياه من جامعة نورث كارولينا: ان الدولتين يقصد مصر واثيوبيا هما باتجاه «صدام» قد يصعب تفاديه!

ويمضى التقرير فى توقعاته الدسة! مبتنبا بأن مسائل أو مشاكل البيئة هى التى ستتصدر فى الاعوام القادمة وتكون بؤر الصراعات فى عدة مناطق فى المنطقة وستكون بالتالى على راس جدول الاعمال الامريكى من بعد ان كان التركيز فيما قبل هو على مشاكل الصراعات السياسية فى الشرق الأوسط وتهديدها من لمنابع البترول فى الخليج ! ووفق تقديرات البنك الدولى ان النمو المتزايد فى السكان سيؤثر على موارد المياه فى المنطقة ولذا يتوقع لها ان تهبط بنسبة ٥٠٪ خلال الأعوام الثلاثين القادمة.

ويقول التقرير ان الانهار الرئيسية الثلاثة فى الشرق الأوسط وهى النيل ونهر الاردن والفرات - دجلة كلها مثار نزاعات ومرشحة كمواقع شرر . ولكن الخطر الاكبر كما يورده التقرير يكمن فى حوض النيل المتد إلى عشر دول !!

ثم يعود إلى مصر ويقول انها تعتمد اعتمادا كاملا على النيل فهو مصدرها الوحيد للمياه - والفراعنة اقاموا أول حكومة مركزية فى التاريخ لكى تكفل لهم السيطرة على النيل.. ولهذا رفضت مصر دوما مجرد المناقشة فى مشاركتها النيل ولهذا فاستخدام اثيوبيا لمياه النهر حاليا قليلة ولكن مشروعاتها للتنمية هى اول واهم مؤشرات على ماهو آت.. ثم يعرض للسودان وانها اعلنت عن بناء سد على النهر شمال العاصمة الخرطوم . وحتى الدول السبع الأخرى التى على مجرى نهر النيل ولا تكاد تستخدم إلا كميات لا تكاد تذكر فسوف تحتاج إلى المزيد من مياهه للرى والصناعة.. ويردد التقرير ان فى اوغندا عدم رضى متنامى على اتفاقيتها مع مصر التى ابرمت فى عام ١٩٤٧..

ويقول هذا التقرير المشبوه الذى يكتسى برداء الصحافة ان هذه التطورات قد دفعت بجهود للتفاوض على اتفاقية جديدة لتوزيع مياه النيل . وكانت

اخر اتفاقية ابرمت فى هذا الشأن قد وقعت بين مصر والسودان فى عام ١٩٥٩ وكانت اساس حسابات حصيلة مياه سنوية من النيل تبلغ فى مجملها ٩٦,٢ مليار متر مكعب تأخذ مصر منها ٧٢,١٥ مليار والسودان ٢٠,٤ أما اثيوبيا فلم تدخل فى هذه الاتفاقية ولا اعترف بها ! ويدعى التقرير ان مصر تعلن رسميا انها لن تجرى تغييرات فى هذه الحصص رغم وجود بند فى الاتفاقية يقرر ان مصر والسودان سيخفضان من حصتهما فى حالة الحاجة إلى زيادة استخدام مياه النهر من قبل الدول الاخرى ويردد التقرير عن مدير سد أسوان وكبير مشرفى مشروع الوادى الجديد قوله «ان أى خرق لاتفاقية ١٩٥٩ هو بمثابة خرق لحدودنا».. ويرد التقرير على هذا القول؛ بأن الشركاء فى مياه النيل يقولون انه رغم ان اى اتفاقية جديدة امامها سنوات إلا أن التغيير يتخذ مساره بالفعل ! ويؤكد التقرير أن البنك الدولى قد وافق اخيرا على ان يقوم بتنسيق الجهودللحصول على التمويل الدولى المطلوب للمشروعات المشتركة على النيل وانه بسبيل ان يجمع منحا لدراسات جدوى فى حدود مائة مليون دولار!

ان هذا التقرير مقدمة لمحاولة خطيرة تعد لتضييق الخناق على مصر عند الضرورة ونستكمل الموضوع فى الأسبوع القادم

المصدر: اللواء العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ: ١٩٩٧/٩/١٧

نافذة

حكاية سد اليرموك



تضرب إسرائيل ضرباتها دائما تحت الحزام غير عابئة بقرارات الهيئات الدولية وتسعى سعيها الدؤوب لتحقيق حلمها في الاستقرار والأمن على حساب الآخرين وهي منذ وجودها تعاني من مشاكل جامة في الوجود وهويتها ذاتها ومن تلك المشاكل التي تحاول حلها على حساب الآخرين مشكلة المياه فقلته المتوفرة لديها يجعلها تبحث عن قطرة تجفف بها لظى شفتيها فمنذ عام ٦٧ وهي تعمل على تغيير مسارات الأنهار الواقعة في الأراضي التي احتلتها فعملت خفية على سرقة مياه نهر الليطاني واستحوذت على مياه نهر الأردن وتسعى الآن لإقامة سد على نهر اليرموك في خطوة تشعل فيها الخلاف وتغير مجرى مسار السلام

وحكاية سد اليرموك تبدأ منذ أن اتفقت كل من سوريا والأردن على حسن استغلال مياه نهر اليرموك حيث اتفقت الدولتان عام ١٩٥٣ على اقتسام المياه التي تنبع من حوران بسوريا وتصب في النهر على بعد عشرة كيلو مترات من جنوب بحيرة طبرية ويبلغ تدفقه السنوي حوالي ٤٨٠ مليون متر مكعب ويشكل الحد الطبيعي بين الأردن وسوريا لمسافة ٤٠ كيلو متراً من شمال إلى جنوب بحيرة طبرية حيث تلتقي حدود ٤٨ لكل من الأردن وسوريا وفلسطين ويبلغ حوض النهر أي الأراضي القابلة لري الزراعة ٧٧٥٢ متراً مربعا حيث نصت الاتفاقية الأردنية السورية على أن تستغل سوريا مياه الينابيع العليا الواقعة على ارتفاع ٢٥٠ متراً من سطح الأرض وبما يقدر بـ٩٠ مليون متر مكعب سنويا مقابل ذلك يكون للأردن الحق في بناء سد عند موقع يطلق عليه «المقارن» بطاقة تخزينية مقدارها ٢٥٠ مليون متر مكعب سنويا وتم تعديل هذه الاتفاقية عام ١٩٨٧م حيث نبعت رغبة مشتركة في الانتفاع من المياه التي تتجمع خلف السد في ري مساحات من الأراضي السورية والأردنية فتم الاتفاق بين الدولتين على تنفيذ المشروع الذي أطلق عليه اسم الوحدة ووافق البنك الدولي على تمويل المشروع بعد أن اقتنع بجدواه الاقتصادية وعند بدء التنفيذ في منطقة الحمة السورية جنوب شرق بحيرة طبرية تصدت إسرائيل وهددت بنسف المشروع ويمنع استكماله بالقوة حتى لو أدى الأمر إلى قصفه بالطائرات مما دفع البنك الدولي إلى الانسحاب من تمويل المشروع وتوقف العمل فيه منذ ذلك الحين، وتقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بمشروع في محاولة لاقتسام المياه بين كل من الأردن وسوريا وإسرائيل يكون لسوريا ٩٠ مليون متر مكعب وللأردن ٣٠٠ مليون متر مكعب وإسرائيل ٢٥٠ مليون متر مكعب ولكن هذا المشروع لم ير النور حيث رفضته الجامعة العربية كما إنه لم يتفق مع رغبات إسرائيل في الاستحواذ على المياه العربية.

وفي الآونة الأخيرة أطلق إرييل شارون وزير البنية التحتية الإسرائيلي صاحب السجل الحافل والزاخر بإجرامه وإرهابه عقال أفكاره وأعلن عن رغبة إسرائيل في بناء سد في منطقة الحمة السورية بالاشتراك مع الأردن إلا أن الأردن نفت ذلك فإن الموقع المقترح لسد منطقة العدسية على الحدود الأردنية الإسرائيلية من منطلق أن الموقع السوري يتعارض مع القانون الدولي. والأمر الذي اعتادت عليه إسرائيل بل أصبح من سمات وجودها ومرادف لأعمالها. إن توقيت الدفع بالمشروع ليستحوذ على مساحة كبيرة من الخلاف والجدل حوله والزج بالأردن ومحاولة الأردن التنصل من المشروع برمته يلقي بظلال كثيفة وأدخنة رمادية على مسار عملية السلام التي ضلت طريقها بعدما فقدت رشدها وغايتها

السيد العزوني

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : /٩/١٩٩٧

هل تنجح إسرائيل فى بث الفرقة والوقيعة بين الأردن وسوريا وما هى حقيقة قصة سد اليرموك وعلاقته بالاتفاقات الأردنية الإسرائيلية

سد اليرموك رسالة إسرائيلية إلى سوريا

الوقيعة بين الاردن وسوريا والسيطرة على المياه

صلاح صابر

فى 29 يوليو من عام 1994 نشرت صحيفة «دافار» الإسرائيلية مقالا لموطن بسول ـ أحد المحللين السياسيين الإسرائيليين ـ جاء فيه «لقد رد ياسر عرفات والفلسطينيون هذا الاسبوع بشىء من ضبط النفس على التعهد الذى قطعه رابين للملك حسين بشأن الاماكن الاسلامية المقدسة فى القدس. ولاشك فى ان الامر عبارة عن خرق فاضح لاتفاق المبادىء واتفاق القاهرة.. ومن الواضح ان رابين ينتهج فى هذا الشأن سياسة فرق تسد» واكمل كاتب المقال بان الهدف من ذلك هو زيادة التوتر بين الأردنيين والفلسطينيين وبالتالى دفع الأردن لمزيد من التعاون مع إسرائيل.

والامر على هذه الصورة تقريبا يعيد نفسه حين يعلن مصدر إسرائيلى بان اقامة سد على نهر اليرموك فى أراض سورية «تحتلها إسرائيل» هو جزء من الاتفاق الاردنى الإسرائيلى، والمغزى من ذلك واضح وهو ايجاد حالة من عدم الثقة والعداء المتبادل بين الاردن وسورية ربما لدفع الاردن لمزيد من التعاون مع إسرائيل ايضا او دفع سورية لتقديم تنازلات لإسرائيل وسرعة التوصل إلى اتفاق سلام مع إسرائيل فى هذه الظروف لصالح إسرائيل.

وقصة سد اليرموك تبدأ حين نشرت وسائل الاعلام ان وزير البيئة التحتية الإسرائيلى اريل شارون منح مصادقته على مشروع بناء سد العدسية على نهر اليرموك وفوق أراض سورية كانت تشكل منطقة منزوعة السلاح بين سورية وإسرائيل إلى ان احتلتها الاخيرة فى عام 1967»، واكدت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية ان شارون اتخذ قراره هذا بعد التشاور مع بنيامين نتنياهو رئيس الحكومة الإسرائيلية على الرغم من ان نظيره الاسبق رابين كان قد اتخذ قرارا معاكسا فى وقت سابق يقضى ببناء السد خارج حدود هذه المنطقة.

فرابين كان يرغب فى بناء السد على اراض تقع داخل الخط الاخضر اى داخل حدود إسرائيل بين عامى 48/1967 وهو ما يجعل من منطقة «الحمة» السورية «الواقعة على الضفة الجنوبية الشرقية لبحيرة طبرية» التى تطالب بها سورية منطقة خاضعة للمساومة فى أى اتفاق إسرائيلى ـ سورى بينما شارون ومعه نتنياهو يقطع بقرار انشاء السد في الاراضى السورية واحتمال اعادة تلك المنطقة إلى السيادة السورية او على الاقل ايصال رسالة فعلية بهذا المضمون إلى سورية عبر هذا القرار.

رد سورى وتحفظ أمريكى

وبالنظر إلى التوتر القائم فى المنطقة منذ وصول ليكود للحكم فى إسرائيل والحالة السلبية التى تتميز بها عملية السلام الآن فإن القرار الإسرائيلى المشار إليه يمكن ان يشعل المنطقة ويوصلها إلى حالة الحرب وهو ما عبر عنه مسئولون سوريون بقولهم: انه «اى قرار شارون باقامة سد علي اراض سورية محتلة» أمر خطير ومرفوض ومساواتهم ذلك القرار الإسرائيلى بـ «استخدام القوة او التهديد بها»، والتأكيد على ان القانون الدولى واتفاقية جنيف الرابعة عام 1949 يمنعان ذلك بالزامهما دولة الاحتلال بعدم القيام باى تغيير جغرافى وديمجرافى الاراضى التى تحتلها. كما استبعد السوريون ان توافق الاردن على هذا القرار الإسرائيلى.

والادارة الامريكية اعربت عن اعتقادها بان إسرائيل لاتستطيع التفرد بقرار اختيار مكان انشاء السد المقترح على نهر اليرموك فوق اراض سورية محتلة فهذا الامر يجب ان يقرره الاردن وإسرائيل معا آخذين فى اعتبارهما موضوع السيادة عند اختيار المكان.

وربما كان هذا الرد السورى والتحفظ الامريكى دافعا لتراجع إسرائيل عن الفكرة مكتفين بحالة عدم الثقة التى خلقوها بين الاردن وسورية والتى أكدتها الصحف الإسرائيلية حيث ذكرت صحيفة «هآرتس» ان الاردن وافق على هذا القرار» اقامة السد فى منطقة الحمة السورية بشرط الحصول على تعويضات عما تكبدته حتى الآن من طول فترة التخطيط لاقامة السد منذ رابين وحتى اليوم.

فقد ذكر وزير المياه والرى الاردنى د. منذر حدادين فى 27 من الشهر الماضى أن شارون ابلغه عدم صحة ما تناولته وسائل الاعلام عن نية إسرائيل فى اقامة السد فى منطقة الحمة. مؤكدا ان الاردن وسورية ترفضان هذا القرار من الاساس وترفضان المساس باراض سورية. وانه على الرغم من وجود خلافات سورية أردنية حول تقاسيم المياه فى نهر اليرموك الا ان الاردن يعتبر ذلك أمراً قضائيا لا دخل لإسرائيل به.

المعاهدة لم تنص على سد الحمة

فى معاهدة السلام الاردنية الإسرائيلية فى 94/10/17 لايمكن ان نرى فيها ما يشير إلى إقامة سد على نهر اليرموك فوق أراض سورية تحتلها إسرائيل وإنما نجد فقط ما يشير إلى التعاون المشترك فى الحصول على المياه وتوزيع عادل لحصص الانهار الأردن واليرموك تحديداً.

ففى المادة 6 بند 1 يتفق الطرفان بالتبادل على الاعتراف بتخصيصات عادلة لكل منهما من مياه نهرى اليرموك والأردن والمياه الجوفية فى وادى عربة.

وفى البند 2 يتعهد الطرفان بالعمل معا

على ضمان عدم تسبب إدارة وتنمية الموارد المائية لاحدهما فى الاضرار بالموارد المائية للطرف الآخر بأى شكل من الاشكال.

والبند 3 يعترف الطرفان بأن مواردهما المائية غير كافية للايفاء بحاجاتهما، الأمر الذى يتوجب من خلاله تجهيز كميات اضافية بغية استخدامها وذلك عبر وسائل وطرق مختلفة بما فيها مشاريع التعاون على الصعيدين الاقليمى والدولى.

ولكن من الصعب فهم البند الثالث بأنه اتفاق على بناء سد على أراض عربية مغتصبة بحجة انه ينص على «الوسائل المختلفة» المشار إليها.

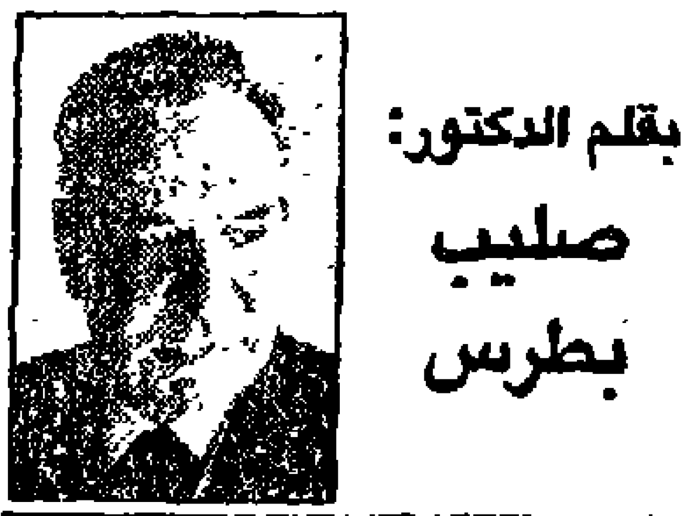
إلا أنه يمكن القول بأن الاتفاقيات فى الواقع تحدد الخطوط العربية بينما تترك التفاصيل للجان المشتركة بين الطرفين وبالتالى فرغم عدم وجود ما يشير إلى بناء سد على نهر اليرموك فى منطقة الحمة السورية فى الاتفاقية الاردنية الإسرائيلية إلا أن الإسرائيليين سيرا على سياسة فرق تسد حققوا قدرا من النجاح فى ارساء عدم ثقة بين الاردن وسورية على الرغم من فشلها فى تحقيق قرار شارون ببناء السد فعليا على أراض سورية ومن هنا فإن الدعوة يجب ان توجه إلى الأردنيين والسوريين بضرورة البدء فى التنفيذ العملى لسد الوحدة المقارن الذى اتفق عليه فى عام 1987 وهو ما يعطى لسورية والاردن حصصيهما العادلة من مياه النهر ويعمق العلاقات ويزيل عدم الثقة بينهما وبذلك تفشل سياسة شارون ونتنياهو فى التفرقة بينهما مثلما لم تحقق سياسة رابين سابقا فى التفرقة بين عرفات وحسين عندما تعهد رابين للاخير بالاشراف على الاماكن المقدسة فى القدس مخالفا لاعلان المبادىء الإسرائيلى الفلسطينى.

المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢/٠٧/١٩٩٧

منطقة الشرق الأوسط.. هل تستورد المياه من خارجها؟

بقلم الدكتور: صليب بطرس



جاء في القرآن الكريم «وجعلنا من الماء كل شيء حي» آية من سورة الانبياء. وقال الفيلسوف الاغريقي بندار Pindar منذ ما يزيد على الفين وخمسمائة عام قبل الميلاد: ان الماء افضل جميع ما على وجه الأرض. ولم يكن يعني هذا الفيلسوف ان الماء صانع الحياة فحسب لكل الكائنات الحية من انسان وحيوان ونبات، وبدونه لايمكن للحياة ان تستمر ولا للمدينة ان تبقى وتتقدم وتتطور.

بل ان بندار كان يرمي ايضا الى ان كثرة المياه عن الحد المألوف قد تنتهي الى الدمار مالم يتمكن الانسان من ادارة موارد المياه ادارة سليمة والسيطرة عليها.

ومن ثم فقد نشأت المدنيات الباكرة وازدهرت في وديان الانهار وعلى ضفافها حيث كانت التربة خصبة كما هو الحال فيما بين النهرين (دجلة والفرات) وفي مصر حيث نهر النيل العظيم وفي نهر هندوس في الهند، وهوانج هوونشانج في الصين.

وانطلاقا من ذلك عمد قدماء المصريين الى تطوير شبكات ونظم الري المعقدة مما حدا بالمؤرخ هيرودوت الى القول المأثور عنه: مصر هبة النيل.

وتجسم مقولة الفيلسوف الاغريقي امبيدوكليس (٤٩٠ ـ ٤٣٠ قبل الميلاد) ما نادى به من ان الماء احد عناصر اربعة تتكون منها الحياة والثلاثة الاخر (بضم الخاء) هي الهواء والنار والتربة. ويطلق على العنصرين الاخيرين الطاقة والأرض في لغة العصر.

●●●

لم تظهر في القديم ضرورة لتطوير موارد المياه وادارتها لأن ضغط تزايد السكان لم يكن قد ظهر على نحو ماهو عليه الان. وكان حجم مايلزم الفرد للزراعة وللصناعة والاستخدام المنزلي متاحا بل وفيرا. وعندما كانت تظهر مشاكل الجفاف او مخاطر الفيضان لم يكن امام القوم الا ان يشدوا الرحال الى بقاع أكثر امانا.

وكانت اخطار التلوث ضئيلة وذات طبيعة عضوية تستطيع مجارى المياه احتواءها دون ان يؤثر ذلك في طبيعة هذه المياه ذاتها.

وحتى اوائل القرن العشرين الباكرة لم تكن هناك سوى مشاكل ثانوية خاصة بتغطية حجم الطلب على الماء وبدرجة جودته وبكفاءة استخدامه. وتغير هذا السيناريو مع مجيء الثورة الصناعية حيث بدأ العمال الزراعيون ينزحون الى المراكز الحضارية بعد ان جذبتهم فرص العمل الى هذه المواقع.

ولما كانت الصناعات تفضل المواقع القريبة من موارد المياه لأسباب عدة في مقدمتها رخص النقل المائي بالاضافة الى سهولة تصريف مخلفات الصناعة في هذه المجاري المائية القريبة دون معالجة كافية، فقد انتهى الأمر الى تفاقم مشكلة تلوث المياه حيث توجد المواقع المزدحمة بالسكان. لقد وصفت باريس في العصور الوسطى بانها كانت مجاري مفتوحة بينما كان نهر السين ترى في مياهه الأسماك وهي تعوم جيئة ورواحا. ولكن الحال قد تبدل واصبحت شوارع باريس غاية في النظافة وباتت مياه نهر السين داكنة. واضحى سعيدا ذلك الفرنسي الذي يلمح سمكة واحدة في النهر هذه الأيام.

اما في القاهرة فشوارعها تملؤها القاذورات، ونهر النيل العظيم ذو الماء الذي كان رقراقا يوما ما قد تبدلت حاله على نحو محزن.

وبرزت مشاكل المياه واضحة على نحو أكبر منذ اوائل السبعينيات نتيجة عديد من العوامل بعضها طبيعي والبعض الآخر اصطناعي. وليس من ريب في ان اكثر هذه العوامل اهمية نشأ عن حقيقة مفادها ان انتاج المواد الغذائية مازال يعتمد بدرجة كبيرة على كميات المياه المتاحة للزراعة وتوليد الطاقة.

ان التحليل الدقيق لانماط التنمية في العقود الاربعة الأخيرة يشير بوضوح الى ان السيطرة على موارد المياه وادارتها على نحو صحيح شرطان اساسيان لاستمرار التنمية الاقتصادية في البلاد النامية والمتقدمة على حد سواء.

كما يظهر هذا التحليل ان ازمة الغذاء وازمة الطاقة اللتين تواجههما الانسانية وبالحاح لايمكن ان يكون لهما حل على صعيد عالمي دون تنمية موارد المياه ككل. وفي هذه الزاوية تكمن ازمات مستقبلية اساسية ذلك ان كثيرا من البلاد وبخاصة الواقعة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة قد طورت فعلا موارد المياه أو هي في سبيل التطوير الى الأفضل.

ومن ثم لم تعد هناك موارد مائية متاحة يمكن تطويرها لا من الناحية الاقتصادية ولا من الناحية التكنولوجية في المستقبل القريب. وهذا من شأنه ان يجسم المشاكل بصورة خطيرة. وهناك من الدلالات ما يشير الى وقوع ازمات مياه.

وإذا كان الحل في الماضي يتمثل في تطوير موارد مائية جديدة بسهولة، ففي الظروف التي تكتنف العالم حاليا لم يعد هناك من سبيل لحل اصيل سوى استخدام المياه المتاحة على نحو اكثر كفاءة مما يعني ممارسات ادارية جديدة وتدابير منظمية من انواع لم يكن من السهل تنفيذها في الماضي. وليس من ريب في ان هذا هو التحدي الذي يواجه المخططين والمسئولين عن ادارة موارد المياه على الصعيد الدولي.

●●●

والاجابة عن السؤال المطروح في العنوان هي:

الواقع الذي تكشف عنه الدراسات الاكاديمية المتعمقة ان منطقة الشرق الأوسط شاملة بلاد شمال افريقيا تستورد المياه فعلا من خارج المنطقة. ويرجع ذلك الى ان جملة موارد المياه في بلاد المنطقة بما فيها المياه الجوفية لاتكفي لمواجهة احتياجات مياه الري. أما كيف يتم استيراد هذه المياه، فسنكشف عنه في مقال آخر.

تركيا تستضيف أول قمة للمياه

انقرة - وكالات الانباء : تستضيف تركيا اواخر هذا الشهر أول قمة للمياه في اسطنبول، ستركز اعمال هذه القمة الاولى على تنشيط مصادر التمويل الدولي لمشاريع المياه في شتى انحاء العالم. سيقوم الرئيس التركي سليمان ديميرل بافتتاح اعمال القمة بكلمة يوضح فيها توجهات بلاده بشأن قضية المياه

بتمويل امريكي.. تركيا تزود اسرائيل بالمياه عبر سوريا!!

القدس - أ.ف.ب

ذكرت صحيفة هآرتس الاسرائيلية أمس أن تركيا قد تزود اسرائيل بالمياه عبر قناة تمر بالاراضي السورية في اطار مشروع ينوي رجل الاعمال الامريكي رونالد لودير تمويله. وأضافت الصحيفة أن لودير بحث هذا المشروع منذ فترة قصيرة مع السفير السوري في واشنطن وليد المعلم. ويعتقد لودير أن بإمكانه تنفيذ هذا المشروع في اطار احياء مفاوضات السلام على المسار السوري - الاسرائيلي المتوقفة منذ فبراير عام ١٩٩٦. وحصل مشروع قناة المياه بين تركيا واسرائيل على موافقة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير البنية التحتية ارييل شارون وزعيم حزب العمل المعارض ايهود باراك.

المصدر : الحيـــاة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/٩/١٩٩٧

«هارتس»: مشروع لشق قناة مياه من تركيا الى اسرائيل عبر سورية

■ القدس المحتلة - أ ف ب - أفادت صحيفة «هارتس» الاسرائيلية امس ان تركيا قد تزود اسرائيل بالماء عبر قناة تمر بالأراضي السورية في اطار مشروع ايعتزم رجل الاعمال الاميركي رونالد لودير تمويله.

ورونالد لودير سفير سابق للولايات المتحدة في النمسا ونجل ايستيه لودير صاحبة مجموعة أدوات التجميل، وسبق ان مول مدرسة «لودير شاباد» وهي أهم مدرسة ابتدائية يهودية في اوروبا افتتحها رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتانياهو أول من امس في فيينا.

ويقيم لودير ونتانياهو علاقات صداقة متينة منذ سنوات عدة. وأضافت الصحيفة ان مشروع قناة المياه بين تركيا واسرائيل حصل على موافقة نتانياهو ووزير البنى التحتية الوطنية أرييل شارون وزعيم المعارضة العمالية ايهود باراك.

وتابعت الصحيفة ان لودير بحث في مشروعه منذ فترة قصيرة مع السفير السوري في واشنطن وليد المعلم وانه يعتقد ان بامكانه انجاز المشروع في اطار احياء مفاوضات السلام على المسار السوري - الاسرائيلي المتوقفة منذ شباط (فبراير) ١٩٩٦.

حضور مصرى قوى فى «أسبوع المياه» بكندا (١)

قمة البحر فى «سان جونز» تبحث وقف العدوان على المحيط

رسالة سان جونز:
مصطفى سامى

دول العالم كانت على موعد فى كندا هذا الأسبوع، لتبحث عن حلول علمية جادة وشاملة لمشاكل المياه. فى سان جونز «عاصمة اقليم نيوفوندلاند، على الساحل الشرقى لكندا المطل على المحيط الاطلنطى، التى تحتفل طوال هذا العام بوصول البحار الايطالى «جيوفانى كابو» وإلى سواحلها منذ ٥٠٠ عام، اجتمع خبراء ٤٥ دولة فى مؤتمر «قمة البحر» Summit of the sea للبحث عن أسباب العدوان على المحيطات، ووسائل حماية ثرواتها من الضياع.

وفى مونتريال اجتمعت وفود مائة دولة فى «المؤتمر العالمى التاسع للمياه» الذى تنظمه كندا هذا العام، لتبحث هموم المياه: مياه الشرب، ومياه الرى، ومياه الصرف، ومياه الآبار. وقد كان المصريون - كعادتهم منذ خمسة آلاف سنة - نجوم هذا المؤتمر باعتراف العالم. كان الوفد المصرى يضم ١٥ باحثا من وزارتى الاشغال العامة والزراعة - نصفهم من النساء - وحصلت أبحاثهم على تقدير ممتاز، ونالوا أكبر عدد من جوائز المؤتمر وأعلن انتخاب رئيس الوفد المصرى ورئيس المؤتمر الدكتور محمود أبوزيد رئيسا لمنظمة المؤتمر العالمى للمياه بالاجماع لفترة ثانية..

أعود الى «سان جونز»، وهى أول مدينة تم بناؤها فى شمال أمريكا منذ ٥٠٠ عام.

- لماذا اختارت حكومة كندا «سان جونز» الغارقة فى أحزانها منذ عام ١٩٩٢ بسبب ضياع السمك من المحيط والتى تعد عاصمة أفقر اقاليم كندا والذى يعانى من أعلى معدلات البطالة، لتكون مقرا لهذا المؤتمر..؟

● ربما يكون الشعور بالذنب تجاه هذه الاقاليم الفقيرة، كان بسبب هذا الاختيار، وربما تكون تلك الاحتفالات التى تقيمها حكومة نيوفوندلاند هذا العام بمناسبة مرور ٥٠٠ عام على وصول الأوروبيين البيض اليها.

يذكر المؤرخون ان الملك هنرى السابع أصدر أوامره الى البحار الايطالى المغامر والطموح «جيوفانى كابو» للاتجاه بسفينته غربا، واعلان ضم أراض جديدة لبريطانيا، ولم يتوقع «كابو» وقتها ان هذه الرحلة سوف تقوده الى أرض جديدة متسعة على الساحل الشرقى لقارة لم تكن قد اكتشفت بعد..

تحاول نيوفوندلاند بتلك الاحتفالات التى تجرى فى جميع مدن وقرى الاقليم، أن تخرج من حالة الحزن والاكتئاب التى تخلفت عن الانهيار الاقتصادى وما أصابها منذ خمس سنوات، عندما صدر قانون من حكومة أوتاوا فى عام ١٩٩٢ بمنع صيد سمك «الكود» - الذى يمثل المصدر الرئيسى للثروة السمكية فى نيوفوندلاند - وقد أسفر هذا القانون عن بطالة ثلاثين الف عامل، والواقع ان حكومة أوتاوا لم يكن أمامها خيار آخر، فاستنزاف الثروة السمكية بواسطة الصيادين الكنديين، وعدم التزام سفن الدول الأجنبية بالحصص المقررة لصيد السمك، والتحايل بالوقوف على خطوات من المياه الاقليمية تسبب فى نضوب الثروة السمكية التى كانت المصدر الرئيسى للطعام لآلاف الأسر التى تعيش على ضفاف المحيط إذ كان هذا السمك سيقود الى حرب برية بين كندا وأسبانيا، عندما اصدرت الحكومة الكندية أوامرها بضرب السفن التى تخرج للصيد ولو حتى خارج المياه الاقليمية، وبالفعل أطلقت النيران على سفينة أجنبية كانت تصطاد خارج المياه الاقليمية لمنطقة «الضفاف الكبرى» التابعة لكندا، مما أثار غضب دول المجموعة الأوروبية، وهدد بحرب بين أوتاوا ومدريد.. وقد قاد المعركة ضد سفن الصيد الأسبانية فى ذلك الوقت وزير المصايد فى حكومة أوتاوا «برايان توبان» وقد حصل على شعبية كبيرة من أبناء الاقليم نتيجة لموقفه المتشدد والحازم ضد السفن الأجنبية.

وقد انتخبه بعد عام واحد شعب نيوفوندلاند ليتولى زعامة حزب الأحرار ثم رئاسة حكومة الاقليم.

الى جانب احتفالات «سان جونز» بوصول «كابو» على سفينته «ماثيو» منذ ٥٠٠ عام الى «نيوفوندلاند» كانت مدن وقرى الاقليم فى حالة استعداد لمعركة الاستفتاء الذى أعدته الحكومة الاقليمية لوضع حد لسيطرة الكنيسة الكاثوليكية على التعليم، وهى قضية ظلت لسنوات طويلة موضع خلاف بين العلمانيين وبين الكنيسة، وقد أجرت الحكومة السابقة استفتاء منذ ثلاث سنوات للحد من سيطرة الكنيسة على التعليم، انتهى لصالح أنصار الحكومة بنسبة ٥٢٪، لكن الكنيسة لم تعترف بهذه النتيجة ولجأت الى المحكمة التى حكمت ببقاء اشراف الكنيسة على التعليم، وبناء على الوضع القائم يدرس جميع تلاميذ مدارس نيوفوندلاند - بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية وأصولهم العرقية - برامج فى المدارس تضعها الكنيسة الكاثوليكية، كما تتولى الكنيسة تعيين المدرسين والعاملين بالمدارس، وبالطبع يقتصر اختيارها على الكاثوليك.

أمام هذا الوضع الغريب الذى تنفرد به نيوفوندلاند عن جميع الاقاليم الكندية التسعة الأخرى، دخل برايان توبان معركته الثانية - بعد معركة سفن الصيد الاسبانية - وانتصر فيها هى الأخرى انتصارا حاسما على الكنيسة.

من أكثر الأقاليم فقرا الى أكثرها ثراء ونموا

لكن تجربة نيوفوندلاند، فى الخروج من أزمتها، وتحويل أحزانها الى احتفالات وأفراح، تستحق الدراسة والمتابعة عن قرب، فهى تمثل نموذجا لكفاح أهلها وارتباطهم بوطنهم وبثقافة سكان المحيط. واذا كان الإعلام الكندى يضع هذا الاقليم الفقير فى الظل، ولايتابع أخباره إلا عند وقوع أزمة سياسية، فالسنوات القادمة سوف تضع نيوفوندلاند ليس فقط على خريطة الاعلام الكندى، بل ستتصدر خرائط مناطق العالم الأكثر نموا وثراء.

فعلى سبيل المثال من المتوقع ان تجذب

المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥/٧/١٩٩٧

احتفالات مرور ٥٠٠ عام على وصول «كابو» الى سواحل نيوفوندلاند نحو مليون سائح، وخلال السنوات الخمس القادمة سيستقبل هذا الاقليم زحفا كبيرا من المهاجرين، وتضع حكومة الاقليم برنامجا طموحا لجذب رجال الأعمال من مختلف أنحاء العالم للاستثمار والهجرة بتسهيل إقامتهم مع عائلاتهم وأعفاء مشروعاتهم من الضرائب لمدة تصل الى عشر سنوات..

استقبلني «جون مورفي» عمدة «سان جونز» في مكتبه المطل على الميناء ـ وقال لي: ان «سان جونز» هي المدينة الوحيدة التي لم تتأثر بكارثة استنزاف سمك الكود، ولايوجد بالمدينة مصانع لتعليب وتجفيف الاسماك، فاقتصادها يعتمد على الصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة مثل الكمبيوتر وأجهزة الاتصالات التي ارتفع عدد العاملين فيها خلال السنوات الأربع الماضية من خمسمائة عامل الى خمسة الاف.

في جامعة ميموريال، وهي واحدة من أهم جامعات العالم بالنسبة لدراسات المحيطات والبحر، ويستخدم معهدها البحري أعلى مستوى من التكنولوجيا المتقدمة في الهندسة البحرية. التقيت بمجموعة من أساتذتها من مختلف التخصصات من بينهم عشرة أساتذة مصريين من خريجي الهندسة بجامعتي القاهرة والاسكندرية، ويبلغ عدد طلبة هذه الجامعة ١٦ الف طالب، وتأتي شهرتها العالمية من ابتكار اساتذتها لدراسات جديدة لخدمة الاقليم، وقد تفوقت في هذه الدراسات التي تصدرها الآن الى أكثر من عشرين جامعة في مختلف أنحاء العالم. لقد دفع قانون منع تربية سمك الكود، باساتذة المعهد البحري لاجراء مسح شامل لأسماك الاطلنطي التي تعيش في المياه القريبة من سواحل نيوفوندلاند، وقد تبين ان هناك أنواعا من الاسماك توجد بكثرة ويزداد الطلب عليها في السوق العالمية، مثل الجمبري والاسماك الصدفية والكراب والسكالوب والتيربو، ووجهت الحكومة نظر الصيادين الى هذه المناطق الجديدة، مما أدى الى ارتفاع صادرات الاقليم مرة أخرى.

أساتذة كلية الطب بجامعة ميموريال قاموا بابتكار تكنولوجيا «العلاج عن بعد» Tele Medicine، وقد انشئت مراكز علاج متخصصة في المدن الكبرى، تتصل بالوحدات الصحية الصغيرة في المدن والقرى الصغيرة من خلال دوائر تليفزيونية، فيرسل الطبيب العام ـ الذي يطلقون عليه هنا طبيب الأسرة ـ تقريره الى هذه المراكز المتخصصة عن حالة المريض، فيصل اليه على الشاشة الصغيرة التشخيص والعلاج لهذه الحالة، دون ان يتحمل المريض مشقة السفر الى هذه المراكز، وتعتبر جامعة ميموريال رائدة في هذه التكنولوجيا التي تصدرها الى أكثر من عشرين جامعة في اسيا وأفريقيا

في مبنى الحكومة الاقليمية في «سان جونز» التقيت مع «جودي فوت» وزيرة الصناعة والتكنولوجيا والتجارة، وقد استقبلتني الوزيرة الشابة في مكتبها، وقالت لي: «لدينا واحد من أفضل وأهم برامج الهجرة لرجال الأعمال والمستثمرين، وتقدم لهم جميع التسهيلات للاقامة والعمل في نيوفوندلاند».

ـ كيف واجهتهم مشكلة استنزاف السمك ومنع الصيد في نيوفوندلاند، وتعطل ثلاثين الف عامل ارتبطت حياتهم بالمحيط وبالصيد..؟

● أجرينا دراسات في المحيط البحث عن أنواع أخرى من السمك، وبالاضافة الى ذلك بحثنا عن بدائل لتنمية اقتصادنا لتعويض الخسائر التي لحقت بنا بسبب النقص في كميات السمك. وقد وجهنا اهتمامنا للنهوض بالصناعة والتكنولوجيا وبالتعدين فزادت صادراتنا من الحديد والذهب، وسوف يبدأ انتاج البترول داخل المياه الاقليمية للاطلنطي في ديسمبر القادم، وسوف يصل عدد العاملين في صناعة البترول إلى خمسة الاف عامل بعد ثلاث سنوات، كما تم اكتشاف أكبر منجم للنيكل في العالم في اراضي لبرادور التابعة لنيوفوندلاند، وسوف تبلغ الاستثمارات في هذا المنجم نحو خمسة بلايين دولار، بما سوف يضاعف عائداتنا ونمونا الاقتصادي لعدة مرات.

وقد زادت استثماراتنا في صناعة الاتصالات، وخلال العامين الماضيين تضاعفت أيضا صادراتنا للخارج من اجهزة الاتصالات والكمبيوتر.

ـ وبالنسبة لمشكلة بطالة ثلاثين ألف عامل؟

● نجحنا في اعادة تدريب حوالي خمسة الاف منهم كان لديهم الاستعداد للعمل في صناعات أخرى، لكن المشكلة بالنسبة للعمال المقيمين في المدن والقرى الموجودة على الشريط الساحلي للمحيط فهم مرتبطون تماما بالارض وبالمحيط ولايستطيعون أن يتركوا منازلهم التي يملكونها، فالمحيط بالنسبة لهم ليس مجرد مصدر رزق، ولكنه مصدر حياة، ويشكل ثقافتهم العامة.

ـ ماهي رؤيتكم للتعاون مع مصر والشرق الأوسط؟

● نريد توسيع التجارة مع مصر ومع دول الشرق الأوسط، ولدينا الخبرة في عدة مجالات في الصناعة تمثل أهمية لعدد من دول الشرق الأوسط، وأنا شخصيا أرحب بأي نوع من التعاون بين نيوفوندلاند وبين مصر والدول العربية.

انتهى لقائي مع الوزيرة جودي فوت، وعدت لأتابع مايجري في قمة البحر، وقد استغرقت أعمال هذه القمة سبعة أيام قدمت خلالها أكثر من مائتي دراسة في شئون المحيط، سوف أعرض أهمها في الرسالة القادمة.

دمشق تريد التأكد من رفض الأردن نقل موقع السد الى الجولان

عمان توافق على اجتماع في ١١ الشهر المقبل للجنة السورية - الأردنية الخاصة بمياه اليرموك

□ دمشق -
من ابراهيم حميدي:

■ قالت مصادر مطلعة لـ «الحياة» ان عمان ابلغت دمشق موافقتها على عقد اجتماع اللجنة السورية - الاردنية الخاصة بمياه نهر اليرموك في عمان في ١١ الشهر المقبل، للبحث في موضوع قرار وزير البنى التحتية الاسرائيلي اريل شارون إقامة سد اردني - اسرائيلي في منطقة الحمة التي تطالب سورية باستعادتها، اضافة الى موضوع سد الوحدة الذي اتفق الأردن وسورية على اقامته في العام ١٩٨٧.

وسيرأس الجانب السوري معاون وزير الري المهندس بركات حديد وعضوية خبراء فنيين بينهم مدير مكتب المياه الدولية المهندس عبدالعزيز المصري.

وكانت وزارة الخارجية السورية اقترحت عقد اجتماع اللجنة المشتركة في ١٤ الشهر الجاري فور اعلان الاسرائيليين عن تغيير موقع سد اليرموك الى منطقة الحمة. وقالت المصادر ان السوريين «يريدون التأكد من الموقف الأردني الرافض تغيير موقع السد في ضوء التصريحات المتباينة الصادرة عن المسؤولين الأردنيين، كما ان شارون اعلن ان ذلك تم بـ «تنسيق» مع الجانب الأردني».

وكان وزير الخارجية السوري السيد فاروق الشرع قال في تصريحات صحافية «ان الأردن اصدر نفياً لكن ما يجب ان يفعله لم يفعله بعد»، مضيفاً: «إذا تأكدنا ان الأردن شريك في هذه اللعبة (تغيير موقع السد من العدسية الى الحمة) سيتحمل مسؤولية كبيرة».

واشارت المصادر ان الجانبين سيبحثان ايضاً في مشروع اقامة سد الوحدة علماً أن سورية كانت وافقت على استكمال بناء السد في اجتماع اللجنة في دمشق في آب (اغسطس) العام الماضي برئاسة الدكتور دريد المحاسنة والمهندس حديد.

واوضحت المصادر ان الجانب الأردني تعهد بعد موافقة السوريين على استكمال العمل في بناء سد الوحدة اعداد الدراسة الفنية، علماً ان شركة اميركية كانت اعدت دراسة مشروع العام ١٩٨٧ وقدرت كلفته بنحو ٤٥٠ مليون دولار اميركي. واضافت ان الأردن تعهد توفير التمويل الدولي للسد على النهر الذي يبلغ تدفقه في المكان المقترح لإقامة السد نحو ٢٥٠ مليون متر مكعب سنوياً. وتابعت انه تم الاتفاق على ان تستفيد سورية من سدود حوض اليرموك اضافة الى ري الأراضي خلف سد الوحدة ومياه ينابيع على ارتفاع يزيد عن ٢٥٠ متراً و٧٥ في المئة من الطاقة المولدة، مقابل حصول الأردن على الـ ٢٥ في المئة المتبقية ومياه سد الوحدة.

واشار خبراء الى ان المشاريع المخطط لها في نهر الأردن او سد العدسية في الأردن لا يمكن تنفيذها قبل تحديد كمية المياه المصرفة من سورية، وان إقامة السد السوري - الأردني تسمح بتنفيذ بعض المشاريع التي اتفق عليها الاسرائيليون والأردنيون بموجب اتفاق وادي عربة للعام ١٩٩٤.

المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧/ ٩/ ١٩٩٧

أسبوع المياه في كندا (٢)

«ميثاق المحيط» لحماية ثرواته من أى عدوان

كان من الطبيعى أن تسعى كندا لتنظيم وإعداد «قمة البحر» وكانت «سان جونز» عاصمة نيوفوندلاند هى الأحق أكثر من غيرها من المدن الكبرى لتكون مقرا لهذه القمة التى عقدت فى الأسبوع الثانى من هذا الشهر للبحث عن علاج سريع لأمراض المحيط

لماذا كان كل هذا الاهتمام من الكنديين بالمحيط وبمشاكله ..؟

(١) تعد كندا من دول العالم القليلة التى تطل أراضيها على ثلاثة محيطات : المحيط الأطلنطى والمحيط الهادى والمحيط المتجمد الشمالى ، ونصف سكان كندا هم من ابناء المحيط الذين يسكنون على شواطئه ، والمحيط بالنسبة لهؤلاء ليس مجرد مصدر للرزق ولكنه أسلوب حياة، له تقاليده وثقافته التى فرضت على أهله سلوكا ونمطا من الحياة يختلف عن الأخرين . (٢) كانت كندا اكثر دول العالم التى تاثرت بالعدوان على المحيط من سفن الصيد الأجنبية .. وهو العدوان الذى استمر طوال العشرين عاما الماضية وتسبب فى ضياع ثروتها ومدخراتها من السمك الذى يمثل جانبا مهما من ثروتها القومية .

(٣) تسبب استنزاف الأجانب للسمك أن انخفض عدد العاملين فى تصنيع وصيد الأسماك فى كندا منذ خمس سنوات من مائة الف عامل إلى ستين الفا ، وكانت نيوفوندلاند اكثر اقاليم كندا خسارة ، فقد تحول ثلاثون الفا من هذا الاقليم إلى صفوف البطالة .

(٤) تحتفل نيوفوندلاند هذا العام بمرور ٥٠٠ عام على هبوط المهاجرين الأوائل من الأوروبيين إليها ، وقد بدأت هذه الاحتفالات فى شهر أبريل الماضى فى مدينة «بونافيستا» على الساحل الشرقى والتى كانت أول أرض فى شمال أمريكا يصل اليها البحار الإيطالى «جون كابو» بسفينته «ماتيوس» التى دخلت هى الأخرى التاريخ .

من هنا جاء اهتمام كندا بتنظيم «قمة البحر» واختيارها «سان جونز» لتكون مقرا لها .

لكن إطلاق على هذا المؤتمر عنوان «قمة» لايعنى ان رؤساء الدول الاعضاء فيه كانوا على قمة الوفود ، فعنوان القمة هنا غير دقيق ، لأن جميع الوفود كانت برئاسة وزراء وخبراء فى شئون المحيط والمصايد .ينطبق ذلك ايضا على المشاركين فى القمة الذين لم يكونوا جميعا يمثلون دولا من المطلة على المحيط ، بل كانت الغالبية من هؤلاء الأعضاء من الدول المعنية بشئون ومشاكل البحر .

يلاحظ أيضا أن الشباب من تلاميذ المدارس الثانوية كان لهم دور مهم فى « قمة المحيط» على أعتبار أنهم الذين سيتحملون مسئولية حمايته فى المستقبل من

رسالة سان جونز:

مصطفى سامى

أى عدوان ، وهو جانب من اهتمام الدولة بالتوعية بمشاكل البيئة بين الشباب ، واعتبار علوم البيئة واحدة من المواد الأساسية التى يدرسها تلاميذ المرحلة الثانوية، وقد شارك أكثر من ثلثمائة شاب تتراوح أعمارهم بين الثالثة عشرة والثامنة عشرة فى نحو عشرين ورشة عمل ، خصصت لدراسة المشاكل البيئية فى اقليم نيوفوندلاند التى نتجت عن العدوان على المحيط .

٤ دول عربية

من بين ٤٥ دولة أشتركت فى «القمة» كانت هناك أربع دول عربية هى: سوريا واليمن والسعودية وموريتانيا ، ويلاحظ أن موريتانيا فقط هى المطلة على المحيط .. لكن المشاكل التى تواجه المحيط هى فى الواقع نفس المشاكل التى تعانى منها البحار والدول المطلة عليها ، وهو مادفع دولا كثيرة لاترتبط جغرافيا بالمحيط إلى المشاركة فى تلك القمة ..

وعلى سبيل المثال ، سألت الوزير الدكتور حنا مراد رئيس وفد سوريا عن أهمية هذه «القمة» بالنسبة لسوريا ..؟

قال لى: إن سوريا تطل شواطئها الممتدة إلى مائتى كيلو

متر على البحر المتوسط ، من هنا تأتي أهمية أية دراسات أو أبحاث حول قضايا البحر، وقد تشكلت في سوريا «اللجنة الوطنية للشئون البحرية» من ممثلي ١٤ وزارة ومهمتها بحث مختلف الأمور التي تتعلق بالبحار بما فيها الاتفاقيات الدولية البحرية ، ومن مصلحة سوريا الانضمام إلى معظم هذه الاتفاقيات .

وأضاف الوزير السوري قائلا : وبالنسبة للأهمية المباشرة لسوريا ، فجدول أعمال المؤتمر يوضح انه يغطي جميع أمور الاهتمام بالبيئة في المحيطات والبحار ، فالمشاكل التي يواجهها أبناء المحيط هي نفس مشاكل سكان سواحل البحر ، ونحن في الشرق الأوسط من واجبنا ان نتابع التطورات التكنولوجية الخاصة بالبيئة والاطلاع على الخبرات الدولية من اجل معالجة مشاكل التلوث في البحر المتوسط ، خاصة الجزء الشرقي من هذا البحر ، فنسبة التلوث في المياه النقية القادمة من الأطلنطي إلى القسم الغربي من الشاطئ الشرقي من البحر المتوسط فمياهها أكثر تلوثا من مياه فرنسا واسبانيا والمغرب والجزائر ، فالمحيط الأطلسي يضخ يوميا طبقة من المياه يبلغ سمكها مترا ، وهذه الطبقة هي التي تجدد مياه البحر المتوسط باستمرار وتطهرها من التلوث ، ولولا ذلك لانتهت الحياة بالكامل في هذا البحر .

(ويؤكد رأى الدكتور حنا مراد ، دراسة قدمها احد خبراء اليابان في المؤتمر أثبتت أن جميع الحيوانات البحرية قد ماتت في مساحة ٢٠٠كم.مربع في البحر الأدريا تيكي بسبب التلوث)

أهمية التعاون الدولي

كان هناك اجماع في عد د من الدراسات على اهمية التعاون الدولي في مجال الحفاظ على البيئة وعلى الكائنات الحية في البحار ، وخصص باحث ياباني اخر دراسة حول التعاون بين دول الشمال والجنوب ونقل التكنولوجيا البحرية من الأغنياء إلى الفقراء .

إن معظم الدراسات وأوراق البحث التي عرضت في القمة كان أصحابها من الخبراء والباحثين في أعماق المحيطات والبحار ، تحاول علاج ماوقع في السنوات الماضية من تجاهل أو نسيان لما أصاب المحيط من أضرار ، وتسعى إلى إصلاح مافسد ، وقد غلب على هذه الدراسات الطابع الأكاديمي ، فسوف أشير باختصار شديد إلى بعض من هذه الأبحاث ، خاصة أن مصر لم تشارك في هذا المؤتمر للأسف ، وبالرغم من أنني التقيت في القمة بعلماء وأساتذة مصريين من المتخصصين في علوم البحار بجامعة ميموريال كانوا يمثلون كندا ، وقد كان من بينهم من يتمنى أن يمثل مصر إذا طلب منه ذلك ، مما يؤكد غياب الصلة بين المسؤلين عن الهجرة في مصر وبين المهاجرين الذين يريدون بإخلاص رد الجميل لمصر ..تجدر الإشارة أيضا إلى أن أحد أسباب نجاح القمة وانعقادها بهذا المستوى المشرف لكندا وجود وفد من خبراء الأمم المتحدة من المسئولين عن البيئة ، وتحذير من المخاطر التي سوف تنجم عن اهدار ثروات المحيط ، وأهمية حماية البيئة في المحيطات والأنهار من أجل الأجيال القادمة ، وقد أعلن أن عام ١٩٩٨ سوف يطلق عليه «عام المحيط» مساهمة من الأمم المتحدة في الحملة الدولية لحمايته .

لم يكن تمويل القمة مسئولية حكومة كندا الفيدرالية أو الحكومة الاقليمية في نيوفوندلاند فقط بل ساهمت شركات كثيرة من القطاع الخاص في عملية التمويل مشاركة منها في هذه المسئولية القومية ، فحماية المحيط أو أى ثروة قومية ، ستعود بالفائدة على الجميع ، وهو مايغيب عن مشاعر القطاع الخاص الذى لايهدف سوى للربح في دول أخرى .

حماية الأسماك من الاستنزاف

كان النقص الفادح في كميات الأسماك التي تسبح على سطح المياه والتي كانت نيوفوندلاند تعد من أغنى مناطق العالم والحرب الخفية بين صيادي السفن الأجنبية وفي مقدمتهم الأسبان وبين الكنديين ، من أهم العوامل التي دفعت كندا إلى تعبئة العالم وتنبيهه لمخاطر مايجري من جراءهذا في البحار والمحيطات ... من هنا احتلت أبحاث الحفاظ على الأسماك وتحديد كميات الصيد وأنواع الشباك التي تستخدم جانبا كبيرا من الأبحاث التي قدمت ، وعلى سبيل المثال أوصت دراسة كندية بمنع استخدام شباك الصيد الممتدة على سطح المياه التي يطلقون عليها NETS DRIFT ، وتستخدم اليابان هذا النوع من الشباك التي يبلغ طول الشبكة أحيانا أربعة كيلو مترات ، يقذف بها الصياد في المياه ويتركها بضع ساعات فتجرف كل ماهو موجود في هذه المنطقة بما فيها المواليد من الأسماك ، بما يؤدي إلى استنزاف الثروة السمكية .

وقد عرض خبراء الأمم المتحدة تقريرا ، تبين أن شباك الصيد التي تستخدم في بحار ومحيطات العالم تستطيع صيد ١٢ طائرة «جامبو» ، أو مايساوي مائتي الف كيلو جراما من الأسماك في وقت واحد ، كما أن زوارق صيد أسماك السالمون في المحيط الهادى لديها القدرة على صيد ستين ألف سمكة في ساعة واحدة فنحن نقتل كل مالدينا من الثروة دون ادراك لقيمتها الهائلة في حياتنا .

تبين أن الأسماك التي تطرح سنويا في السوق الأمريكية يدفع فيها المستهلكون ١٢٤بليون دولار ، لايدخل منها جيوب الصيادين سوى ربع هذا المبلغ ... من هنا تأتي مسئولية الحكومة في وضع قواعد وقوانين للصيد يلتزم بها الجميع ويحاسب بشدة على من يتجاوزها على انه يفرط في الثروة القومية للبلاد ...

كانت كندا في مقدمة دول العالم التي طالبت الأمم المتحدة بزيادة مساحة المياه الاقليمية في المحيطات والبحار بعد إطلاق النيران على سفن الصيد الأسبانية في عام ١٩٩٤ ، بإعادة النظر في اتفاقية عام ١٩٨٢ التي طلبت الأمم المتحدة من عدد من الدول الساحلية التوقيع عليها والتي حددت المياه الاقليمية بمائتي ميل أى ٣٧٥ك.م. على الا يسمح لسفن الصيد التي تنتمي إلى دول اجنبية أن تمارس

المصدر : الأهـــــــرام

التاريخ : ٢٧/٩/١٩٩٧

صيدها داخل المياه الإقليمية للدول ، وكانت المنظمة الدولية تهدف من هذه الاتفاقية إلى وضع حد للصراع القائم بين عدة دول على المصايد ، ففى هذا العام تصاعدت المواجهات العنيفة فى البحر بين السفن البريطانية والفرنسية والأسبانية مما أدى إلى تدخل الأمم المتحدة ، ووضع هذه الاتفاقية التى تبين بعد ذلك أنها لم تسهم فى حل الصراع فالأسماك لاتقف فى مكانها وطبيعى أن تتحرك فى المياه وتتجاوز المساحات المحددة لها ، وقد قدم الخبراء فى المعهد البحرى فى نيوفوندلاند، وفى معهد المحيطات فى نوفاسكوشيا خرائط بحرية تؤكد تحرك أنواع من الأسماك إلى أكثر من مساحة ٢٠٠ ميل ،فالسفن الأسبانية كادت تقضى على الثروة السمكية من الأسماك الأرضية فى كندا بالرغم من أن سفنها تلتزم بعدم الصيد فى المياه الإقليمية الكندية .

احتلت دراسات البيئة فى المحيط ايضا جانبا مهما من الابحاث ، فعرض وزير البيئة فى ايسلندا «ماجنوس جوهانوس» دراسة حول الدور الذى يلعبه المحيط فى المناخ بالنسبة للمدن التى تقع على سواحله ، ومساهمته فى تدفئة الجو ، وما يوفره من الظروف الأساسية للحياة .

ذكرت دراسة اقتصادية أن المحيطات هى اكبر مصدر للغذاء الطبيعى للإنسان ، كما أنها أهم مصدر للحياة بالنسبة للمجتمعات والدول الساحلية ، وقد تضاعفت الضغوط على المحيط خلال الخمسين عاما الأخيرة بسبب النمو الهائل فى المدن التى تقع على سواحلها التغييرات التى وقعت فى طرق الانتاج والاستهلاك ، بما كان له تاثير سلبى كبير على صحة وإنتاج المحيطات ، فقد تضاعف السكان فى الخمسين سنة الأخيرة من بليون إلى ٥.٥ بليون نسمة، وفى نفس الفترة انعكست هذه الزيادة السكانية على النمو العمرانى فى المدن الساحلية التى يقدر النمو السكانى بها بنحو مليون نسمة سنويا فى المتوسط ، وهذا التركيز السكانى على السواحل قد أوجد عددا من المشاكل المدينية بسبب انعدام التخطيط والإعداد الكافى من الحكومات لمواجهة هذا النمو السكانى العشوائى ، بالإضافة إلى فقر السكان خاصة فى دول العالم الثالث .

وأشارت دراسة أخرى إلى السموم والكيماويات التى تقذف بها السفن فى المحيط ، دون وعى كامل بتاثير تلك السموم على صحة الأحياء البحرية ، وبعد عرض تفصيلى لأنواع هذه السموم ، طالبت هذه الدراسة بأن تعد الأمم المتحدة اتفاقية جديدة تعاقب أية سفينه تتسبب فى تلوث مياه المحيطات والبحار والأنهار .

ختم دافيد اندرسون وزير المصايد والمحيطات فى حكومة كندا كلمته فى اليوم الاخير للمؤتمر بأن طلب من الاعضاء الحاضرين التوقيع على «ميثاق المحيط» الذى كان بمثابة دعوة من كندا إلى دول العالم باحترام حقوق المحيطات وعدم الاعتداء عليه .

من أهم ماعرض ونوقش فى المؤتمر الدراسات الاجتماعية التى أجراها أساتذة جامعة ميموريال بسان جونز على المجتمعات الساحلية التى تاثرت من العدوان على المحيط ونقص كميات السمك، وعلى تاثير البطالة على العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة ، وماتسبب عنها من امراض اجتماعية ونفسية على الأطفال ودور المدرسة فى حماية الصحة النفسية للتلاميذ الذين تحول اباؤهم إلى صفوف البطالة، هذه الدراسة تعكس أهمية دور الجامعة داخل المجتمع ، ومسئوليتها فى دراسة وعلاج مايواجه أبناءه من هموم فالعلم يجب أن يوظف فى الأساس لخدمة المجتمع ، وللنهوض به ، والجامعة يجب ان تتابع كل مايقع للمجتمع الذى تتبعه من تحولات وتعبىء جميع امكانياتها وابحاثها من أجله ، وقد اكدت جميع الدراسات التى قدمها الكنديون فى قمة البحر ان اساتذة جامعة ميموريال والباحثين فى جامعة اقاليم الاطلنطى الثلاثة الاخرى كانوا يعيشون فى اعماق مشاكل مجتمعاتهم الساحلية .

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٧/٩/٢٨

حكاية منسوب النيل!

الفراعنة أول من رصدوا مقياس النيل.. واحتجزوا مياه الفيضان

هل صحيح أن المنسوب وراء توتر العلاقات بين دول حوض النيل؟!



محمود أبو زيد

نقرأ ونسمع كثيرا عن منسوب النيل.. فما هو المنسوب، وماذا يعني الارتفاع اليومي له، وما سر هذه المتابعة اليومية؟ وماذا يعني ان المنسوب يزيد مثلا على ١٧٥ مترا؟.. كيف يزيد وعن أي شيء يزيد؟.. ومن الذي اخترع قياس منسوب النيل؟.. وكيف نقرأه وتعلنه لنا وزارة الاشغال؟.. وطرق حساباته؟ وهل يوجد احتمال لأخطاء في قراءة المنسوب؟.. وأخيرا هل صحيح ان منسوب النيل فى مصر يحمل دلالات هامة في علاقة مصر بدول حوض النيل؟..

● منسوب النيل يعني قراءة الرقم الذي وصلت اليه المياه مقارنة بمستوي سطح البحر والمعروف بنقطة الصفر.. ولأن مستوى البحار ثابت في الكرة الارضية فقد اتخذه العلماء نقطة انطلاق لقراءة كميات ومناسيب المياه المتدفقة من الانهار ومعرفة درجة ارتفاعها عن سطح البحر، وعندما نقول ان مياه النيل ارتفعت الي ١٧٨ مترا علي سبيل المثال - فهذا يعنى ان مياه بحيرة ناصر ارتفع منسوبها فوق مياه البحار والمحيطات الى هذا الرقم.

وقد تسبب المنسوب فى توتر العلاقات بين دول حوض النيل، فكثيرا مانشبت الازمات بسبب الاعلان عن رقم المنسوب. والذي يحمل وراءه ملايين الامتار المكعبة سواء بالزيادة أو النقصان وليس ادل علي ما أثير حول مشروع توشكي حيث فكرت مصر فى اقامته بعد ارتفاع منسوب المياه خلال الموسمين الماضيين.

وفقت مصر علامة المشروع بارتفاع منسوب المياه أمام السد، كما تسبب المنسوب في اثارة قلاقل أخرى بين الدول الاعضاء بسبب المشروعات المزمع اقامتها لحجز كميات من المياه مما يؤثر على منسوب المياه فى الدول الاخري.

ولحل هذه الخلافات لجأت الدول الي احياء الاتفاقيات السابقة حول توزيع وتقسيم مياه النيل.. فيوجد لمصر بعثات دائمة من خبراء الرى فى دول حوض النيل، وخصوصا فى اثيوبيا واوغندا والسودان للقيام بمراقبة المياه وقياس المنسوب اولا بأول، وتنفيذ بنود الاتفاقات المبرمة، كما يوجد لدى مصر فريق من خبراء الري السودانيين يقومون يوميا بقياس المياه المنصرفة خلف السد بمنطقة الجعافرة وحساب استهلاك المياه فى اطار الاتفاقية المبرمة مع السودان عام ١٩٥٩.

الفراعنة

يقال ان الفراعنة اول من تعاملوا مع النهر وهذبوا شواطئه، واحتجزوا كميات من مياهه وعلموا كيف ومتي يفيض النهر، ووصلوا بدقة الي قراءة المنسوب المياه..

يقول المهندس مينا اسكندر رئيس هيئة السد العالي وخبير مصر في مجال الري ان الفراعنة برعوا فى اكتشاف احدث قياسات ارتفاع المياه في النيل مقارنة بالبحار والمحيطات، وقاموا بنقوش حسابية علي احجار ثابتة علي شاطيء النيل بالقرب من خزان اسوان.. ومازالت بعض آثار نقوشهم موجودة حتى الآن وندرس حاليا افضل طريقة لحفظ ذلك الأثر الفرعوني النادر.. ليس ذلك فقط ولكن الكلام مازال للمهندس مينا- عشق الفراعنة النيل لدرجة تقديسه.. وتركوا لنا قصصا تؤكد ذلك ومنها ما نقل عنهم باحتفالات وفاء النيل عندما يفيض ويأتي معه الخير.. وكانت احتفالاتهم تقوم على اختيار احسن فتاة في عمر الزهور يلقون بها حية في قلب النهر ردا لوفائه.

ويستطرد المهندس رئيس الهيئة قائلا: لم يكتف الفراعنة بذلك بل اجتهدوا في الاستفادة القصوى من مياه الفيضان حسب امكانياتهم.. فقد شقوا قناة بين النيل وبحيرة موريس بالفيوم لتخزين مياه الفيضان الزائدة، ثم يعودون ويسترجعونها ثانية فى النيل وقت هبوط المنسوب وارتفاع الطلب على المياه.. كما ان الفراعنة عرفوا طرق الري الحديثة والمنتظمة.

توشكي: ناصر فياض

مقياس الروضة

وتحكي كتب النيل ان علماء المسلمين عندما دخلوا مصر اقاموا مقياسا) حديثا لقراءة منسوب النيل عند جزيرة الروضة القاهرة، ومازالت آثار من ذلك المقياس باقية ومازال اسم المقياس يتردد حتي الآن.. وظل مقياس الروضة لسنوات عديدة يعطي قراءة يومية للمنسوب، وكان على اثر تلك القراءات تتخذ قرارات كبري بهدف تنظيم الاستفادة من المياه.

عودة الى المهندس مينا اسكندر رئيس هيئة السد العالي وحكاية منسوب النيل الحديث..

يقول: منذ مطلع القرن الماضي، ظهرت مواقع جديدة لقراءة المقياس فضلا عن مقياس الروضة، في نهاية القرن الماضي ظهر مقياس بأسوان لقراءة المنسوب وابلاغه الى القاهرة اول بأول، وعند بناء خزان اسوان اقيم مقياس جديد بجوار الخزان وبعد بناء السد العالي اقيمت مقاييس عديدة وعصرية منها المقياس الرئيسي امام السد العالي والذي يقرأ يوميا وتبلغ قراءته فورا الى القاهرة، وتنشر الصحف يوميا تلك القراءة.

وهذا المقياس كما يقول المهندس مينا مصنع من الرخام ومقام علي شاطيء بحيرة ناصر امام السد العالى وتم اختيار موقعه بدقة، وتقسيم الامتار كل متر على حدة.. ومن يزور المقياس الآن يلاحظ ان جميع الامتار غارقة في المياه حتي الرقم ١٧٧ حيث يقترب من نهايته، والمقياس مرقم حتي ١٨٢ مترا وهو الحد الاقصى لطاقة بحيرة ناصر والسد.. ولم يصل المنسوب بأي حال الى هذا الرقم لأن الطاقة التخزينية لن تتعدى ١٧٩ مترا.

كما يوجد منسوب آخر خلف السد العالى لقراءة المنسوب الخلفي وتسجيله.. الى جانب مناسيب أخري عديدة متناثرة على بحيرة ناصر ونهر النيل لتبادل القراءات.. والتنبؤ بكميات المياه القادمة. ومهما يكن من امر فإن لغة الكمبيوتر وثروة المعلومات طغت كثيرا على القراءة بالعين المجردة.. واصبح هناك مشروع التليمتري والذي يعمل ضمن شبكة كمبيوتر مبرمجة بجميع محافظات الجمهورية، كما تمتلك وزارة الاشغال مقياسا فريدا مركبا تماما في قلب بحيرة ناصر امام السد العالي، هذا المقياس يعمل بالخلايا الشمسية ويستمد قوته من الصدمات الكهربائية الهوائية الناتجة عن الصواعق، ويرسل قراءة كل دقيقة الى ديوان وزارة الاشغال وجميع فروعها بالمحافظات.. وبالتالي يمكن قراءة دقيقة بدقيقة لمنسوب النيل من المنزل او المكتب.

وبالتالي ايضا يمكن لأي مواطن ان يعرف او يتنبأ بالفيضان ويعرف هل هناك طوارىء بأسوان ام لا من خلال الجهاز الذي بين يديه!

المصدر : الوفـــد

التاريخ : ٢٨/٩/١٩٩٧

قمـة للميـاه فـي تـركيا

ارتفاع العجز المائى العربى عام ٢٠٢٥ إلى ١٧١ مليار متر مكعب سنويا

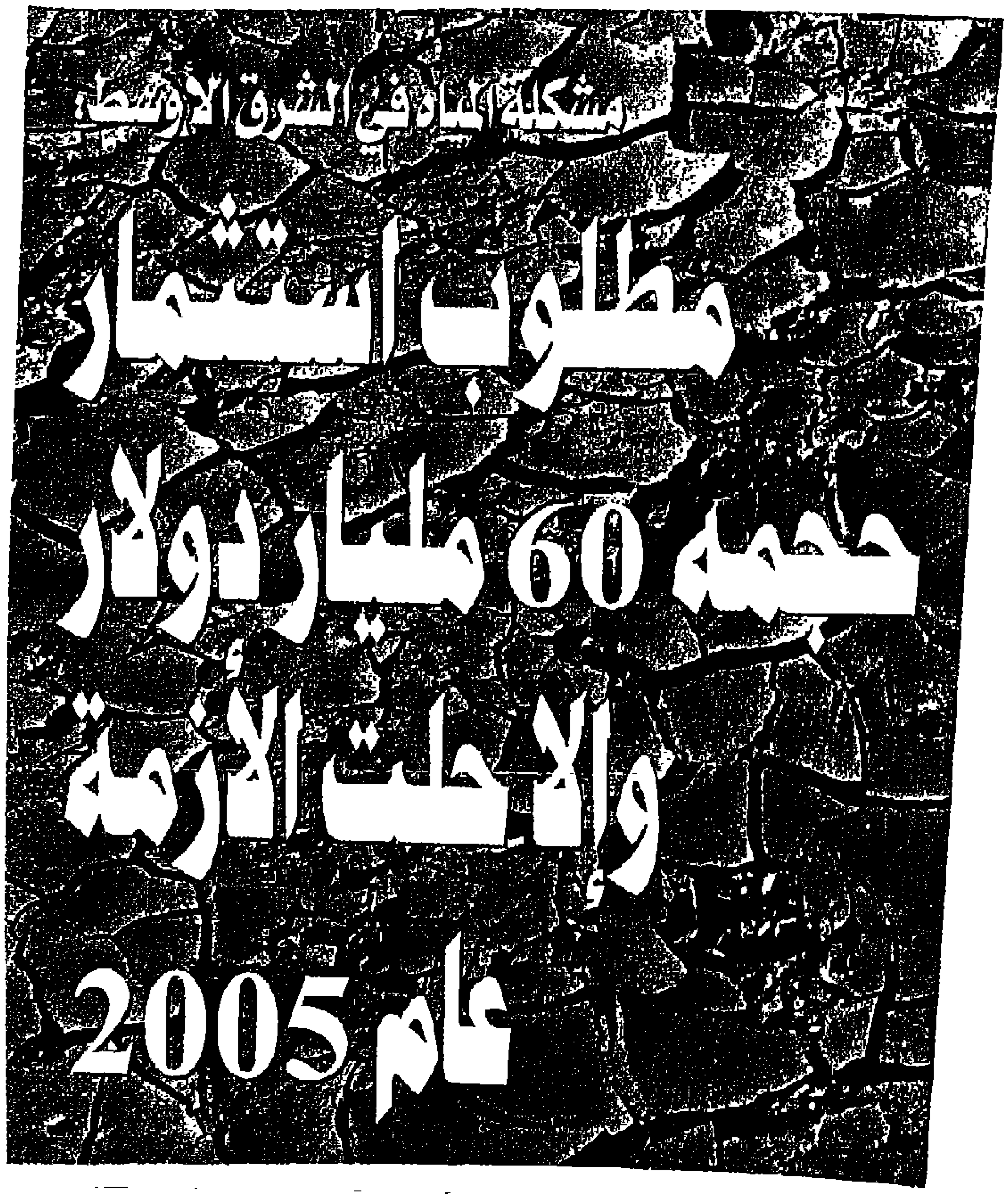
القاهرة - أ ش أ: تعقد فى اسطنبول بعد غد الثلاثاء القمة الاولى للمياه لمناقشة تنشيط مصادر التمويل الدولية لمشاريع المياه فى شتى انحاء العالم وافضل السبل لمواجهة مشكلة نقص المياه فى العالم. من المقرر ان يوجه الرئيس التركى سليمان ديميريل كلمة فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الذى يشارك فيه رئيس بنجلاديش ورئيس وزراء باكستان ورئيس البنك الدولى وعدد آخر من كبار الخبراء بشئون المياه فى مختلف انحاء العالم. ويأتى انعقاد القمة فى الوقت الذى اكد فيه تقرير صدر حديثا للامم المتحدة على ان العديد من الدول ستواجه مشاكل مائية بحلول عام ٢٠١٠ الامر الذى يتطلب اتخاذ اجراءات حاسمة لترشيد استخدام موارد المياه. كما حذر تقرير منظمة التضامن لحقوق الانسان الافروآسيوى صدر فى يوليو الماضى من ان نصيب الفرد السنوى من المياه العذبة سينخفض فى القرن القادم وبحلول عام الفين الى ٤٫٨ الف متر مكعب بدلا من ٧٫٣ الف متر مكعب الان وسوف يعانى ثلثا سكان العالم من نقص المياه عام ٢٠٢٥ نتيجة الارتفاع المستمر فى الطلب على المياه العذبة. وكان تقرير اصدره البنك الدولى حول ازمة المياه فى منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ان المنطقة ستشهد ازمة فى المياه تؤثر سلبيا على معدلات النمو الاقتصادى وان المنطقة تعتبر من اكثر مناطق العالم جفافا. وتتفاقم مشكلة المياه العربية خاصة وان نصيب الفرد العربى من المياه سنويا لايتجاوز ١٧٠٠ متر مكعب فى حين يصل نصيب الفرد عالميا ١٣ الف متر مكعب سنويا. ويتوقع الخبراء ان يبلغ العجز المائى العربى عام ٢٠٢٥ نحو ١٧١ مليار متر مكعب سنويا.

واوضح تقرير زراعى دولى صدر عن منظمة اليونيسيف ان تركيا تنفذ مخططات جائرة للسيطرة على مياه نهرى دجلة والفرات اللذين ينبعان منها وذلك رغم الجهود التى تبذلها سوريا والعراق اللتان يمر النهران فى اراضيهما لايجاد حلول دبلوماسية مع تركيا بشأن توزيعها مياه النهرين بشكل عادل ومنصف للاطراف الثلاثة. ويؤكد خبراء المياه ان الموارد المائية السورية فى حالة توازن حاليا مع الاستهلاك لكن من المتوقع بعد عام الفين ان سوريا ستواجه عجزا فى المياه ما لم يتم التوصل لاقتسام عادل للمياه مع تركيا بينما يعانى العراق بعض الشح فى المياه لانشاء تركيا بعض السدود والمشاريع التى تقلل من كمية المياه التى تأتى الى سوريا والعراق. واكد تقرير منظمة التضامن الافروآسيوى ان التغيرات التى ستطرأ على المناخ ستؤثر بالسلب على الموارد المائية الاقليمية. كما اوضح التقرير ان الطلب على المياه العذبة آخذ فى التزايد وهناك ضرورة لتنسيق العمل على المستويات المحلية والاقليمية والعالمية لمواجهة حاجات المستقبل. وجاء فى التقرير ان المياه المالحة فى العالم تمثل ٩٧٪ من جميع مصادر المياه على الارض. بينما ٢٫٥٪ هى مياه عذبة معظمها مخزون فى الانهار الجليدية. واشار التقرير الى ان ٢٦٪ من المياه العذبة يأتى من الانهار والبحيرات والابار. وحذر من ان التوتر حول موارد المياه سيصبح مصدرا للتفجر الصراعات والحروب فى القرن القادم.

وكشفت مناقشات المؤتمر العالمى للمياه الذى عقد فى مراكش بالمغرب فى «مارس» الماضى عن حاجة العالم الى استثمارات تتراوح ما بين ٦٠٠ و ٨٠٠ مليار دولار خلال السنوات العشر القادمة لتلبية الاحتياجات العالمية من المياه.

المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٩/٢٨



المصدر : المجلة

التاريخ : ١٩٩٧/٩/٢٨

لندن.خاص

فيما تضم منطقة الشرق الاوسط نحو 5% من التعداد العالمي الا انها من اكثر مناطق العالم تصحرا وجفافا. فهي لا تحتوي الا على نسبة 1% من مصادر المياه الطبيعية في العالم. وخلال السنوات الثلاثين الماضية تضاعف تعداد المنطقة الى 280 مليون نسمة. وهو رقم سوف يتضاعف مرة اخرى بعد 25 عاما.

وهذه الخلفية توضح مدى ضرورة الاهتمام بتوفير موارد المياه في المنطقة، وخصوصا في دول الخليج التي توفر 70% من احتياجات مياه الشرب عن طريق معامل التحلية التي تنتج الان حوالي 19 مليار لتر يوميا.

ووفقا لاحصاءات البنك الدولي فان حجم المشكلة يحتاج الى استثمارات قدرها 60 مليار دولار بين العام الجاري وعام 2005. وهي استثمارات موزعة على برامج توفير امدادات وموارد جديدة للمياه وانهاء نزيف شبكات التوزيع وتوصيل المياه الى 90% من السكان والصرف الصحي الى 80% منهم، و ترشيد ومعالجة المياه واعادة استخدامها ومكافحة التلوث.

ويرى خبراء مستقلون ان على منطقة الخليج وحدها استثمار 30 مليار دولار في بناء محطات تحلية جديدة قبل عام 2005، لمواجهة زيادة استهلاك المياه من عوامل نمو القطاع الصناعي وتزايد السكان وجفاف المناخ. واذا لم يستثمر هذا المبلغ فان الازمة، وفقا للخبراء، سوف تؤثر على معظم دول المنطقة التي اغفلت المشكلة. هذا وسوف يصل تعداد سكان منطقة الخليج الى 33 مليون نسمة في عام الفين ثم الى 54.7 مليون نسمة سنة 2015. ويمثل الاجانب نسبة 40% من هؤلاء السكان.

ويرى عدد من الخبراء ان هناك ضرورة لدخول الاستثمار الخاص مجال تنمية موارد المياه في الخليج، وذلك لتجنب صعوبات التمويل وتأجيل تنفيذ مشروعات ضرورية.

وتقول دراسات نشرها البنك الدولي في بداية العام الجاري ان الطلب على المياه في المنطقة زاد من القطاع السكاني وان موارد المياه الجوفية تراجعت كثيرا تحت وطأة الاستهلاك الزراعي. واشار التقرير الى ان المطلوب في منطقة الخليج والشرق الاوسط عموما هو رفع الوعي بأهمية ترشيد استهلاك المياه والاستعداد لتجنب ازمة مقبلة في ظل الوضع الراهن ومعدلات الاستهلاك السارية.

وتشير دراسات استراتيجية اخرى ان المياه سوف تكون اهم اسباب الصراع في عدد من مناطق العالم، ومنها الشرق الاوسط، خلال القرن المقبل. وسوف تجد معظم عواصم العالم الثالث المزدحمة ان مشكلتها الرئيسية هي نقص موارد المياه. وتصل المشكلة حد الخطورة في حدود عام 2010. وفي مؤتمر عقد في تركيا في العام الماضي ذكرت بعض المدن التي سوف تعاني من مشاكل مياه، وكان اهمها القاهرة وتل ابيب وكراتشي.

وادت عوامل زيادة السكان وتفاقم معدلات الاستهلاك الى نقص المتاح من المياه لكل في الشرق الاوسط خلال السنوات الاخيرة، ومن 3300 متر مكعب سنويا لكل مقيم في المنطقة عام 1960 تراجعت موارد المياه الى 1250 مترا مكعبا في عام 1995. وهي نسبة مرشحة للتراجع الى 650 مترا مكعبا سنويا في عام 2025. وتصل نسبة المياه حاليا في بعض المناطق، مثل اليمن وقطاع غزة، الى 180 مترا مكعبا فقط لكل فرد سنويا.

ومن علامات الخطر في المنطقة زيادة معدلات استهلاك المياه الجوفية بأكثر من نسبة التعويض الطبيعية. وتصل النسبة المفقودة ذروتها ـ الى حوالي 25 ـ 30% في اليمن والاردن. ومن مخاطر هذا النقص امكانية تسرب مياه البحر او التلوث الى موارد المياه الجوفية، مما يسبب ضررا بالغا ومستديما.

ومن المشاكل الاخرى التي ظهرت في المغرب ومصر وتونس والجزائر تسرب التلوث الى الانهار والينابيع الطبيعية من الاسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية.

ولكن التبذير في استهلاك موارد المياه النادرة هو الصفة الغالبة في كل انحاء الشرق الاوسط. ويمثل القطاع الزراعي المستهلك الاكبر للمياه في المنطقة، بنسبة استهلاك تصل الى

87% من كل موارد المياه. وتزيد هذه النسبة عن تلك السائدة عالميا والتي لا تزيد عن 69%.

وما زالت المنطقة تعتمد على اساليب ري متخلفة مثل الغمر، بدلا من الرش، وتتسرب نصف المياه المخصصة للاستهلاك الآدمي عبر شبكات متهالكة. ولا توجد حاليا اية خطط مستمرة او استراتيجيات متكاملة لمعالجة هذه المشاكل.

وعلى رغم العديد من المبادرات المحلية والدولية لحل هذه المشاكل الا ان ما تحقق من هذه المبادرات لم يكن مؤثرا. ويشير البنك الدولي الى الدعم المكثف الموجه للمياه كاحد اسباب التبذير في استهلاكها، حيث تنعدم الحوافز الحقيقية للمحافظة عليها. وبينما يعبر البنك عن رضاه لجهود توصيل المياه النظيفة والمجاري للمناطق الريفية والنائية، الا انه يخشى مؤشرات المستقبل التي تؤكد زيادة الفجوة بين الطلب وبين الامدادات. وتشير الاحصاءات الى وصول عدد من الدول الى مشارف الازمة.

وتعتقد مصادر البنك ان مثل هذه الازمة المحتملة يمكن تفاديها اذا تضافرت الجهود المحلية والدولية، وتحول التركيز من مد موارد المياه للمستهلكين الى ادارة هذه الموارد بكفاءة. وهي خطط تعتمد على تعاون ادارات توزيع المياه من ناحية والمستهلكين لها من ناحية اخرى. وتعتمد مثل هذه الخطط على عدد من الجوانب منها:

- ترشيد استهلاك المياه وحمايتها من التلوث.
- البحث عن مصادر مياه جديدة وعدم الاعتماد على الموارد الطبيعية المحدودة، وغير المتجددة.
- ادارة المياه كمرفق حيوي للتنسيق بين حاجات الاستهلاك من الجهات المختلفة.
- التنسيق بين الجهود المحلية والدولية، والحكومية والخاصة لتكوين شراكة لتنمية موارد المياه.

مصادر المياه العربية المتاحة للفرد الواحد

بين عامي 1990 و2025 (بالمتر المكعب سنويا)

الدولة	عام 1990	عام 2025
الجزائر	737	354
مصر	1112	645
العراق	5285	2000
الاردن	224	91
لبنان	1407	809
ليبيا	154	55
المغرب	1185	651
عمان	1333	421
السعودية	156	49
سورية	439	161
تونس	532	319
الامارات	189	113
اليمن	214	72

(المصدر : البنك الدولي)

وهي جهود تتجاوز في معظمها الهموم الحكومية المحصورة حاليا بايجاد موارد مياه اضافية. فالاستراتيجية المطلوبة تتطلب تكامل الجهود في نواحي تنظيم الشبكات واصلاحها وتحديث وسائل الري ومعالجة المياه واعادة استخدامها وحماية مصادر المياه الجوفية والانهار من سوء الاستغلال والتلوث.

ويقدر البنك الدولي انفاق دول الشرق الاوسط على هذه الجوانب خلال السنوات العشر المقبلة بحوالي 60 مليار دولار. ويتوجه معظم هذا الاستثمار الى الدول التي لا يحصل فيها المستهلك على خدمة جيدة، وهي الجزائر ومصر والاردن ولبنان والمغرب وتونس واليمن والعراق وسورية وفلسطين (قطاع غزة والضفة الغربية).

ويضع البنك معايير للنجاح في المنطقة خلال السنوات العشر المقبلة، وفق قائمة اولويات تشمل:

- خفض استخدام مياه الري بنسبة 10%، وزيادة مماثلة في قيمة وكمية الانتاج الزراعي.
- خفض كميات اهدار المياه عبر شبكات المنطقة بنسبة 40%.

المصدر : المجلة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٩/٢٨

● زيادة حصص المياه المتاحة للاستهلاك الصناعي والاسكاني بنسبة 50%.
● توفير مياه الشرب النظيفة لنسبة 90% من السكان وتوفير وسائل الصرف الصحي لنسبة 80% منهم.

ويرى البنك الدولي ان تحقيق هذه الاهداف في عام 2007 سوف يجنب المنطقة ازمة مياه وينقل المنطقة الى مرحلة جديدة من النمو الاقتصادي المستقر المعتمد على موارد مياه مستمرة ونظيفة وكافية ■

مؤتمر في دبي لمناقشة قضايا المياه

يعقد في دبي خلال شهر نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل مؤتمر لمناقشة قطاع المياه في الشرق الاوسط، وذلك ضمن جلسات ندوة «ميديك» التي تناقش قضايا البنية التحتية في المنطقة.

وتطرح في المؤتمر الذي يحضره وزراء عرب واسيويون، قضايا مشاركة القطاع الخاص في استثمارات القطاع المائي، واساليب التمويل الاخرى لمشروعات تحتاج الى 45 مليار دولار.

ويناقش المؤتمر ايضا الفرص والمعوقات التي تواجه تطوير وتشغيل مرافق المياه ومحطات التحلية ومرافق الصرف الصحي.

هذا وتعتبر المملكة العربية السعودية اكبر منتج في العالم للمياه من مصادر التحلية بنسبة 30% من الانتاج العالمي. وتوجد حاليا حوالي 40 محطة تحلية في دول الخليج توفر نحو 70% من حاجات المياه فيها. وبلغ حجم الاستثمار فيها 150 مليار دولار.

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨/ ٦/ ١٩٩٧

«العالم اليوم» تطرح هذا التساؤل:

حروب المياه بين دول حوض النيل .. هل أصبحت وشيكة؟!

□ كتب - عيسى عبدالباقي:

هل تندلع حرب المياه داخل حوض النيل هذا التساؤل اصبحت الاجابة عليه ملحة اليوم، حيث يتم حاليا فى سرية تامة مناقشة أخطر وأهم الموضوعات على الاطلاق بين دول حوض النيل وهو المشروع (DLHREC) المتعلق باعداد الهيكل التنظيمى لدول الحوض وأعادة توزيع الحصص من جديد فى ظل اتفاقيات جديدة للنهر وقواعد عادلة والتى تقوم باعدادها مجموعة الخبراء وممثلون لمختلف دول الحوض فى اطار تجمع «التيكو نيل».

ووافقت دول الحوض على انشاء تجمع التيكونيل عام 1992 لمناقشة قضايا المياه بين دول النهر وتحديد الطرق المثلى لاقامة مشروعات التنمية .. وبالفعل وافقت عليه كل من مصر والسودان واوغندا وتنزانيا، ورواندا كاعضاء اساسيين وتحفظت كل من اثيوبيا وزائير وكينيا وبوروندى واريترياوتمت الموافقة على اعتبارهم اعضاء مراقبين.. وكانت حصيلة هذا التجمع 22 مشروعا من بينها المشروع (DLHREC) وهو اعادة توزيع المياه بين دول الحوض من جديد ولكن كان ترتيبه الاخير باعتباره اكثر حساسية والتفاوض بشأنه يحتاج الى وقت طويل.

وجهة نظر مصرية

وعندما تم وضع هذا المشروع فى المرتبة الاخيرة كان الهدف منه ان المشروعات التى سوف تسبقه اذا تم تنفيذها فسوف تضيف ايرادا جديدا لنهر النيل.

كما كانت وجهة النظر المصرية والسودانية ان تنفيذ هذه المشروعات سوف يجعلها فى مأمن من عدم المساس بحصصها الحالية من النيل لان الاتفاقية المصرية السودانية صريحة فى بنودها ومن بنودها بند ينص صراحة على انه فى حالة طلب احدى دول حوض النيل حصة من النهر تدرس مصر والسودان هذا الطلب فاذا ثبت احقية هذه الدول بما طلبته تخصم هذه الحصة من نصيب الدولتين محسوبا عند أسوان وهذا بالطبع يمثل خطرا كبيرا على مصر فى ظل التوسعات التى تقوم بها حاليا.. فإيرادها من النيل الحالى والمحدد بـ 55,5 مليار متر مكعب سنويا يكاد يكفى بالكاد حاليا.

أثيوبيا تتحدى!

وفى تطور خطيرة وبدون مقدمات اعلنت اثيوبيا التحدى بخطتها الشاملة لتمويل قطاع الزراعة بها من الاعتماد على الامطار الى الرى السطحى والاعتماد على مياه الانهار الثلاثة النيل الازرق وعطبرة وبارو تمهيدا لاقامة مشروعات تنموية واقتصادية واجتماعية خلال الثلاثين عاما القادمة بما ان الخطة سوف تغطى مساحة 65 الفا و77 كيلو مترا.

وهذا الاعلان من قبل الحكومة الاثيوبية فى هذا التوقيت بالذات يعكس فى مجملة امورا كثيرة منها ان هناك مؤسسات دولية وافقت على تمويل هذه الخطة المقترحة دون الرجوع لدول الحوض واخذ موافقتها مما يعد مخالفا لنصوص القانون الدولى والاعراف الدولية!!

ان هذه الخطة تعتمد فى تنفيذها على الانهار الثلاثة النيل الازرق، عطبرة، بارو وهى تشكل حوالى 85٪ من مياه نهر النيل مما يشكل خطورة عالية على مصر والسودان.

هذه الخطة جاءت فى الوقت الذى أعلنت فيه الحكومة المصرية عن مشروع توشكى جنوب

الوادى وكأنها تعبر عن رفضها لهذا المشروع بالاسلوب العملى!

دوافع وتحريك دولى

اختيار اثيوبيا لهذا التوقيت يؤكد ان وراءها قوة دولية تحركها وترسم لها خططا معينة تهدف فى النهاية لاستخدام هذه التطورات كورقة ضغط سياسية على مصر وقد تم التمهيد لذلك من خلال محاولات التشكيك المستمرة فى حصة مصر من النيل واستغلالها لاكثر من نصيبها.

وتدرك مصر جيدا ان اثيوبيا هى مركز الثقل بالنسبة لقضايا المياه ولديها تطلعات كبيرة لتنمية مناطق حوض النيل داخل اراضيها وتعتبر هذا حقا طبيعيا لها: كما تعلم مصر جيدا ان اثيوبيا لو نفذت كل السدود التى سبق واقترحها مكتب استصلاح الاراضى الامريكى فسوف تنقص مياه النيل بمقدار 6,5 مليار متر مكعب ورغم ان هذا المشروع يؤثر على مصر والسودان.. الا ان اعلان اثيوبيا عن خطتها الجديدة كان بمثابة الصدمة والمفاجأة لمصر.. خاصة وان اثيوبيا خلال العامين الماضيين قد بدأت تعدل موقفها بشأن مياه النيل وقضاياه ووضح ذلك حاليا من خلال ورقة العمل التى قدمتها لمؤتمر النيل عام 2002.

وتم تشكيل لجنة الخبراء ممثلين لكل الدول لصياغة الآلية الجديدة للتوزيع والتعاون وتعكف اللجنة حاليا باعداد تصورها لعرضه على المجلس الوزارى ثم الحكومات بين دول حوض النيل ولكن.. كيف تواجه جميع دول الحوض الاقتراحات والصيغة النهائية للجنة الخبراء به!.. وهل تكون هذه المرحلة هى نقطة الشرارة التى تنطلق منها حرب المياه بين دول الحوض؟!

المصدر : العالم اليوم
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٩/١٨

قمة المياه العالمية في اسطنبول بعد غد

□ **اسطنبول - أ.ش.أ:**

تبدأ بعد غد - الثلاثاء - في مدينة اسطنبول التركية القمة الاولى للمياه لمناقشة تنشيط مصادر التمويل الدولي لمشاريع المياه في شتى انحاء العالم وايجاد افضل السبل لمواجهة مشكلة نقص المياه في العالم.

ويفتتح الرئيس التركي سليمان ديميريل اعمال القمة التي يشارك فيها رئيس بنجلاديش ورئيس وزراء باكستان ورئيس البنك الدولي.

وذكر تقرير اصدره البنك الدولي حول ازمة المياه في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ان المنطقة ستشهد ازمة في المياه تؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي وان المنطقة تعتبر من اكثر مناطق العالم جفافا.

وتتفاقم مشكلة المياه العربية خاصة وان نصيب الفرد العربي من المياه سنويا لا يتجاوز 1700 متر مكعب في حين يصل نصيب الفرد عالميا 12 الف متر مكعب سنويا.

ويتوقع الخبراء ان يبلغ العجز المائي العربي عام 2025 نحو 171 مليار متر مكعب سنويا.

واوضح تقرير زراعي دولي صدر عن منظمة (اليونيب) في اكتوبر عام 96 ان تركيا تنفذ مخططات جائرة للسيطرة على مياه نهري دجلة والفرات اللذين ينبعان منها وذلك رغم الجهود التي تبذلها سوريا والعراق اللذان يمر النهران في اراضيهما لايجاد حلول دبلوماسية مع تركيا بشأن توزيع مياه النهرين بشكل عادل ومنصف للاطراف الثلاثة.

ويؤكد خبراء المياه ان الموارد المائية السورية في حالة توازن حاليا مع الاستهلاك لكن من المتوقع بعد عام الفين ستواجه سوريا عجزا في المياه ما لم يتم التوصل لاقتسام عادل للمياه مع تركيا بينما يعاني العراق بعض الشح في ا لمياه لانشاء تركيا بعض السدود والمشاريع التي تقلل من كمية المياه التي تاتي الى سوريا والعراق.

المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨/٩/١٩٩٧

اعتبرته نتيجة للتحالف التركي - الاسرائيلي وتهديداً للأمن القومي

الخارجية السورية تدعو الى مقاطعة مؤتمر دولي للمياه في اسطنبول

□ دمشق -
من ابراهيم حميدي:

■ تسعى سورية الى حشد دعم عربي واسع ضد مؤتمر «مياه العالم: تمويل مشاريع المستقبل» الذي ينوي الرئيس التركي سليمان ديميريل افتتاحه في نهاية الشهر في اسطنبول برعاية صحيفة «هيرالد تريبيون» الاميركية، وفي حضور عدد من زعماء العالم بينهم ولي العهد الاردني الامير الحسن بن طلال ورئيس «البنك الدولي» جيمس وولفنسون وممثلو شركات تمويل. واجتمع وزير الدولة السوري للشؤون الخارجية السيد ناصر قدور اخيراً مع سفراء الدول العربية في دمشق، وسلمهم في حضور مدير مكتب المياه الدولية في وزارة الري المهندس عبدالعزيز المصري، مذكرة رسمية اعدتها وزارة الخارجية السورية تدعو الدول العربية الى «مقاطعة» المؤتمر بهدف افشاله كما حصل في العام ١٩٩١ عندما أدى «التضامن العربي» الى افشال «قمة مياه الشرق الاوسط»، خصوصاً ان الظروف - حسب اعتقاد دمشق - «اخطر» من السابق بسبب «التحالف التركي - الاسرائيلي».

ويهدف المؤتمر الى توفير مصادر تمويل للمشاريع المائية المقرر اقامتها في المنطقة والبحث في سبل «الاستخدام السلمي والمشترك للمياه مع احتمال اقامة شراكة دولية او تعاون اقليمي» في دول الشرق الأوسط.

وجاء في المذكرة التي حصلت عليها «الحياة» ان هذا المؤتمر «اخطر من سابقه بسبب الظروف الدولية الراهنة والتحالف الجديد بين تركيا واسرائيل، وإعلان انقرة الصريح فكرة بورصة المياه، ومقارنة ذلك بالثروة النفطية العربية»، واضافت ان تركيا تسعى الى طرح الثروة المائية في «سوق البورصة» للحصول على التمويل الدولي في ظل عدم القدرة على تمويل المشاريع المقرر اقامتها على نهري الفرات (٢٨٠٠ كيلومتر) ودجلة (١٩٥٠ كيلومتراً) اللذين تتشاطأ عليهما سورية والعراق.

وربطت مذكرة وزارة الخارجية السورية بين «سرقة» اسرائيل لمياه الأراضي العربية المحتلة لـ«تامين مصادر مائية مسبقة للمهاجرين اليهود»، واشارت الى ان هذا التوافق بين تل أبيب وانقرة في اطار «سياسة التحالف» بين الطرفين. وقالت الدراسة ان تركيا «تستمر في استخدام المياه كوسيلة للضغط على مصالح سورية الاقتصادية وصرف النظر عن ممارسات اسرائيل ووقف عملية السلام».

وخلصت الى ان طرح مياه الفرات ودجلة في «المحافل الدولية» و«سوق البورصة» هو «سابقة خطرة ونتيجة طبيعية للتحالف التركي - الاسرائيلي تبرز معه الاستراتيجية المشتركة للسيطرة على الموارد [illegible] النفطية».

نعم .. يستورد الشرق الاوسط مياه الرى .. والتربة !!

بقلم الدكتور
صليب
بطرس

طرحت الاسبوع الماضي سؤالا في معرض الحديث عن أزمة المياه في منطقة الشرق الاوسط بمعناها الواسع شاملة شمال افريقيا ومؤدى هذا السؤال : هل هذه المنطقة تستورد مياه الرى حقيقة؟

وقد يرى البعض هذا السؤال غريبا اذ كيف يستورد الماء !!

ولكنى أسارع الى الاجابة «بنعم» واذا كان أحد أساتذة الاقتصاد بجامعة لندن «تونى اللين» قد إنتهى إلى هذه الاجابة، فاننى أضيف أن هذه المنطقة تستورد التربة الزراعية أيضا.

●●●

ومنذ أوائل السبعينيات بدأت المنطقة تحس احساسا ملموسا بعدم كفاية ما لديها من موارد مائية للوفاء بحاجة الشعوب من مياه الرى نتيجة للانفجار السكاني الذى انتاب المنطقة على نحو غير مسبوق بالاضافة الى تغير نمط الحياة فيها بفضل وسائل الاعلام وفى مقدمتها التليفزيون الملون. ومع ذلك لم تشتعل حرب المياه بين بلاد المنطقة بالصورة التى توقعها الاختصاصيون.

وفى الظروف العادية يحتاج الفرد الى ما يعادل طنا من مياه الشرب فى السنة «مترا مكعبا» + مائة متر مكعب للوفاء بمتطلباته الشخصية + الف متر مكعب لانتاج ما يستهلكه من المواد الغذائية. وكل مولود جديد اذن يرفع حجم حاجة المنطقة بما يزيد على الف متر مكعب من المياه لانتاج الغذاء سنويا.

●●●

وينادي الاختصاصيون أن اجمالى حجم الموارد المائية لبلاد المنطقة بما فيها المياه الجوفية لا تكفى لانتاج احتياجاتها من مواد غذائية.

ومن الطبيعى ان كميات المواد الغذائية التى لا تنتج داخل المنطقة نتيجة لنقص المياه يتحتم شراؤها بالضرورة من بلاد خارج المنطقة تنتج ما يفيض عن حاجاتها وتقوم بتصديره الى بلاد الشرق الاوسط من بين البلاد المستوردة.

وهذه الكميات تمثل فى حقيقة الامر وتجسد كميات مياه الرى اللازمة لتغطية العجز بين الانتاج المحلى من الغذاء وبين اجمالى حاجات سكان المنطقة منه.

ويطلق على حجم المياه اللازمة لزراعه هذه الكميات المستوردة عبارة «كمية مياه واقعية او فعلية» Virtual water وفى اعتقادي انه قياسا على ذلك فان حجم المستورد من الحبوب يمثل ايضا

تربة زراعية ويقاس حجم فجوة المياه فى المنطقة بقدر حجم المياه اللازمة لانتاج كميات الحبوب المستوردة.

●●●

ولاريب فى أن الالتجاء الى استيراد العجز في كميات الغذاء خيار أيسر بالنسبة للقيادات السياسية لبلاد المنطقة والمسئولين عن ادارة مواردها المائية أيسر من الاحتكاك بالدول المجاورة والواقعة على ضفاف هذه الموارد بما يترتب عليه من نزاعات سياسية وحربية. وتأسيسا على ذلك فان حكومات بلاد المنطقة تكون ، عن طريق الاستيراد، قد استطاعت أن تتجنب فى هدوء وبما يشبه المعجزة النتائج المحتومة لنقص مواردها المائية ، ولكن الى متى سيظل الشعب فى مصر - وهى اكبر دولة فى المنطقة سكانيا - لا يستجيب للعلاج على النحو المطلوب ؟

واذا كانت هذه الحكومات قد بلغت هذا المأرب حتى الآن فانما يرجع ذلك الى انخفاض أسعار الحبوب الرئيسية الذى يرد فى جوهره الى المنافسة بين المنتجين فى الولايات المتحدة وبلاد الاتحاد الاوربى وكندا مما يترتب عليها انخفاض اسعار الحبوب العالمية حتى بداية ١٩٩٥ ومما ساعد أيضا البلاد الفقيرة فى التغلب على عجز المياه هذه وبخاصة فى ربع القرن الاخير ، ماحصلت عليه هذه البلاد من حبوب «أو مياه فعلية» قدمتها الحكومات المصدرة من اعانات كبيرة لمزارعيها. ففى الثمانينات كانت تباع الغلال بسعر مدعوم بلغ مائة دولار للطن الواحد فى حين ان كلفة انتاجه بلغت مائتى دولار. ومع حلول ربيع ١٩٩٦ ارتفع سعر بيع الطن الى ٢٥٠ دولارا. ويبدو ان مستويات أسعار الثمانينات لن تكرر فى ظل اتفاقية الجات ومنظمة التجارة الدولية

●●●

وادراك حكومات البلاد الفقيرة ذات الكثافة السكانية العالية لهذه الحقائق يعتبر مسالة حياة او موت من الناحية الاقتصادية. ويبدو أن النزاعات الداخلية السائدة فى بعض بلاد المنطقة قد حجبت عن الحكومات الرؤى السليمة لما يجب أن تكون عليه أولويات سياسة المياه، وترى الهيئات الدولية المختصة ان تجارة الحبوب الدولية تشكل لدول المنطقة دورا أستراتيجيا فى قضية «المياه الفعلية» ومن المؤكد ان هذه الدول ستظل ولمدة طويلة اكبر مستورد للحبوب عالميا.

وثمة أولوية ثانية انه فى حالة قصور حجم المياه المتاحة عن الوفاء بالطلب الكلى، لابد من الالتجاء لقضية أساسية هى تخصيص ullocation موارد المياه الشحيحة بين الاستخدامات العديدة بحيث تعطى وحدة المياه «المتر المكعب او الطن» أفضل انتاج كما ونوعا وقيمة «وبالمناسبة لا علاقة لكلمة تخصيص بكلمة الخصخصة» فعلى مستوى المحصول وتفضل مثلا الخضروات ذات القيمة المرتفعة على تربية الماشية التى تتغذى على المحصولات المزروعة وعلى مستوى القطاعات يفضل استخدام المياه فى الصناعة.. ويرى الاختصاصيون أن حكومات الشرق الأوسط بصورة عامة تطبق عكس ما يجب من سياسات مائية.

●●●

وتأسيسا على ما سبق يظهر حجم الجرم الذى يقترفه البعض على مستوى مصر خاصا بتبوير التربة عن طريق تجريفها لحرقها فى صناعة الطوب وبناء المساكن على الارض الزراعية.

ويظهر ايضا تسخير الاقتصاد لخدمة السياسة المتمثل فى معالاة الفلاحين بعدم تحصيل مقابل لمياه الرى حتى يتوخوا الحرص فى استخدام المياه وهذا هو عين ما حدث تماما فى الاصلاح الزراعى والاوضاع الاقتصادية الراهنة تفرض مبدأ تحصيل مقابل لمياه الرى حتى تندثر طريقة الرى بالغمر وتحل محلها طرائق تكنولوجية متطورة.

واذكر اننى فى منتصف الستينيات قابلت واحدا من اساتذة الاقتصاد الزراعى الفرنسيين فى معهد التخطيط التابع للامم المتحدة فى داكار عاصمة السنغال وكان عائدا لتوه من القاهرة حيث قدم المشورة لحكومة مصر بضرورة بيع مياه الرى على مستوى الريف على غرار ما يحدث فى مياه الشرب على مستوى الحضر وطيرت الخبر «للاخبار» .. ولم ينشر ولكنه اضاف ردا على استفسارى بان الحكومة لن تنفذ المشورة لاسباب سياسية .. وبعد ثلث قرن من الزمان تظهر الحاجة ملحة لهذا المطلب.

●●●

ان ظروف منطقة الشرق الاوسط تقضى بضرورة نبذ التصرفات الفردية فيما يتعلق بسياسة الموارد المائية على ان يحل محلها التصرف الجماعى قبل ان تستفحل الامور. فبالاضافة الى النزاعات المثارة حاليا نسمع ان السودان مثلا قرر اقامة سد على نهر النيل بمعونة من الصين بمعدل ٧٠٪ من التكلفة الكلية وقدرها ٣٥٠ مليون دولار. وهناك ايضا العبث التى تقوم به اسرائيل مع اثيوبيا عند منابع النيل. ويجب ان يؤخذ فى الاعتبار أن تعديل سياسة ادارة مياه الرى على مستوى المنطقة ياتى بطيئا ويتطلب عشرات السنين.

العطش والجاعة في منابع النيل

المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩/٩/١٩٩٧

سياسة



د. عبد الملك عودة

● في شهر سبتمبر الحالي اعلن رئيس تنزانيا ان عام ١٩٩٧ هو عام المجاعة في بلاده نتيجة لاستمرار الجفاف الذي أدي الي نقص شديد في المحاصيل الغذائية ، وليس في الاعلان مفاجأة لمن يتابعون أنباء شرق أفريقيا ، ففي شهر ابريل الماضي نشرت وسائل الاعلام تقارير افريقية وعالمية تشير الي تزايد آثار واوضاع الجفاف في دول كينيا وتنزانيا واوغندا ، وتقول ان الجفاف ينتج عن اضطرابات في معدلات الامطار وتقلبات الطبيعة ، وان النتائج هي نقص في كميات الغذاء المطلوب لسبعة ملايين انسان في كينيا وانه علي الرغم من تحسن موسم الامطار في العام الحالي فمازال في كينيا ١.٥ مليون انسان يواجهون نقصا في الغذاء ، وان تنزانيا قد قررت مراجعة ميزانيتها لهذا العام من اجل تخصيص إنفاق للطوارئ ، حيث بلغ تعداد ضحايا الجفاف ونقص الغذاء حوالي اربعة ملايين انسان ، ومثل هذه الآثار والنتائج ظهرت في مناطق من اوغندا وتاثرت بها اوضاع مليون ونصف مليون انسان .

● كما تشير وسائل الاعلام العالمية الي امتداد آثار موجات الجفاف الي اثيوبيا ، فقد نشر في يوليو ١٩٩٧ ان شبح المجاعة يعود من جديد اليها وان نقص الغذاء يظهر في مناطقها الشمالية والجنوبية وان وكالات وهيئات الاغاثة التابعة للاتحاد الاوروبي وهيئة التعاون الامريكي تقدر ان اعداد المحتاجين الي مساعدات غذائية يرتفع هذا العام الي ٣.٣ مليون انسان في مقابل ١.٩ مليون انسان من قبل، واستطرادا نشير الي ان حكومة السودان الحالية استندت الي منطق انتشار الجفاف والتصحر ونقص المحاصيل والمواد الغذائية لعقد الاتفاق مع الصين لإنشاء سد كجبار عند الشلال الثالث شمالي دنقلة ، وسوف تقوم الصين بتمويل ٧٥٪ من نفقات الانشاء وتدفع حكومة السودان ٢٥٪ من التكلفة وان الحكومة مازالت تبحث عن تمويل لإنشاء سد الجمداب الذي يقع عند الشلال الرابع عند مروي ، وكلا السدين يقع في منطقة النوبة السودانية جنوب بحيرة ناصر

● النظرة العامة لظاهرة الجفاف والمجاعة تشير الي وضع ماساوي متنوع الدرجات في دول الجوار الافريقي وان الظاهرة تدفع هذه الدول والشعوب للحديث عن ضرورة الانتقال من الزراعة المطرية الي الزراعة المروية ، كما ان خطط التنمية في هذه الدول تركز علي اولوية التنمية الزراعية ، وتساند هذه الاولوية نصائح المؤسسات المالية الدولية وهيئات التعاون الاوروبية والامريكية ، والرغبة في اجتذاب الاستثمارات الاجنبية ، ومن المعروف ان مشروعات خطط الزراعة المروية ترتبط بقضايا متعددة مثل انشاء السدود وشبكات الترع والقنوات والتركيب المحصولي .. الخ ، كما ترتبط بجوانب سياسية وتمويلية ومعونات خارجية ، واجمال هذه القضايا والجوانب قد ظهر في المناقشات والاراء التي طرحت في مؤتمرين دوليين انعقدا في اثيوبيا هذا العام ، اولهما مؤتمر النيل عام ٢٠٠٢ الذي شاركت فيه كل دول حوض النيل ، وطرحت فيه كل دولة رؤيتها لقضايا مياه النيل والثاني انعقد في شهر سبتمبر الحالي تحت عنوان التكامل الاقتصادي والموارد المشتركة عبر الحدود السياسية ، وساهمت في الاعداد والتنظيم اثيوبيا واللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للامم المتحدة والاتحاد الاوروبي،

ولم تشترك فيه كل دول حوض النهر كما حدث في المؤتمر الاول وفيه ايضا طرحت موضوعات التكامل الاقتصادي وقضايا مياه النيل وقضايا الجوار بالقرن الافريقي

● وعلي الجانب الاخر من الحديث عن موضوعات الجفاف والمجاعة في دول اعالي النيل ، نجد ان السياسة المصرية تتحرك تقديرا منها لمدي الاثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة علي كل هذه الموضوعات وتظهر مؤشرات هذا التحرك في اعلان الدكتور يوسف والي نائب رئيس الوزراء خلال شهر سبتمبر الحالي عن ان السياسة المصرية تجري اتصالات ومحادثات مع دول حوض النيل لإنشاء هيئة عامة لمياه ومشروعات نهر النيل وفي تقديري ان هذا منطق ايجابي يقوم علي مبدأ تنمية ايرادات وتدفق النهر وعلي الاتفاق حول تخطيط للمشروعات والانشاءات اللازمة لمقابلة احتياجات كل دولة في اطار مخطط عام لانشاءات الحوض باكمله وهذه مدخل تعاوني لجميع الاطراف

● كما يظهر التحرك في المبادرة الدبلوماسية المصرية بالتوصل الي اتفاق مع اثيوبيا علي عقد اللجنة الفنية المصرية - الاثيوبية المشتركة خلال شهر سبتمبر الحالي وسوف يليها اجتماع وزيري الخارجية المصري والاثيوبي خلال شهر اكتوبر القادم ، وهذان الاجتماعان يتمان بموجب الاتفاق الاطاري الموقع عام ١٩٩٣ بين الرئيس مبارك والرئيس زيناوي للتعاون الثنائي بين الدولتين في جميع المجالات.

● ان التحرك المصري يهدف الي تحسين وتوثيق العلاقات المصرية مع دول حوض النيل ولهذا نطرح سؤالا يستحق التفكير والتدبير وهو: لماذا لاتنظم الدبلوماسية المصرية جولة سياسية اقتصادية اعلامية لوزير الخارجية الي دول حوض النيل علي غرار الجولة والمحادثات التي قام بها اخيرا في دول الجنوب الافريقي ؟ ■■

سوريا تفتتح سدا على الفرات وتنفى آثاره السلبية على تركيا

دمشق ـ من عاطف صقر:

أكدت مصادر مطلعة في دمشق أن «سد تشرين»، الذي افتتحه رئيس الوزراء السوري محمود الزعبي على نهر الفرات، ليست له آثار سلبية على تركيا التي يتدفق منها النهر صوب سوريا والعراق، في الوقت الذي أبلغ فيه السفراء العرب بدمشق دولهم بمذكرة الخارجية السورية التي تدعو إلى مقاطعة مؤتمر «مياه العالم.. تمويل مشاريع المستقبل» الذي ينعقد في تركيا الشهر المقبل.

وقال مصدر دبلوماسي لـ «الأهرام» إن المؤتمر، الذي ترعاه صحيفة «هيرالد تريبيون» الأمريكية، يحمل مخاطر بالنسبة لسوريا، لأنه يساهم في إيجاد رأي عام دولي لمصلحة تركيا التي صرح مسئولون فيها بأنهم ينوون بيع المياه مقابل النفط العربي، وأنهم يعتبرون مياه دجلة والفرات مياها تركية. وأشار إلى مخالفة ذلك للأعراف الدولية التي تعتبر أن مياه الانهار يتم تقسيمها بين الدول المتشاطئة عليها، ولم تتفق سوريا وتركيا والعراق على تقسيم مياه نهر دجلة والفرات حتى الآن.

وأعلن رئيس الوزراء السوري أن تحويل مجرى نهر الفرات لتشغيل المنشآت الكهرومائية، يأتي في الوقت الذي يتعاظم فيه تعنت إسرائيل التي لاترغب في السلام وأكد الزعبي رفض سوريا كل أشكال الاستسلام، مشيرا إلى أن العالم كله مع سوريا وحقوقها.

ويذكر أن سد تشرين، الذي حضر افتتاحه وزير الري المهندس عبد الرحمن مدني، سيمد شبكة الكهرباء السورية بحوالي مليار ونصف المليار كيلو وات/ ساعة، قيمتها حوالي ٩٠ مليون دولار. سنويا. ويوفر ٣٩٠٠ فرصة عمل، ويؤهل عددا كبيرا من الكوادر الفنية في جميع المجالات. ويقع سد تشرين شمال شرق مدينة حلب السورية، وهو أحد السدود المقامة على النهر

المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠/ ٩/ ١٩٩٧

سفير أوغندا بالقاهرة:

أعداء النيل.. واهمون

لا صحة للخلافات.. مع مصر

الجندى: إزالة أسوار النوادى والعوامات المخالفة

كتب ـ رضا سيف النصر:

اعلن إبراهيم ماكيبى سفير اوغندا بالقاهرة أن الرئيس الأوغندى يورى موسيفين كلفه بمشاركة الشعب المصرى فى احتفالاته بعيد وفاء النيل حتى تكون هذه المشاركة رسالة واضحة لكل أعداء النيل تؤكد قوة العلاقة بين جميع دول الحوض وأنه لا صحة للخلافات التى يروج لها البعض بين مصر وأوغندا لأن بينهما رباط النيل الخالد الذى هو من صنع الله بالإضافة إلى الروابط التاريخية والسياسية والاقتصادية التى لا يمكن لأحد أن ينال منها فى يوم من الأيام.

قال فى الاحتفال الذى اقامته محافظة الجيزة بهذه المناسبة فى مكتبة مبارك وحضره المستشار ماهر الجندى محافظ الجيزة والقيادات الشعبية والتنفيذية بالمحافظة إن أوغندا حكومة وشعبا برئاسة موسيفين تكن كل إحترام للرئيس حسنى مبارك رجل التنمية والسلام بافريقيا والعالم.. مشيرا إلى ضرورة تعاون كل دول الحوض فى دفع الأذى عن النهر الخالد ومواجهة كل العناصر التى تسعى إلى تلويثه مع تسليمه نظيفا طاهرا للأجيال القادمة.

أعلن المستشار ماهر الجندى أنه تقرر إنشاء حدائق عامة على جميع المسطحات بالنيل تقدم كافة أنواع الترفيه للأطفال والمواطنين.. مشيراً إلى انه لابد من إزالة ١١٨ منشأة تعمل بدون ترخيص على النيل وإنذار أصحاب المبانى المخالفة فى ٣٢ جزيرة نيلية بالجيزة خاصة فى المنطقة الواقعة امام جزيرة الدهب.. مع إعادة تخطيطها سياحيا.

قال إنه سيتم إزالة جميع الأسوار التى اقامتها المطاعم والنوادى والعوامات على النيل وأدت إلى حجب الرؤية عن المواطنين.

سورية تحوّل مجرى الفرات تمهيداً لاقامة "سد تشرين"

☐ دمشق - من ابراهيم حميدي:

■ اعلنت مصادر رسمية، امس، ان رئيس الوزراء السوري المهندس محمود الزعبي مثّل الرئيس حافظ الأسد في الاحتفال بتحويل مجرى نهر الفرات في حضور معاوني رئيس الوزراء ومعظم الوزراء بينهم وزير الاعلام الدكتور محمد سلمان.

ويسمح تحويل مجرى الفرات جنوب مدينة جرابلس، لدى دخوله الأراضي السورية قادماً من تركيا، للخبراء الدوليين والوطنيين بمتابعة تنفيذ جسم «سد تشرين»، ثاني اكبر السدود التي تقيمها سورية بعد سد «الثورة». وتبلغ كلفة السد اكثر من ٥٠٠ مليون دولار وساهم في تمويله «الصندوق الكويتي للانماء الاجتماعي والاقتصادي» و«الصندوق العربي للانماء الاجتماعي والاقتصادي» بتقديم قرضين بقيمة ١٦٥ مليون دولار.

ومن المقرر ان يشكل بحيرة طاقتها ١,٩ بليون متر مكعب وان يولد ٦٣٠ ميغاواط من الطاقة الكهربائية.

وتجنب رئيس الوزراء توجيه اي انتقاد الى الحكومة التركية التي لم تبلغ دمشق رسمياً موافقتها على «تنظيم» تدفق الفرات كي تساعد الخبراء على القيام بالعملية، مع ان وفداً رسمياً تركياً وافق «بشكل اولي» على ذلك خلال محادثاته مع نظرائه السوريين في آذار (مارس) الماضي. وقال المهندس الزعبي: «ان سورية (حافظ) الأسد تقف بجرأة وثبات في الخندق الأول ضد التحدي الصهيوني وضد التحديات مهما كان نوعها ومصدرها» في اشارة الى

«التحالف» التركي – الاسرائيلي. واشارت مصادر ديبلوماسية الى ان انقرة «فوجئت» بتوصل السوريين الى تحويل المجرى من دون تنظيم التدفق الذي بلغ اول من امس ٧٥٠ متراً مكعباً في الثانية. وقالت ان «ما حصل هو انجاز مهم لسورية».

وتطالب دمشق انقرة بالدخول في «مفاوضات جدية» للوصول الى «حل عادل» لاقتسام المياه بين تركيا وسورية والعراق للعمل به بدلاً من الحل المرحلي الذي جاء في اتفاق العام ١٩٨٧ ونص على تصريف ٥٠٠ متر مكعب في الثانية الى البلدين العربيين.

اعلان زيارة رئيس الاركان الاسرائيلي لأنقرة انعكس عليه

مؤتمر المياه في اسطنبول: العراق يلوح باستخدام "وسائل" اخرى

☐ أنقرة -
من رشيد غيورديلك:

■ انعكس تعزيز العلاقات العسكرية بين تركيا واسرائيل على مؤتمر دولي للمياه أنهى اعماله في اسطنبول، أمس، قاطعته سورية وكان مناسبة لـ «مواجهة» بين العرق وتركيا بسبب النزاع بين بغداد وانقرة ودمشق على مياه نهري دجلة والفرات، اللذين ينبعان من الاراضي التركية. ولمحت بغداد الى إمكان استخدام «وسائل» اخرى اذا اصرت انقرة على عدم التوصل الى حل للنزاع على المياه عبر الحوار.

في ظل هذه الخلفية السياسية غير المشجعة جاء اعلان مسؤول عسكري في انقرة، امس، أن رئيس الاركان الاسرائيلي الجنرال امنون شاحاك سيزور تركيا قريباً، خلال الشهر الجاري، تلبية لدعوة من نظيره الجنرال اسماعيل حقي قره دايي ليزيد توتراً قائماً بين انقرة ودمشق. ومعروف وجود اتفاق للتعاون العسكري تسمح تركيا بموجبه لطائرات حربية اسرائيلية من طراز «إف - ١٦» باستخدام اجوائها لغرض التدريب، بينما اثارت مشاريع صناعات عسكرية مشتركة بين تركيا المسلمة والدولة اليهودية غضب جارتيها المسلمتين سورية وايران. يضاف الى هذا تجاهل تركيا ردود فعل عربية على اجراء مناورات بحرية مشتركة مع اسرائيل والولايات المتحدة كانت مقررة في تشرين الثاني (نوفمبر) وأجلت الى مطلع السنة المقبلة.

وتبادل العراقيون والاتراك اتهامات بمناسبة مؤتمر «مياه

المصدر : الحيـــــــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/ت١/١٩٩٧

العالم: تمويل من اجل المستقبل» الذي نظمته صحيفة «انترناشونال هيرالد تريبيون» وختم اعماله امس بعدما افتتحه اول من امس الرئيس سليمان ديميريل الذي دعا الى اعتماد «قواعد اخلاقية» جديدة في التعامل مع المياه في المنطقة. ولكن رئيس الوفد العراقي السيد اكرم الوتري اتهم أنقرة بانها تفتقد الى نيات حسنة كونها تسعى الى احتكار مياه دجلة والفرات عبر تشييد سدود عملاقة عليهما، وتجنبها التوصل الى اتفاق دولي مع جارتيها (العراق وسورية) في شان تقاسم المياه.

من جهة اخرى شددت صحيفة «الثورة» الناطقة باسم حزب البعث الحاكم امس على ضرورة استمرار الحوار بين الدول الثلاث والتوصل الى اتفاق شامل، مضيفة انه في حال تعذر التوصل الى حل منطقي وعادل فمن الممكن اللجوء الى وسائل اخرى معروفة عالميا. وطالبت الصحيفة جامعة الدول العربية بالقيام بدور في هذه القضية. وكان الوفد العراقي الى مؤتمر اسطنبول اشار في بيان الى ان هناك حاجة ماسة للتوصل الى اتفاق نهائي يهدف الى التوزيع العادل لمياه نهري دجلة والفرات التي تعتمد سورية والعراق عليها الى حد كبير. واعتبر انه من دون التوصل الى اتفاق دائم لاقتسام المياه، فإن المشاريع التركية (السدود) تمثل انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي.

ودافع نائب وزير الخارجية التركي تيميا ايشكيت عن موقف بلاده، واكد ان المؤتمر ليس تجمعا بين حكومات ما يجعله مكاناً غير مناسب لمناقشة الخلافات بين انقرة من جهة، وسورية والعراق من جهة اخرى. ورفض موقفي بغداد ودمشق معتبراً من غير العقلاني مطالبتها بثلثي مياه دجلة والفرات.

دمشق تدعو بغداد الى اجتماع للجنة المياه

□ دمشق –
من ابراهيم حميدي:

■ قالت مصادر مطلعة لـ «الحياة» ان وزارة الخارجية السورية وجهت أول من امس دعوة الى الجانب العراقي لعقد اجتماع للجنة السورية – العراقية الخاصة بموضوع المياه وذلك في دمشق في ١٤ الشهر الجاري.

وأوضحت المصادر ان الجانبين سيبحثان في «تنسيق المواقف حيال الاجراءات التركية المتعلقة بنهري دجلة والفرات».

وقاطع المسؤولون السوريون مؤتمر «مياه العالم: تمويل مشاريع المستقبل» الذي انتهت اعماله بداية الشهر في اسطنبول، فيما حذر رئيس الوفد العراقي السيد أكرم الوتري من استخدام «وسائل اخرى» للحصول على الحقوق في المياه. وحذرت مصادر رسمية من اخطار مؤتمر اسطنبول لانه جاء في ظل «التحالف الجديد بين تركيا واسرائيل» وأشارت الى خطر طرح مياه المنطقة في «سوق البورصة».

وسيرأس اجتماعات اللجنة السورية – العراقية وكيل وزارة الري العراقية السيد عبدالستار سلمان حسين ومعاون وزير الري السوري المهندس بركات حديد.

وتابعت المصادر المطلعة ان الجانبين «سيتبادلان المعلومات التقنية عن المشاريع المخطط لاقامتها في الجانبين، وسيبحثان في كيفية مواجهة السياسة المائية لتركيا واستمرارها في مشاريعها من دون التنسيق مع بغداد ودمشق».

ويعود آخر اجتماع للجنة الى شباط (فبراير) العام الماضي، حيث اتفق الطرفان على مقاطعة الشركات التي تمول مشاريع تركية من دون تنسيق مع دول المجرى الادنى، وجددا مطالبتهما بالتوصل الى «قسمة عادلة» لمياه الفرات ودجلة.

ويطالب البلدان العربيان بالدخول في مفاوضات جدية للتوصل الى اتفاق نهائي بدل البروتوكول المرحلي لعام ١٩٨٧ الذي نص على تصريف ٥٠٠ متر مكعب من المياه في الثانية من اصل اجمالي التدفق البالغ الف متر مكعب.

وقالت المصادر ان الاتفاق على دعوة لجنة المياه الى الاجتماع تم خلال محادثات الوفد السوري الخاص بلجنة الحدود في بغداد الشهر الماضي.

مسئول تركي:

أنقرة تزود دمشق بكميات أكبر من المياه المتفق عليها

انقرة - وكالات الانباء - أعلن أولجالي ادنجار مدير عام مشروع شرق الأناضول للمياه ان بلاده تزود سوريا الآن بحوالي ١٢٠٠ متر مكعب في الثانية من مياه نهر الفرات.

وأشار أولجالي في تصريحات صحفية أمس إن انقرة كانت قد تعهدت عام ١٩٨٧ بتزويد سوريا بـ ٥٠٠ متر مكعب من المياه فقط وصلت الآن إلى حوالي ١٢٠٠ متر مكعب في الثانية موضحا أن سد أتاتورك لم يعد يختزن المزيد من مياه الفرات بطاقته الحالية في حين أن محطات التخزين الموجودة بالسد في حاجة للمياه لتوليد الطاقة.

يذكر أن سوريا تؤكد أن المياه التي تصلها من نهر الفرات غير كافية لمشروعاتها الزراعية والكهربائية.

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٦ / ١ / ١٩٩٧

العالم سيواجه ازمة مياه مع نقص الاستثمارات الخاصة

مطلوب ٦٠٠ مليار دولار لتحديث المنشأت المائية على مدي السنوات العشر القادمة

قال خبراء مياه ان العالم سيقترب من أزمة في امدادات المياة اذا لم توجه المزيد منالاستثمارات الخاصة لمشروعات من المتوقع ان تحتاج تمويلا يصل الي ٦٠٠مليار دولار في العقد المقبل٠. وابلغوا مؤتمرا عن تمويل مشروعات المياه في اسطنبول ان معارضةسياسية وعزوف المستثمرين تضافرتا لاعاقة تدفق الاستثمارات علي هذاالقطاع الذي يواجه طلبا متناميا بشدة وامدادات غير كافية٠. وقال يوهان باستن المدير بالبنك الاوروبي للتنمية والاعمارهناك عجز استثماري متزايد بمستويات هائلة لا يمكن ان يغطيه سوىالقطاع الخاص وتشير بيانات البنك الدولي الي ان هناك حاجة الي ٦٠٠ مليار دولار لتحديث المنشآت المائية علي مدي الاعوام العشرة المقبلة، ويزيدهذا المبلغ الي ٨٠٠ مليار دولار اذا شمل مشروعات الري٠. وهناك حاجة لهذه الاموال لمكافحة نقص مزمن في الموارد المائية،فهناك نحو ملياري شخص في الدول النامية يفتقرون للمياة غير الملوثةوالصرف الصحي واكثر من ٢٠٠ مليون يعانون من نقص كبير في المياة٠. وينمو الطلب علي المياة باكثر من مثلي معدل النمو السكاني كماتشير التنمية السريعة في الحضر الي المزيد من النقص في الموارد٠. ودعا ديكلان دوف المدير بمؤسسة التمويل الدولية الي تغيير جذريفي تخصيص الموارد لتصحيح خلل في الوضع القائم الذي يجعلالسكانالاكثر فقرا يدفعون اكثر مقابل الحصول علي المياه٠. ففي هايتي ينفق الفرد ٢٠ ٪ من دخله علي المياة وفي شرق افريقيا ينفق نحو ٩٪ في مقابل ما بين واحد واثنين في المائة ينفقها الفرد علي المياة في العالم المتقدم٠.

وقال دوف ان سوء الادارة يفاقم المشكلة في قطاع المياه مشيرا الي كثير من الدول النامية التي يتراوح فيها فاقد المياه بين ٣٠ و ٥٠ ٪ ودعا الي تغيير المفاهيم عن المياه التي تعدها الكثير من الثقافات سلعة مجانية قائلا بات من الواضح بدرجة اكبر ان المياه اصبحت تتسم بالندرة واننا نحتاج للبدء في تحديد سعر حقيقي لها والتعامل معها علي انها سلعة تجارية، وقال جان كلود فيليار مدير البنك الدولي ان هناك حاجة ملحلاستراتيجية شاملة في منطقة الشرق الاوسط وافريقيا حيث يوجه واحد فيالمائة من مياه العالم لنحو ٥٪ من سكان وتري خطة للبنك الدولي ان هناك حاجة الي تمويل يتراوح بين ٤٥ و٦٠ مليار دولار علي مدي الاعوام العشرة القبلة لتمويل مشروعات للمياه في المنطقة. ومن المتوقع ان تتراوح مساهمة القطاع الخاص مليارين وثلاثة مليارات دولار فقط. وسياتي ما بين ١٢ و١٥ مليار دولارمن مانحين دوليين والباقي من رسوم استخدام المياه٠.

وقال فيليار ان هناك حاجة الي تحقيق تقدم نحو فرض اسعار اقتصادية لاستخدام المياه واصلاحات تنظيمية وضمانات حكومية لاجتذابالمزيد من الاستثمارات الخاصة،

المصدر : الوسط

التاريخ : ٦/١٠/١٩٩٧

المدوحة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سورية - تركيا

دمشق تحتفل بتحويل مجرى الفرات... وأنقرة بمؤتمر دولي

لتمويل مشاريعها

ملف المياه يعود الى الواجهة السورية - التركية

دمشق - ابراهيم حميدي

دفع تطوران ملف المياه الى الواجهة الاقليمية في العلاقات السورية - التركية بعد طول تركيز على موضوعي المناورات البحرية الثلاثية المقررة في آخر تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، و«التحالف» العسكري التركي - الاسرائيلي.

ويتمثل التطور الأول في الاحتفال الرسمي الكبير الذي جرى بالقرب من الحدود السورية - التركية لدى تحويل مجرى نهر الفرات عن جسم سد «تشرين» الذي تقيمه الحكومة والتطور الثاني هو مؤتمر «مياه العالم: تمويل مشاريع المستقبل» الذي افتتحه الرئيس التركي سليمان ديميريل في اسطنبول.

وعلى رغم ان رئيس الوزراء السوري المهندس محمود الزعبي لم يشر في خطابه اثناء الاحتفال الى الموقف التركي، الا ان توقيت اجراء حفل التدشين قبل يوم من افتتاح مؤتمر اسطنبول الذي سمعت دمشق لاقناع الدول العربية بعدم المشاركة فيه، حمل مضموناً مهماً يتعلق باصرار سورية على الحصول على حقوقها من جهة وعلى عدم التصعيد مع تركيا من جهة ثانية. ويمكن تلمس هذين الجانبين في كلام الرئيس حافظ الأسد في الاسكندرية من ان بلاده ترفض ان تكون «شرطياً» لتركيا مع ابداء «جهوزية سورية للمساعدة اذا كانت هناك امكانية او انهم (في انقرة) يرون ان هناك امكانية لمساعدتهم».

واتضحت الرغبة في عدم التصعيد السوري في تصريحات وزير الخارجية السيد فاروق الشرع لاحدى الاقنية التلفزيونية التركية عن الاستعداد للحوار مع الاتراك في «المكان والزمان» اللذين يقترحونهما.

ومع ان الاتراك لم ينظموا تدفق نهر الفرات على رغم ان وفداً رسمياً وعد بذلك في آذار (مارس) الماضي، فان الزعبي لم يوجه اي انتقاد الى انقرة في الحفل الذي حضره كبار المسؤولين ونائبا رئيس الوزراء ومعظم الوزراء. واكتفى بالانتقاد الضمني عندما قال: «في كل يوم يقوم صرح جديد في سورية الأسد التي تقف بجرأة وثبات في الخندق الأول ضد التحدي الصهيوني وضد التحديات مهما كان نوعها ومصدرها».

ويعتبر سد «تشرين» ثاني اكبر السدود السورية الاربعة، بعد سد «الثورة» الذي دشن في بداية السبعينات، ويتالف من محطة كهربائية بطول ٢٦٦ متراً وارتفاع ٧٢ متراً لتوليد ٦٢٠

ميغاواط وتخزين ١٫٦ بليون متر مكعب، وتبلغ كلفته اكثر من ٥٠٠ مليون دولار، وقدم «الصندوق الكويتي للانماء الاجتماعي والاقتصادي» و«الصندوق العربي للانماء الاجتماعي والاقتصادي» قرضين بقيمة ١٦٥ مليون دولار للمساهمة في تمويله.

وكان وفد من وزارة الري التركية «وعد» في اذار (مارس) الماضي بتنظيم تدفق النهر الذي يبلغ بشكل وسطي الف متر مكعب في الثانية، عبر حبس المياه في سد اتاتورك أكبر السدود التركية، وذلك لمساعدة سورية على تحويل المجرى عن جسم السد الى حين الانتهاء من عملية البناء، لكن ذلك لم يحصل، فقررت الحكومة تحويله من دون الاعتماد على «التنظيم التركي». ويعتقد خبراء بأن انقرة «فوجئت» بقدرة السوريين على تحويل المجرى من دون تنظيم التدفق الذي بلغ خلال العملية ٧٥٠ متراً مكعباً في الثانية.

ومعلوم ان سورية تطالب جارتها على الحدود الشمالية بالتوصل الى اتفاق نهائي لاقتسام مياه الفرات بعد الدخول في مفاوضات جدية تؤدي الى اتفاق عادل بين سورية والعراق وتركيا، لذلك فان دمشق تنتقد أي مشاريع على مجرى النهر تقام من دون التنسيق معها، كما ترى ان التعاون الاقليمي لا يمكن ان يحصل قبل التوصل الى اتفاق نهائي وعادل بدلاً من الاتفاق المرحلي للعام ١٩٨٧ الذي نص على تصريف ٥٠٠ متر مكعب في الثانية الى السوريين والعراقيين.

بورصة المياه والنفط

من هنا تاتي اسباب معارضة مؤتمر «مياه العالم: تمويل مشاريع المستقبل» الذي رعته صحيفة «هيرالد تريبيون» الاميركية وحضره عدد من الزعماء والممثلين عن الدول العربية والمؤسسات الدولية، في مقدمهم رئيس «البنك الدولي» جيمس وولفنسون. وكان وزير الدولة السوري للشؤون الخارجية السيد ناصر قدور اجتمع اخيراً الى جميع سفراء الدول العربية، وسلمهم مذكرة رسمية تدعو الى «مقاطعة» المؤتمر وتوضيح الموقف السوري ازاء ملف المياه.

وكانت دمشق نجحت في العام ١٩٩١ بفضل «تضامن» الدول العربية معها في افشال «قمة مياه الشرق الاوسط» في تركيا لتحقيق اهداف مشابهة لاهداف مؤتمر اسطنبول.

وتعتقد الخارجية السورية بأن هذا المؤتمر «اخطر بكثير» من مؤتمر «قمة المياه في الشرق الاوسط» بسبب «الظروف الدولية الراهنة والتحالف الجديد بين تركيا واسرائيل، واعلان انقرة الصريح عن فكرة بورصة المياه، ومقارنة ذلك بالثروة النفطية العربية». وانتقدت المذكرة الرسمية مساعي الحكومة التركية لطرح الثروة المائية في «سوق البورصة» للحصول على التمويل الدولي في ظل عدم القدرة على تمويل المشاريع على نهري الفرات (٢٨٠٠ كلم) ودجلة (١٩٥٠ كلم) اللذين تتشاطا عليهما ايضاً سورية والعراق. وكانت دمشق وبغداد دعتا الى مقاطعة الشركات والمؤسسات التي تمول مشاريع تركية على نهر الفرات من دون التنسيق معهما، وطالبتاها بالتعويض عن الخسائر الناجمة عن ذلك.

١٦ اجتماعاً

وجاء في المذكرة الرسمية التي حصلت «الوسط» على نسخة منها، ان طرح المياه في «بورصة دولية يتناقض كلياً مع اتفاق العام ١٩٨٠ لاقامة لجنة ثلاثية خاصة بالمياه للتوصل الى اتفاق عادل ومعقول والتفاوض من اجل حل النزاعات المشتركة ضمن فترة معقولة والتزام الاتفاقات الموقعة».

وكانت اللجنة الثلاثية الخاصة بمياه الفرات فشلت في التوصل الى اتفاق نهائي على رغم انها عقدت ١٦ اجتماعاً كان اخرها في نهاية العام ١٩٩٢، كما ان الاتفاق المرحلي الذي وقع في ١٩٨٧ نص على ان العمل به يتم فقط الى حين البدء في ملء «سد اتاتورك» أكبر المشاريع التي تقيمها تركيا في اطار «مشروع تطوير جنوب شرقي الاناضول». وهي نقطة اخرى تتمسك بها دمشق لدعوتها الاتراك للدخول في مفاوضات. ويقدر الخبراء السوريون مجموع ما تخزنه السدود التركية باكثر من ٩٠ بليون متر مكعب في مقابل ١٦ بليوناً لسدي «الثورة» و«تشرين» في سورية و١٢ بليوناً لسدي «حديثة» و«القادسية» في العراق، اي ان مخزون سدود تركيا يبلغ اكثر من ثلاثة اضعاف السدود في البلدين العربيين.

و«الاخطر» في البعدين السياسي والتقني، حسب ما جاء في المذكرة ان سد اتاتورك يعطي الفرصة لتركيا لأن تقطع المياه عن سورية والعراق مدة سنة كاملة اذا ارادت كما حصل فعلاً في العام ١٩٩٠ لمدة شهر و١٩٩١ لمدة ١٤ ساعة، اذ ان طاقة البحيرة تبلغ نحو ٢٢ بليون متر مكعب وهو اجمالي التدفق السنوي الى الاراضي السورية. كما ان الوارد المائي السنوي الوسطي للفرات يكفي لري ٢٫٥ مليون هكتار، في حين تخطط انقرة لري نحو مليوني هكتار.

واشارت المذكرة الى ان حجم تخزين السدود

التركية على نهر دجلة يبلغ ١٨,٥ بليون متر مكعب سنويا، وهذا الرقم يساوي اجمالي الوارد المائي لنهر دجلة الذي تتشاطا عليه ايضا سورية والعراق، مع انها (سورية) الدولة «الافقر بالمياه والاكثر حاجة لحقوقها الشرعية في مياه الفرات».

وشكل الموقف من ملف المياه ساحة للجدل السوري - التركي. وفي ظل غياب اللقاءات المباشرة بسبب رفض انقرة ذلك منذ العام ١٩٩٣، انتقل البلدان الى الاروقة الديبلوماسية لايصال موقفيهما الى الدول المعنية وحشد تاييدها. اذ ان وزارة الخارجية التركية بدأت في السنوات الاخيرة توزيع دراسة ضخمة عن موقفها المائي على الدول الاوروبية والعربية واميركا وعلى المنظمات الدولية، الامر الذي دفع الخارجية السورية الى اعداد دراسة مشابهة ترد على كل نقطة يذكرها الجانب التركي.

المذكرة التركية

ويمكن تلخيص النقاط التي تضمنتها المذكرة التركية وحصلت «الوسط» على نسخة منها ووزعت على السفراء المعتمدين في مصر، عشية الاجتماع الاخير لمجلس الجامعة العربية على الشكل الآتي:

١ - ان الصحافة العربية تقدم ملف المياه على انه عنصر للصراع مع الاتراك.

٢ - ان سورية تطالب بالحصول على ٧٠٠ متر مكعب في الثانية من نهر الفرات بدلاً من ٥٠٠ متر مكعب، وهذا قرار سياسي.

٣ - ان نهري الفرات ودجلة عابران للحدود وليسا دوليين.

٤ - ان حوضي دجلة والفرات حوض واحد.

٥ - الخطة التركية ثلاثية المراحل.

٦ - عدم الاعتراف بايقاف تدفق نهر الفرات في العام ١٩٩٠.

٧ - سورية تعترض على بناء سدود تركية من دون مبرر.

وللرد على هذه المذكرة وزعت الخارجية السورية دراسة تفصيلية على عدد من السفراء والدول المهمة، متضمنة ردودا على كل نقطة من هذه النقاط السبع. وجاء في الدراسة التي حصلت «الوسط» على نسخة منها: «على نقيض التصريحات التركية التي تضمنت مفاهيم خاطئة عن المياه، فان اياً من المسؤولين السوريين لم يتحدث عن احتمال حصول صراعات في المنطقة من اجل المياه. كما ان سورية بالذات ترى دائماً في المياه جسراً للسلام بين شعوب المنطقة»، واضافت ان الخبراء السوريين «لم يطرحوا مطلقاً الرقم ٧٠٠ متر مكعب بل ان طروحاتهم مبنية على اساس الحق والعدالة. وان دمشق تعمل للوصول الى اتفاق نهائي تحدد فيه حصص الاطراف بشكل عادل ومعقول». وزادت «ان الادعاء بان هذا الرقم قرار سياسي ادعاء باطل لا اساس له من الصحة».

وتعليقاً على اصرار المسؤولين الاتراك على ان الفرات ودجلة «عابران للحدود وليسا دوليين»، قال خبراء الادارة القانونية الذين اعدوا الدراسة ان الوفد التركي «اصيب بخيبة أمل» في اجتماعات اللجنة الدولية السادسة التي ناقشت «قانون استخدام المجاري المائية للاغراض غير الملاحية» في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩٦ ونيسان (ابريل) ١٩٩٧ لانه لم يجد اي مؤيد لطروحاته. وفي هذا المجال عرف المجتمعون المجرى المائي الدولي بانه «شبكة المياه السطحية والجوفية التي تشكل بحكم علاقتها الطبيعية بعضها ببعض كلاً واحداً ويتدفق عادة صوب نقطة وصول مشتركة».

اما بالنسبة الى اعتبار دجلة والفرات حوضاً واحداً كما طالب الخبراء الاتراك في اجتماعات اللجنة الثلاثية في السنوات الاخيرة، فقالت الدراسة ان «جميع الدراسات التركية تعتبرهما حوضاً واحداً فكيف ترضى لغيرها ان يؤمن بهذه

الفكرة المنافية للعلم اصلا والخاطئة بالمفاهيم الفنية والقانونية».

توزيع الجدوى الاقتصادية

ويطالب الفنيون الاتراك بـ «الانتفاع الامثل والمنصف والمعقول للمجاري العابرة للحدود» على اساس تقويم المشاريع القائمة في الدول الثلاث كأنها في دولة واحدة من حيث الجدوى الاقتصادية وبالتالي ضرورة التركيز على المشاريع ذات الجدوى الاكثر، أي ما يعرف بـ «خطة المراحل الثلاث»، لكن الخبراء السوريين يردون على ذلك بان مفهوم «أمثل انتفاع يدل الى الحصول على اقصى المنافع الممكنة لجميع دول المجرى المائي وتحقيق اكبر قدر ممكن من الايفاء بجميع حاجاتها، وفي الوقت ذاته تقليل الضرر أو الحاجات غير المحققة لكل منها الى حد ادنى».

وفي مقابل النفي التركي، تؤيد سورية ان تصريف الفرات انخفض بين ١٣ كانون الثاني (يناير) و١٢ شباط (فبراير) ١٩٩٠ الى نحو ٤٥ متراً مكعباً في الثانية بدلاً من الف متر مكعب وذلك بشكل مخالف لـ «ابسط قواعد القانون الدولي القاضية بضرورة التشاور والاخطار المسبق» باي تصرف من قبل دولة المجرى الاعلى، وينطبق ذلك على موضوع اقامة سدي بيره جيك وقره قميش التركيين قرب الحدود السورية - التركية (٨٣٥ كلم). وأوضحت الدراسة الرسمية رداً على قول انقرة ان سد بيره جيك سد تنظيمي، ان سورية والعراق «ليستا في حاجة الى سدود خارج أراضيهما لتنظيم حصصهما من الموارد المائية المشتركة، لان سدودهما تكفي لتحقيق ذلك لاكثر من عامين متتالين»، ولتأكيد عدم صحة الموقف التركي ذكرت الدراسة ان السد ذاته سيروي مساحة ٨١,٦ ألف هكتار.

وكانت دمشق وبغداد ارسلتا رسائل الى الهيئات الدولية التي كانت تنوي تمويل هذين المشروعين التركيين، وحصلتا على تطمينات منها. وقالت المصادر السورية ان «البنك الدولي» أبلغ دمشق انه «ليس منخرطاً في تمويل أي من النشاطات التي تقوم بها تركيا على نهر الفرات، وانه يرى اهمية بالغة في ان تتوصل الدول المتشاطئة على مجرى مائي، الى اتفاقات ملائمة او ترتيبات معينة». وأوضح مسؤولون في البنك الدولي في رسائل رسمية الى دمشق انه «عندما يطلب من البنك تمويل مشروع علينا ان نتأكد انه لا يسبب اي اذى ملحوظ لأي من الدول المتشاطئة» ■

بعد الجدل حول موقع السد الأردني ـ الإسرائيلي على اليرموك

سوريا والأردن تبحثان قضايا المياه المشتركة السبت المقبل

اللجنة العراقية ـ السورية تناقش المشاريع التركية على الفرات

دمشق ـ من عاطف صقر:

صرح المهندس بركات حديد معاون وزير الري السوري لـ «الأهرام» بأنه سيتوجه إلى الأردن السبت المقبل على رأس وفد سوري لحضور الاجتماعات السورية ـ الأردنية حول قضايا المياه.

وأضاف أنه ستتبلور الموضوعات التي يتناولها الجانبان عقب نهاية الاجتماعات، في الوقت الذي ذكر فيه مصدر مطلع لـ «الأهرام» أن الوفد السوري سيتفقد موقع سد العدسية الذي كانت الاردن وإسرائيل قد اتفقتا على إقامته على نهر اليرموك بالأراضي الأردنية، بحيث يكون جانب منه على الضفة الأردنية للنهر والجانب الآخر على الضفة المقابلة (إسرائيل)

وأشارت المصادر إلى أن انعقاد الاجتماعات القادمة بين الجانبين يأتي بعد قلق سوريا من الأنباء الاسرائيلية، التي تم نفيها في وقت لاحق، حول اعتزام إسرائيل نقل موقع السد المتفق عليه مع الاردن من الأراضي الأردنية إلى الجولان المحتل والذي تطالب سوريا بإعادة أراضيه إليها حتى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧.

وذكر مصدر سوري لـ «الأهرام» أن سوريا ملتزمة بالاتفاقية الأردنية ـ السورية المبرمة عام ١٩٨٧ والتي تضمن حصول سوريا على ٩٠ مليون متر مكعب من مياه نهر اليرموك، مؤكدا ان سوريا لا تأخذ شيئاً من حصة الأردن. وأوضح أن هناك تعليمات من الجهات العليا السورية بأن تلتزم سوريا بالاتفاقية نصاً وروحاً. وتتضمن الاتفاقية انشاء سد «الوحدة» على نهر اليرموك، إلا إنه لم يتم بعد. ويقول المهندس عبد العزيز المصري مسئول المياه الدولية بوزارة الري السورية ان السد طاقته التخزينية حوالي ٢٠٠ مليون متر مكعب، وستحصل الاردن على المياه المخزنة وسوريا على ٧٥٪ من طاقته الكهربائية. كما علم «الأهرام» أن الجانب العراقي لم يرد حتى أمس بشأن الاجتماع الدوري للجنة الفنية السورية ـ العراقية الخاصة بالمياه الدولية، الذي دعت سوريا إلى عقده يوم الثلاثاء القادم.

وتبحث اللجنة التطورات الأخيرة للمشاريع التركية فوق نهر الفرات النابع من تركيا والمار عبر سوريا ليصب في العراق وتسعى سوريا والعراق إلى التوصل إلى قسمة عادلة لمياه نهري الفرات ودجلة مع تركيا. وكان العراق قد انتقد أخيراً محاولات تركيا الترويج لبيع المياه لدول الجوار.

المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١٠/٨

لجنة المياه السورية ـ الأردنية تجتمع في عمان السبت

☐ دمشق -
من ابراهيم حميدي:

■ قالت مصادر مطلعة لـ «الحياة» ان اللجنة السورية - الأردنية الخاصة بمياه نهر اليرموك ستجتمع السبت المقبل في عمان لأيام عدة. واشارت الى ان دمشق لا تزال تنتظر الرد العراقي على اقتراحها عقد اجتماع للجنة السورية - العراقية الخاصة بالمياه في ١٤ الشهر الجاري. وأوضحت المصادر ان معاون وزير الري سيرأس الجانب السوري الى اجتماع السبت في حضور مدير ادارة المعاهدات في الخارجية الدكتور أمين اسبر ومدير مكتب المياه الدولية في وزارة الري المهندس عبدالعزيز المصري ومسؤولين عن حوض اليرموك. واشارت الى ان جدول الأعمال يشمل ثلاث نقاط هي «معالجة موضوع المياه المالحة التي تصرّف في اتجاهي الحدود، متابعة تنفيذ اتفاق سد الوحدة (موقع عام ١٩٨٧)، والاطلاع عن كثب على الكلام عن التخطيط لاقامة سد اردني - اسرائيلي في منطقة الحمة» التي تطالب دمشق باستعادتها من اسرائيل.

واوضحت مصادر ديبلوماسية لـ «الحياة» ان الجانب السوري «يريد التأكد» من ان الأردنيين يرفضون نقل سد العدسية الى منطقة الحمة، بعد نفيهم وجود اي اتفاق مع اسرائيل في هذا الشأن، علماً ان وزير البنى التحتية الاسرائيلي اريل شارون أشار الى وجود «تنسيق» مع عمان.

يذكر ان وزير الخارجية السوري السيد فاروق الشرع قال انه إذا تأكدت بلاده من ان الأردن شريك في «لعبة» تغيير موقع السد من العدسية الى الحمة، ستتحمل عمان «مسؤولية كبيرة».

وبالنسبة الى سد «الوحدة» قالت المصادر الديبلوماسية ان هذا الموضوع يشكل «أولوية» لسورية، واشارت الى موافقتها على استكمال بناء السد في اجتماع اللجنة في دمشق في آب (اغسطس) العام الماضي.

وقدرت دراسة فنية اعدتها شركة أميركية قبل عشر سنين نفقات المشروع بنحو ٤٥٠ مليون دولار واتفق الجانبان العام الماضي على ان يكلف الأردنيون مؤسسة دولية اجراء الدراسات وتمويل المشروع.

المصدر : الحياة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨/١/١٩٩٧

تحتاج الى ١٣٠٠ مليون متر مكعب اضافية يومياً سنة ٢٠٢٠

دمشق "تعطش" اعتباراً من السنة ٢٠٠٥

□ دمشق - «الحياة»:

■ توقعت مصادر رسمية ان تتفاعل ازمة مياه الشرب والري في دمشق وريفها لتصل الى حدود الكارثة سنة ٢٠٢٠ والى عجز عن تامين المياه تقدر نسبته بنحو ٨٠ في المئة.

ورأت المصادر ان دمشق على ابواب العطش قبل سنة ٢٠٠٥ وان لا ينقذها سوى تنفيذ مشروع استراتيجي لجر المياه من خارج «حوض بردى والاعوج» مع وضع خطط وضوابط لكبح الهجرة الكبيرة والمتزايدة من السكان الى دمشق.

وقدرت مذكرة عن تامين مياه الشرب الى دمشق وريفها، اعدتها لجنة من رئاسة مجلس الوزراء احتياجات دمشق وريفها بنحو ٣٤٢ مليون متر مكعب سنوياً واشارت الى ان الاحتياجات من المياه لاغراض الشرب والري والاستخدامات المنزلية والصناعية بلغت العام الماضي ٤٠٧ ملايين متر مكعب في حين بلغت نسبة العجز في تامينها حتى اوائل ايلول (سبتمبر) ١٩٩٦ بنحو ٢٥ في المئة.

وقالت المذكرة: «ان اجمالي الاحتياجات سيصل السنة ٢٠٠٠ الى ٥٧٧ مليون متر مكعب سنوياً اي بعجز نسبته ٤٦ في المئة لترتفع الاحتياجات سنة ٢٠١٠ الى ٩٦٧ مليون متر مكعب بعجز نسبته ٦٩ في المئة ولتسجل سنة ٢٠٢٠ رقماً قياسياً قدره ١٥٨٤ مليون متر مكعب بنسبة عجز تزيد على ٨٠ في المئة.

واشارت المذكرة الى ان متوسط قيمة هطول الامطار والثلوج على كامل مساحة «حوض بردى والاعوج» بحدود ٢٦٥٩ مليون متر مكعب سنوياً بينما تبلغ قيمة التبخر في الفترة نفسها على مجمل المساحة نحو ١٨٠٨ ملايين متر مكعب سنوياً مما يعني ان قيمة الموارد المائية الطبيعية في حوض بردى والاعوج تساوي ٨٥٠ مليون متر مكعب سنوياً في حين تبلغ نسبة القيمة الاجمالية للموارد المائية الممكن استثمارها للشرب بين ٦٥ و٧٠ في المئة من هذه الموارد اي ما يعادل بين ٥٥٠ و٥٩٥ مليون متر مكعب في السنة.

وتشير المذكرة الى ان مساحة الاراضي المروية في «حوض بردى والاعوج» وصلت الى نحو ٧٣ الف هكتار تستهلك نحو ١٠٢٥ مليون متر مكعب سنوياً لريها يتم تامينها من المياه السطحية والجوفية والمختلطة.

ويذكر ان الموارد المائية الطبيعية في الحوض هي موارد محدودة ويستخدم الجزء الاعظم من مياه الينابيع الكبرى مثل الفيجة وبردى لصالح مياه الشرب بينما يستخدم الباقي من مياه الينابيع الاخرى والمياه الجوفية من الآبار لتغطية احتياجات الشرب والري في محافظة ريف دمشق.

وذكرت المصادر ان نسبة العجز الحالي في مياه الشرب في دمشق بلغ ٩ في المئة تعوض بتقنين يومي يراوح بين ست وتسع ساعات على مدار ستة اشهر متواصلة.

واشارت الى ان نسبة ٥٥ في المئة من المياه التي تشربها دمشق صيفاً ليست عذبة لكنها آمنة صحياً وتحصل السلطات عليها من آبار دمشق ونهر بردى لتضخ في الشبكة بعد معالجتها وتعقيمها وغالباً ما تسبب عكراً في المياه.

ويشير البرنامج التقديري المعد سلفاً لانتاج المياه في دمشق للفترة بين الشهر الرابع من السنة الجارية والشهر الثاني من ١٩٩٨، ان الدعم الوسطي لمياه نبع الفيجة هو ٥٠ الف متر مكعب يومياً بواسطة الضخ من النبع الرئيسي والينابيع الجانبية وعن حاروش وآبار دير قانون، و١٦٣ من آبار السهل (مشروع بردى) مما يعني ان مجموع الدعم الوسطي سيكون في حدود ٣١٣ الف متر مكعب في اليوم.

وتبين ان النقص في الاحتياجات سيصل ذروته في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل اذ ينتج النبع ٢٥٨ الف متر مكعب يومياً يمكن رفدها من زيادة تصريفه من آبار دمشق وآبار السهل بمقدار ٣١٣ الف متر مكعب يومياً يكون المجموع ٥٧١ الف متر مكعب يومياً بينما تصل الحاجة الى ٦٢٥ الف متر مكعب يومياً.

ويقدر عدد الساعات التي يلزم قطع الماء خلالها لتوفير هذه النسبة تسع ساعات يومياً.

وأوضحت مصادر مؤسسة مياه الشرب ان العجز في تامين مياه الشرب كان العام الماضي نحو ١٣٢ مليون متر مكعب وسيصل العجز في السنة الفين الى نحو ٣٠٢ مليون متر مكعب ليرتفع سنة ٢٠١٠ الى ٦٩٢ مليون متر مكعب وليتضاعف سنة ٢٠٢٠ الى حدود ١٣٠٩ مليون متر مكعب يومياً.

وحسب المصادر تبدو دمشق على ابواب عطش حقيقي سنة ٢٠٠٥ على أبعد تقدير ولن تنفع في مواجهته اجراءات التعويض الصناعي الحالي باستخدام مياه الآبار وجر مياه بردى ولا حتى اتباع نظام تقنين اكثر صرامة.

وأضاف التقرير ان الحكومة المصرية بدات تتخذ خطوات جادة لاشراك القطاع الخاص فى توفير مياه الشرب وحماية الموارد المائية فتم الاتفاق مع احدى شركات القطاع الخاص للقيام بتنقية المياه وبيعها بسعر يعادل 2,5 دولار امريكى للمتر المكعب.

وبعد نجاح التجربة سيتم اقامة مصانع محلية لتنقية المياه فى اطار مشروع تموله الوكالة الامريكية للتنمية الدولية فى 3 محافظات هى القاهرة والسويس والاسماعيلية بهدف اكتشاف واصلاح حالات تسرب المياه فى المنازل والمبانى الحكومية.

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : /١٠/١٩٩٧

البنك الدولي يحذر من وقوع أزمة فى المياه بالشرق الأوسط

□ كتب ـ عبد الرحمن ابراهيم:

توقع تقرير مهم للبنك الدولي حدوث أزمة خطيرة فى المياه العذبة فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال سنوات قليلة مؤكدا انخفاض نصيب الفرد من المياه الى النصف خلال 30 عاما.

وكشف التقرير عن أن هذه المنطقة يصل نصيبها الى 1٪ فقط من المياه العذبة فى العالم بينما يتركز بها حوالي 5٪ من سكان العالم.

واقترح التقرير عدة حلول لتجنب هذه الأزمة منها مبادرات حكومية لتشجيع تعاون الدول لتنظيم كيفية استخدام المياه دون إهدار وطالب التقرير بإعطاء الفرصة للقطاع الخاص والمستثمرين من خلال تقديم التيسيرات لهم لإقامة شركات ومصانع لتنقية وتحلية مياه البحر وتحويلها الى مياه عذبة.

كما طالب التقرير الشركات والمصانع التابعة للقطاعين العام والخاص بالحفاظ على المياه العذبة من التلوث وعدم القاء المخلفات فى الانهار.. واشار التقرير الى وجود فرصة كبيرة للقطاع الخاص للعمل فى توفير مياه الشرب وبيعها فى زجاجات خاصة فى المناطق النائية والصحراوية البعيدة عن الأنهار.

وأكد التقرير على ضرورة المواءمة بين الطلب على المياه والمتاح منها وايجاد مصادر بديلة بغرض تحرير الدول من الاعتماد على كميات المياه العذبة المحدودة وتشجيع اقامة الشركات الاقليمية والدولية بهدف تعزيز التعاون الفنى والمالى فى قضايا المياه.

وأشار تقرير البنك الدولى الى ان استهلاك المياه تضاعف على نطاق العالم خمس مرات فى هذا القرن ومن المتوقع انخفاض نصيب الفرد من المياه المتاحة بمقدار الثلث خلال القرن القادم موضحا وجود حالات لنقص المياه حتى فى البلاد الغنية بالمياه مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين..

وأشار التقرير الى ان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أشد مناطق العالم جفافا حيث تفتقر الى موارد كبيرة من المياه العذبة الطبيعية ولوحظ ان ثلاثة ارباع رقعة اليابس فيها تتسم بالجفاف كما ان معدلات سقوط المطر منخفضة وغير منتظمة ورديئة التوزيع.

واكد التقرير ان حوالى 45 مليون نسمة اى حوالى 16٪ من سكان المنطقة يفتقرون الى امدادات المياه المأمونة.. لا يحصل اكثر من 80 مليون نسمة على خدمات الصرف الصحى المأمونة.. وكما انخفض نصيب الفرد من المياه المتاحة سنويا الى 1250 مترا مكعبا وهو أدنى معدل على مستوى العالم ويتوقع ان ينخفض مرة أخرى بنسبة 50٪ بحلول عام 2025 ويرجع السبب فى ذلك الى اهدار المياه

المصدر : الأهرام المسائى
التاريخ : ١٠/١/ ١٩٩٧

العالم يبحث عن ٦٠٠ مليار دولار لمواجهة ازمة المياه

اسطنبول - رويتر - أكد خبراء المياه ان العالم سيقترب من أزمة فى امدادات المياه مالم توجد المزيد من الاستثمارات التى يصل مقدارها إلى ٦٠٠ مليار دولار خلال السنوات العشر القادمة

وأشار المشاركون فى مؤتمر دولى حول مشروعات المياه «باسطنبول» إلى ان عزوف المستثمرين عن المساهمة فى قطاع مشروعات المياه ينذر بحدوث كارثة فى ظل الطلب المتنامى للمياه ووجود امدادات غير كافية

وتشير تقديرات البنك الدولى إلى ان هناك حاجة إلى ٦٠٠ مليار دولار لتحديث المنشآت المائية على مدى الأعوام العشر القادمة ويزيد هذا المبلغ إلى ٨٠٠ مليار دولار إذا شمل مشروعات الرى

وفى ظل النقص المستمر للاستثمار فى مجال مشروعات المياه تشير الاحصاءات إلى ان هناك نحو مليارى شخص فى الدول النامية يفتقرون إلى المياه النظيفة والصرف الصحى.

كما ينمو الطلب على المياه بأكثر من ضعف معدل النمو السكانى

وقد دعت المؤسسة الدولية للتمويل الى ضرورة احداث تغيير جدرى فى تخصيص الموارد لتصحيح الخلل فى الوضع القائم الذى يجعل السكان الاكثر فقرا يدفعون أكثر مقابل الحصول على المياه

ففى «هايتى» ينفق الفرد ٢٠ من دخله على المياه. وفى شرق افريقيا ينفق نحو ٩٪ مقابل اقل من ٢٪ ينفقها الفرد على المياه فى العالم المتقدم

وترى خطط البنك الدولى لمواجهة هذه الازمة ان هناك حاجة إلى تمويل يتراوح بين ٤٥ و٦٠ مليار دولار فى منطقة الشرق الأوسط فقط على مدى الاعوام العشر القادمة

إسرائيل تسرق المياه المصرية والسعودية والسورية

كتب: محمد نعمان

كشف تقرير مصرى النقاب عن سرقة إسرائيل للمياه الجوفية من صحراء سيناء من خلال عمليات الحفر الزائد التى تجعل ميل الأرض فى وادى عربة أكبر منه فى صحراء سيناء، حيث تتجمع المياه فى شكل حوض يعمل على تبريد المفاعل النووى الإسرائيلى (ديمونه). وأكد التقرير السرى الذى رفع مؤخراً إلى الخارجية المصرية على حدوث تسرب إشعاعات نووية من ديمونة بسبب قلة المياه فى حوض التبريد فى وادى عربة حينما قل منسوب المياه الجوفية بصحراء سيناء.

وأشار إلى أن المفاعلات النووية تعتمد فى تشغيلها على توافر كل من الماء الثقيل والماء الخفيف لإستخدامه فى المهدئ والمبرد، لأن المفاعلات الذرية الإسرائيلية عبارة عن مفاعلات حرارية غير متجانسة، وبسبب قلة المياه فإنها تؤدى إلى إختزان كميات متراكمة من الطاقة. وكشف التقرير الذى تنفرد (العربى) بنشره الأسباب الحقيقية وراء توقف المشروع الأردنى - الإسرائيلى بتحويل مجرى مياه نهر الأردن، حيث كان سيتيح للجانب الأردنى الكشف عن مقدار تشغيل المفاعلات النووية الإسرائيلية من خلال كمية المياه التى يتيحها هذا الإتفاق لإسرائيل وقد عملت إسرائيل على أن يكون إستهلاكها اليومى للمياه سرياً حيث أنه لو طرحنا مقدار إحتياج المستوطنات والمصانع والمزارعين من المياه من مقدار المياه المستهلكة لأمكن معرفة قوة عمل وتشغيل المفاعلات النووية الإسرائيلية من خلال كمية المياه المتبقية والتى تستخدم فى عملية تبريد المفاعلات.

وحذر التقرير من خطورة مشاريع المياه الإسرائيلية - التركية المعروفة باسم (أنبوب السلام) حيث تشكل جرس انذارخطيرا بوجود مفاعلات ذرية إسرائيلية تعمل بقوة وطاقة أكبر، وهو ما حدا بإسرائيل لنقل جزء من مياه هذا المشروع عن طريق ناقلات شحن وليس أنابيب ضخ، لأن معرفة قطر الانابيب وطولها يمكّن من حساب كمية المياه التى يتم توفيرها لإسرائيل وبالتالى يمكن معرفة قوة تشغيل هذه المفاعلات.

وأفاد التقرير قيام إسرائيل بعمليات سحب لمياه حوض الديسى السعودى وهو أكبر حوض جوفى للمياه فى منطقة الشرق الأوسط لإستخدامها فى مجال الطاقة النووية، وحذر من أن إسرائيل تهدف من السيطرة على المياه اللازمة لتوليد الطاقة الكهربائية إلى أن تضطر الدول العربية المجاورة فى المستقبل القريب إلى الإتفاق معها على تزويدها بالمياه اللازمة لتوليد الطاقة واتهم التقرير تركيا بتحويل المياه من منطقة (الثغور) المتنازع عليها مع سوريا (والتى هى فى حقيقة الأمر ملك لدمشق) إلى الجانب الإسرائيلى، محذراً من المخاطر المحدقة بالجانب السورى ■

المصدر : الحيــــاة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣/١٠/١٩٩٧

أزمة المياه في العالم العربي: طموحات التنمية والمستقبل السياسي

الكتاب: المياه في العالم العربي - آفاق واحتمالات المستقبل.
تحرير: بيتر روجرز وبيتر ليدون.
الناشر: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية - أبو ظبي ١٩٩٧.

سمير رزق الله

■ لا يصل كتاب «المياه في العالم العربي - آفاق واحتمالات المستقبل» في تصوره لأزمة المياه المتوقعة في المنطقة العربية، الى درجة التشاؤم السوداوية التي تطلقها كتب اخرى مماثلة وتتوقع نشوب «حروب الماء» في مطلع القرن المقبل في ظل تراجع المصادر المائية من جهة وزيادة الكثافة السكانية المتطلبة للمزيد من المياه من جهة اخرى، واخيراً الاستقطاب السياسي والأمني الذي طال الدول المعنية بمجاري المياه (تركيا - سورية - العراق، ومصر - السودان - اثيوبيا على سبيل المثال لا الحصر).

وإذا كانت هذه النظرة غير التشاؤمية (مع انها ليست متفائلة بالضرورة) تشكل الميزة الأولى للكتاب المترجم عن الانكليزية، فإن الميزة الثانية هي ان الدراسات الموجودة في هذا الكتاب الضخم (٤٩٦ صفحة) تركز على أزمة المياه في «العالم العربي» بالتحديد، وليس في «الشرق الأوسط» او «الشرق الأدنى»، وهي مدلولات استراتيجية تحاول ان تنظر الى الوضع العام من منطوق ادخال اسرائيل في هذه المنظومة الجغراسياسية الناشئة عن عمليات السلام الجارية حالياً، من دون الأخذ في الاعتبار المصالح العربية الحيوية، خصوصاً في مصادر المياه ومجاريها التي تلعب دوراً مهماً في رسم خطط التنمية المستقبلية.

الكتاب في الأساس هو مجموعة الدراسات والابحاث والنقاشات التي جرت في اطار ندوة تحمل العنوان ذاته أقيمت في أواخر العام ١٩٩٣ في كامبردج بالتعاون بين جامعة هارفرد الأميركية والصندوق العربي بالبحرين. وهي ندوة تعتبر امتداداً لمؤتمر موارد المياه واستخداماتها الذي عقد العام ١٩٨٦ واشرف عليه كل من الصندوق العربي والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والمركز العربي لدراسة المناطق القاحلة والأراضي الجافة.

بلغ عدد المشاركين في الندوة حوالى الخمسين باحثاً وخبيراً عربياً جاءوا من مراكز أكاديمية عربية وأميركية وبريطانية ومن العديد من المنظمات الحكومية والدولية. وكان واضحاً ان هناك اجماعاً على وجود أزمة مياه في العالم العربي على رغم زيادة الاستثمارات في رفع مستوى واردات المياه المتاحة للمدن، وازدياد حجم المياه المتاحة بفضل بناء السدود على مجاري المياه السطحية وعن طريق حفر الآبار وضخ المياه الجوفية وتحلية مياه البحر، وغير ذلك من المنجزات التكنولوجية. وتوضح مقدمة الكتاب هذا الوضع بالقول: «... وهكذا فإن الزيادة الهائلة على الطلب يقابلها وارد سنوي ليس من السهل زيادته زيادة كبيرة مما يعني وجود نوع من التصادم او المأزق، او لنطلق عليه أزمة سياسية».

يضم الكتاب أحد عشر فصلاً: «مشكلات المياه في العالم العربي - ادارة الموارد النادرة» عبدالكريم صادق وشوقي البرغوتي، «المياه العابرة للحدود ومعوقات التعاون الدولي في الشرق الأوسط» جون ووتربيري، «نظرة شاملة الى الدول والأقاليم» جي. ايه. الن، «المنطقة الوسطى - المشكلات والآفاق» يحيى عبدالمجيد، «المشرق العربي - تاريخ المياه ومشكلاتها وآفاقها المستقبلية» يحيى بكور وجون كولارز، «تنمية موارد المياه في دول المغرب العربي» محمد جيلالي وعلي جبالي، «المياه في شبه الجزيرة العربية - المشكلات وآفاق المستقبل» جميل العلوي ومحمد عبدالرزاق، «التحلية أسلوب جديد لتوفير المياه» تيسير دباغ وبيتر سادلر وعبدالعزيز السقابي ومحمد صادقي، «تغير المناخ العالمي وآثاره على توافر المياه واستخدامها في الشرق الأوسط» توماس ناف، «جدول اعمال للأعوام الثلاثين القادمة» بيتر روجرز.

ويبدو من استعراض هذه العناوين ان الندوة (وبالتالي الكتاب) ركزت على الجوانب التقنية والجغرافية في معالجة ازمة المياه، ومرت بسرعة - الى حد ما - على الجوانب السياسية والأمنية

المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٣/١٠/١٩٩٧



والاستراتيجية في منطقة تعتبر بؤرة لصراعات مصيرية عويصة. ومن دون الانتقاص من اهمية الطابع التقني الحالي والمستقبلي، فنحن نرى ان الصراع على المياه في المنطقة العربية في مطلع القرن المقبل سيتخذ الموازيات السياسية والامنية نفسها للصراعات الوطنية والقومية الراهنة. فالسدود التي تقيمها تركيا على منابع دجلة والفرات لا يمكن النظر اليها إلا من خلال الموقف التركي المعادي للعراق وسورية. كما وأن اقدام الدولة اليهودية على استغلال مصادر المياه في فلسطين الد... افية كلها، والنظر بعين طامعة الى ميــاه جنوب لبنان، هو بعض من المخطط الصهيوني البعيد المدى الرامي الى توطين ملايين اليهود المهاجرين في المناطق الفلسطينية (وربما اللبنانية والسورية) المحتلة.

ولا نستطيع ان نطالب الكتاب بمعالجة الابعاد السياسية والأمنية لأزمة المياه في العالم العربي، فهذا امر لم يكن في بال منظمي الندوة اواخر العام ١٩٩٣. وكل ما نراه هنا، ان هؤلاء الخبراء يضعون أمام رجال السياسة والقانون والاقتصاد خبراتهم في حقول ادارة المصادر المائية، وذلك بهدف تنظيم استهلاك المياه في زمننا الحاضر والتخطيط لمستقبل سيشهد حتماً ازمات أعقد وأصعب وأخطر. و«الخلاصة» التي وردت في مقدمة الكتاب تحمل الميزات الأساسية لهذه الندوة المهمة وذات الأبعاد الحيوية جداً:

«يعتقد المشاركون في الندوة ان بعض الدراسات التي نشرت عن مشكلة المياه في الدول العربية قد بالغت بشان الأخطار المحدقة. ولم يتنبا غالبية المشاركين بنشوب نزاع مسلح حول المياه على مدى الاعوام العشرين القادمة. وأكدوا ايمانهم بان الأزمة السياسية التي تلوح في الأفق بوضوح - بشان المياه في العالم العربي - يمكن السيطرة عليها حتى لا تتحول الى مجموعة من الازمات الخطيرة حول الموارد القومية، وذلك بفضل الاستجابة الحكيمة المبكرة والقوية من جانب المجتمعات العربية، والمتمثلة في تنظيم الطلب على المياه، على هدى الموضوعات الرئيسية التالية:

١ - صياغة وتشريع وتنفيذ استراتيجية واضحة.

٢ - اقامة مؤسسات تعنى بشؤون المياه.

٣ - اجراء الدراسات والبحوث اللازمة.

اما حدوث ازمات في موارد المياه فلن ينجم عنه إلا آثار مدمرة فادحة على اقتصاديات الشعوب العربية، وعلى حياتها ومستوى معيشتها، وعلى علاقات التعاون بين الدول العربية».

المصدر : الحيـــــاة
التاريخ : ٢١/١/١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأردن يؤكد لسورية معارضته اقامة سد مع اسرائيل في الجولان

□ دمشق –
من ابراهيم حميدي:

■ حصلت سورية على «تطمينات أكيدة» بأن الحكومة الأردنية «لا يعقل» ان تقيم سداً مشتركاً مع اسرائيل في «الأراضي السورية المحتلة»، الأمر الذي يعتبر اعترافاً رسمياً أردنياً بحق دمشق في المطالبة بمنطقة الحمة في اطار مطالبتها باستعادة الجولان، على عكس تصريحات سابقة لمسؤولين أردنيين. جاء ذلك أمس في ختام الاجتماع الـ ١١ للجنة السورية – الأردنية الخاصة بنهر اليرموك الذي استمر ثلاثة أيام. وترأس الجانب الأردني في الاجتماع الأمين العام لسلطة وادي الأردن الدكتور دريد محاسنة والجانب السوري معاون وزير الري المهندس بركات حديد، وضم رئيس ادارة المعاهدات في وزارة الخارجية الدكتور أمين أسبر ومدير مكتب المياه الدولية في وزارة الري المهندس عبدالعزيز المصري.

وأكد الجانب الأردني في محضر الاجتماع الذي اطلعت عليه «الحياة» استمرار «اهتمامه بتنفيذ مشروع سد الوحدة بموجب اتفاق استثمار مياه نهر اليرموك الموقع عام ١٩٨٧. كما بين الجانب الأردني ان دراسات تحديث الدراسة لانشاء السد، التي من الضروري تقديمها للممولين، ستكون جاهزة قبل نهاية العام ١٩٩٧». واضاف المحضر، الذي وقع عليه الجانبان في مقر سلطة المياه الأردنية، ان الوفد الأردني «أكد انه لا يمكن، ولا يعقل، ان يقيم الأردن مع اي دولة او طرف سدا على الأراضي السورية بما في ذلك بطبيعة الحال الأراضي السورية المحتلة».

وكان هذا الموضوع أحد الملفات الأساسية التي أراد السوريون بحثها، في ضوء اعلان وزير البنى التحتية الاسرائيلي أرييل شارون الشهر الماضي ان نقل موقع سد «العدسية» الى منطقة الحمة جنوب غربي الجولان المحتل، جاء بـ «تنسيق» مع الأردن الأمر الذي نفته عمان.

واضاف البيان الرسمي ان الطرفين بحثا ايضاً في تلوث مياه نهر اليرموك «نتيجة المياه العادمة وعدم وجود محطات معالجة لها. واطلع الجانب الأردني الجانب السوري على مشاريع اقامة محطة تنقية أربد المنتظر انتهاء العمل فيها مع نهاية عام ١٩٩٨. كما اطلع السوريون الأردنيين على مخططات عمل محطات تنقية في منطقتي درعا ومزيريب. وأكد الطرفان نيّة العمل فوراً على منع أي تسرب للمياه العادمة الى نهر اليرموك حماية لنوعية مياهه».